

كبار ملاك الأراضي الزراعية

ودورهم في المجتمع المصري
(١٩١٤ - ١٩٥٤)

تأليف د. عاصم الدسوقي

دار الثقافة الجديدة

٢٤ شارع سيدي بوعبد القادر - القاهرة

٥١٤٧١ ت

إهداء 2005

أ/إبراهيم منصور خنيز

القاهرة

دار الثقافة الجديدة
٢٩ شارع ميرى أبو عيسى - القاهرة
٢٨٦٧١

كبار ملاك الأراضي الزراعية

ودورهم في المجتمع المصري
(١٩١٤ - ١٩٥٢)

تأليف د. عاصم الدسوقي

الطبعة الأولى
ديسمبر ١٩٧٥

تقديم

كانت أوضاع الملكية الزراعية في مصر قبل عام ١٩٥٢ محورا لبعض الدراسات التي تتبعت أصولها التاريخية منذ عصر محمد علي الذي أعاد توزيع الأراضي وخص منها أقرباءه وحاشيته بمساحات واسعة كانت هي الركيزة التي قامت عليها طبقة كبار الملاك التي جرى العرف على دمنها «بالإقطاع» — ولو أن هذا الاصطلاح الأخير لا ينطبق على هذه الفئة تمام الانطباق . فهو في أوروبا العصور الوسطى كان يتضمن ولاءات وأوضاع وتبعيات وسلم وقيود إجتماعية مقننة ربما عرفت مصر قبل الثورة ألوانا منها في حيز الممارسة الواقعية ، ولكنها لم تخضع لنظام إقطاعي بمعنى الكلمة . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات الخاصة بالملكيات الكبيرة كانت ستاتيكية — بمعنى أنها في كثير من الأحيان كانت تسكديما للأرقام والجداول معزولة إلى حد كبير عن الناس الذين يمتلكون الأرض وأولئك الذين يملكونها . حقيقة أن جابريل بير^(١) قد قدم دراسة رائدة في هذا المجال إلا أنها

(1) Gabriel Béar, A History of Landowner ship in Modern Egypt (1800 — 1950).

تفتقر إلى الدقة في بعض جوانبها ، كما تشوبها أخطاء في إيراد بعض الأسماء والمصطلحات نظراً لأن المؤلف لا يتقن اللغة العربية ولم يرجع إلى كل المصادر العربية الأساسية هذا إلى أن دراسته تغطي قرناً ونصف قرن من الزمان بحيث تفتقر إلى المعالجة التفصيلية المتعمقة المستندة إلى كل المادة المتوفرة . وأخيراً فإن دراسة جابريل بير يغلب عليها الطابع الاقتصادي — الإجتماعى دون ربط هذين العاملين بالجانب السياسى — إذ لا يمكن فهم التطورات السياسية الداخلية التى مرت بها مصر منذ بداية القرن التاسع عشر دون إهتمام بتوزيع ملكية الأرض التى ظلت لفترة طويلة تشكل المصدر الأساسى للثروة والتشكيل الإجتماعى ، فطبقة ملاك الأرض هى التى تصدرت العمل السياسى قبل ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ — وهى المسئولة عن نوعية النشاط الإقتصادى الذى كانت مصر فى ظله تعتمد على محصول واحد هو القطن . ولم تنظر هذه الفئة — أو الطبقة — إلى الأرض إلا باعتبارها أداة لتحصيل النقود اللازمة لرفايتها سواء أكانت تقيم فى الريف أو فى المراكز الكبرى فى الأقاليم أو فى العاصمة أو فى خارج البلاد . والأرض عند هذه الفئة هى كذلك مقياس الوجاهة الاجتماعية والنفوذ — فكبار ملاكها هم أعيان الريف وحكامه الفعليون ، وهم أعضاء المجالس المحلية ومجالس المحافظات وهم يشكلون الأغلبية الساحقة لنواب البلاد وشيوخها ووزرائها . وهم الذين كانوا يضمون المقاييس والقيم الاجتماعية والثنائية ويمركون نشاط البلاد السياسى . وهكذا نجد هذه الفئة — التى كان رأسها الملك (أو الخديو أو السلطان) والأسرة الحاكمة — تجهض الثورة العربية وتمادى المحتل وتنحرف بثورة ١٩١٩ وتجبرى وراء سراب مفاوضات الإنجليز الذين كان بإمكانهم أن يحموها من الحركات الإجتماعية الراديكالية . وهى الفئة أو الطبقة التى عرقلت تطور الحياة الثقافية بسيطرتها على سياسة التعليم وقصره فى معظمه — فى مراحله العليا — على أبنائها وبعض البرزين من أبناء الطبقات الوسطى ، وهى التى حاولت أن تطبع الفكر بطابع المحافظة والجلود حتى تحدد مدى إنتشار الأفكار والحركات التى تسعى إلى التغيير وما يتضمنه من إعادة صياغة الأطر الإجتماعية — السياسية . وهكذا تجددها تتحالف مع الرجعية الفكرية والدينية التى أثارت أزمة « طه حسين » و « طه

عبد الرازق» وهددت كيان الجامعة المصرية في أوائل عهدها وحاولت أن تقضى على كل جديد بحجة مقاومة «الحركات الهدامة» «والإلحاد» .

وقد سبق للصديق الدكتور رؤوف عباس حامد أن تتبع موضوع لبار ملاك الأراضي وأرهم في الحياه الاجتماعية والسياسية في مصر حتى عام ١٩١٤ ، متناولا اياه في منظوره التاريخي الديناميكي وذلك بالفصوص فيما وراء الأرقام وتتبع حركة المجتمع المصري على أساس توزيع الملكية العقارية التي كانت المصدر الرئيس ثروة البلاد . وبالببحث الذي نال به عاصم الدسوقي — تحت إشرافي — درجة الدكتوراة تكمّل الصورة حتى منتصف القرن العشرين . ولقد عرفت الصديق عاصم منذ أن أشرفت على رسالته للماجستير وموضوعها «مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥» ولمست فيه الاهتمام النادر بما وراء الأحداث التاريخية وبخاصة الخلفيات الاقتصادية — الاجتماعية التي تحدد مسار التاريخ ، بدون الاقتصار على البنيان الموقى الذي يسترعى إهتمام معظم الباحثين . وكلّى أمل في أن يدلى عاصم بدلوه في مجال بكر من مجالات التاريخ المصري هو البعد الاجتماعي الذي لم يلق حتى الآن الاهتمام الكافي . فتاريخ مصر الاجتماعي أمانة في أعناق النابهين من مؤرخي الجيل الجديد الذين نشثوا في كنف الاهتمامات والمفاهيم الاجتماعية التي يزخر بها العالم المعاصر بعد أن شدت الدراسات السياسية اليها أبناء الأجيال السابقة الذين تصوروا أن السياسة بمعناها الضيق هي الأداة الفعالة لحل المشكلات ، وبذلك ألقوا بأنفسهم — أو ألقى بهم — في حلقة مفرغة بددت معظم طاقاتهم الفعالة ، كما بددت المفاوضات مع الإنجليز طاقات جيل من الحاسة المصريين .

الكويت في أول مايو ١٩٧٥ .

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

مقدمة المؤلف

هذه محاولة لفهم تطور مصر الإقتصادي والإجتماعي خلال النصف الأول من القرن العشرين في جانب واحد من جوانب هذا التطور وهو أسلوب الإستغلال الزراعي ، أقدمها من خلال دراسة لدور كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ . وقد حاولت إثبات حقيقة معينة من هذه الدراسة كانت — تشغلي طوال فترة البحث وهي حدوث مزاجعة واندماج بين رأس المال الزراعي المستثمر في الأرض ورأس المال الصناعي والتجاري ، ولم يكن هناك إتصال بينهما كما ذهبت بعض الدراسات التي تناولت التطور الاقتصادي الإجتماعي لمصر وهي التي حاولت إصطناع الإتصال . ومن ثم التناقض بين أصحاب المصالح الزراعية ووصفهم بطبقة الإقطاع وأصحاب المصالح التجارية الصناعية ووصفهم بطبقة الرأسماليين . وقد أثبتت هذه الدراسة أن صفة كبار ملاك الأرض الزراعية إمتلكوا أسهما في الشركات التجارية والصناعية بل إن بعضهم أسس شركات خاصة من هذا النوع ، كما حدث العكس أيضا وهو أن صفة أصحاب الشركات إمتلكوا أرضا زراعية وكان الإختلاف في بداية الإستثمار فقط ، فقديدا من الأرض الزراعية

ويقتل إلى التجارة أو الصناعة وقد يكون العكس . ولقد كان هذا الإندماج حقيقة واقعة على مستوى كبير وهائل بحيث يصعب وضع حدود فاصلة لمواقع التناقض في المصالح بين الطرفين في مجال الإستثمار وقد كان هذا أوضح ما يكون في المناقشات البرلمانية التي كانت تدور حول مشروعات القوانين المتعلقة بالإستثمارات بشكل عام .

وقد يلاحظ القارئ أن الدراسة تبدأ بعام ١٩١٤ وهو عام لا يشير إلى دلالة محددة عن موضوع الدراسة فهو يتعلق بالتاريخ السياسي أكثر من التاريخ الإقتصادي الإجتماعي (عام إعلان الحرب العالمية الأولى) ، ولقد كنت أود حقيقة أن تبدأ هذه الدراسة بعام ١٨٩٣ وهو العام الذي يسجل إستقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية بالمعنى القانوني بعد المراحل التي قطعتها خلال القرن ١٩ غير أنى خشيت الوقوع في خطأ التكرار خاصة وقد سبقنى زميلان لدراسة موضوع الملكيات الزراعية خلال القرن ١٩ وحتى ١٩١٤ (د رؤوف عباس حامد ، التطور الاجتماعي للملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، على بركات ، الملكيات الزراعية وأثرها في الحياة السياسية ١٨٤٦ - ١٩١٤) ومن سم رأيت أن تكون دراستي إستكمالاً لما أنتجناه وإن كان هناك إختلاف في منهج الدراسة — وهذا شيء طبيعي — إلا أن مصادر المادة واحدة .

ولما كانت هذه المحاولة مبدئية بل أكاد أزعـم أنها الأولى في نوعها فلاشك أنها قد تعرضت للمزائق الأخطاء ولا يعنيني من المسئولية أنها كذلك ، بل إنى حاولت جهد طاقى العثور على المادة التي تمكننى من إستكمال الإطار العام ، وهكذا كانت محاولتى في وزارة الإصلاح الزراعى حيث إطلعت على البيانات والوثائق المتعلقة بالموضوع وفي مقدمتها ملفات الخاضعين للإصلاح الزراعى لقانونى ١٩٥٢/١٧٨ ، ١٩٦١/١٢٧ ، وقيمة هذه الملفات فى بيان الملكية الزراعية للخاضع بخط يده أو من ينوب عنه وهذا يعتبر أول حصر للملكيات الكبيرة منسوبة لأصحابها لأن الملكيات الزراعية مسجلة حسب النواحي وليس حسب الأشخاص ومن المعروف أن ملكيات الشخص الواحد مبشرة فى أكثر من ناحية

وفي أكثر من مديرية (محافظة) . ومن هذه الملفات أخذت عينة مختارة لشخصيات «مرموقة» لعبت دورا إقتصاديا وسياسيا خلال الفترة وقمت بتتبع ملكياتها وتطوراتها في مكلفات الأتبان الزراعية بدار المحفوظات المصرية ثم تحركت مع هذه العينة الضخمة في المجتمع المصري . . أبحث عن دورها الإقتصادى والسياسى ووضعها فى الحركة الوطنية متتبعا مواقفها فى البرلمان وفى الأحزاب السياسية التى استندت إليها بدوافع خلفية ثقافية معينة حكمت النظرة لمختلف المشكلات التى واجهت المجتمع المصرى وقد حاولت أن أصنع من كل هذا دراسة مركبة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وفكرية لمجموعة أصحاب المصالح الزراعية . وإذا كان لى أن أهدى هذه الدراسة لأحد فإننى أهدىها إلى :

أهلى فى الأرض الزراعية . .

وإلى كل من يحاول إسترداد الماضى ويرى فيه عصرا ذهبيا

القاهرة فى ١٨/٣/١٩٧٣

المؤلف

د . عاصم الدسوقى

تمهيد

في سنة ١٨٧١ وفي عهد الخديوى إسماعيل صدر القانون المعروف بقانون المقابلة الذى أعطى المنتفع بالأرض حق امتلاك أرضه ملكية تامة حتى دفع ستة أمثال الضريبة الثابتة المقررة على الأرض مرة واحدة مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المترتبة بصفة دائمة ، وفى عامى ١٨٧٦ و ١٨٨٠ أدخلت تعديلات غير جوهرية على ذلك القانون .

ولم يسكد ملاك الأراضي الزراعية الجدد يشعرون بهجة التملك وروثه . حتى حدث ما عكس صفو هذا الحاطر ، إذ ألغى هذا القانون الذى كان بادرة خير بالنسبة لهم وذلك بعد تفاقم الأزمة المالية فى مصر وتدخل الرأسمالية العالمية فى شئون مصر الداخلية تدخلا كان أبرز مظاهره فرض الرقابة المالية واستخدام وسائل جديدة لإحكام هذه الرقابة كصندوق الدين والمحاكم المختلطة . . وأثارت مثل هذه الإجراءات سخط « الأعيان » ومع أنهم وجدوا فى حركة عرابى تعبيراً عن هذا السخط ومن ثم التفافهم حوله فى بداية الأمر ، إلا أنه لم يستطع أن يقدم شيئاً لهؤلاء الأعيان سوى الوعد بتخفيف الضرائب وتخفيضهم من الأزمة المالية .

وفي ٢٨ ديسمبر ١٨٨٣ ، أى بعد الاحتلال الإنجليزي واستقرار الرأسمالية العالمية صدر القانون المدنى الأهلى الذى عرف للملكية فى المادة السادسة بأنها « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام وتعتبر فى حكم الملك الأتبان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة إتباعاً للنصوص بلائحة المقابلة والأمر العالى الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٠ »^(١) . وبهذا أستقرت الملكية الفردية شيئاً ما إذا أشرت للتمتع بهذا الحق دفع المقابلة وفقاً لقانون ١٨٧١ والقوانين المعدلة له فى ١٨٧٦ ، ١٨٨٠ .

غير أن شرط دفع المقابلة كوسيلة للتملك التام ألغى بالأمر العالى الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٩١ حيث نص البند الأول منه « إعتباراً من هذا التاريخ يكون لأرباب الأتبان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى أطيانهم أسوة بأرباب الأتبان التى دفعت عنها المقابلة بتامها أو جزء منها »^(٢) .

وقد أخذت الملكية الفردية شكلها التام والنهائى فى عام ١٨٩٦ حيث صدر أمر عال فى ٣ سبتمبر بتعديل المادة السادسة من القانون المدنى الأهلى (الذى كان قد صدر فى ١٠ يناير ١٨٦٦) لتصبح « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأتبان الخراجية »^(٣) .

وهكذا بدأ يظهر فى الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأراضى الزراعية الذين يتمتعون بحقوق الملكية فى التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وإيجار وتوريث . . . إلخ ، وذلك بعدما يقرب من مائة عام منذ وضع محمد على (باشا) نظام إستغلال وإدارة الأرض الزراعية ، ولقد عبر أحد كبار الملاك عن المراحل التى قطعها المصريون للحصول على الملكية التامة للأرض بقوله أن تاريخ الملكية فى مصر هو تاريخ الحرية الفردية . وأن حق الملكية يعد

(١) الحكومة المصرية ، القوانين العقارية فى الديار المصرية ص ٦ .

(٢) نفسه ، ص ٦ .

(٣) الحكومة المصرية ، القوانين العقارية فى الديار المصرية ص ٦ .

استكمال ركن من أركان الحقوق المدنية حين « أصبح الفدان يخضع للمعاملات والتصرفات المختلفة » (١) .

ويجدر بنا أن نحدد في إيجاز بسيط معنى الملكية قانوناً وما يتفرع عنها وما يرتبط بها من حق الاستعمال وحق الاستغلال ، وحق التصرف ، والفرق بين الملكية وبين الحيازة لأهمية ذلك بالنسبة لدراسة الملكية الزراعية في مصر .

فقد عرف القانون المصري الملكية بأنها حق المالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ، وأن عناصرها ثلاثة : حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف . فحق الاستعمال هو الحق في استخدام الشيء في جميع وجوه الاستعمال الذي أعد لها والتي تتفق مع طبيعته كالزراعة بالنسبة للأرض ، وحق الاستغلال هو عبارة عن الحصول على نتائج الشيء كالإيجار في الزراعة ، وحق التصرف يشمل جميع وجوه التصرف مادياً : بتغيير شكل الشيء أو استهلاكه أو إتلافه ، وقانوناً : بالتنازل عن الحقوق التي للمالك كبيع الشيء كله أو بعضه أو هبته أو تحميله حقوقاً عينية أو تقرير حق مالي للغير عليه كالرهن . وقد يجمع فرد واحد في يده عناصر الملكية الثلاث المتقدمة ويقال في هذه الحالة أن لهذا الفرد الملكية التامة وقد تكون لجملة أفراد ويقال في هذه الحالة أن الملكية تجزأت ، وقد يتنازل المالك عن حق الاستعمال أو حق الاستغلال لغيره مدة معينة ، ومن ثم يطلق على من له حق الاستعمال وحق الاستغلال المنتفع بالشيء على أن أهم عناصر الملكية حقيقة هو حق التصرف لأنه يعطى الفرد المالك الشخصية الاعتبارية (٢) .

ويختلف حق التصرف هذا في الملكية الإقطاعية عن الملكية الرأسمالية ففي

(١) عبد الحليم إلياس نصير ، نظام ضرائب الأقطيان ، بحث مقدم للمؤتمر الزراعي الأول ١٩٣٦ .

(٢) د. محمد كامل مرسى ، الملكية والحقوق العينية ص ١٧٦ ، ١٨٢ —

الأولى تسكاد صفة التصرف - يكون قاصرة على حق الانتفاع بالأرض للغير وهي منفصلة تمام الانفصال عن صفة الاستغلال الذي يسكون في الغالب الأعم على أساس الاستغلال المباشر من جانب الغير . أما في الملكية الرأسمالية فإن التصرف بجميع أشكاله لا يكاد يقيدده أى قيد بل يعتبر أحياناً شكلاً من أشكال الاستغلال ، فمثلاً عندما يتصرف مالك الأرض في أرضه بالبيع والرهن المقارى أو الاقتراض على المحاصيل (السلف الزراعية) فإن هذا النوع من التصرف يصبح في الوقت ذاته نوعاً من الاستغلال ، وهو استغلال الأرض بوصفها سلعة تباع وتشتري في السوق ويجرى تبادلها على أساس زمني أو يوصفها رأس مال يضمن الحصول على قروض أى سلف مالية مقابل رهته . ولعل شكل الاستغلال للأرض هو المقياس الدقيق إذن لتحديد الفرق بين النظامين الإقطاعي والرأسمالي ، فالتصرف في الأرض بالتوريث أو الهبة (النظام الإقطاعي) يختلف عن التصرف في الأرض بالبيع أو الرهن أو الاقتراض (النظام الرأسمالي) (١) .

ولقد صاحب التطور التاريخي للملكية الفردية ظاهرة الاحتكار أى اقتصار التمتع بالملكية على عدد محدود من الملاك . وترجع ظاهرة الاحتكار في ملكية الأرض إلى أن الأرض القابلة للزراعة محدودة بطبيعتها ومحصورة داخل حدود معينة بصرف النظر عن طريقة استغلالها ، كما أن استغلال الأرض لا يؤدي إلى زيادة الأرض نفسها وإنما يؤدي إلى زيادة الثروة بعكس ملكية الآلات التي قد تلتج آلات أخرى وهكذا . على أن طبيعة الملكية الخاصة أو الفردية التي يقوم عليها كل من النظامين الإقطاعي والرأسمالي تصل في تطورها الطبيعي إلى ظاهرة الاحتكار مع وجود اختلاف أيضاً ، ففي النظام الإقطاعي يكون الاحتكار بوصفه غرض تصرف أما في النظام الرأسمالي فيسكون الاحتكار بوصفه غرض استغلال (٢) .

(١) إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح . المسألة الزراعية في مصر ص ٢٧ .

(٢) أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ج ١ . ص ٤٠ .

ولا يفوتنا أن نذكر هنا الفرق الدقيق بين الملكية بفروعها وأشكالها وبين الحيازة أو وضع اليد ، فحق الملكية ذو سلطان قانوني تسنده قوة الدولة بينما الحيازة أو وضع اليد مجرد سلطة فعلية على الشيء ولا تستند إلى القانون أو قوة الدولة ، وهذا التمييز بين الملكية والحيازة له أهميته وخاصة في مصر لوجود خلط بينهما ولو في أذهان العامة الذين يعتبرون الحيازة أو وضع اليد ملكية .

ويدعونا الكلام عن تحديد معنى الملكية إلى ضرورة تحديد شكل الاقتصاد الزراعي في كل من النظامين الإقطاعي والرأسمالي باعتبار أن الاقتصاد الزراعي يعد أحد المحاور الرئيسية التي يدور حولها هذا البحث . .

فالأرض في الإقطاعية تنقسم بصفة عامة إلى أربعة أو خمسة أنواع هي :
(أ) أراضى السيد وتشمل الأراضى المنزعة وغير المنزعة وهو إما يستغلها مباشرة وإما أن يؤجرها أو يشارك عليها وهذا هو الغالب .

(ب) أراضى التابعين وهي أراضى خاصة بالأنبياء التابعين للسيد الإقطاعي وله عليهم حقوق الخدمة والتبعية .

(ج) أراضى العوام ويميز فيها نوعان : أراضى عبيد الأرض ويستغلها الفلاحون المملعون بالأرض لحسابهم وبشرط الخضوع لما للسيد الإقطاعي عليهم من حقوق متنوعة مصدرها سيادته للمنطقة أو اتفاقه معهم ، والأراضى الحرة وهي الأراضى الحرة من كل التزام إقطاعي ، وهذه متفاوت حجمها من منطقة لأخرى وبصفة عامة كان حجمها يتضاءل نتيجة للمبدأ الإقطاعي السائد « لا أرض بلا سيد » .

(د) أراضى المشاع وتشمل مساحات الغابات والمراعى والمياه وللجميع حق إستخدامها إما بصفة عامة أو خاصة حسب الظروف الموجودة (١) .

(١) د. زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي ، ص ٧٢-٧٣ .

ويمكننا في هذا أن الأرض في الإقطاعية تقسم إلى حيازات يقوم الفلاحون بزراعتها بقوة عملهم وبأدواتهم ويحصدون منها على حاجات معيشتهم ولذلك فإن عمل الفلاحين هذا يمثل الإنتاج الضروري بالنسبة للفلاح والمالك الإقطاعي إذ هو يزود الفلاح بوسائل معيشته ويزود المالك الإقطاعي بالأيدي العاملة اللازمة لزراعة أرضه ، وهذا شرط ضروري مقابل حيازة الفلاح للأرض التي يزرعها ، فبالإضافة إلى زراعة الفلاح للأرض التي في حيازته فإنه يقوم بزراعة أرض المالك بأدواته هو الزراعية والنتائج بطبيعة الحال للمالك الإقطاعي ، وهذا معناه أن حيازة الفلاحين للأرض في النظام الإقطاعي تشبه إن لم تؤد دور الأجر العيني بالمعنى الحديث ، وبوجه عام فإن النظام الاقتصادي الإقطاعي يمكن وصفه بأنه نظام السخرة باعتبار أن العمل السخرة هو الطابع الرئيسي لشكل الاستغلال فيه (١) .

أما فيما يتعلق بجوهر الاقتصاد الزراعي في الرأسمالية فإن الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج يقوم على العمل الأجير حيث يؤجر المنتج المباشر (الفلاح) قوة عمله للمالك الأرض مقابل أجر يساوي الجزء الضروري للقيام بمعيشته بينما يحصل صاحب الأرض على فائض العمل في شكل ربح مالي ، ويعتبر الإيجار أيضاً في الاقتصاد الزراعي جزءاً من فائض القيمة التي يخلقها العمال الأجراء شيأه في ذلك شأن العمل الأجير . .

فإيجار الأرض — وهو ركن أساسي في الاقتصاد الزراعي الرأسمالي — بدأ تاريخياً بالسخرة (أي عندما يخلق المزارع فائض الإنتاج بالعمل في أراضى السيد) وتكون الأرض التي يلتفتع بها المزارع مقابل ذلك هي بمثابة الإيجار المدفوع بالعمل ، وتطور الإيجار بعد ذلك إلى إيجار عيني في شكل جزء من المحصول يدفعه المزارع ثم يتحول إلى إيجار نقدي وهو في الواقع إيجار عيني محول إلى نقود . ثم يتطور إلى إيجار رأسمالي عندما يحل مالك الأرض محل المزارع في زراعة أرضه واستغلالها مستعيناً بالعمال الزراعيين الأجراء .

(١) أوسكار لانج ، المصدر السابق . ص ٣٩ .

وإلى جانب الأجر والإيجار في الاقتصاد الرأسمالي في الزراعة توجد خصائص أخرى منها ملكية المزارع الصغيرة . وهذه المزارع هي أساس الإنتاج الرأسمالي على النطاق الصغير ، ويقع هذا المالك الصغير تحت سيطرة الرأسمالي الكبير الذي يستغله عن طريق الاقتراض بالفائدة والرهن العقاري . .

على أن النظام الرأسمالي في تطوره يؤدي إلى إنبهار الملكيات الزراعية الصغيرة التي تتناقص بطبيعتها مع تعاظم رؤوس الأموال والتوسع في الإنتاج الحيواني واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة الآلية في الزراعة والتي لا يقوى على استخدامها المالك الصغير . كما أن نظام الرهن والتسليف لا بد وأن يزيد من فقر هؤلاء الملاك الصغار يوماً بعد يوم ، ويؤدي إنفاق رأس المال في شراء المزيد من الأرض إلى استمرار تفتت الأرض وعزل المنتجين الأساسيين عنها ، ويخلق تفتت الأرض مجموعتين من بين المزارعين يجمع بينهما إقتصاد الساعة والنقود . وتتألف الأولى من المزارعين الأغنياء الذين يقومون بالزراعة التجارية بمختلف أشكالها . ومهم أصحاب المؤسسات التجارية والصناعية حيث يلعب التأجير دوراً كبيراً في أراضيهم ، والمجموعة الثانية هي طبقة العمال الفلاحين الأجراء وأصحاب الملكيات الضئيلة . ومن هنا يمكن تحديد السمات الرئيسية للنظام الرأسمالي في الزراعة فيما يلي .

١ — فصل المنتج المباشر عن الأرض وتركز جزء كبير من الأرض الزراعية في أيدي الملاك العقاريين .

٢ — قيام الملاك العقاريين بتأجير الجزء الأكبر من أراضيهم للمزارعين .

٣ — سيادة إقتصاد السوق أي نظام توزيع المنتجات الزراعية عن طريق التبادل النقدي أي عن طريق تبادل السلع حيث تصبح الزراعة نفسها في النهاية صناعة . أي تصبح منتجة للسلع ويجري فيها أسلوب التخصص نفسه ومن ثم تتحول الأرض إلى رأسمال وتستخدم في إنتاج السلع وبالتالي تتحول هي نفسها إلى سلعة وتصبح هناك سوقاً للأرض أي لوسائل الإنتاج وما يرتبط

بذلك من التنافس في سبيل الحصول على الأراضى (١) .

* * *

هذه دراسة موجزة عن معنى الملكية قانوناً وشكل الاقتصاد الزراعى
في النظام الإقطاعى والرأسمالى تنتقل بعدها إلى موضوع البحث .

(١) إبراهيم عامر ، المصدر السابق . ص ٣٨ — ٤٤ . أنظر أيضاً أوسكار
لانج ، المصدر السابق ص ٣٩ .

الفصل الأول

التحديد الاجتماعي لكبار الملاك

يعتبر تحديد الملكية الكبيرة وتمييزها عن الملكية المتوسطة أو الصغيرة أو الضئيلة من المسائل الدقيقة والحامة التي تواجه الباحث في مثل هذه الموضوعات ، فهناك أكثر من طريقة لهذا التحديد وكل طريقة لها مميزاتها ولها عيوبها في نفس الوقت بحيث يصبح من الصعب الوصول إلى تعريف محدد للملكية الكبيرة والملاك الكبير لاختلاف المعايير من مكان إلى آخر ومن وقت إلى وقت .

وتنحصر نقط الخلاف بين التعريفات المختلفة في الأساس الذي يبنى عليه التحديد . ومع أن النتائج التي يمكن الوصول إليها ترتبط بدقة الأساس الذي نأخذ به في التحديد فليس هدفنا هو السعي لاكتشاف أساس للتحديد يصح أن يكون معياراً مطبقاً لقاعدة معينة بل في اكتشاف رابطة مشابهة طبيعية تجمع أنواع الملكيات المختلفة كل على حده ليسهل معالجة حالتها الاجتماعية والاقتصادية .

وتحديد الملكية الكبيرة على أساس المساحة مسألة سهلة لوجود رابطة مشابهة بين كل نوع من أنواع الملكية : الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . فالملكية الكبيرة

تجمع بين أنواع الملكيات التي تتصف بهذه الصفة ، والصغيرة تجمع بين الملكيات التي لا يمكن اعتبارها كبيرة ، والمتوسطة هي تلك التي لا يمكن اعتبارها ضمن الكبيرة أو الصغيرة . وهذا التحديد وإن كان سهلاً مبسطاً كما هو واضح إلا أن نقطة الفصل بين كل منها غير ثابتة فقد تعتبر خمسة أفدنة في بلد كمصر ملكية صغيرة بينما ترتفع إلى خمسة وعشرين فداناً في بلد أخرى كإنجلترا مثلاً وتقل إلى فدانين في الهند وأفريقيا الوسطى . كذلك فقد تعتبر في مصر ملكية خمسين فداناً ملكية كبيرة بينما تعد في فرنسا وإنجلترا ملكية متوسطة . ولا يمكن ترجيح أحد التقديرين على الآخر حتى في البلد الواحد ، فليس من المعقول التسوية بين فدان مخصص لزراعة الحضر وآخر مخصص لزراعة الحبوب ، ولا يمكن أيضاً التسوية بين أراضى الحرث وأراضى المراعى ، أو بين هذه وأراضى الغابات أو الحدائق ، وحتى إذا أمكننا تقسيم كل نوع من هذه الأراضى على حدة فقد تتجاوز الواقع إذ ليست كل أراضى النوع الواحد متجانسة في المميزات فأراضى الحرث مثلاً منها القريب إلى المدن ومنها البعيد عنها ، ومنها الضعيف والقوى ، كذلك فمنها ما تجود فيه بعض زراعات قيمتها الاقتصادية عالية وقد لا تجود في غيرها (١) .

ولما كان التحديد على أساس المساحة غير دقيق كما اتضح فقد ذهب البعض إلى اتخاذ الغلة النسبية أساساً للتحديد ، وهذه الطريقة وإن كانت أدق من المساحة إلا أنه يصعب تطبيقها تطبيقاً مباشراً لضرورة دقة الحسابات وواقعيتها وهو يكاد يكون مستحيلاً حتى لدى أقدر الحكومات تنظيمياً . ولهذا ذهب بعض الاقتصاديين إلى جعل أساس التقدير لا قيمة الغلة بل قيمة الأدوات الزراعية ورأس المال المستخدم في الإنتاج ، وهذه الطريقة فضلاً عن كونها غير عملية فلا يمكن تطبيقها على كافة أنواع الأراضى لاختلاف وسائل الإنتاج اختلافاً لا تناسب بينه وبين مقدار الغلة الناتجة ولا مع قيمة الأرض في ذاتها ، ولا مع تطور حجم الآلات والأدوات وقيمتها ولا مع طبيعة العمل الزراعى في نواحيه المختلفة من مراعى وحدائق وغابات ، فمثلاً

(١) محمد فهمى لميطة ، الاقتصاد الزراعى ص ٣٨٥ . أنظر أيضاً عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسى ج ١ ص ٢٣٩ .

إذا اتخذت وحدة معينة كالحراث أساساً للتقدير فإن هذا التقسيم غير معقول لأن المراعى والحدائق والغابات لا تستخدم أدوات الحراث التقليدية كما لا يمكن القول بوجود تناسب بين أنواع الأراضي وعدد المحاريث المشتغلة فيها لاحتمال تأجيرها من الغير أو استعارتها^(١) .

ولما كانت بعض الحكومات عند وضع خطط الإصلاح الزراعى جعلت معيار التفرقة بين الملكية الكبيرة والصغيرة المركز الاجتماعى للمالك ، فقد ذهب البعض إلى جعل المركز الاجتماعى للمالك أساساً للتقدير فاعتبرت الملكية صغيرة حينما يقوم المالك وأفراد عائلته باستغلال الأرض بأنفسهم ودون استخدام إجراء ، ومتوسطة حين يستخدم مالسكها إجراء بالإضافة إلى خدمة أفراد عائلته ، وكبيرة حين يؤجرها مالسكها لصغار المزارعين أو يلجأ إلى طريقة المزارعة في استغلالها . كما أن طريقة الزراعة لها أثرها في تحديد نوع الاستغلال الزراعى ، فقد يلجأ المزارع إلى الزراعة الخفيفة أو إلى الزراعة الكثيفة حيث يستعمل فى الأولى قدر قليل من العمل ورأس المال بالنسبة للمساحة وفى الثانية يكون مقدار المساحة قليلاً بالنسبة للعمل ورأس المال .

ويرى آخرون أن الملكية تعد كبيرة إذا ما استطاع مالسكها القيام بنفسه بعملية الاستغلال استغلالاً منظماً من حيث تمويلها بالأموال اللازمة والاستفادة من كل مفردات التكاليف بحيث يحصل فى النهاية على أرباح عالية ، بينما تعد الملكية متوسطة ، إذا لم تستوعب كل جهود صاحبها ، بل تتيح له التفرغ لأعمال إضافية أخرى خارج حدود ماسكته ، وتعد ملكية صغيرة تلك التى لا تستغل غالباً إلا بمعرفة أفراد العائلة دون مساعدات خارجية عنهم . بينما يرى آخرون أن الملكية الكبيرة هى التى لا يفكر مالسكها فى أن يستغلها بمفرده مباشرة ، ومتوسطة تلك التى تكفى غلتها حاجة عائلة متوسطة ليست كبيرة العدد وبشرط أن يخصص كل فرد من أفرادها مجهوده الخاص لخدمة الأرض ، وصغيرة تلك التى لا تكفى غلتها صاحبها بحيث يضطر إلى العمل أجيراً فى مزارع الغير^(٢)

(١) محمد فهمى لطيفة ، المصدر السابق ص ٣٨٦ .

(٢) عبد الحكيم الرفاعى ، المصدر السابق ص ٢٣٩ . أيضاً محمد فهمى لطيفة =

ومن الملاحظ أن هذه الطرق المختلفة - التي أوردناها - في تحديد الملكية الكبيرة وغيرها من الملكيات لم تخل من نقد ، إما لأنها غير جامعة كما يقتضى التعريف العلمى وإما لأنها صعبة التحقيق وإما لأنها غير عملية . ومع ذلك فإن أبسط الطرق وأقربها إلى الإسكان هى الطريقة التي تتخذ المساحة أساسا للتحديد مع مراعاة اتخاذ قيمة الغلة أساسا للتقدير لتقريب الحقيقة بقدر الإمكان .

هذا فيما يتعلق بتحديد الملكية الكبيرة نظريا أو بصفة عامة ، أما إذا أردنا أن نحدد الملكية الكبيرة في مصر فقد تواجهنا مثل هذه الصعوبات والمخاطر المختلفة بطبيعة الحال . غير أن مصلحة المساحة والأموال المقررة درجت على اتخاذ المساحة أساسا للتقسيم مع مراعاة قيمة الفسلة الزراعية فقط عند تقدير الأموال المقررة على الأرض وإن لم تميز الإحصائيات الرسمية التي نشرتها هذه المصلحة الملكية الكبيرة من المتوسطة من الصغيرة فهي تسكتفى بتصنيف المساحات تصنيفا كميا في مجموعات كما يلي : أقل من فدان . من فدان إلى أقل من خمسة أفدنة . من خمسة أفدنة إلى أقل من عشرة أفدنة . من عشرة أفدنة إلى أقل من عشرين فدانا . من عشرين فدان إلى أقل من ثلاثين فدان . ثلاثون فدانا إلى أقل من خمسين فدانا . خمسون فدانا فأكثر (١) . وقد يفهم من هذا التصنيف أن خمسين فدانا فأكثر تمثل الملكية الكبيرة .

وقد لاحظ بعض المؤرخين (٢) أن الإحصائيات الرسمية في مصر حتى عام ١٩٠٩ لم تذب كرسوى تصنيف واحد لصنسان المسالك وهم أولئك الذين يملكون خمسة

المصدر السابق ص ٣٨٦ ، وأيضاً عبد الغنى غنام ، الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع ص ٢٠ - ٢١ .

(١) أعداد الإحصائية الشهرية الزراعية التي تصدرها وزارة المالية من ١٩٢١ إلى ١٩٥٠ حيث أوردت هذا التقسيم ابتداء من عام ١٩١٠ .

(2) G. Baer, A history of landownership in Modern Egypt 1800 - 1950, P. 77.

أفدنة فأقل ثم حددت بعد ذلك مجموعتين : واحدة لمن يملك أقل من فدان والأخرى لمن يملك من فدان إلى خمسة ، كما لم تذكر هذه الإحصائيات تصنيفا آخر للملكيات التي تزيد على ٥ فدانا ، ولهذا فقد أقترح تصنيفا أمثل كما يلي :

(أ) ملكية ثلاثة أفدنة فأقل وهي التي لا تسكن أسرة ومن ثم تلجأ إلى تأجير أراضى أخرى أو العمل كأجراء .

(ب) ملكية من ثلاثة أفدنة إلى عشرة أفدنة وهي ملكية كافية لإعاشة أسرة

(ج) ملكية من عشرة أفدنة إلى مائة فدان وهي ملكية متوسطة يؤجر أصحابها جزءا منها أو يستخدمون أجراء فيها .

(د) ملكية أكثر من مائة فدان وهم عادة الملاك الغائبون عن أراضيهم .

والحقيقة أنه لا يوجد إحصاء رسمي يضع حدودا للملكية الكبيرة في مصر ، فمثلا القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ يعتبر ملكية خمسة أفدنة ملكية صغيرة حين نص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة ، بينما اعتبرت ملكية ثلاثين فداناً من الأراض الجيدة في عام ١٩٣٢ ملكية صغيرة زادت إلى كل من يملك خمسين فداناً ويدفع مائة قرش ضريبة عن الفدان الواحد أو من يملك مائة فدان ويدفع خمسين قرشا عن الفدان في السنة (١) .

ولقد يكون لهذا التحديد ارتباط بالظروف التاريخية التي ظهر فيها حيث كانت وزارة المالية بصدد إنشاء قسم التسليف العقاري بينك التسليف الزراعي ، وكانت البنوك العقارية الموجودة آنذاك قد أحجمت عن تقديم سلفيات تتراوح بين ثمانمائة جنيه وألف جنيه لمن يريد من الملاك ، ومن ثم كانت الرغبة وراء إفادة عدد كبير من الملاك بهذه السلفيات ، إلا أن ذلك لا يمنع اعتبار هذا التحديد للملكية الصغيرة فضفاضا .

(١) مذكرة وزير المالية إلى مجلس الوزراء في ٢٥/٤/١٩٣٢ بشأن التسليف العقاري .

ثم حددت الملكية الصغيرة بعد ذلك بأربع سنوات (عام ١٩٣٦) بمن يملك خمسة عشر فدانا ، وذلك حين قدمت مذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن إصلاح الأراضي البور وشروط توزيعها على صغار المزارعين بأنهم « ألا يكونوا مالكيين لأطيان يدفع عنها أموال أميرية تزيد عن ١٥ جنيها سنويا » (١) .

ومع أنه لا توجد مؤشرات رسمية لتحديد الملكية الكبيرة إلا أن الأمر العالى الصادر فى ١٨٩٥ بشأن تعيين عمد البلاد ومشايخها حدد المالك الكبير بأنه من يملك عشرة أفدنة فأكثر ، فذكر أنه فى حالة خلو وظيفة عمدة فى بلدة ما يستخرج كشف بأسماء كبار المزارعين الذين يملكون عشرة أفدنة فأكثر ويقدم إلى لجنة الشياخات لاختيار العمدة (٢) . وقد يقال بأن هذا التحديد مرتبط بظروف عام ١٨٩٥ حين لم تكن الملكية الفردية قد تبلورت تبلورا كافيا .

وربما كان أول تحديد شبه رسمى للملكية الكبيرة بأنها خمسون فدانا فأكثر قد ورد على لسان وزير المالية أثناء مناقشة مشروع التسليف العقارى فى مجلس النواب حين قصر المشروع التسليف على من يدفع ضريبة قدرها خمسين جنيها كحد أعلى سنويا (ما يوازى خمسون فدانا) ، وحينما شكت اللجنة المالية بالمجلس بوجود صعوبة فى الحصول على سلف عقارية لما عدا هؤلاء « وعد دوائته بأنه سيسعى لدى البنوك لتسهيل التسليف لأصحاب الملكيات المتوسطة والكبيرة » (٣) .

وقد أدى عدم وجود تحديد رسمى للملكية فى مصر إلى اختلاف المفكرين فى ذلك فمنهم من رأى أن الملكية الكبيرة تتمثل فى من يملك أكثر من خمسين فدانا (٤) وهؤلاء تأثروا بتصنيف مصلحة الأموال المقررة . وبعضهم من رأى الملكية الكبيرة تتمثل

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٦/٩/١٦ .

(٢) المقطم ، ١٩١٩/٩/١٥ .

(٣) مجلس النواب ، ١٩٣٢/٦/٢٢ .

(٤) محمد فهمى لطيطه ، المصدر السابق ص ٣٨٧ . أيضاً عبد الفتى غنام ،

المصدر السابق ص ١٢٢ .

فيمن يملك أكثر من عشرة أفدنة (١) ، وهؤلاء دفعتهم إلى ذلك الرغبة في الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الملكيات الزراعية .

والبعض رأى أن الحد الأدنى للملكية الكبيرة هو عشرون فداناً باعتبار أن هذا أقل حد يتلاءم فيه نظام الاستغلال مع نظام الملكية الكبيرة مع الاعتراض على اعتبار خمسين فداناً فأكثر ملكية كبيرة لضيق المساحة بالنسبة لعدد السكان وعدم وجود حد أدنى من ذلك يتلاءم نظامه مع نظام الاستغلال السائد في هذه الملكيات وإن جودة الأراضي في مصر جودة نسبية بمقارنتها بجودة الأراضي في البلاد الزراعية الأوروبية (٢) .

ونعتقد أن تحديد الملكية الكبيرة على أساس المساحة في مصر هو أنسب تحديد خاصة وأنه لا يوجد تفاوت كبير في قيمة الأراضي وإن كان موجوداً فقد كان بين أراضي الري الدائم وأراضي الحياض ، فضلاً عن أن هذا التحديد هو المعمول به في جميع البلاد الزراعية تقريباً ، ونرى أن الملكية الكبيرة في مصر خلال فترة البحث تتمثل فيمن يملك أكثر من مائة فدان نظراً لاختلاف جودة الأراضي من مكان إلى آخر ، وهذا التحديد مبني على ضريبة الأراضي التي تقرر على جودة الأرض بحيث أن مالك خمسين فدان من الأرض الجيدة يتساوى مع مالك مائة فدان من الأرض العادية لأن كل منهما يدفع ضريبة حوالى خمسين جنيهاً سنوياً ، فبينما يدفع مالك الخمسين مائة قرش عن الفدان الواحد يدفع مالك المائة خمسين قرشاً عن الفدان الواحد ومع ذلك فليست هناك قاعدة دقيقة تشمل كل الأراضي الزراعية في مصر .

* * *

(١) مريت غالى ، الإصلاح الزراعي ص ١٩ — ٢٠ .

(٢) خليل سرى ، الملكية الريفية المصرية كأساس لإعادة بناء القرية المصرية ص ١٦ .

إذا أنفقنا على اعتبار ملكية مائة فدان فأكثر ملكية كبيرة نستطيع أن نبين الشرائح الاجتماعية التي تنطوي تحت هذا التحديد . وهذه الشرائح ليست غريبة عن المجتمع المصري وإن لم تكن مصرية فقط كما قد يتصور ، بل هي مصرية وأجنبية وكل منهما يحنوي على عناصر وجنسيات مختلفة ولارابطة بين أي منها سوى ملكية الأراضى الزراعية فى مصر .

ويمكن دراسة شرائح الملكيات الزراعية الكبيرة على أساس المساحة ابتداء من الحد الأدنى للملكية الكبيرة (١٠٠ فداناً) وتدرجاً إلى الحدود القصوى الموجودة كما يمكن دراستها على أساس التقسيم القثوى المهنى بين كبار الملاك . على أننا نفضل الجمع بين الطريقتين حتى يمكننا إعطاء صورة تقريبية لوضع هذه الملكيات .

تنقسم شرائح الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر خلال فترة البحث إلى :

(أ) المصريون بمختلف أصولهم الجلسية أو العرقية والدينية وبمختلف مهنتهم ووظائفهم وبهذا المعنى ينضم إليهم الأتراك وفى مقدمتهم أسرة محمد على ، والبدو الذين بدأوا يندمجون بقدر كبير فى الحياة المصرية ابتداء من مطلع القرن العشرين بخلاف القرن التاسع عشر مثلاً .

(ب) الأجانب وهم من كانت لهم جنسيات غير مصرية .

(ج) المؤسسات المالية التي كانت لها علاقة مباشرة بالأراضى الزراعية بشكل أو بآخر .

(د) الحكومة المصرية باعتبارها مالكة كبيرة له علاقات إنتاجية من خلال الأراضى الزراعية غير المملوكة ملكية خاصة أو فردية كما سنوضح فيما بعد (١) .
ويختلف هذا التقسيم فى جوهره عن تقسيمات القرن التاسع عشر ، فمؤرخو

(١) هذا التقسيم مبنى على بيانات ملفات الهيئة العامة للإصلاح الزراعى خاصة بالحاضرين لقانونى الإصلاح الزراعى ١٧٨ / ١٩٥٢ ، ١٢٧ / ١٩٦١ وبعض مكلفات الاطيان الزراعية الموجودة بدار المحفوظات المصرية خلال المدة

من ١٩١٢ — ١٩٤٨ .

هذا القرن (١) اعتادوا وضع كل من البدو والعلماء وكبار الموظفين والأقباط في شرائح قائمة بذاتها على أساس أن كل فئة كانت لها طريقته وأسلوبها الخاص في اقتناء الأراضي . ولا شك أن التغير الاجتماعي الذي شهدته الحياة المصرية حتى العقد الثاني من القرن العشرين كانت له آثاره في هذا المجال .

على أية حال فإن الملكية الكبيرة في مصر (مائة فدان فأكثر) خلال فترة البحث يمكن توزيعها كما يلي :

جدول تقريبي
يبين توزيع الملكيات الزراعية الكبيرة (أكثر من ١٠٠ فدان)
خلال المدة من ١٩١٤ - ١٩٥٢

المساحة		العدد بالأسرة	
		مصريون	أجانب
من ١٠٠ فدان - أقل من ٥٠٠ فدان		٢١٢٥	١٥٩
من ٥٠٠ » - » ١٠٠٠ »		٢٦٧	٢١
من ١٠٠٠ » - » ٥٠٠٠ »		١٣٤	١٧
من ٥٠٠٠ » - » ١٠٠٠٠ »		١٢	٢
أكثر من ١٠٠٠٠		٣ + أسرة محمد علي	-
		٢٥٤١ +	١٩٩
إجمالي		أسرة محمد علي	
		٢٧٤٠	

(١) أنظر د. رؤوف عباس حامد ، الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري . رسالة دكتوراه لجامعة عين شمس ١٩٧١ غير منشورة . وأيضاً G. Baer. op cit, p. 70 .

ونمة ملاحظتان على هذا الجدول : الأولى أنه يبين توزيع الملكيات الكبيرة خلال المدة من ١٩١٤ — ١٩٥٢ دون تقسيمها إلى فترات زمنية معينة كل عشر سنوات أو كل عشرين سنة . . . إلخ وهذا يرجع إلى عدم وقوع تغير كبير في عدد كبار الملاك خلال الفترة بحيث أن كلا منهم كان يتحرك صعوداً أو هبوطاً من فئة إلى فئة أخرى حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع دون أن يخرج من الميدان كلية ودون أن يخرج عن كونه مالكا كبيرا في كل الأحوال .

أما الملاحظة الثانية فهي التقسيم الفئوي للمساحة ابتداء من الحد الأدنى (١٠٠ فدان) إلى الحد الأقصى وهو أكثر من عشرة آلاف فدان والقصد منه إبراز مناطق تركيز الملكية الكبيرة في مصر خلال الفترة .

ويعطينا الجدول الحقائق التالية بالنسبة لكبار الملاك المصريين :

١ — أن عدد من كان يملك من ١٠٠ فدان إلى ٥٠٠ فدان بلغ ٢١٢٥ أسرة تقريبا ، وأن من كان يملك من ٥٠٠ فدان إلى ١٠٠٠ فدان بلغ ٢٦٧ أسرة تقريبا بينها عائلات :

صاروفيم عبيد بالمنيا . حبيب شنودة بأسسيوط ، أبو جازية بالمنوفية والغربية والدقهلية ، . علي وأبو جبل وأبو سنيت . أحمد الشريف بالبحيرة والغربية وكفر الشيخ ، العلايلي بالدقهلية . التزلاوي بالغربية والبحيرة والفيوم . أخنوخ فانوس بالجيزة والبحيرة وأسسيوط والفيوم . فتح الله بركات بكفر الشيخ والمنيا وأسوان بإسيوط بشارة بسوهاج وقنا . واصف جرجس يني سويف والبحيرة والدقهلية والجيزة . محمود سليمان بسوهاج وأسسيوط وبنى سويف . رسلان بالغربية والمنوفية والبحيرة .

٢ — إن عدد من كان يملك من ١٠٠٠ فدان إلى ٥٠٠٠ فدان بلغ ١٣٤ أسرة تقريبا بينها عائلات :

يوسف الشرنوبى بكفر الشيخ . الشريعى بالمنيا والدقهلية . أبو الفتوح بالبحيرة والغربية . أبو حسين بالمنوفية والغربية . أبو رحاب بسوهاج وقنا . السيد أبو علي

بالدقهلية والمنوفية والشرقية . الباسل الفيوم وكفر الشيخ . المصرى السعدى بالمنيا
والفيوم وبنى سويف . الحنفى الطرزي بأسىوط وأسوان والغربية . شاكر خياط
بأسىوط والفيوم والجيزة والبحيرة . خشبه بأسىوط أدريس راغب بسوهاج وأسىوط
والبحيرة والدقهلية والمنيا . دوس بالمنيا وأسىوط والدقهلية . داود راتب بسوهاج
والشرقية والمنوفية والغربية . رمضان الطوبجى بالدقهلية والبحيرة والغربية والشرقية
العبد بالغربية والبحيرة ودمياط وكفر الشيخ . سليمان الوكيل بالبحيرة . بلبع
بالبحيرة والشرقية . تيمور بالمنيا والغربية والشرقية والمنوفية وبنى سويف . مظلوم
بالبحيرة والدقهلية . يسكن بالدقهلية وكفر الشيخ والقليوبية والبحيرة والغربية
وبنى سويف . ويصا بأسىوط والفيوم . نمر بالشرقية والقليوبية وكفر الشيخ . نامق
يبنى سويف . سرسق بأسىوط والمنيا والدقهلية والقليوبية . سلطان بالمنيا وكفر
الشيخ . عبد الرازق بالمنيا والمنوفية والقليوبية . أشرف مكة بالمنيا والقليوبية والشرقية
وبنى سويف . بطرس غالى بالمنيا وبنى سويف والجيزة والقليوبية . عاوبة بالبحيرة
وكفر الشيخ والشرقية . نايف عماد بكفر الشيخ .

٣ — إن عدد من كان يملك من ٥٠٠٠ فدان إلى ١٠.٠٠٠ فدان بلغ
١٢ أسرة تقريبا أبرزها : أباطة بالشرقية وكفر الشيخ . على شعراوى بالمنيا وأسىوط
والجيزة . شريف صبرى بالقليوبية والغربية والشرقية والمنوفية . وصيدناوى
بالشرقية والبحيرة والفيوم . نوار بالبحيرة والمنازى عبد ربه بالبحيرة . وأحمد
عبود بقنا .

٤ — أن عدد من كان يملك أكثر من ١٠.٠٠٠ فدان بلغ ثلاثة أسرهى :
البدراوى عاشور بالغربية وكفر الشيخ . سراج الدين شاهين بكفر الشيخ
والغربية والشرقية . عمرو بأسىوط والمنيا وسوهاج والغربية والمنوفية والشرقية .

ويلاحظ من توزيع مناطق الملكيات تعدد جهات الملكية فأغلب العائلات
ملكياتها فى أكثر من مديرية، وبعض هذه الأسر كانت ملكياتها فى كل من الوجه البحرى
والوجه القبلى، مثل عائلات : المنزلاوى . فانوس . فتح اللبركات . واصف جرجس .

الشريعى . الباسل . الحنفى الطرزي . شاكر خياط . ادريس راغب . داود راتب .
تيهون . يكن . سرسق . سلطان . عبد الرزاق . بطرس غالى . صيدناوى .

كما يلاحظ أيضاً أن أغلب الملكيات الكبيرة كانت تتركز في الوجه القبلى
أكثر من الوجه البحرى وخاصة في مديرتى أسيوط والمنيا أما في الوجه البحرى
فكانت تتركز في مديرتى الغربية والبحيرة وخاصة في الأراضى التى كانت تقوم
بإصلاحها الدولة وبيعها للأفراد في شمال الدلتا .

وبعض هذه الأسر ترجع بداية ملكياتها إلى القرن التاسع عشر منذ عهد
إسماعيل (باشا) مثل أسرة : سلطان بالمنيا . وخياط ودوس وبشارة حنا وويضا
وبولس واندراوس بالمنيا وأسيوط ، وبعضها لم يظهر إلا بعد البدء في بيع أراضى
الدائرة السنية ابتداء من عام ١٩٠٠ مثل أسر : عمرو . شعراوى . سراج الدين
شاهين : سليمان الوكيل . البدر اوى عاشور (١) .

ويدخل ضمن هذا التصنيف أسرة محمد على التى بلغت ملكياتها حوالى ١٧٩٩
فدان يضاف إليها حوالى ٣٠٠٠٠ فدان أراضى غير مزروعة وأراضى الوقف
الأهلى ، وهو حجم لم يصل إليه أى من المصريين أو الأجانب خلال الفترة ، وهذا
شئ طبعى فالأرض كانت احتكازا خاصا لهذه الأسرة قبل البدء في بيع أراضى
الدائرة السنية .

كانت ملكية أسرة محمد على تتوزع بين حوالى ٤٢٥ فردا من أمراء وأميرات
البيت المالك ، ومعظمها أنصبه واستحقاقات في أوقاف متعددة لم يكن من السهولة
معرفة على وجه التحديد خلال الفترة وقبل إصدار قوانين الإصلاح الزراعى وإلغاء
الوقف الأهلى ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المستحقين في وقف القصر العالى (٢٨١٤
فدان) مائة وثلاثون عضوا من الأسرة . وعدد المستحقين في وقف الخديوى إسماعيل
بالجيزة (٢١١٠ فدان) خمسون فردا . وفي وقف الأميرة نجية الهامى (٦٠٣١

(1) G. Baer, op. Cit. P. 127

فدان (سبعة عشر فرداً . وفي وقف الأمير محمود حمدي (٤٦٥٧ فدان) اثني عشر فرداً . وفي أوقاف دائرة الحامية (٥٩٤١ فدان) اثني عشر فرداً أيضاً (١) .

وتتوزع ملكيات أسرة محمد علي بين فروعها المختلفة كما يلي (٢) .

فرع اسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي كان يملك ٧٣٦٠٠ فدان يخص فؤاد بن اسماعيل وورثته منها ٤٨٩٢٤ فدان والباقي وقدره ٢٤٦٧٦ لأولاد اسماعيل الآخرين .

أما فرع أحمد بن إبراهيم بن محمد علي كان يملك ٣١٦٠٦ فداناً يخص أبناء الأمير أحمد كمال منها ١٥٦٨٥ فدان والباقي وقدره ١٥٩٢١ فدان كان يخص أولاد إبراهيم الآخرين . أي أن ما كان يخص فرع إبراهيم باشا وحده (اسماعيل وأحمد) قد بلغ ١٠٥٢٠٦ فدان .

أما فرع سعيد بن محمد علي فقد كان يخصه ٢٣٥٠٠ فدان . وفرع محمد عبد الحليم بن محمد علي كان يخصه ١٣٤٧٥ . ويلاحظ أن ملكية هذه الأسرة كانت تتركز في مديريات البحيرة والشرقية وقنا .

إذا انتقلنا إلى كبار الملاك الأجانب فإن جدول توزيع الملكيات (٣) يبين لنا ما يلي :

إن عدد من كان يملك من ١٠٠ فدان إلى ٥٠٠ فدان بلغ ١٥٩ أسرة . وأن عدد من كان يملك من ٥٠٠ فدان إلى ١٠٠٠ فدان بلغ ٢١ أسرة أبرزها . جريجوس بكفر الشيخ والغربية ، وجرين سلامون بالفيوم والجيزة والصحراء الغربية . وإن عدد من كان يملك من ١٠٠٠ فدان إلى ٥٠٠٠ فدان بلغ ١٧ أسرة أبرزها :

(١) الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ملفات الأسرة المالكة .

(٢) نفسه .

(٣) أنظر ص ٢٩ من هذا البحث .

ماركو محالى بالنيا وبنى سويف . وجالاتى باليوم وكفر الشيخ . ويراكوس بالبحيرة .
وبولاد بكفر الشيخ والشرقية والبحيرة . وسلماجو بالبحيرة ، وفورجوبلو بالبحيرة
والشرقية . وليخونيقى بالشرقية . وإن من كان يملك من ٥٠٠٠ فدان إلى ١٠٠٠٠
فدان بلغ أسرتان هما : كليل قسطنطين بالغربية والدقهلية ، ودفراكس بالغربية
والبحيرة على حين لم يكن للأجانب على مستوى الملكيات الفردية ملكيات أكثر
من عشرة آلاف فدان .

والواقع أن أحقية الأجانب فى التملك العقارى بالأراضى المصرية يرجع إلى
القانون الصادر فى ١٠ يونيو ١٨٦٧^(١) الذى أعطى فى مادته الأولى هذا الحق
للأجانب « بكافة أراضى المالك العثمانى ماعدا إقليم الحجاز أسوة برعايا الدولة
وبدون شرط آخر » . كما صدر فى نفس الوقت بروتوكول دولي^(٢) بعدم مساس
حق الأجانب فى الملكية العقارية ، الامتيازات المصدق عليها بالمعاهدات الدولية
« بل تستمر مرعية الإجراء فى حق ذات أشخاص ومنقولات الأجانب الذين صاروا
من أرباب العقارات » . وقد شكل هذان الأمران شخصية الأجانب فى الملكية
الزراعية وكل ما يتعلق بها من علاقات إنتاجية .

وثمة تحفظ فى استخدام كلمة الأجانب فيما يتعلق بالملكية ، فالمعروف أن
الإحصائيات الرسمية بتوزيع الملكية منذ أول صدورها فى عام ١٨٩٦ درجت على
تصنيف الملاك بين مصريين وأجانب . وهو تصور يحتاج لشيء من التوضيح إذ أن
المعيار الذى كان معمولاً به آنذاك هو الجنسية ، وطبقاً لمعيار الجنسية هذا كان
يمكن اعتبار الشخص المولود فى مصر ويتكلم اللغة العربية أجنبياً بمجرد حصوله على
جنسية أجنبية لاعتبارات خاصة به مثل اليهود وبعض أفراد الأقليات الأخرى
اللتهم بسميزات الجنسية التى يحصل عليها ، ومن ناحية أخرى فإن أناساً من مسيحيي

(١) الحكومة المصرية ، القوانين العقارية فى الديار المصرية ص ١٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٥ .

لبنان كمائلة سرسق وشديد ممن كانوا قد استقروا في مصر واقتنوا ملكيات كبيرة وحصلوا على الجنسية المصرية كانوا يعتبرون مصريين رغم عدم اندماجهم داخل المجتمع المصري فضلا عن معيشتهم على النمط الأوروبي بحيث كان يجب أن يحسبوا كأجانب لا كمصريين^(١) .

وتمثل شركات الأراضي نوعاً من الملكيات الزراعية الكبيرة أيضاً ، ورغم أنها تعتبر ملكيات أجنبية في التصنيف الاجتماعي للملكيات الكبيرة ، إلا أنها تختلف عن ملكيات الأجانب الفردية من حيث طبيعة استغلال الأرض ، فعلى حين كانت علاقة الأفراد علاقة مباشرة في استغلال الأرض كانت علاقة الشركات تدور حول البيع والشراء في الحل الأول .

وقبل سنة ١٩١٤ كان عدد شركات الأراضي يبلغ خمسة عشر شركة هي :

شركة أبو قير (تأسست في ١٨٨٨) وشركة أراضي البحيرة (١٨٩٤)
والشركة العقارية المصرية (١٨٩٦) والشركة المساهمة الزراعية الصناعية (١٨٩٧)
والشركة المصرية الجديدة (١٨٩٩) وشركة كوم امبو (١٩٠٤) والشركة المصرية
للمشروعات والتنمية Egyptian Enterprise, Development Co (١٩٠٤)
وشركة أراضي الغربية (١٩٠٥) وشركة الشيخ فضل (١٩٠٥) والاتحاد العقاري
المصري (١٩٠٥) والشركة الإنجليزية المصرية لتقسيم الأراضي (١٩٠٥) Anglo
Egydian Land Allotment Co. وشركة الأراضي المصرية المتحدة ليمتد
(١٩٠٦) United Egyptian Lands Ltd وشركة سيدى سالم (١٩٠٦) وشركة
كفر الدوار الزراعية (١٩٠٧) والشركة الزراعية المصرية (١٩١١)^(٢) .

ولقد توافقت تأسيس هذا النوع من الشركات منذ عام ١٩١١ إلى عام ١٩٢٦ حيث عاد النشاط مرة أخرى إلى سابق عهده وإن كان بدرجة أقل ، وربما يرجع

(1) G. Baer, OP. Cit, p. 120.

(2) Ibid, p. 125.

هذا إلى عدم الاستقرار السياسى الذى مر به المجتمع المصرى من الحرب العالمية الأولى إلى ثورة ١٩١٩ . فى ١٩٢٦ تأسست شركة القاهرة الزراعية وفى ١٩٢٩ تأسست شركة أراضى الدقهلية ، وفى عام ١٩٣٦ تأسست شركة الكروم والكحول المصرية *Viticole et Vinicole d'Egypt* وفى عام ١٩٣٧ تأسست شركة أراضى كفر الزيات . وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة تأجير الأراضى الزراعية *Soc. agricole et Fermier Fermag* وشركة الجعفرية للصناعة والزراعة . وفى عام ١٩٤٧ تأسست شركة البساتين والكروم المصرية (١) .

ولقد بلغت هذه الشركات قمة استثماراتها حوالى ١٩١٠ ثم انكمشت تدريجياً إلى ١٣ مايو جنية فى أوائل العشرينات ، وبعد تدهور ضئيل فى الثلاثينات عادت للنهوض مرة أخرى خلال الأربعينات حتى وصلت إلى ١٤ مليون جنية فى عامى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .

ويلاحظ بصفة عامة أن شركات الأراضى الرئيسية الضخمة استطاعت أن تحقق الاستثمار والصمود والبقاء حتى خلال سنوات الأزمات ، ولعل ما يؤكد ذلك استقرار حجم الملكيات التى تحت يدها استقراراً نسبياً خلال الفترة ودون تغيير يذكر فيما عدا ما حدث خلال العشرينات من قيام شركات الأراضى الكبرى وفى مقدمتها شركة أراضى البحيرة ببيع مساحات كبيرة من ممتلكاتها .

وثمة نقطة على جانب من الأهمية وهى أن التناقص الذى كان يحدث فى ملكيات بعض الشركات لا يعنى أفلاسها فشكل ما كان يحدث هو انتقال الملكية من شركة إلى شركة أخرى بسبب اختلاف نوع الاستغلال بين هذه الشركات ، فمثلاً شركات ينحصر نشاطها الرئيسى فى إصلاح الأراضى ويبيعها (شركة سيدى سالم ، والشركة المساهمة الزراعية والصناعية ، شركة أراضى البحيرة) وشركات كانت مهمتها زراعة الأراضى المستصلحة هذه واستغلالها (شركة كوم امبو . شركة البساتين والكروم المصرية . وشركة الكروم والكحول المصرية) . وأكثر من هذا

(1) G. Baer, op. Cit., p. 124.

أنظر الجدول ص ٣٧ .

والجدول التالي يبين حجم ملكيات هذه الشركات خلال الفترة :

الملكية بالفدان				إسم الشركة
١٩٤٨/١٩٤٩	١٩٤٠	١٩٣٢	١٩٢٤	
٣٦٧٣	٨٣١٠	٩٥٥٩	=	شركة أبو قير
٤٩٥١١	٦٠٣٤٥	٦٥٤٦١	٧٠٠٠٠+	شركة أراضي البحيرة
٢٦٠٠	١٣٤٠	—	—	الشركة العقارية المصرية
٣٧٤٥	١٣٦٤٢	١٦٥٠٠	١٩٠٢٠	الشركة الزراعية والصناعية والمساهمة
٥٦٧٥	٤٩٥٥	٦٢٢٥	٦٥٨٢	الشركة المصرية الجديدة
٦٨٤٩٦	٦٩٣٨٨	٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	شركة كوم أمبو
١١٥٣	٩٥٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠+	الشركة المصرية للمشروعات والتنمية
٧٦٩١	٤٩٦٩	٥٨٠٠+	٦٢٨٧	شركة أراضي الغربية
٧٠٠٠	=	—	—	شركة الشيخ فضل
٣٤٢٨	٣٣٧٢	٣٦٦٨	٥٤٢٥	الاتحاد العقاري المصري
٢٣٤٢	٤٣٩٩	٣٤٨٠	٤٩٦١	الشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضي
—	١٦٨٣	=	١٣١٥	شركة الأراضي المصرية المتحدة ليمتد
١٥٣٨	=	٨٥١٩	١٠٥٠٩	شركة سيدى سالم
—	—	—	١٧٩٤	شركة كفر الدوار الزراعية
—	٣٦٤٨	=	=	الشركة الزراعية المصرية
١٢٥٧	=	٦٩٧٧	—	شركة القاهرة الزراعية
٢٢٠٨	٢٨٥٦	٤٧٣٤	—	شركة أراضي الدقهلية
٧٣٥٥	٤٤٣٢	—	—	شركة السكر والسكر المصنوع المصرية
٣٢٩٤	٤٥٠٠	—	—	شركة أراضي كفر الزيات
٣٠١٥	—	—	—	شركة تأجير الأراضي الزراعية
١٤٢٥	—	—	—	شركة الجمعوية للصناعة والزراعة
٥٢٥٣	—	—	—	شركة البساتين والسكر المصرية
١٨٠٦٥٩	١٨٨٧٧٩	٢٠٢٩٢٧	١٥٧٨٩٣	إجمالي

ملاحظات للجدول :

= شركات تملك أراضي ولكن غير معروفة

— شركات لا تملك

+ تقدير على أساس السنوات السابقة واللاحقة

فقد حدث أن غيرت شركات الكروم تخصصها الأصلي من إصلاح الأراضي وبيعها إلى الزراعة . يضاف إلى هذا أن الأراضي كانت تنتقل من شركة إلى أخرى فمثلاً كل أرض شركة سيدى سالم عند تأسيسها — حيث يملك الاتحاد العقارى المصرى جزء كبير منها — اشترتها من شركة أراضي البحيرة، كما أن جزءاً هاماً من أراضي الشركة المساهمة الزراعية والصناعية التي اشترتها خلال الأربعينات انتقلت إلى شركات أخرى (حوالى ٣٠٠٠ فدان لشركة أراضي الغربية ، وأكثر من هذا لشركة تأجير الأراضي الزراعية) ..

وجدير بالذكر في هذا المجال أن مؤسسى شركة ما كانوا من كبار الملاك نقلوا ملكياتهم أو باعوا أنصبتهم لحساب تأسيس الشركة فمثلاً اشترى مؤسسو شركة الاتحاد العقارى وهم عائلات قطاوى وملشه وسوارس أكثر من ٦٠٠٠ فدان بناحية البدرشين (جيزة) ، واشترت شركة الكروم والبكحول المصرية أراضيها من الأخوان جاناكليس وبيرار كوس Pierrakos الذى كان يملك أغلب رأسمال الشركة في عام ١٩٤٩ ومديرها في الوقت نفسه . كذلك اشترت شركة الجعفرية أراضيها من تومايدس Thomaidis الذى أصبح واحداً من مديري الشركة فيما بعد .

ومن ناحية أخرى فإن بعض الشركات حصلت على أراضيها بوسائل الحجز والبيع وفاء للديون خلال أزمة عام ١٩٢٩ ، ومن هذه الشركات الشركة الزراعية المصرية التي خصصت نشاطها في هذا المجال لسنوات طويلة ، وشركة أبوقير التي زادت — ملكياتها من ٧٨١٤ فدان إلى ٩٦٨٦ فدان بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٤ (١) .

وتأتى بعد ذلك الحكومة المصرية كالكبير يملك بقية أراضي البلاد غير المملوكة ملكية خاصة . واعتبار الحكومة مالكا كبيراً ليس مبنياً على أساس حجم المساحة الواقعة تحت يدها وإنما مبنى على أساس أن علاقتها بتلك الأراضي

(1) G. Baer, Op. Cit; P. 124—127.

ليست علاقة ملكية مجردة فقط بل هي تمارس نشاطاً اقتصادياً داخل أراضيها من تأجير وزراعة وغيره مما يسمح لنا بوضعها ضمن كبار الملاك .

وتمارس الحكومة نشاطها هذا من خلال مصلحة الأملاك الأميرية التي أنشئت بأمر عال في ٧ أبريل ١٩١٣ من مصلحتين كبيرتين ضمتهما معاً وهما : مصلحة الدومين ومراقبة أملاك الميرى الحرة . وكانت مصلحة الدومين (تأسست في ١٨٧٨) تدير قبل ١٩١٣ أكثر من ٢٥٠٠٠ فداناً مرهونة لضمان قرض حكومي قدره ٨٥٠٠٠٠٠٠ جنيه باعت منها نحو ثلثيها لحساب الدين المضمون وبقي حوالي ١٥٠٠٠ فدان خالصة من الرهن سلمتها للحكومة في عام ١٩١٣ حيث ضمتها الحكومة إلى مراقبة الأملاك بوزارة المالية . وكانت هذه المراقبة تدير وقتئذ أملاك الحكومة الخاصة ، والتي كان يعبر عنها بالأملاك الحرة من أراضي بناء وزراعة وإن كان أكثرها بوراً ، ثم أطلق على أراضي مراقبة الأملاك « أطيان المديرية والمحافظات » كما أطلق على أراضي الدومين اسم « التفاتيش » وبلغ عدد هذه التفاتيش ثمانية هي : بلقاس . بشيش . براري المنصورة . محلة موسى . المربعين . سخا . الفيوم . ييلة . وكانت أراضي كل تفاتيش تقسم إلى أراضي بور وأراضي صالحة للزراعة (١) :

وتعتبر وزارة الأوقاف - وهي هيئة حكومية - من كبار الملاك أيضاً إذ تقع تحت إدارتها كل الأراضي الزراعية الموقوفة على أعمال البر والإحسان وليست علاقاتها بتلك الأراضي علاقة تبعية مجردة بل هي تدير هذه الأراضي إدارة اقتصادية بهدف الربح (٢) . كما سيأتي ذكره .

* * *

بعد استعراض التصنيف الاجتماعي لكبار الملاك ، يجدر بنا أن نتناول الجهود

(١) تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ .

(٢) تقرير عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف ١٩٣٠/١٩٣١ (مجلس النواب)

١٩٣٠/٤/٢٩ .

التي كان ييذلها هؤلاء الملاك للتملك والوسائل التي انتهجوها لاقتناء الأراضي وتوسيع ملكياتهم والدوافع الكامنة وراء ذلك ..

فمنذ إعطاء الأفراد حق ملكية الأراضي في مصر منذ عام ١٨٩١ وجهودهم لم تنقطع في الضغط على الحكومة بوسيلة أو بأخرى لكي تتنازل عن الأراضي الواقعة تحت سيطرتها وإباحة ملكيتها للأفراد . ففي البداية أصدر مجلس النظار في ٢١ فبراير ١٨٩٤ لائحة^(١) . « بجواز إعطاء البرك والمستنقعات ملك الميرى المضرة بالصحة العمومية بصفة ملكية إلى من يتعهد بردها » (مادة ١) مع إعفائها من دفع ضريبة عنها لمدة عشر سنوات (مادة ١١) وبشرط أن تكون هذه البرك والمستنقعات على مسافة أقل من ألف متر من أماكن سكن كل مدينة أو ناحية أو عزبة (مادة ١٢) . وقد يكون الدافع وراء تلك اللائحة حماية الأهالي من الأمراض التي قد تصيبهم من جراء انتشار هذه البرك ، ولكنها من ناحية أخرى كانت مشجماً على التملك .

وسعيّاً وراء هذا الهدف ارتفعت أصوات الملاك تبصر الحكومة بطريقة أو بأخرى بأهمية مشروعات إصلاح الأراضي وتقديمها على ما عداها من المشروعات الأخرى ، فقد كتب مالك كبير يطالب الحكومة بالبدء في إصلاح الأراضي البور بتقسيمها إلى قطع تختلف بين مائة فدان وعشرة آلاف فدان ويبيعها بثمن « زهيد » للملاك المصريين أو الشركات لإصلاحها وتعميرها في مدة معينة ، فإذا كان المشتري شركة تتعهد بأنها إذا باعت الأرض لصغار الملاك لا يتجاوز ربحها الثمن الأصلي ومصاريف الإصلاح. وفوائد هذه المبالغ^(٢) . وواضح أن مساحة القطع المقترحة للبيع لا يقدر على شرائها ما كان ثمنها زهيداً، إلا كبار الملاك الذي كان يعبر عنهم ولا شك.

(١) الحكومة المصرية ، القوانين العقارية في الديار المصرية ص ٣٨ - ٤٠ .

(٢) المقطم ، ١٩١٩/٨/٦ - رأى لمحمد أبو الفتح يرد فيه على جريدة التيمس

التي نشرت مقالا لمراسلها في مصر قال فيه بوجود زيادة الماء في السودان بدلا من أحياء الأقسام الشمالية من الدلتا .

وبعد إنشاء مصلحة الأملاك الأميرية في عام ١٩١٣ لتدير أملاك الدولة — كما تقدم — أخذت الدعوة لتصفية هذه المصلحة وطرح أراضيها للبيع تنتشر وحمل لواءها كبار الملاك بطبيعة الحال ، وقيل أن تصفية هذه المصلحة وتقسيم أراضيها وبيعها للأهالي لزراعتها واستغلالها يعد مساهمة للتطور الاجتماعي « وعندئذ تستريح الدولة من مصلحة لا تجدد من بقائها إلا المصاعب التي لا تقابلها فوائد (١)

ونوه مالك كبير آخر (٢) إلى الخسارة التي تحققها هذه المصلحة فهي تصرف نحو ٦٠ ٪ من إيراداتها على موظفيها وعمالها ، فبينما كانت إيرادات عام ١٩٢٣ ، ٧٨٢ جنيهاً كانت المصروفات ٤١٠٣٦٢ جنيهاً وبينما كانت الإيرادات عام ١٩٢٤ ٧٩٣ جنيهاً كانت المصروفات ٤٠٢٦٢٦ في حين أنه لا ينبغي الالتفات للمصروفات ١٥ ٪ من الإيرادات ، ومن ثم طالب ببيع هذه الأراضي للأهالي وهو اقتراح سبق أن تقدم به في الجمعية التشريعية « لأن الحكومة لا تستطيع أن تكون مزارعه أو متاجره — وتقتن عملها كما يتقنه الأفراد » وفي ذلك فائدة للحكومة تعود عليها من ربط المال على تلك الأراضي تدر إيراداتاً ثابتاً ضخماً .

ولا شك أن وراء مثل هذه الآراء الفكرة الليبرالية التي كانت منتشرة آنذاك والتي كانت تحدد دور الحكومة أو الدولة في الدفاع والأمن وبعض الخدمات العامة وترفض أن تقوم الحكومة بدور استثماري في أي مجال من مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، ومع هذا فقد وجد من يعترض على فكرة تصفية مصلحة الأملاك ويلبى إلى خطورة ذلك على أساس « أن النظم الاجتماعية الراقية تقتضي في مصر خاصة أن لا تباع الأقطان الميري للأفراد بل أن توضع النظم الهادئة العادلة التي تجمل كافة الأقطان تؤول إلى الحكومة ثم توزع بطريق التأجير للزراع توزيعاً عادلاً » حتى يعود التوازن إلى ملكية الأراضي بدلاً من انقسام « الأمة إلى قسمين

(١) السياسة ٢٩ / ٨ / ١٩٢٤

(٢) الأهرام ٢٩ / ٤ / ١٩٢٥ « إصلاح اقتصادي خطير بقلم قليمي فهمي »

غير متناسبين : أحدهما السادة المرفهون والآخر العبيد المرهقون^(١) » خاصة وأن أول صفقة من أراضي الحكومة طرحت للبيع عام ١٩٢٨ لصغار المزارعين أوضحت أن بعض كبار الملاك أغروا صغار الملاك للتقدم لشراء هذه الأراضي لحسابهم هم أي كبار الملاك وهكذا^(٢) .

وعندما وضعت الحكومة مشروعاً يبيع ٥٠٧١٠٣ فداناً من الأملاك الأميرية خصصت ١٣١٥٨٢ فداناً لصغار الزراع مكونة من ٦٤٠٠٠ قطعة لا تزيد الواحدة عن عشرة أفدنة ، بينما خصصت لكبار الملاك ٣٤٣٥٢١ فدان مكونة من ٣٨٠٠٠ قطعة كل قطعة من عشرين إلى مائة فدان بالإضافة إلى طرح ٣٢٠٠٠ فدان من الأراضي البور كل قطعة بين مائة فدان ومائتي فدان^(٣) .

أي أن المستفيد الأول من هذا التوزيع كانوا كبار الملاك ، فرغم قلة عددهم بالنسبة إلى صغار المزارعين فقد خصصت لهم الحكومة نسبة أكبر من الأرض . فقد قال مكرم عبيد صاحب المشروع أن الحكومة « إذا أتجهت بادية ذى بدء للفلاح والزارع الصغير فيما وضعت من مشروعات فإنها لم تغفل شأن متوسطى وكبار الزراع . فليقبل الأهليون على الشراء فهم أصحاب الحق الأول في أراضي الحكومة

(١) شاكر فهمي الحامى ، بيع الاملاك الأميرية خطأ اجتماعى « السياسة ٢٠ / ٧ / ١٩٢٦ » .

(٢) المقطم ١٩٢٨/٨/٢٣ - افتتاحية العدد « أطيان الحكومة ولن تباع »

(٣) مشروع وزير المالية مكرم عبيد لتوزيع أراضي الحكومة « السكتلة ١٨/٩/١٩٤٥ » أنظر أيضاً مذكرة وزارة المالية في ١٩٣٦ مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن إصلاح الأراضي البور وتوزيعها بمعرفة مصلحة الأملاك الأميرية أو بعض الهيئات والشركات حيث اقترح تخصيص ٤٠٦٠٠ فداناً بوراً وتوزيعها على كبار الملاك لإصلاحها بشرط أن يدفع ٢٠ ٪ من الثمن مقدماً بفائدة قدرها من ٣٥ ٪ إلى ٨٠ ٪ الباقية (مجلس النواب ١٩٣٦/٩/١٦) .

التي لا يصح عدلا ولا فعلا أن تبقى الأرض بين يدي الوكيل ويحرم منها الأصل (١)
فعبّر بذلك عن وجهة نظر كبار الملاك وموقفهم من بقاء الأراضى فى يد الحكومة.

أما فيما يتعلق بحركة الأجانب وجهودهم من أجل التملك فى مصر فيلاحظ أنه
حتى العشرينات كان نشاط الأجانب موجها إلى المهن المختلفة فى مجالات الصناعة
والتجارة والمال والخدمات بنسبة أكبر من تلك التى كانت للمصريين . أما فى
مجال الزراعة فإن نسبة الأجانب الذين وجهوا جهودهم نحوها كانت ١ - ٢ ٪
بينما بلغت نسبة المصريين حوالى ٦٠ ٪ . ورغم أن عدد الأجانب كان قليلا ولا
يزيد عن ٢ ٪ من السكان فقد كانوا يمتلكون أكبر من ١٠ ٪ من الأراضى
حتى العشرينات وأكثر من ٨٥ ٪ حتى منتصف الثلاثينات وأكثر من ٦ ٪
حتى أواسط الأربعينات . وهذا يرجع إلى أن جهودهم كانت محصورة فى تكوين
شركات الأراضى التى كانت تمثل الجزء الأكبر من ملكية الأجانب والتى كانت
تقوم باستصلاح الأراضى البور وبيعها — كما سبق ذكره — بحيث يكون من الخطأ
تصور أن الأجانب كانوا راغبين عن استثمار أموالهم فى مجال الزراعة ، بل أن
الأجانب المقيمين بمصر من اليونان والطليلان سثمروا أموالهم فى هذا المجال
وخاصة فى أوقات ارتفاع قيمة الأراضى والإيجارات فمثلا امتلك كل من جانكليرس
ويرار كوس اليونانيون حوالى ٧٠٠٠ فدان فى البحيرة ، وامتلك تومايدس اليونانى
أيضا حوالى ١٤٣٥ فدان بالشرقية كما تملك أرمانت السندرينى *armanant Alessandrini*
الإيطالى أكثر من ٢٤٠٠ فدان كان يزرع منها بالفعل حوالى ١٦٠٠ فدان (٢)

وإذا كانت ملكيات المصريين تقسم عادة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة فإن
ملكىة الأجانب كانت ملكية كبيرة دائمة ، سواء على مستوى الأفراد أو
الشركات ، وفى سنة ١٩١٩ بلغت نسبة الملكيات الكبيرة للأجانب ٩٢٫٩ ٪ .

(١) بيان وزير المالية (مكرم عبيد) بشأن بيع أراضى الحكومة (الكتلة)

١٨ / ١٠ / ١٩٤٥

(2) G. Baer, op. Cit.P. 120 - 121

من مجموع الملكيات الأجنبية ، ٩٣.٠ ٪ في عام ١٩٢٩ ، ٩١.٢ ٪ في عام ١٩٣١ ثم وصلت إلى ٩٠.٩ ٪ في عام ١٩٤٩ (١) .

وإذا كانت الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٠ تعتبر فترة ازدهار بالنسبة لتوسع الأجانب في تملك الأراضي حيث زادت مساحة ما كانوا يملكون من ٥٥٤٤٠٩ فدان إلى ٧٢٠ ٢٣٠ فدان من مجموع المساحة الكلية أي بنسبة ١٠.٩ ٪ - ١٣.٢ ٪ فإن الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٢٠ شهدت انكماشاً حاداً في هذا المجال فقد تقلصت الملكية من ٧١٣١٠٥ فدان (١٩١٧) إلى ٥٥٣٢٧١ (١٩٢٠) أي من ١٣ ٪ إلى ١٠ ٪ بالنسبة لمجموع الملكية الفردية ، وأرغمت هذه الحالة الشركات على إيقاف معاملاتها المالية من قروض وغيرها واضطر بعضها مثل الشركة المصرية الجديدة والاتحاد العقاري المصري لبيع قدر كبير من أراضيها بنسبة لم تحدث من قبل ، كما انخفضت رؤوس الأموال المستثمرة في هذا المجال من ١٨٤٧٧٠٠٠ جنيه مصري في ١٩١٥ إلى ١٤٩٣٩٠٠٠ جنيه مصري في ١٩٢١ ، وقد ازدادت ملكيات الأجانب حوالي ٤٠٠٠ فدان خلال الثلاثينات نتيجة مشتريات شركة كوم أمبو في عام ١٩٣١ (٢) .

على أن حجم ملكية الأجانب كان يتأثر إرتفاعاً أو انخفاضاً بالوضع السياسي في البلاد ، ففي أعقاب عقد معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية في ١٩٣٧ بمعاهدة مونتري ، انخفضت نسبة ملكياتهم انخفاضاً كبيراً إلى حوالي ٧٠.٠٠٠ فدان وإلى حوالي ١٠.٠٠٠ في عامي ١٩٤٨ / ١٩٤٩ كما أن قانون الشركات الذي صدر في عام ١٩٤٦ حدد من نشاط الأجانب في امتلاك الأراضي لدرجة أن شركة كوم أمبو أعادت تسجيل نفسها كشركة مصرية وليست أجنبية (٣) . يضاف إلى هذا مشروع القانون الذي قدمه عبد الرحمن الرافعي في مجلس الشيوخ في ٨

(1) G. Baer, op. Cit., P. 122

(2) Ibid, P 123.

(3) Ibid,

ديسمبر ١٩٤٨ بحظر بيع الأراضى للأجانب (١)

* * *

إذا انتقلنا إلى الوسائل والطرق التي حصل بها كبار الملاك على الأرض - خلال الفترة - وجدنا أكثر من طريقة ووسيلة فهناك من كان يحصل على أرضه بالشراء من أراضى الدولة المطروحة للبيع بمعرفة مصلحة الأملاك الأميرية وهناك من كان يعمد إلى وضع يده على مساحات من الأرض دون مبالاة ، ومنهم من كان يستند إلى وجوده بالسلطة السياسية .

غير أن الشراء من أراضى الدولة يمثل الطريقة الرئيسية لاقتناء الأرض بالنسبة لكبار الملاك ، فمنذ تأسيس مصلحة الأملاك الأميرية في عام ١٩١٣ - كما تقدم - وحتى عام ١٩٤٩ باعت ٤٥٥٧٩٩ فدانا ، ورغم أن الإحصائيات الرسمية الخاصة ببيع هذه الأراضى لا توضح نوعية المشترين إذا كانوا من كبار الملاك أم من صغارهم فهي تذكر فقط المساحات المباعة سنوياً ، فمن الممكن معرفة المساحات التي اشتراها كبار الملاك من ملاحظة الارتفاع النسبي في شرائح الملكيات أكثر من ٥٠ فدانا حسباً توضح الإحصائيات الرسمية . فقد كانت مبيعات مصلحة الأملاك منذ عام ١٩٣٩ إلى ١٩٤٩ - وهى السنوات التي شهدت ارتفاعاً في الملكيات الكبيرة - كما يلي :

السنة	عدد الأفدنة	السنة	عدد الأفدنة
١٩٣٩ - ١٩٤٠	١٢٦٢٠	١٩٤٤ - ١٩٤٥	١٧٠٧٤
١٩٤٠ - ١٩٤١	٢٠٧٩٩	١٩٤٥ - ١٩٤٦	٢٦٥٤٨
١٩٤١ - ١٩٤٢	١٥١٩٩	١٩٤٦ - ١٩٤٧	٣٧٣٢٥
١٩٤٢ - ١٩٤٣	١٤٤٠٨	١٩٤٧ - ١٩٤٨	١٥٦٦٢
١٩٤٣ - ١٩٤٤	٢٦٥٧٩	١٩٤٨ - ١٩٤٩	١٥٦١٥

(١) مجلس الشيوخ جلسة ١٩٤٨/١٢/٨ .

وقد تركزت هذه المبيعات في كل من مديريات البحيرة والغربية والشرقية وهي مناطق الأراضى الأميرية ، فقد بيع بالبحيرة حوالى ٢٠.٠٠٠ فدان بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ ، وحوالى ٥٥.٠٠٠ فدان بالغربية بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٨ ، وحوالى ١١.٠٠٠ ، ٣٥.٠٠٠ فدان بنفس المديرية بين عامى ١٩٤٠ — ١٩٤٤ وعامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ . وهذه المديريات الثلاث هى التى شهدت ارتفاعاً فى الملكيات أكثر من خمسين فداناً ، وفى البحيرة ازدادت هذه الملكيات ١٢٣٢٣ فداناً بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٦ ، وفى الغربية زادت ٢١٤٧٥ فداناً بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٧ ، وبالشرقية ١٢٧٦٠ فداناً بين عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٦ ^(١) .

وإذا كان الشراء من أراضى الحكومة (الميرى) يمثل وسيلة هامة ورئيسية لتملك الأرض ، فقد كانت هناك وسيلة أخرى وهى الشراء من شركات الأراضى بنظام التقسيط الذى أغرى كثيراً من الملاك باقتناء الأرض وسبب وقوعهم فى حبال الديون فيها بعد .

فقد كانت القواعد المعمول بها فى شراء الأرض من الشركات هى دفع نصف ثمن الأرض أو ربعها قبل أو عند التصديق على عقد البيع ثم دفع الباقى أقساطاً حسب الشروط الموضوعة ، فإذا كانت قيمة الأرض ٤.٠٠٠ جنيه ودفع المشتري النصف مقدماً وكانت مدة التقسيط عشر سنوات فإن قيمة القسط السنوى بعد الفوائد يبلغ ٢٢٠ جنيهاً . وبعض الشركات كانت تباع بالتقسيط أيضاً ولكن بصورة عقد إيجار بينها وبين المشتري بحيث تكون قيمة الإيجار موازية للقسط السنوى مضافاً إليه فائدة رأس المال بنسبة ٧ — ٨ ٪ ، وهذه الطريقة كانت تعطى الشركة سهولة نزع الأرض وطرد المستأجر الذى هو المشتري فى حالة تأخيرته فى سداد الإيجار (وهو قسط البيع السنوى) . وقد أوقعت تسهيلات شراء الأرض بالتقسط الملاك فى مشاكل كثيرة ، وفى سنوات ارتفاع أثمان المحاصيل كما حدث خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) اندفع الملاك وراء شراء الأراضى ، غير أن هبوط أسعار المحاصيل فى سنى ١٩٢٠ — ١٩٢١ وإنخفاض قيمة الأراضى

(١) G. Baor, op Cit., P. 98 — 99.

أعجز الملاك عن سداد الأقساط السنوية المستحقة عليهم مما جعل الشركات تنزع ملكية الأراضى بضمن بنس وتعيدها إلى حظيرتها^(١) .

وقد حدث أن محمد كامل جلال - أحد كبار الملاك بالمنيا - اشترى من شركة أراضى الشيخ فضل أراضى فى ١٩٢٠ ولكن أزمة الثلاثينات أعجزته عن الوفاء بأقساط الشراء حتى أن ورثته توقفوا عن الدفع تماماً فى عام ١٩٣٥ وانتهى الأمر إلى استعادة الشركة لأراضىها فى عام ١٩٣٧^(٢) .

وبعض كبار الملاك - وإن كانوا قلة - كانت وسيلتهم فى اقتناء الأرض وضع اليد عليها عنوة ، فمثلاً نجد أن واحداً من هؤلاء وهو محمد باشا محفوظ قد وضع يده على ٣٠٠ فدان من أجود أراضى جزيرة منفوط وكذلك سيد بك خشبة وضع يده على ٣٠٠ فدان أخرى بناخيتى تتاليا والملشاة الكبرى بأسىوط دون دفع ثمنها^(٣) .

كذلك فإن واحداً من عائلة البدرأوى عاشور وهو عبد العزيز وضع يده على ٥٠٠ فدان بكفر سعد بالغربية عام ١٩٤١ دون دفع ثمنها بل دفع « خلو رجل » لأحمد أبو الفتوح الذى كان واضعاً يده هو الآخر عليها . بل كان يرتكب حوادث القتل والاعتقال لمن يعترضون طريقة فى وضع يده على أى قطعة أرض . فقد قتل - بواسطة أشقياء كان يستأجرهم لهذا الغرض - ناظر زراعة بنواحى مجاورة له لاعتراضه على محاولته وضع يده (أى عبد العزيز) على ٥٠٠ فدان يملكها هو . وفى محاولة للاستيلاء على أرض يملكها بنك مصر بالغربية قتل أعوان عبد العزيز بعض عمال البنك وسرقوا أدوات الزراعة^(٤) .

(١) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ٤٠ - ٤٢ . أنظر أيضاً . أحمد على ، المشكلة العقارية الزراعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ص ٢٧ .

(2) G. Baer, Op. Cit. p. 126,

(3) F. O. 848/12/3967,

(٤) محاكمات الثورة . المضبطة الأصلية لمحاكمة فؤاد سراج الدين ١٧/١/١٩٥٤

(مصلحة الاستعلامات) .

كما أن واحداً من عائلة سراج الدين شاهين وهو عبد الحميد وضع يده على ٤٧٠ فداناً بناحية أيبس بالبحيرة ، غير أن وزارة الداخلية رفعت يده عن الأرض بالقوة في عام ١٩٤٨ ، وفي عام ١٩٥٠ - بعد تولى الوفد الوزارة - عاد ووضع يده من جديد على الأرض وعلى غيرها ولم تفعل له الحكومة شيئاً بطبيعة الحال فوصل جملة ما اغتصبه من الأرض ١١٨٢ فدان (١) .

هذا إلى أن الملوم بك السعدى اغتصب ستة أفدنة وثلاثة وعشرين قيراطاً وأربعة عشر سهماً عنوة من ثمانية من صغار المزارعين بنواحي مناغة بالمنيا وإن كان تم التراضى بين الطرفين على أساس البيع فيما بعد (٢) وليس المهم هنا حجم الأرض المقتصبة بقدر أهمية الواقعة نفسها .

ولقد كان الاستناد إلى النفوذ السياسى أحد الوسائل التى استخدمها بعض كبار الملاك فى اقتناء الأراضى فمثلاً استطاع محمد أبو الفتوح (باشا) الذى كان وكيلاً لوزارة الزراعة عام ١٩٢٢ أن يحصل على أرض جيدة من أراضى الميرى بالتبادل مع أرض رديئة من أملاكه بالفريية خسرت بسببها خزانة الحكومة ٣٧٣٣٩٥٠٠ فقد لجأ إلى طرق غير شريفة فى تسمية مدير مصلحة الأملاك من حيث جعله يمر فى القطع الجيدة بأملاكه بينما اتفق مع خولى أراضى الميرى على أن يجعل مدير المصلحة يمر فى القطع الرديئة من أملاك الحكومة المطلوب التبادل معها فى مقابل مكافأة بترقيته (٣) .

(١) محركات الثورة ، المصدر السابق .

(٢) مسكفة ناحية طنبرى مناغة المنيا (المدة من ١٩١٢ - ١٩٢٦) دار المحفوظات المصرية .

(٣) الأخبار ١٩٢٤/٥/٢٠ حيث نشرت الخطاب المرسل من محمد أبو الفتوح إلى الشيخ محمد هريدى ناظر زراعتة فى ١٩٢٢/٧/٩ بترتيب خطة زيارة مدير مصلحة الأملاك مستر أنطونى . أنظر أيضاً مجلس النواب جلسة ١٩٢٤/٦/٧ حيث =

وثمة نموذج آخر في هذا المجال وهو الوسيلة التي حصلت بها زينب الوكيل وأخوتها على الأرض فمن المعروف أن زينب الوكيل من أسرة ليست غنية فقد ورثت من أبيها بعد وفاته في أوائل ١٩٤٢ ، ١٢ فدانا و ٢١ قيراطاً ، ٢٢ سهماً عليها ديون قدرت بـ ٧٦ جنيه ثم دخلت في مجال الشراء فاشتريت ٨٠ فدانا ، ٧ قيراطاً ، ١٤ سهم بمرکز شربين من فؤاد سراج الدين في يونيو ١٩٤٢ بسعر الفدان ٥٣ جنيه ثم باعتها مرة أخرى لنفس البائع في يونيو ١٩٤٤ بسعر الفدان ١٢٠ جنيه ثم اشترت في أكتوبر ١٩٤٢ — ٧٤ فدانا ، ١٨ قيراطاً ، ٢٢ سهماً من أميل عدس بناحية البركة مركز شبين القناطر بمبلغ ٩٢٩٤ جنيه . وفي نوفمبر ١٩٤٣ اشترت ٣٢ فدانا ، ٢٦ قيراطاً ، ١٦ سهماً في ناحية سمخراط من بنك الأراضي بمبلغ إجمالي ٢٤٨٧ جنيه ثم ١٢٩ فدانا ، ٢٣ قيراطاً ، ٥ أسهم في يونيو ١٩٤٤ بناحية البركة والقلج من صبحي الشوربجي بمبلغ إجمالي ٢١٥٢٩ جنيه ، وكذلك الحال بالنسبة لأخويها أحمد وعبد الحميد الوكيل اللذين اشتريا ٦٥٧ فدانا ثمنها ١٥٧٠٠٠ جنيه من شركة الاتحاد العقاري (١) .

ولعل بيع الأراضي الميرى الذي تم بمعرفة مصلحة الأملاك الأميرية خلال المدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٠ يثبت إلى حد كبير كيف استغل النفوذ السياسى في اقتناء الأرض (٢) .

== طالب النائب محمد عبد الجليل أبو سمرة بتقديم المستر أنطونى إلى المحاكمة بسبب هذه الصفقة .

(١) محكمة الثورة ، جلسة محاكمة زينب الوكيل في ١ ، ٢/٣/١٩٥٤ (مصلحة الاستعلامات) .

(٢) أنظر أيضاً ص ٤٤ من هذا الكتاب . وأيضاً سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ص ٣١ حيث يذكر أن ما بيع لصغار المزارعين خلال المدة ١٩٣٩ — ١٩٤٩ بلغ ٣١١١ فدانا بنسبة ١٧٪ ، ولخريجي المعاهد الزراعية كإقطاعات ١٣٨٢٧ فدانا بنسبة ٧٦٪ بينما كانت نسبة ما تملكه كبار الملاك ٩٠٧٪ .

ولم يكن الإستناد إلى قوة السلطة كوسيلة من وسائل التملك قاصراً على رجال الأحزاب السياسية وأنصارهم بل كان موجوداً داخل أسرة محمد علي ، فمن الملاحظ مثلاً أن فرع الحديوي اسماعيل الذي استمر في الحكم حتى عام ١٩٥٢ كان يملك أكثر من نصف ملكيات الأسرة كلها^(١) . وهذا راجع بلا شك إلى استمرار وجودهم في السلطة دون فروع الأسرة الأخرى . فرغم أن الملك فؤاد وإبنه فاروق حكماً ٣٥ سنة (١٩١٧ - ١٩٥٢) من ٧٣ سنة لحكم فرع اسماعيل إلا أنها كانت الفترة التي كانت يد السلطة الملكية مطلقة في شئون البلاد بعد أن كانت أمور البلاد للمستعمر البريطاني ، فالملك فؤاد كان له في بداية ارتقائه العرش (١٩١٧) ٨٠٠ فدان وصلت إلى ٢٨٠٠٠ فدان في عام ١٩٣٦ وكان لفاروق وحده ٢٨١٠٩ فداناً ولأمه ولأخوته الخمسة ٢٠٨١٥ فداناً مما لا يدل على أن الأرض التي حصلوا عليها كانت بالوراثة من أبيهم فؤاد^(٢) .

ولعل الظروف السياسية التي كان يمر بها المجتمع المصري أدت إلى التكالب على اقتناء الأرض بأي وسيلة من الوسائل ، فقانون الانتخاب المنبثق من دستور ١٩٢٣ اشترط أن يكون من بين المعينين بمجلس الشيوخ « كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام^(٣) » فضلاً عن رغبة المرشحين في الدوائر الانتخابية وخاصة في الريف في زيادة فرص نجاحهم باقتناء الأرض وربط أكبر عدد من الفلاحين الناخبين بهم وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار الأراضي إلى ألف وألف خمسمائة جنيه للفدان الواحد ، وارتفاع القيمة الإيجارية للفدان الواحد إلى ٢٠ أو ٢٢ أو ٢٧ جنيهاً وهو مبلغ كان يعادل الثمن الحقيقي للفدان بل دفع هذا العامل أصحاب المهن غير الزراعية القاطنين بالمدن إلى الدخول

(١) أنظر ص ٣٣ من هذا البحث .

(٢) الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ملفات الأسرة المالكة .

(٣) محاضر اللجنة العامة للدستور ، جلسة ١٢/٦/١٩٢٢ .

في حلبة الصراع حول الأرض واستغلالها عن طريق التاجير حتى وصلت نسبة الأرض المؤجرة ٧٥ ٪ من المساحة الكلية للأرض المزروعة (١).

والجدول التالي يثبت إلى حد كبير مدى الاندفاع وراء تملك الأرض خلال الفترة:

جدول*

يوضح تطور الملكية الزراعية لعينة محددة خلال الفترة من ١٩١٤ - ١٩٥٢

الاسم	الملكية في ١٩١٤ بالفدان	الملكية في ١٩٥٢ بالفدان
عبد العزيز فهمي	٦٠	س - ط ف
أسرة نوار	٢٠٠٠	- ٢١ - ٥٩٠
عبد اللطيف المكباتي	٥٠٠	٨ ٦ ١٠٦٢
أحمد أبو الفتوح	١٠٠٠	١٨ ١٨ ٣٠٣١
علي المنزلاوي	٥٠٠	٣ ١٧ ١١٩٧
علي الشمسي	٢٠	- - ٢٠٠
المصري السعدي	٦٠٠	١٣ - ١٩٨٠
فتح الله بركات	٢٠٠	١ ١٦ ١٥٧٢
قليق فهمي	٥٠٠	٧ ٢٠ ٥٣٥
حافظ المشاوي	١٥٠	١٦ ١٠ ٤٤٠
حمد الباسل	٣٤٠٠	٨ ٣ ٢٨٠٧
إبراهيم إسماعيل أبو رحاب	١٠٠٠	١٥ ٨ ٢١٥٣
محمود أبو حسين	١٠٠٠	٨ - ٢٤١٧
محمود الاثري	٨٧٢	١٨ ٢١ ٢٣٤٣
عزام	٥٠٠	٥ ١٦ ٥٠٧
محمد محفوظ	٣٥٠	٢١ ١٧ ٨٣٤
محمد شريعي	٨٠٠	١٢ / ٢٠ ٢٩٠٣
راغب عطيه	٦٠٠	١١ ١٦ ٦١٢

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٣/٥/٢ .

٢٦٥	٦	١٦	٨٠٠	السيدى بشارة الطحاوي
٦٠٠	-	-	٣٠٠	زايد جلال
١١٥٨	١٠	١٣	١٧٥	زكريا نامق
٦٦٠٤	٨	١١	٣٠٠٠	لطف الله
١٥٥٠	٤	٧	٢٠٨	متولى نور
٤٨٣	١٨	٢٢	٧٥٠	محمد علام
٨٠٠	-	-	٤٥٠٠	أبو سفيث
١٣٣٧	١٢	١٣	٦٠٠	محمد السيد أبو على
١٤٠٥	١٣	١٩	٥٥٩ في	عبد الخالق ثروت
			١٨٩٦/١١/٢١	
٧٦٩	٢١	٢٣	١٥٠ في	أحمد حشمت
			ديسمبر ١٨٩٦	
٩٦٣	٧	٤	منزل واحد بعبدين	أحمد طلعت
			في ١٨٩٦/٢/٤	

ورغم أن اختيار هذه العينة تم عشوائياً إلا أن هناك صفة واحدة تسكاد تجمع بينهم هي أنهم كانوا شخصيات برزت بصورة أو بأخرى على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية في مصر خلال الفترة .

(*) استند مادة هذا الجدول إلى المصادر التالية :

« أ » مصادر الملكية في ١٩١٤ : مكلفات الأطنان الزراعية بدار المحفوظات ،

F.O., 371/1964/15252 : Report from Ministry of Interior, Adviser's office : Note on the first elections for the Egyptian legislative Assembly, by Ronald Graham. Dec. 29, 1913.

وملفات خدمة ثروت وحشمت وطلعت بدار المحفوظات بناء على إقرارات الملكية في ١٨٩٦ .

« ب » الملكية في ١٩٥٢ : قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨/١٩٥٢ ، وقانون

الإصلاح الزراعى ١٢٧/١٩٦١ .

ويعطينا هذا الجدول الحقائق التالية :

١ - أن ملكية بعض الأسر نمت نمواً عالياً بل أن واحداً مثل أحمد طلعت لم يكن يملك سوى منزل واحد بما يدين وصلت ملكية أسرته في نهاية الفترة إلى ٩٦٣ فداناً .

٢ - أن معدل النمو لدى بعض الأسر ظل ثابتاً لم يتغير كثيراً مثل قلبي فهمي من ٥٠٠ فدان في ١٩١٤ إلى ٥٣٥٢٠٧ فداناً في ١٩٥٢ ، وأسرة عزام من ٥٠٠ فدان في ١٩١٤ إلى ٥٠٧١٦٥ فداناً في ١٩٥٢ وراغب عطية من ٦٠٠ في ١٩١٤ إلى ٦١٢١٦١١ فداناً في ١٩٥٢ وهؤلاء كانوا يبيدون عن مجالات المضاربة بالأرض والوقوع في حبال الديون العقارية .

٣ - إن ملكية بعض الأسر انخفضت إنخفاضاً ملحوظاً في آخر الفترة عن بدايتها مثل أسرة السعدى بشارة الطحاوى من ٨٠٠ فدان في ١٩١٤ إلى ٢٦٥٠٦١٦ فداناً ، ومحمد علام من ٧٥٠ فدان في ١٩١٤ إلى ٤٨٣١٨٣٢ فداناً وأسرة أبوسيت من ٤٥٠٠ فدان في ١٩١٤ إلى ٨٠٠ فدان في ١٩٥٢ ، وأسرة المصرى السعدى من ٥١٧١ في ١٩١٤ إلى ٢٩١٨٨٢٢ فداناً في ١٩٥٢ .

ويرجع هذا الهبوط الملحوظ إلى عدة عوامل منها تفتيت الملكية بين أفراد الأسرة عن طريق الوراثة أو التعرض لنزع الملكية بسبب الديون العقارية أو الانصراف عن مجال الزراعة إلى مجالات أخرى للاستثمار .

٤ - إن الأسماء التي تتكون منها هذه « العينة » في عام ١٩١٤ ليست هي بطبيعة الحال المذكورة في عام ١٩٥٢ فقد بدأت بفرد واحد وانتهى بعضها إلى الأسرة التي كونها هذا الفرد .

أشرنا فيما تقدم^(١) إلى أن عدد كبار الملاك (١٠٠ فدان فأكثر) مصريين

(١) أنظر ص ٢٩ من هذا البحث .

وأجانب لم يتجاوز ثلاثة آلاف أسرة (٢٧٤٠ أسرة) خلال الفترة من ١٩١٤ — ١٩٥٢. ومعنى هذا أن الملكية الزراعية الكبيرة قد انحصرت وتركزت داخل هذا العدد الضئيل بالنسبة لمجموع المولدين (الملاك) على اختلاف ملكياتهم والذي لم يتجاوز عددهم خلال الفترة في المتوسط عن مليونين ونصف مليون (٢٥٣٣٥٥٠) تقريباً . وتدفعنا هذه النتيجة إلى دراسة ظاهرة تركيز الملكية الزراعية في مصر من حيث العوامل التي أدت إليها والآثار التي انتهت إليها .

وترتبط دراسة ظاهرة تركيز الملكية في مصر بدراسة التطورات التي طرأت على المساحة الكلية المزروعة ، لعلاقة هذا بتحديد نسب الملكيات الكبيرة إلى المساحة الكلية ، على أنه يجب التنويه إلى أن دراستنا لتطور المساحة لن يكون إلا بالقدر الذي يفيد في إبراز ظاهرة التركيز فقط وليس دراسة الجانب الجغرافي في المسألة .

والجدول التالي^(١) يوضح تطور المساحة الكلية للأرض الزراعية في مصر خلال المدة من ١٩١٤ — ١٩٥٠ .

ويلاحظ بادىء ذي بدء أن الزيادة التي طرأت على المساحة خلال الفترة زيادة طفيفة بالقياس إلى طول الفترة الزمنية ، ففي خلال ٣٧ عاماً لم تزد الأرض الزراعية سوى ٦٧٨ ر٥٠٤ فداناً من ٩٨٤ ر٥٧٢ فدان في عام ١٩١٤ إلى ٦٦٢ ر٩٦٢ فداناً في ١٩٥٠ ، بل أن ما يقرب من نصف هذه الزيادة وهو ٢٢٦ ر٧٩٤ فداناً قد حدث خلال المدة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣١ أى من ٥٠٦ ر٥٩٨ فداناً في ١٩٢٥ إلى ٣٠٠ ر٨٢٥ فداناً في عام ١٩٣١ وكانت هذه الزيادة نتيجة لمشروعات الصرف واستصلاح الأراضي في شمال الدلتا التي تمت خلال تلك الفترة .

وبطبيعة الحال فإن الزيادة في رقعة الأرض القابلة للزراعة كان يتبعه ارتفاع

(١) أعداد الإحصائية الشهرية الزراعية الاقتصادية التي تصدرها مصلحة الإحصاء بوزارة المالية ١٩١٤ — ١٩٥٠ . انظر الجدول ص ٥٥ .

السنة	جملة المساحة بالفدان	السنة	جملة المساحة بالفدان
١٩١٤	٥٠٤٥٧٠٩٨٤*	١٩٣٣	٥٠٨١٨٠٣٩٠
١٩١٥	٥٠٤٥٧٠٠٩٦	١٩٣٤	٥٠٨٣٧٠١١٠
١٩١٦	٥٠٤٥٢٠٤٤٨	١٩٣٥	٥٠٨٣٦٠٩٥٩
١٩١٧	٥٠٤٨٦٠١٤٤	١٩٣٦	٥٠٨٣٦٠٩١٢
١٩١٨	٥٠٤٨٩٠١٢٤	١٩٣٧	٥٠٨٣٤٠٢٦٩
١٩١٩	٥٠٥١١٠٢٥٩	١٩٣٨	٥٠٨٣١٠٥٥٦
١٩٢٠	٥٠٥٣٥٠٣٥٢	١٩٣٩	٥٠٨٣٦٠٧٤٦
١٩٢١	٥٠٥٧٤٠٥٠٠	١٩٤٠	٥٠٨٤١٠٠١١
١٩٢٢	٥٠٥٩٥٠٧٠٧	١٩٤١	٥٠٨٤٤٠١٨٧
١٩٢٣	٥٠٥٩٧٠٩١٦	١٩٤٢	٥٠٨٥٧٠٥٥٦
١٩٢٤	٥٠٥٩٧٠٠٢٣	١٩٤٣	٥٠٨٥٩٠٨٩١
١٩٢٥	٥٠٥٩٨٠٥٠٦	١٩٤٤	٥٠٨٧٣٠٢٠٠
١٩٢٦	٥٠٦٢٧٠٥٠١	١٩٤٥	٥٠٨٨١٠٠٦٠
١٩٢٧	٥٠٦٦٨٠٧٧٧	١٩٤٦	٥٠٩٠٣٠١٩٣
١٩٢٨	٥٠٨٢٥٠٠٦٣	١٩٤٧	٥٠٩٢٢٠٠٤٣
١٩٢٩	٥٠٧٩٣٠٣٠٩	١٩٤٨	٥٠٩٣٨٠٢١٧
١٩٣٠	٥٠٧٩٠٠٠٥٠	١٩٤٩	٥٠٩٤٨٠١٣٤
١٩٣١	٥٠٨٢٥٠٣٠٠	١٩٥٠	٥٠٩٦٢٠٦٦٢
١٩٣٢	٥٠٨١٦٠٣٤٣		

في نسب الملاك الذين كانوا يقبلون على شراء تلك الأراضي ، وكان يتبعه أيضاً ارتفاع في الأجور وارتفاع في آثمان الأراضي^(١) وتركيز أكثر في الملكية .

(*) يذكر أمين سامي في تقويم النيل الجزء الأول ص ١٣٣ أن جملة المساحة في ١٩١٤ هي : ٧١٢٠١٦٣ هـ فدان .

(1) G. Baer, Op. Cit., P. 75.

والجدول التالي^(١) يوضح الملكيات أكثر من خمسين فدانا للمصريين والأجانب من حيث نسبة عددهم إلى عدد المولدين بصفة عامة ونسبة ما يملكون إلى المساحة الكلية بصفة عامة :

ويوضح هذا الجدول مدى تركز الملكية الزراعية في أيدي كبار الملاك بل أن معدل نسبة الملكيات الكبيرة إلى إجمالي الملاك كانت تتأرجح بين ٧٪ و ٦٠٪ إلى أن استقرت على ٥٪ ابتداء من عام ١٩٣٠ وحتى نهاية الفترة .

ويلاحظ أن هذا التركيز الشديد (٥٪) جاء في أعقاب زيادة مساحة الأرض الزراعية بعد إتمام مشروعات الإصلاح والصرف في شمال الدلتا مما يعنى أن معظم تلك الأرض الجديدة المستصلحة ذهبت إلى أيدي كبار الملاك ، فلقد ارتفعت ملكياتهم بالنسبة لإجمالي المساحة من ٩ر٣٣٪ في ١٩٢٥ إلى ١ر٣٥٪ في ١٩٣٠

س ط

وكذلك ارتفع متوسط ما يملكه الفرد من ١٦ر١٢ر١٥ فدانا في عام ١٩٢٥

س . ط .

إلى ١٣ر١٩ر٩٥ فدانا في ١٩٣٠ . وإذا كانت نسبة الملكية قد انخفضت إلى ٨ر٣٣٪ في عام ١٩٣٥ فقد جاء ذلك كنتيجة لأزمة الديون العقارية وقيام شركات الأراضي وبنوك الرهونات بتوقيع الحجز على بعض الأراضي وفاء للديون كما سيأتى ذكره في الفصل الثالث .

أما نسبة الملكيات الكبيرة الأجنبية إلى إجمالي الملاك الأجانب كانت ثابتة إلى حد كبير فهي في عام ١٩١٤ ١٩ر٠٪ ، ٢٠ر٢٪ في عام ١٩٢٠ ، ١٩ر٣٪ في عام ١٩٢٥ ، ١٧ر٧٪ في عام ١٩٣٠ ، ١٧ر١٪ في عام ١٩٣٥ ، ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك في عام ١٩٤٠ حيث أصبحت ١٧٪ ثم أصبحت ١٦٪ في عام ١٩٥٠ .

(١) مصادر الجدول : الشرة الشهرية لبيان حالات محصول القطن المصري ، الإحصائية الشهرية الزراعية ، الإحصائية الشهرية الزراعية الاقتصادية . وكلها من إصدار مصلحة عموم الإحصاء بوزارة المالية (١٩١٤ - ١٩٥٠) .

أنظر الجدول ص ٥٧ .

متوسط ما يمتلكه القرود	نسبة المساحة للجميع الكلبي. %	إجمالي المساحة	مساحة اللوات الكيرة بالفدان	نسبة كبار الكلبي. %	إجمالي اللاك	العدد	النوع	الضفة
١٦١ ١٨ ١٢	٣٦٧	٤٧٦٣٠٨٨	١٧٤٥٦٧٣	٧	١٥٥٥٥٠٣	١٧٩١	مصريون	١٩١٤
٤١٣ ١٥ ٢٢	٩٣	٦٩٤٦٨٩٦	٤٤٦١٤١	١٩	٨٢٢٠	١٥٦٢	أجانب	
١٤٤ ٩ ٢١	٣٥١	١٧٠٨٧٢٠٨١	١٧٤٧٠٧٩	٧	١٨٥٩٧٤٥	١٢٠٩٨	مصريون	١٩٢٠
٣٦٣ ١٩ ١٩	٩٣١	٥٥٣٢٧١	٥١٤٢٤٨	٢٠٢٢	٧٠١٦	١٤١٤	أجانب	
١٥١ ١٢ ١٦	٣٣٩	٥٠٤٧١١٣	١٧١٢١١٦	٦	٢٠٣٣١٤	١١٢٦٨	مصريون	١٩٢٥
٣٩٤ - ٤	٩٣١	٥٤٩٩٢٠	٥١١٩٦١	١٩٣	٦٧٧٤	١٣٠٦	أجانب	
١٥٨ ١٩ ١٣	٣٥١	٥٣٠٩٧٨٩	١٨٦١٦٢٠	٥	٢٢٠٤١٦٩	١١٧٢٢	مصريون	١٩٣٠
٤٠٧ ١٠ ٧	٩٢٧	٤٨٠٢٦١	٤٤٥٣١٩	١٧٧	٦١٧٢	١٠٩٣	أجانب	
١٥٩ ١٧ ٩	٣٣٨	٥٣٣٠٢٧١	١٨٠٣٧٦٠	٥	٢٣٥٨٧٩٧	١١٢٩٣	مصريون	١٩٣٥
٤٠٠ ١٥ ١	٩٢٢	٥٠٦٦٨٨	٤٦٧٠٥٣٢	١٧١	٦٨٠٧	١١٦٧	أجانب	
١٥٩ ٥ ٩	٣٣٦	٥٣٣٩٨٨٤	١٧٩٦٦٠٥٣	٥	٢٣٩٤٣٨٩	١١٢٨٠	مصريون	١٩٤٠
٤٠٠ ٢٣ ١٩	٩٢	٤٩٧٠٢٨	٤٥٧٥٣٠	١٧	٣٦٢٦	١١٤٠	أجانب	
١٥٩ ٢١ ١٨	٣٣٩	١٤٠٥٥٤٣	١٨٣١٠٦٩	٥	٢٤٣٣٦١٥	١١٤٥٤	مصريون	١٩٤٥
٣٩٤ ٢٢ ٩	٩١٨	٤٢٨٧٢٦	٣٩٣٧٤٨	١٦	٦٥٥٦	٩٩٧	أجانب	

ولعل هذا الانخفاض الملحوظ جاء في أعقاب عقد معاهدة ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة مونتريه ١٩٣٧ بإلغاء الامتيازات الأجنبية وبدء مطالبة الوطنيين (الحزب الوطنى) بوضع التشريعات بحظر تملك الأجانب ملكيات عقارية . ولعل هذا يلاحظ أيضاً من انخفاض المساحة المملوكة للأجانب بالنسبة لإجمالى المساحة من ٩٢.٢٪ فى عام ١٩٣٥ إلى ٩٢.٠٪ فى عام ١٩٤٠ إلى ٩١.٨٪ فى عام ١٩٥٠ .

إذن ، فتركز الملكية الزراعية فى مصر ظاهرة تثبتها الإحصائيات ، وهذا يدعونا بالتالى إلى ضرورة التعرف على أسباب وعوامل نشوء هذه الظاهرة ..

ويرى علماء الاقتصاد أن التركيز الذى عرفه أسلوب الإنتاج فى الرأسمالية الصناعية لم يعرفه الإنتاج الزراعى كثيراً لأن مزايا الإنتاج الكبير — القائم على التركيز — فى الزراعة أقل منها فى الصناعة ولهذا يجب التفرقة هنا بين الاستغلال والملكية فقد يكون هناك تركيز فى الملكية لا يقابله تركيز فى الإنتاج^(١)

وعندنا أن المقصود بالتركيز فى الزراعة فى مصر هو التركيز بمعنى الشامل فى الملكية وفى الإنتاج عند الملكيات الكبيرة ، أما الملكيات الصغيرة والضئيلة فتندم فيها ظاهرة التركيز فى الإنتاج حيث يقوم أصحابها باستغلالها بأنفسهم بعكس الملكيات الكبيرة التى يعتمد فيها الإنتاج والاستغلال على الغير بطرق الإيجار المختلفة وهو أوضح ما يكون فى شركات الأراضى التى قامت أساساً على أسلوب الإنتاج الرأسمالى .

وتركز الملكية فى مصر يعود إلى عدة عوامل إقتصادية واجتماعية وسياسية ، ف شراء مساحات واسعة من الأرض للقيام فيها بعمليات الاستصلاح لم يكن ليقدر عليه إلا الأثرياء الذين كانوا يركزون استثماراتهم فى هذا المجال بالدرجة الأولى ، فضلاً عن سهولة حصولهم على مختلف التسهيلات المالية من بنوك وشركات الأراضى مما مكنهم من توسيع رقعة ممتلكاتهم وتحسين تربتها وتجويد إنتاجها ، وهى مميزات

(١) عبد الحكيم الرفاعى ، المصدر السابق ص ٢٩٨ .

لم تكن في متناول محدودى الدخل ، بالإضافة إلى كثرة نفقات الإنتاج الزراعى الكبير التى أقعدت محدودى الدخل والثروة عن التوسع فى الملكيات^(١).

وكان وجودهم فى أجهزة سلطة الحكم — كما سيأتى ذكره — عاملاً قوياً ساعد على التركيز فمن خلال السلطة حصلوا على أعلى نسبة من أراضى الدولة المباعة كما تقدم ، فضلاً عن التمتع بمزايا مختلفة كالتخفيض فى الضرائب المقدرة على أطيافهم والتسهيلات فى شئون الرى والصرف والتسليف الزراعى ، هذا بالإضافة إلى موقف سلطة الاحتلال الإنجليزى من البداية فى مساندة كبار الملاك خاصة وأن نسبة لا يستهان بها من الأجانب كان يعد بالفعل من كبار الملاك على مستوى الأفراد أو المؤسسات المالية ، ولا شك أن الملكية الكبيرة كانت تضى على أصحابها مكانة إجتماعية مرموقة فكان هذا داعياً إلى تثبيت أصحابها بها والحرس عليها من التفتت حتى أن أغلب الملكيات الموروثة كانت تترك على الشيوع بين أفراد العائلة الواحدة تحقيقاً لوحدة الملكية وإبرازاً لعلو شأن العائلة^(٢).

ولقد أدى تركيز الملكية فى مصر إلى زيادة الطلب على الأرض فارتفعت القيمة الإيجارية لها ، وكلما زاد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة تزايد الأراضى الزراعية — وهذا ما يحدث فى مصر — كلما زاد الطلب على الأراضى الزراعية وارتفع القيمة الإيجارية أيضاً ، بالإضافة إلى أن تفضيل بعض كبار الملاك بما فيهم الحكومة طريقة زراعة المالك أدى إلى زيادة الطلب على الأرض مما رفع قيمة الإيجار حتى تتعادل كفة العرض بالطلب إذ أن ارتفاع قيمة الإيجار يفرى كبار الملاك بالتأجير^(٣).

ولو أن الملاك لم يحتكروا لأنفسهم كل المنفعة من الأرض الزراعية واشترك معهم فيها عدد آخر من الناس عن طريق تخفيض الإيجار ورفع أجر العامل الزراعى

(١) د. حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ١٠٦ — ١٠٧

(٢) نفسه ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(٣) محمد فهمى لمبطة ، المصدر السابق ص ٤١٢ .

لكن في ذلك تخفيض للأثر الذي يحده تركيز الملكية ، ولكن الملاحظ مثلاً أن عدد الملاك لا أكثر من ١٠٠ فدان في عام ١٩٣٩ كان يبلغ ٥٤٧٨ مالكا بينما بلغ عدد الحائزين (المؤجرين) في هذا المستوى ٦٧٩٧ حائزاً ، أى أن الفرق ضئيل وهذا يثبت تفضيل المالك الكبير لطريقة زراعة المالك تحقيقاً للربح الكبير مما يؤكد ظاهرة التركيز في مجال الزراعة في مصر (١) .

على أن جوانب الملكية الفردية في مصر قد اكتملت بتنظيم التسجيل العقاري على نسيق النظام المتبع في أوروبا ، فقد صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ في ٢٦ يونيو بتعديل نصوص القانون المدني الأهل الخاص بالتسجيل ، وفي نفس اليوم صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانون المدني المختلط فيما يتعلق بالتسجيل فأدى هذا إلى توثيق الملكية العقارية في مصر (٢) .

لقد عرضنا فيما سبق تحديد الملكية الكبيرة وأسس قيامها نظرياً واختلاف معاييرها من حيث المساحة أو أسلوب الإنتاج أو المركز الاجتماعي الذي تحقق لصاحبها ، ثم انتقلنا إلى تحديد الملكية الكبيرة في مصر وكيف أن عدم وجود تحديد رسمي لها ترك المجال مفتوحاً لاجتهادات الباحثين بل أن تحديد الملكية الصغيرة كان يتأرجح بين أقل من ثلاثين فداناً وخمسين فداناً حسب الظروف ، ورأينا أن نحددنا بمائة فدان فأكثر معتمدين في هذا على أساس المساحة وقيمة الأرض التي تحدد بها الضرائب المقررة لأن ملكية خمسين فداناً جيدة تتساوى مع ملكية مائة فدان غير جيدة من حيث إجمالي قيمة الضرائب المقررة على كل منهما ، ثم تعرضنا لشرائح الملكيات الكبيرة اجتماعياً بين مصريين وأجانب ومؤسسات مالية والحكومة ، وهو تقسيم كما لاحظنا يختلف عن تقسيم القرن التاسع عشر وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية .

(١) محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعي ص ٩٧ .

(٢) عزيز خانكي ، الملكية العقارية في مصر ص ٦٨ .

ولقد كان المصدر الرئيسى للملكيات الكبيرة فى أغلب الأحيان هو الشراء سواء من أراضى الدولة أو من شركات الأراضى الأجنبية التى اشترت أراضىها هى الأخرى من الدولة . وذلك فيما عدا أسرة محمد على التى كانت تحتكر ملكية الأرض منذ البداية ، وبعض كبار رجال الدولة والعربان الذين منحوا أراضىهم من السلطة الحاكمة فى خلال القرن التاسع عشر . وفيما عدا حالات استثنائية أخرى تم فيها الحصول على الأرض بوضع اليد أو استناداً للسلطة أو البيع الوفائى ولو أنها كانت حالات خاصة بتوسيع الملكية أكثر منها تكون ملكية .

ومن خلال دراستنا لتطور الملكية وتطور مساحة الأراضى المزروعة يتضح أن الملكية الكبيرة تركزت فى حوالى ٢٧٤٠ أسرة خلال الفترة ، وكان متوسط نسبة أفراد هذه الأسر إلى نسبة جميع الملاك تتراوح من ٧٪ ، ٦٪ ، ٥٪ . مما دال على وجود ظاهرة التركيز التى كانت ترجع إلى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ساهمت جميعها فى تكوين هذه الظاهرة فى مصر . ورغم محاولة بعض الكتاب الفصل بين الاستغلال والملكية فى مصر وذهابهم من وراء ذلك إلى أن انتشار الإيجارات يلغى ظاهرة التركيز بمعنى الاستغلال وجدنا أن الواقع يثبت الارتباط بين جناحى ظاهرة التركيز وهى الملكية والاستغلال لدى كبار الملاك على الأقل .

على أن الملكية الكبيرة لم تكن محصورة فى أيدي أفراد أو شركات بل كانت الحكومة تعتبر مالكة كبيرة لا باعتبار المساحة التى كانت تضع يدها عليها بل لأنها كانت تقوم بنشاط اقتصادى ولها علاقات إنتاج داخل أراضىها .

الفصل الثاني

النشاط الاقتصادي لكبار الملاك

مر الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩١٤ — ١٩٥٢ بمرحلتين كبيرتين من مراحل التطور الاقتصادي ، ويعتبر عام ١٩٣٠ حدا يكاد يكون فاصلا بين مرحلتين ، الأولى وتعرف بمصر سياسة التخصيص وحرية التجارة واستمرت حتى أول الثلاثينات حيث أخذت مكانها لسياسة جديدة من التدخل الحكومي والتوجيه الاقتصادي .

حقيقة أن هذا التقسيم الضيق بالتطور الاقتصادي العالمي في بلاد أوروبا وأمريكا عنه في مصر ، إلا أن مصر ارتبطت بمراحل هذا التطور بطريقة أو بأخرى بسبب خضوعها للرأسمالية العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر بحيث كانت تتأثر باستمرار بموامل الانتعاش الاقتصادي وأزماته .

وعلى أية حال فلسنا هنا في مجال دراسة خصائص المرحلتين وإنما سنكتفي بتصوير الملامح العامة لكل منهما حتى نتعرف على الإطار العام الذي كان كبار الملاك يزاولون فيه نشاطهم الاقتصادي .

شهد الجزء الأخير من القرن التاسع عشر زيادة حجم التجارة الدولية كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذى كان أهم خصائص الاقتصاد الدولى آنذاك ، وقد تأثرت مصر بدورها بسياسة التخصص هذه على أثر الاحتلال الانجليزى (١٨٨٢) حيث تميزت الفترة حق عام ١٩١٤ بالتوسع فى الزراعة وزيادة حجم رأس المال المستثمر فى مشروعات الري الكبرى ، وإنشاء شبكة من الترع ، ومد شبكة من الخطوط الحديدية ، بينما بقيت الصناعة بدائية تسد المطالب البسيطة لسكان المدن وظل الاعتماد على الخارج فيما يتعلق بالإنتاج الصناعى . وكانت الزراعة وخاصة زراعة القطن هى مجال التخصص الرئيسى للإنتاج فى مصر خلال هذا العصر ولقد تعرضت سياسة التخصص هذه لنقد شديد يتلخص فى أنها أضرت بمصالح مصر وإنها كانت موجهة لتحقيق مصالح إنجلترا لإستخدام الفائض الذى يتحقق من تجارة القطن فى دفع أقساط وفوائد الديون النخ على أن ما يضعف من قيمة هذا النقد أنه تم بمعزل عن الظروف الاقتصادية القائمة آنذاك ، فمثلا كان التخصص فى زراعة القطن مبعثا للميزة النسبية التى يتمتع بها ، فقدان القطن كان يدر ربحا ضعف ما يدره فدان القمح فلا ضرر إذن فى أن تزرع مصر القطن للتصدير وتستورد القمح والحااصلات الأخرى حتى ولو كانت نفقة إنتاج مصر للقمح أقل من الدول المصدرة له مادام الربح العائد من إستخدام عوامل الإنتاج أعلى فى القطن عنه فى حالة القمح ، فضلا عن أن القطن هو أنسب الحاصلات فى ظل الظروف التى كانت سائدة . من حيث ندرة الأرض ورأس المال ، كما أن قيام صناعة قطنية لم يكن ممكنا قبل عام ١٩٢٩ للقيود التى كان الاقتصاد المصرى مقيدا بها بمقتضى المعاهدات الدولية التى كانت تحول بين مصر وبين حماية هذه الصناعة الناشئة (١) .

على أن عصر التخصص هذا لم يأخذ شكله الكامل والطبيعى فى مصر كما هو الحال بالنسبة لما كان سائدا فى دول التخصص وحرية التجارة . فالمعروف أن الدولة فى إطار هذا النظام تقوم فقط بدور « الحارس الليلى » تاركة النشاط الاقتصادى لحرية الفرد ومؤسساته ولم يسكن هذا موجودا فى مصر . حقيقة كانت

(١) جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى

الكبير ص ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١٤٠ .

هناك بعض الصور النموذجية لهذا النظام في مصر مثل عدم وجود قيود على انتقال رؤوس الأموال عبر حدودها وبعدم وجود ضرائب على الدخل أو الثروات باستثناء الضرائب العقارية وبحرية أسواقها للتعامل في الأرض والعمل ، إلا أن الزراعة في حوض النيل كانت تتطلب إشرافاً قوياً مركزياً على نظام الري قبل كل شيء ، كما أن قلة رؤوس الأموال في أيدي الأفراد بصفة عامة دفع الحكومة إلى ارتياد ميدان المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر والموانئ . . الأمر الذي جعل الدولة تحتفظ في حياة مصر الاقتصادية بمكانة عالية ، وإن مالت إلى التناقص ، وهي مكانة لا توجد عادة في البلاد التي تسير على نظام الاقتصاد الحر^(١) . فضلا عن أن الفكر الديني الإسلامي السائد يعطي الدولة ثقلاً هاماً عملاً بالمبدأ القائل « اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » خاصة وأنه لم يحدث انفصال بين الدين والسياسة كما حدث في أوروبا بالنسبة للدين المسيحي فالحاكم في النظام الإسلامي يمثل السلطين الدينية والزمنية .

على أية حال لقد أدخل عصر التخصص مكانه لمرحلة جديدة بدأت مع الأزمة العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٠) وبدأ العالم يتخلى عن سياسة الحرية الاقتصادية التي أخذت تنحسر بدورها في مصر وتخلي مكانها لسياسة جديدة تقوم على وضع القيود والتنظيمات المختلفة في التبادل الدولي ، فقرضت الحكومة في مصر حماية جمركية وأحدثت تغييراً في شكل الإنتاج من حيث قيام عدد لا بأس به من الصناعات وبدأت تتدخل تدخلاً مباشراً في الشؤون الاقتصادية^(٢) . ولو أن هذا التحول في مصر قد صادف انتهاء أجل الإتفاقيات الدولية (١٧ فبراير ١٩٢٩) التي أفعدت مصر عن حماية إنتاجها الداخلي وجعلتها سوقاً للإنتاج الخارجي .

ولقد كانت لهذا التحول في مصر أسباب محلية بدأت بدورها خلال الحرب

(١) باتريك أوبريان . ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية . ص ٦٥ .

(٢) محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات في التطور الاقتصادي . ص ٢٢٣ .

العالمية الأولى ونشؤ الحاجة للإشراف على الإنتاج لمعالجة الازمات الاقتصادية وزادت مع الازمات العالمية في العشرينات حتى الثلاثينات والتي كانت مضر تتأثر بها بشكل أو بآخر ، فضلا عن أن انتقال سلطة الإدارة والسياسة إلى أيدي المصريين بعد عام ١٩٢٢ مهما كان ضعيفا ، كان مشجعا للوزارات المختلفة على توجيه الاقتصاد المحلى بقصد التنمية وحماية المواطنين من بعض النتائج الضارة للمشروعات الخاصة (١) .

ومع هذا ظلت الزراعة هي الشكل الرئيسى للإنتاج حتى بعد زوال عنصر التخصص ، الأمر الذى جعل الاقتصاد المصرى فى نواح كثيرة تابعا لغيره من اقتصاديات الدولة المتكاملة يتأثر بما يحدث فى الخارج رخاء أو كسادا (٢) . هذا وأن كان الإنتاج الزراعى قد نما نموا ملحوظا فى ظل حماية الإنتاج المحلى بواسطة تدخل الدولة ، فقبل سنة ١٩٣٠ لم تكن هناك حماية جمركية وكل ما كان موجودا هو منع استيراد القطن مثلا وجاءت تعريفه ١٩٣٠ لتحمى الإنتاج الزراعى والصناعى فأدى هذا إلى زيادة إنتاج القمح مثلا (٣) .

فى ظل هذا الوضع الاقتصادى مارس كبار الملاك نشاطهم الاقتصادى فيما يتعلق باستغلال وإدارة أراضيهم الزراعية ، ويلاحظ أن شكل الاستغلال الذى لجأ إليه المالك الكبير هو أنه كان يجمع بين أراضى يملكها وأخرى قد يستأجرها حيث يقوم باستغلالها اعتمادا على الأيدى العاملة ، أو قد يؤجر جزءا من أرضه للغير ، وبهذا قد يصل الاستغلال الزراعى لدى المالك الكبير إلى مرتبة المشروع الرأسمالى حيث يقوم الاستغلال على أسس حديثة من إستخدام الآلات والمعدات وإنتاج نفس أساليب الشركات الرأسمالية التى تستثمر أموالها فى مجال الزراعة (٤) .

(١) باتريك أوبريان ، المصدر السابق . ص ٦٧ .

(٢) نفسه ، ص ٦٨ .

(٣) عبد المنعم العظاملى ، تطور الاقتصاد الزراعى المصرى خلال الخمسين سنة

الآخيرة . ص ١٠٢ .

(٤) زكريا أحمد نصر ، المصدر السابق . ص ١٣٠ .

وبهذا الأسلوب في الاستغلال تبعد الملكية الزراعية عن نطاقها التقليدي الذي يدور حول الارتباط بالأرض وتكوين العائلة المحتفظة بشخصيتها المستقلة قبل الاتجاه بها إلى التوسع المالي^(١).

إن المحور الأساسي الذي كان يدور حوله استغلال كبار الملاك لأراضيهم هو الإيجار، وهذا أثر من آثار تركيز الملكية، فكما تقدم، يؤدي التركيز إلى رفع قيمة الإيجار كنتيجة لزيادة الطلب على الأرض مما أغرى كبار الملاك بالإصراف عن زراعة أراضيهم على الذمة وتأجيرها أو زراعتها بالمشراكة، أما لعدم تفرغهم للزراعة بسبب هجرتهم للمدينة أو خوفاً من إخطار الزراعة وتخاصاً من متاعبها، وهذا الميل وأن كان قديماً إلا أنه أخذ في الازدياد منذ بدايات القرن العشرين حتى بلغ درجة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى^(٢).

وقد لاحظ الخبراء أن انتشار نظام الإيجار في أراضي كبار الملاك يؤدي إلى ضعف عوامل الخصوبة في التربة وعدوا ذلك من البديهيات لأن المستأجر وهو لا يجمعه بالأرض رابطة أبدية يجد أن كل إصلاح يبذله للأرض عائد لا محالة على غيره ومن ثم فهو يرهق التربة أرهاقاً شديداً ويضن عليها بعناصر الإصلاح والتجديد المستمر^(٣).

ولم يكن الإيجار، كوسيلة أساسية من وسائل الاستغلال، قاصراً على أراضي ومزارع كبار الملاك بل كان محوراً أساسياً أيضاً في استغلال الحكومة لأراضيها الواقعة تحت إدارتها، ففي عام ١٩٢٦ مثلاً بلغ إيجار الأملاك الأميرية ٤٤١٠٠٠ جنيه سنوياً في مختلف الجهات من أطيان التفتيش إلى أطيان الجزائر إلى أراضي

(١) خليل سري، المصدر السابق ص ١٠.

(٢) أحمد علي، المصدر السابق ص ٤ حيث نبه إلى أن الإيجار أن لم يكن تمهيداً لنقل الملكية من المالك إلى المستأجر فإنه يكون آفة شديدة الخطورة تهدد الثروة العقارية الزراعية بالدمار.

(٣) خليل سري، المصدر السابق ص ٩٦.

المنافع العمومية^(١)، كذلك كان الحال بوزارة الأوقاف التي أعلنت أن قاعدتها في استغلال أراضيها هي التأجير ولا تعدل عن هذه الطريقة إلا في الأطنان الضعيفة^(٢)، وكانت تفضل في البداية تأجير أراضيها في صفقات كبيرة لكبار المستأجرين، ولما رأت أن ذلك قد أوجد طبقة من الوسطاء تقوم بتأجير الأرض منها وتأجيرها لصغار المزارعين، بدأت تفكر في التأجير لصغار المزارعين في شكل صفقات صغيرة المساحة^(٣) حتى بلغت في ١٩٣٠ على سبيل المثال ٦٥٣٣١ فداناً بعد أن كانت ٥١٤٩٤ فداناً في عام ١٩٢٧ ومع هذا ظلت الأرض المؤجرة لكبار المستأجرين كبيرة إذ كانت في عام ١٩٣٠ حوالي ١٠٧٤٧٠ فداناً^(٤)، بل أن الوزارة أجرت أراضي كانت تستغلها بمزقتها بالفعل لما في طريقة الإيجار من فوائد وابتعاداً عن كثير من المشاكل، من ذلك أراضي تفتيش المطاعنة مركز أسنا وقدره ٣١٧٤ فداناً حيث أجرته لشركة السكر بإيجار سنوي قدره ١٥٠٣٥ حينها (الفدان ٧٥٠ قرشاً)^(٥).

إذن فالإيجار الذي لجأ إليه كبار الملاك كوسيلة رئيسية في استغلال أراضيهم قد يؤدي إلى إضعاف خصوبة التربة.

إذا انتقلنا إلى الدورة الزراعية التي كان يتبعها كبار الملاك في أراضيهم وجدنا أنها كانت مجهدة للتربة إلى حد كبير، ورغم وجود فرضية تقول أن المالك الكبير هو أقدر الملاك على اتباع أفضل الدورات الزراعية في صالح التربة إذ أن مركزه المالي يساعده على تبوير أجزاء من أرضه أو تركها شراقي لمدة معينة مع قدرته على إطالة مدى تعقيب الزراعات المجهدة فيها^(٦) — رغم هذا فإن الواقع

(١) مجلس النواب، ١٧/٧/١٩٢٦.

(٢) نفسه، ٨/٩/١٩٢٦.

(٣) نفسه، ٣/٧/١٩٢٧.

(٤) نفسه، ٢٩/٤/١٩٣٠.

(٥) نفسه، ٨/٨/١٩٢٦، ٣/٧/١٩٢٧.

(٦) محمد فهمي لهبطه، المصدر السابق، ص ٣٩٣.

العملي خالف ذلك ، فهدف المالك الكبير ، كباي رأسمالي ، الحصول على أعلى الأرباح بأقل التكاليف وخاصة في أوقات الأزمات المالية التي يتعرض لها ، مثل الوفاء بديونه للبنوك العقارية لضمان مورد مالي ينطى مثل هذه المطالب ، وقد فرض عليه هذا الهدف القيام بزراعة المحاصيل التي لها أسواق كبيرة إقليمية أو عالمية أو محاصيل الإنتاج الأقنى (اعتماداً على المساحة الواسعة) المعروفة بالمحاصيل الرئيسية من الفصيلة النجيلية والليفية التي تدرّس الدورة الزراعية في معظم تلك الأراضي لأن الربح يتوقف على مدى الاقلال من نفقات الإنتاج أكثر من توقفه على سعر السوق ، وقد أدى هذا في الوقت نفسه إلى تضيق مدى إتساع تلك الدورات نظراً لعدم وجود مجال كبير لساير المحاصيل الأخرى فيقترب بذلك مدى تردد تلك المحاصيل في الأرض الواحدة ، فقلل هذا كله من شأن الدورة الزراعية وأضعف من عناصر خصوبة التربة . ولما كان القطن من المحاصيل التي تلائم المزارع الكبيرة لطول مدة بقائه بالأرض وما يتطلبه من مصاريف كبيرة نسبياً في الخدمة والرى فكثيراً ما لجأ كبار الملاك إلى زراعته السنة بعد الأخرى في نفس الأرض ، وخاصة في سنوات ارتفاع سعره ، سواء في ذلك الأرض المزروعة على الذمة أو المؤجرة من كبار الملاك اصغار المزارعين لأن المستأجر الذي يتعاقد لسنة إيجارية واحدة يبذل جهده للحصول على أعلى ربح ممكن من هذه السنة الأمر الذي كان يدفع بالمستأجرين دائماً إلى التوسع في المساحة القطنية مما أدى في النهاية إلى تدهور وهبوط خصوبة التربة لأن القطن من المحاصيل المجهدة للأرض إجهاداً شديداً^(١) .

ولا بد أن تدخل الدولة لتنظيم الدورة الزراعية كان مبعثه الهبوط المستمر في درجة خصوبة التربة وهذا ما كان واضحاً من تقرير وزارة الزراعة إلى مجلس النواب بشأن المطالبة بتطبيق الدورة الزراعية الثلاثية وإبطال ما عداها من الدورات^(٢) .

(١) خليل سري ، المصدر السابق . ص ٦٥ — ٦٦ . أنظر أيضاً محمد فهمي

لهيظة ، المصدر السابق ص ٣٩٣ — ٣٩٤ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٦م/٨ .

وعندما أصدرت الدولة قانون الدورة الزراعية الثلاثية منذ ٢٢ سبتمبر ١٩١٤ لم يؤد إلى نتائج إيجابية لأنه إجاز احتساب الأراضي البور الداخلة في زمام المالك ضمن الأراضي المزروعة الجائز زرع ثلث مساحتها قطناً فاحتسبت بذلك المحاجر والمباني وأراضي الحدائق والنخيل مما جعل قانون الثلث قانوناً للنصف في بعض الأحوال ، وحق التعديل الذي أجرى على هذا القانون بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣١ لم يؤد إلى نتيجة إيجابية أيضاً ، لأنه قسم الأرض التي تحتسب على الزمام القطني إلى قسمين : قسم لا يدخل في حساب المساحة وهو جميع الأراضي البور أي التي لا تزرع حتى ولو كانت صالحة للزراعة ، وقسم يدخل في حساب المساحة وهو جميع المساقبي والمصارف والجسور والحدائق والنخيل وأراضي المباني وهذا ما أضعف تطبيق الدورة (١) .

وتمشيا مع أهداف كبار الملاك في الحصول على أعلى الأرباح سموا إلى توفير كل الضمانات. ولو على حساب صغار المزارعين ، فمن المسائل الفنية في استغلال أراضي الحياض ضرورة التبكير بدخول مياه الفيضان إليها حتى يمكن إفادة التربة بطبيعي النيل ، وقد كان المعتاد قبل ادخال زراعة القطن في أراضي الحياض أن تطلق مياه الفيضان حوالي ١٠ أغسطس من كل عام ، فلما دخل القطن في الحياض وجد مجالا كبيرا في أراضي كبار الملاك ولذلك سموا سعيًا حثيثًا لتأخير إطلاق المياه في أرض الحياض حيث يكون محصول القطن ما يزال في الأرض ولم يجن بعد ، فأدى هذا إلى حرمان الأرض من المزايا التي كانت تتمتع بها من قبل فأصابها الضعف سنة بعد أخرى .

ولقد أوضح وزير الأشغال في عام ١٩٣٠ هذه المسألة بقوله :

« إن هذه الحالة (حالة تأخير دخول المياه في أراضي الحياض) أصبحت مضرّة جداً بالثروة العمومية لأنه بينما يسعد الأغنياء وأصحاب الآلات الارتوازية بما يجنونه من أثمان القطن والحبوب التي تزرع بعدها مع تسميدها بالسماد الكافي وأعطائها المياه الكافية من آبار ارتوازية فإن أصحاب الأراضي الواقعة في الحياض

(١) خليل سري ، المصدر السابق . ص ٩١ - ٩٣ .

والتي لا تصل إليها مياه تلك الآبار والتي لا تسد لعدم وجود مياه لربها يشكون من اضمحلال أراضيهم وإحمال محاصيلهم بسبب حرمان الأراضي من طمي النيل مدة الفيضان من جهة. ومن حرمانها أيضاً من التشبع بالمياه الراكدة من جهة أخرى فلا تتجمع في جوف الطبقة الأرضية المياه الكافية لإمداد النباتات الشتوية بالرطوبة مدة نموها كما كان يحصل مدة الري النيل القديم التي كانت المياه تمكث فيها على الأرض مدة لا تقل عن الأربعين يوماً (١) .

ورغم اعتقاد علماء الاقتصاد الزراعي بأن المالك الكبير يستطيع إتباع الطرق الحديثة في الإنتاج بالحفاظ على التربة وتجربة كل اكتشاف جديد للوصول إلى أحسن نتائج الاستغلال (٢) ، إلا أن وسائل الاستغلال التي إستخدمها كبار الملاك في مصر من حيث التأجير ونظام الدورات الزراعية أدى إلى إجهاد التربة وإفقادها نسبة كبيرة من الخصوبة — كما تقدم — بحيث جاء مستوى إنتاج أراضيهم أقل من المستوى العام . ويوضح الجدول التالي (٣) مستوى محصول القطن في مزارع كبار الملاك النموذجية مقارنة بمستوى المحصول العام :

(١) مذكرة وزير الأشغال (محمد شفيق باشا) إلى اللجنة التشريعية بوزارة الأشغال في ١٩٣٠/١١/٢٩ (الفلاحة ، السنة العاشرة ص ٢٠٤) ثم أورد الجدول التالي ببيان تاريخ دخول المياه أرض الحياض وتاريخ صرفها :

تفتيش ري	مساحة أراضي الحياض بالمدان	تاريخ دخول المياه بالحياض	تاريخ الصرف
قسم خامس	٢٩٨٥٨٨	١٠ أغسطس - ١٢ أغسطس	١٥ أكتوبر - ٩ نوفمبر
جرجا	٤٠٣٩٩	١٧ » - ٢٧ سبتمبر	٤ » - ٧ »
أسيوط	١٩٦٩٦٠	٥ سبتمبر - ٣٠ سبتمبر	٣٠ نوفمبر - ٧ ديسمبر
قسم رابع	١٠٨٢٤٥	١٠ » - ٢٨ »	٣٠ » - ٧ »
الجيزة	٥١٤١١	٥ » - ١٥ نوفمبر	٥ » - ٢٨ نوفمبر

(٢) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق ، ص ٢١ ، أنظر أيضاً عبد الحكيم رفاعي ، المصدر السابق . ص ٢٤٠ .

(٣) قسم الإحصاء بوزارة الزراعة (خليل سري ، المصدر السابق . ص ١٠٩)

المديرية	الصنف	المركز	محصول كبار الملاك بالقنطار	المتوسط العام للمحصول بالقنطار
البحيرة	جيزه ٧	شبراخيت	٤٠٠	٤٢٩
البحيرة	جيزه ٧	المحمودية	٣٦٢	٣٥٨
البحيرة	جيزه ٧	أبو حمص	٢٤١	٣٣٣
»	»	الدلتا	٣٣٦	٣٢١
الغربية	سكلاريدس	شربين	٢٩٧	٣١٨
الشرقية	معرض	كفر صقر	٣٥٤	٤٣٣
»	»	منيا القمح	٥٦٠	٥٦٠
»	»	همينا	٣٤٩	٤٧٥
المنيا	أشموني	مغاغة	٤١٢	٦٠٨
المنيا	أشموني	المنيا	٥٤٠	٧٢٢
المنيا	أشموني	بني مزار	٤٠٣	٦٤٤
»	»	أبو قرقاص	٨٢٧	٨٠٣

ولقد كانت إحدى وسائل كبار الملاك للحصول على أعلى الأرباح بأقل التكاليف هو الإقبال على شراء الأراضى الضعيفة التى تحت الإصلاح لأنها لا تحتاج فى معظم الحالات إلا إلى نفقات قليلة لانخفاضها بحيث كان ربح رأس المال المستثمر فيها أعلى نسبيا من ربح رؤوس الأموال المستثمرة فى الأراضى القوية المستصلحة حيث يقومون بزراعتها بالفول السودانى والترمس والبرسيم والشعير والبطيخ . . . الخ (١) ، مما جعل كبار الملاك يشتهرون بتقليد سياسة الإصلاح فى مصر لأنهم بأموالهم اكفأ من غيرهم على استصلاح الأرض البور .

(١) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق ص ١٢٣ .

ولقد حاول كبار الملاك أبحاث زراعة الدخان في مصر كغلة نقدية تحقق أرباحاً عالية ولكن الجهود التي بذلوها اصطدمت بصخرة الامتيازات الأجنبية رغم تعاون الحكومة دائماً بأنما تدرس المشروعات الخاصة بذلك وتقيم التجارب على أيدي خبراء أجانب استقدمتهم لذلك الغرض (١).

وكما همى كبار الملاك إلى احتضان أفضل طرق الربح الكبير بالتكاليف القليلة بصرف النظر عن نتائج ذلك بالنسبة لأدوات الإنتاج فقد بذلوا جهودهم للتقليل من نفقات الإنتاج وخاصة في جانب التمويل ، فكان إنشاء بنك التسليف الزراعي تلبية لرغبتهم كذلك كانت محاولة إلغاء ضريبة القطن وضرائب الأطنان وتخفيض أجور النقل بالسكك الحديدية وتدخل الحكومة في تسوية الديون العقارية على نحو ما سيأتي ذكره ، إلى محاولة الإقلال من بعض المعاملات المصرفية وأجور التأمين على القطن من حيث كبسه وشحنه وهو ما أثير في المؤتمر الزراعي الأول عام ١٩٣٦ (٢).

ولا شك أن مسؤوليات كبار الملاك فيما يتعلق باستغلال الأرض وأضعاف التربة كما تقدم يرجع في جزء منه ، بالإضافة إلى هدف الربح — إلى أحجامهم عن الاستمالة بخبرات خريجي مدارس وكليات الزراعة فكانوا يفضلون عليهم « الذين حذفوا الزراعة بالوراثة حتى لا يدفعوا المرتبات المناسبة » (٣) ، وساهم في ابتعاد هؤلاء المتخصصين اعتياد كبار الملاك على معاملة مستخدميهم بشيء من الزهو والتعالي وهو ما كان يرفضه أصحاب الشهادات بطبيعة الحال ، فضلاً عن رفض كبار

(١) مجلس النواب ١٩٢٤/٥/٢٦ ، ١٩٣٠/٢/٢٦ .

(٢) أحمد عبد الوهاب ، السياسة الزراعية (بحث مقدم للمؤتمر الزراعي الأول

١٩٣٦) .

(٣) المقطم، ١٩٣٩/١١/٣ — حديث لفؤاد أباطة باشا، السياسة ١٩٢٩/١١/٢٨

(الزراعيون في مصر وحقوقهم المهضومة في الأعمال الحكومية والحرية . بقلم مصطفى الحكمانى) ، المجلة الزراعية المصرية فبراير ١٩٣٩ .

الملاك دائماً لكل ما هو جديد رحديث في أساليب الإنتاج وتفضيل السير على سنة السلف الموروثة (١) .

على أن الحال كان يختلف إلى حد ما في مزارع أمراء الأسرة المالكة حيث توجد الدائرة بما تشمله من مكاتب الإدارة والمحاسبة وناظر الزراعة الذي يمثل المالك في أرضه من حيث القسوة على الفلاحين لاستخراج أفضل النتائج (٢) .

ولقد تسبب اعتماد كبار الملاك على هذا النوع من الموعنين وعدم استعانتهم بالفنيين المتخصصين إلى تفاقم إصابة محصول القطن بالدودة في كثير من الأحيان لأن الخولة الذين يقومون بهذا العمل لا يقدرّون المسؤولية تمام التقدير بل كثيراً ما كانوا يتواطئون مع مقاولي الأتقار حتى تستمر أعمال المقاومة ، فيكسب المقاول ويقتسم الربح مع الخولي على حساب المحصول وهكذا (٣) .



ويتصل بنظام استغلال المالك الكبير لأرضه أسلوبه في التصرف في المحصول ، والملاحظ في هذا أن المالك الكبير ظل يقوم بدور المنتج فقط ، فهو ينتج المحصول للبيع لا للتصنيع ومن هنا وقع تحت سيطرة التجارة وسيطرة أصحاب المصانع ، وهذا

(١) مصطفى أمين الفسكهاني ، المزارع الواسعة في مصر والطرق العقيمة المتبعة في إدارتها (السياسة ١٧/١٠/١٩٢٩) حيث يذكر نماذج من سوء معاملة كبار الملاك لموظفيهم . أنظر أيضاً ما ذكره مصطفى الفسكهاني من أن كبار المزارع في رحلاتهم للخارج لا يحاولون الاستفادة من نظام المزارع هناك (السياسة ٣/٤/١٩٢٩) .

(٢) هنري عيروط ، الفلاحون ص ٣٢ ، أنظر أيضاً عزيز خانكي ، خاطرات تاريخية ص ٣ حيث يصف المزرعة الملكية بإنشاص وما فيها من وسائل وأدوات إنتاج حديثه ،

(٣) المقطم ، ١٩/٧/١٩٤٩ من حديث الدكتور محمد علي السكيلاني وكيل وزارة الزراعة .

يفسر الحملات الشديدة التي انتشرت في صحافة الفترة على أسعار المحاصيل وخاصة القطن وفرض أسعار محددة طبقاً للسوق العالمية مما جعل المنتجين يجأرون بالشكوى مراراً ويرفعون شكائاتهم والتماساتهم لأولياء الأمر من الوزراء والملوك دون جدوى. وإذا كان المزارع الصغير يجد صعوبات حمة ويتعرض لناورات البيع وطرقه المختلفة في البورصة لأرغامه في النهاية على بيع محصوله بأبخس الأثمان^(١) ، فإن المالك الكبير كان أفضل حالا فهو ينتظر فروق الأسعار العالية ولا يتعرض لمثل هذه الضغوط في كثير من الأحوال لأنه يبيع محصوله (القطن) بيعاً عاجلاً بالمزاد العلني حيث يحدد موعد جلسة المزاد ومكانها وكمية القطن المراد بيعها ، مع ذكر صفه ومكان خزنه وذلك بالصحف قبل موعد الجلسة بوقت كاف للمعاينة ، وبشرط المالك الكبير في الإعلان أن يدفع الراغب في الشراء تأميناً قدره ١٠ ٪ وللمالك — كأي إعلان للمزاد — الحق في قبول أو رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب^(٢) ، وحتى إذا لجأ المالك الكبير إلى بيع محصوله بالكتراتات أي التعاقد مع الوسطاء فهو يجد تسهيلات أيضاً بعكس المالك الصغير لأن التاجر يتعاقد معه بالثقة في مركزه المالي^(٣) ، أي أنه في أي الأحوال يستطيع تصريف إنتاجه بسهولة عن المالك الصغير .



بهذه الأساليب التي كان يتبعها كبار الملاك في إستغلال وإدارة الأرض تحققت لهم الأرباح وأسباب الثروة والجاه . حقيقة أنهم كانوا دائمى الشكوى من إرتفاع تكاليف ونفقات الإنتاج حتى لم تخل أي صحيفة يومية أو أسبوعية طوال الفترة ، فضلاً عما كان يدور في البرلمان من بيان ضخامة التكاليف والنفقات التي يتحملها

(١) أنظر تفاصيل الطرق العديدة لبيع المحصول في البورصة في ، محمد السعيد

محمد المصدر السابق ص ٢٦٣ — ٢٦٨ ، عبد الغنى غنام ، المصدر السابق ص ٢٣١ .

(٢) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق ص ٢٦٤ ، أنظر أيضاً عبد الغنى غنام ،

المصدر السابق ص ٢٣٢ .

(٣) المقطم ١١/٤/١٩٢٦ .

المنتج ، إلا أن الملاحظ بصفة عامة أن هذه الشكاوى كانت تتم بمعزل عن الظروف الاقتصادية المتغيرة يوماً بعد يوم ، فهم في العشرينات كانوا يقيسون تكاليف الإنتاج بأسعار ما قبل الحرب العالمية الأولى وهم في الثلاثينات كانوا يقيسونها بأسعار ما قبل الأزمة العالمية ، وكذلك الحال في الأربعينات تقاس بالنسبة للثلاثينات وهكذا ، أى أن نظرتهم نظرة جزئية من زاوية المصلحة الخاصة ، وليس في هذا ما يعيبهم فهم أصحاب مصلحة على أى حال ، هذا في الوقت الذى كانت فيه أسعار البيع وقيمة الإيجار تتغير أيضاً تبعاً لتغير التكلفة بحيث كان الربح في جانبهم على الدوام .

وليس من شأن هذه الدراسة تتبع الأسعار القياسية للتكاليف والبيع سنة بعد أخرى ولكن يكفى القول أن نفقات زراعة ثلاثة فدادين دورة ثلاثية (ذرة بعد قمح وقطن بعد برسيم وذرة بعد برسيم) في عام ١٩١٤ هو ٣٦٩٨ ر ج (شاملة الإيجار وقدره ١٠٠ ر ج) وإن ثمن محصولها يبلغ ٥٦١٠ ر ج فيكون صافي الربح ١٩١٢ - المستأجر والمالك ١٢ ر ج الذى يزرع على الذمة . وإن صافي الربح في عام ١٩١٧ للمستأجر يبلغ ٣٩٨٤ ر ج والمالك ٦٩٨٤ ر ج ، بينما بلغت نفقات زراعة فدان واحد ذرة في عام ١٩١٨ مبلغ ١٧٣١٠ ر ج (شاملة الإيجار وقدره ستة جنيهات نصف سنة) . وبلغ ثمن محصوله ٢٠٧٥٠ ر ج (١٠ أردب × ٢٠٠ قرش للأردب + ٥ حمل × ١٥ قرش للحمل = ٢٠٧٥٠ ر ج) فيكون صافي الربح للمستأجر ٣٤٤٠ ر ج والمالك ٩٤٤٠ ر ج^(١) ، أما في العشرينات فقد بلغت نفقات زراعة فدان قطن حوالى ٨٨٣ ر ج وبلغ ثمن محصوله ٢١ ر ج (٣ ١/٢ قنطار × ٦ ر ج) فيصبح صافي الربح ١٣٨٣ ر ج^(٢) ، وفي ١٩١٩ مثلاً بلغ إيراد الفدان من البصل ٣٠٠ ر ج

(١) F. O, 848/4/3903 : March 6. 1918.

(٢) المقطم ١٩٢٦/٧/٦ ، أنظر أيضاً : يوسف نجاس ، جهود النقابة الزراعية المصرية العامة في ثلاثين عاماً . ص ٢١ - ٢٢ . وخول شكاوى الملاك أنظر في المقطم ١٩٣١/٨/٢٩ (ملاك الأراضي الزراعية وفلاحوها بقلم عبد العزيز مليكة الهاشمي) المقطم ١٩٣٠/١٠/٩ (زراعة القطن وربحها بعد الضرائب والتكاليف بقلم الفريد شماس) . المقطم ١٩٤١/٥/٢٩ (الفلاح وأسعار القمح بقلم جابر موسى حمدة بردنوها) المقطم ١٩٤٦/١٠/١٩ .

حتى أن بعض الملاك طلبوا من المستأجرين ترك محصول سنسنة في مقابل تمليك الأرض لهم^(١) .

حقيقة أن المالك كان يتحمل كثير من صنوف وأنواع الضرائب التي بلغت في بعض الأحيان ثلاثة جنيهات عن الفدان الواحد^(٢) ولكن هذا لا يعني أن الخسارة كانت في جانبهم بقدر ما كانت في جانب المستأجر فما بالك بالمالك الكبير .

ويمكننا تقدير مدى الربح الذي يحصل عليه كبار الملاك إذا عرفنا أن رأس المال المطلوب للمزرعة مساحتها ٤٥٠ فدان تزرع القطن في دورة ثلاثية هو ١٢٥٨٥ ر ٥١٢ ج (٣١٧٦٢٥ تقاوى ، ٥٦١ ج سماد ، ٦٤٢ ر ٤٠٠ عمال خطريه ، ١٢٧٣ ر ٦٠٠ مستخدمين وعمال تلمية ، ٤٢٠ ر ٨٨٧ عليه ، ٢٢٥ جنيهها مصاريف ثرية ، ٦٧٥ جنيهها ضريبة أطيان ، ١٠٠ ج استهلاك وصيانة الآلات ، ٢٠ جنيهها استهلاك مواشى ، ١٥٠ جنيهها استهلاك مباني وصيانة ، ١٠٠ جنيهها استهلاك مهمات وأدوات) وأن إيراداتها تبلغ ٧٩٣٧ ر ٥٠٠ ج (إيراد الفدان الواحد ١٢ ر ٦٣٨ ج بدون خصم المصاريف) فيكون صافي الربح للمزرعة ٣٤٥١ ر ٩٨٨ ج . أما إذا كانت تزرع القصب كمحصول رئيسي فيكون جملة الإيرادات ١٠٦٣١ ر ٥٠٠ ج (إيراد الفدان الواحد ٢٣ ر ٦٢٥ ج بدون خصم المصاريف) فيكون صافي الربح للمزرعة ٦١٤٥ ر ٩٨٨ جنيهها^(٣) .

أما رأس المال المطلوب للمزرعة مساحتها ١٠٠ فدان أرض رملية وتزرع دورة ثنائية (فول سودانى . ترمس . شعير . ذوة رفيعة) ٥٤٧ ر ٨٠٠ ج (٣٤١ ر ١٠٠ ج تقاوى ، ١٣٢ جنيهها سماد ، ١٩٨ جنيهها موظفون وعمال تلمية ، ١٠٠ جنيهها خطرية بما في ذلك تقاوة دودة ، ٦٣ ر ٧٠٠ ج عليه جافة وبرسيم ودريس ، ٥٠ جنيهها

(١) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق ص ٤٤ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٦/٩/١٤ .

(٣) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق ص ٥٢١-٥٢٥ ، ٥٣٦-٥٣٧ .

أمـوال أميرية) وتبلغ إيراداتها ٦٢٢ر٥٠٠ ج فيكون صافي الربح هو ٧٠٠ر٧٤١^(١) .

وأمل أبرز دلائل على مدى الربح الذي كان يحصل عليه كبار الملاك من الاستغلال الزراعي أن متوسط الدخل السنوي للفرد الذي يملك من ١٠٠ فدان — ٢٠٠ فدان بلغ في عام ١٩٤٦/١٩٤٧-٥١٠٥ جنيها ، ولمن يملك من ٢٠٠ فدان — ٥٠٠ فدان ١٠٩٤١ جنيها ولمن يملك أكثر من ٥٠٠ فدان ٤٦٦٩٢ جنيها ، وهذا في الوقت الذي بلغ فيه متوسط الدخل لمن يملك أقل من فدان ٢٨ جنيها ، ١٥٠ جنيها لمن يملك خمسة أفدنه^(٢) .

* * *

بعد أن فرغنا من دراسة نظام استغلال كبار الملاك للأرض من حيث الإيجار والدورة الزراعية التي كانوا يتبعونها ، ننتقل إلى مجالات استثماراتهم .

كان إقتناء المزيد من الأرض أحد مجالات الاستثمار الرئيسية التي كان كبار الملاك ينفقون فيها أرباحهم الناتجة من استغلال الأرض بحيث كانت الأرض قد أصبحت سلعة تباع وتشترى لا لتوسيع رقعة الملكية فقط ولكن بهدف الربح أيضاً وذلك بالاستفادة من ارتفاع وانخفاض قيمة الأرض ، وإن تسبب هذا النوع من الاستثمار في وقوع بعض الملاك أسرى شركات الأراضى وبنوك الرهن العقارية وهم أولئك الذين كانوا يشترون الأرض بالتقسيط من إحدى شركات الأراضى اعتماداً على ارتفاع قيمة المحاصيل التي يتسدد منها الأقساط ، في سنة معينة ثم يفاجئون بانخفاض قيمتها (أى المحاصيل) في السنوات التالية ، الأمر الذي يعجزهم عن الوفاء بالأقساط في مواعيدها فتعرض أراضيهم الجديدة والقديمة على حد سواء لخطر

(١) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ٥٣٥ — ٥٤٢ .

(٢) الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الإسكندرية ، التطور الاقتصادي

في مصر .

يبيعها في المزادات المختلفة التي كانت هذه الشركات تقيمها^(١) .
وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا بعض نماذج لسكبار الملاك الذين جعلوا
من الأرض سلعاً تباع وتشترى بهدف الربح ، فمحمد باشا الشريعي يشتري ويبيع
في ناحية سمالوط المنيا خلال المدة من ١٩١٢ — ١٩٢٩ على الوجه التالي^(٢) :

التاريخ	الحالة	المساحة	التاريخ	الحالة	المساحة
س ط ف			س ط ف		
١٠/٨/١٩١٢	اشترى	١٦ ٥ ١٧	١٠/٦/١٩١٧	»	— ٦ —
١٤/١٢/١٩١٢	باع	١٦ ١٠ ٨	١٧/٦/١٩١٧	»	١٤ ٩ ٣
١٦/١١/١٩١٣	اشترى	٢٠ ٢ ١	٣٠/١٠/١٩١٧	»	— ١١ ٢
١٠/٤/١٩١٤	»	١٢ ٣ —	٢٠/٢/١٩١٨	اشترى	١٢ ١٨ ١
٢٤/٤/١٩١٤	»	— ٨ —	١١/٣/١٩١٩	»	٢٠ ٩ ٧٥
٤/٥/١٩١٥	»	— ١ —	»	»	— ١٢ ٩
٣٠/٩/١٩١٦	باع	— ٣ —	»	»	٢٠ ١١ ١٤
٣٠/٩/١٩١٦	باع	٨ ٢١ ١	١/٢/١٩٢٠	اشترى	— ١٩ ٣٦
٣١/١٠/١٩١٦	»	١٢ ٩ —	١١/٨/١٩٢٠	»	٢ ٢ ٢
٢٢/١/١٩١٧	»	٤ ٢٣ ٧	٢/١٠/١٩٢٠	»	— ١ ١٢
٣٠/٥/١٩١٧	»	١٤ ١٠ ٤	٢٤/١/١٩٢٠	»	— ٦ ١٨

(1) A. E. Crouchley, The economec Oevelopment of Modern Egypt. p. 190.

أنظر أيضاً : حسين خلاف ، المصدر السابق ص ١١٠ وكذلك :

MurrayHarris. Egypt under The Egyptian, P. 147

حيث يذكر أن أول ما يفعله المالك بعد حصوله على أرباحه هو شراء عربة
ماركة فورد وبناء عربة وشراء أرض جديدة .

(٢) مكافئة ناحية سمالوط مركز سمالوط المنيا المدة ١٩١٢ — ١٩٢٩ (دار
المحفوظات المصرية) .

التاريخ	الحالة	المساحة	التاريخ	الحالة	المساحة
		س ط ف			س ط ف
١٩٢١/١/٩	»	٢ — —	١٩٢٣/٥/٢٨	اشترى	٦ ٤ —
١٩٢١/١/٣١	»	— ٢٣ ١	١٩٢٣/١٢/١٧	باع	١٤ ١٨ ٣
١٩٢١/٢/٢١	باع	١٦ ٤ —	١٩٢٤/٥/٣	»	— ١ ١
١٩٢١/٢/٢٢	اشترى	١٦ ١٤ ٤	١٩٢٤/٦/١٧	»	— ١٤ ٤
١٩٢١/٣/١٧	»	— ١٦ —	١٩٢٤/٨/١٨	»	١٦ ٧ ٣
١٩٢١/٤/٢٠	»	— ١١ ٣	١٩٢٤/١٢/٢	»	— ٨ —
١٩٢١/١٢/١	»	٨ ٦ —	١٩٢٥/١/١٤	اشترى	— ٦ —
			١٩٣٥/٣/٢٢	باع	١٢ ٢١ ٢٩
١٩٢٢/٥/٩	باع	— — ١	١٩٢٦/٧/٢٨	اشترى	١٨ ٨ ٢
١٩٢٢/١٢/٢٠	اشترى	١٢ ١ ٢	١٩٢٧/٨/٤	باع	١٤ ١٦ ٣
١٩٢٣/١/٣٠	باع	٢ ٣ ١	١٩٢٨/٦/٧	»	٢ ١٣ ٢٣
١٩٢٣/٥/١٢	»	— ١٢ —	١٩٢٨/١٠/١٥	»	١٢ ٢٣ ٤
»	اشترى	١٦ ٤ —	١٩٢٩/١١/١٦	»	٦ ١ ٣٢

كذلك نجد أن صالح الموم بك السمدى يبيع ويشترى في ناحية البسلقون بالمنيا خلال المدة من ١٩١٢ — ١٩٢٤ كما يلي (١) :

(١) تكلفة ناحية السيلقون مركز العدو المنيا المدة من ١٩١٢ — ١٩٢٦
(دار المحفوظات المصرية) .

التاريخ	الحالة	المساحة	التاريخ	الحالة	المساحة
١٩١٥ / ٥ / ١٦	اشترى	— ١٧ ١	١٩١٨ / ١ / ٢٨	اشترى	٢٠ ١٤ ٦
١٩١٥ / ١٠ / ٢٨	»	— ٧ —	»	»	٨ ١٢ ٤١
١٩١٥ / ١٢ / ٢١	»	١٢ ٢ —	١٩١٨ / ٢ / ٢٣	»	١٢ ١٤ —
١٩١٦ / ٦ / ٧	»	— ٧ —	١٩١٨ / ٨ / ٣١	باع	٨ ٣ ١٢
١٩١٦ / ٩ / ٢٥	»	— ٥ —	١٩١٨ / ١٠ / ١٩	»	— ١٨ —
١٩١٦ / ١٠ / ١٥	»	— ٥ —	١٩١٩ / ١ / ١	»	— — ١
١٩١٦ / ١٢ / ١٣	»	— — ١	١٩١٩ / ٦ / ١١	»	١٦ ٤ ١
١٩١٦ / ١٢ / ١٣	باع	— — ١	١٩١٩ / ٧ / ٥	اشترى	— ٦ ١
١٩١٧ / ٢ / ١٨	اشترى	— ١٢ —	١٩١٩ / ٧ / ٢٩	باع	٤ ٥ —
١٩١٧ / ٩ / ١٠	»	— ٤ ١	١٩٢٣ / ٥ / ١٥	»	— — ٣
١٩١٧ / ١١ / ٨	»	٨ ١٣ —	١٩٢٤ / ٢ / ٢٨	»	— ٣ ١

أما حمد البائل فقد كان يبيع ويشترى في ناحية تطون بالفيوم خلال المدة من
١٩١٦ — ١٩٢٦ كما يلي (١) :

(١) تكلفة ناحية تطون مركز أطسا الفيوم المدة من ١٩٠٧ — ١٩٣٠
(دار المحفوظات المصرية) .

التاريخ	الحالة	المساحة	التاريخ	الحالة	المساحة
س ط ف			س ط ف		
١٢ / ٤ / —	باع	١٢ / ٦ / ١٩٢٠	١٢ / ٨ / —	باع	١٢ / ١١ / ١٩١٦
٢٠ / ١٤ / —	»	١٩٢٠ / ٧ / ١١	١٨ / ١٨ / —	اشترى	»
١٨ / ٢٢ / —	»	١٩٢١ / ٤ / ١١	١ / ١٥ / —	باع	١٩١٧ / ٤ / ٤
١١ / ١٢ / ١٨	»	١٩٢١ / ٤ / ٢٧	٧ / ١٢ / —	اشترى	١٩١٧ / ٥ / ١٩
٢ / ٤ / ٨	اشترى	١٩٢١ / ٥ / ٢٥	٣ / — / —	باع	»
١٨ / ١٢ / —	باع	١٩٢٢ / ١١ / ٢٥	١ / ٨ / ٢	اشترى	١٩١٨ / ١ / ١٥
١ / ٢ / ٨	»	١٩٢٢ / ١٢ / ٢٨	١٢ / ١٨ / —	باع	١٩١٨ / ١ / ٢٣
٤ / ٢ / —	»	١٩٢٣ / ٢ / ٢١	٢ / ٦ / —	»	١٩١٨ / ٢ / ٩
١٧ / — / —	»	١٩٢٣ / ٦ / ١٧	٤ / ١٥ / ١٤	»	١٩١٨ / ٤ / ١٣
٣ / — / —	»	١٩٢٣ / ٧ / ١	٢١ / — / —	»	١٩١٨ / ٤ / ٣٠
١٢ / ٢٠ / —	»	١٩٢٣ / ٩ / ١٢	٦ / — / —	»	١٩١٨ / ٦ / ٤
١٧ / ١٤ / ١٦	»	١٩٢٤ / ١ / ٣	٢ / ٦ / —	»	١٩١٨ / ٦ / ١٩
١ / — / —	»	١٩٢٤ / ١ / ١٢	٣ / ١١ / ١٦	»	١٩١٨ / ٦ / ١٩
٢ / ٨ / ٢٢	»	١٩٢٤ / ٥ / ١	٦ / ٢٣ / ٢	»	١٩١٨ / ٧ / ٣
٥ / ١١ / ١٠	»	١٩٢٤ / ٦ / ١٢	١٥ / ١٦ / —	»	١٩١٨ / ١٢ / ٢٤
١٩ / ٢٠ / —	»	١٩٢٤ / ١٢ / ٢٢	٣ / ٤ / ١٢	»	١٩١٩ / ٢ / ٢٣
٥ / ١٠ / —	»	١٩٢٤ / ١٠ / ١٨	٧ / ١٢ / ٢٠	»	١٩١٩ / ٧ / ٢٤
١١ / ١٤ / —	»	١٩٢٤ / ١١ / ١٢	١ / ٧ / ١٤	»	١٩١٩ / ١١ / ١١
٣ / ٢١ / ٢٠	»	١٩٢٦ / ١٠ / ٢١	١ / ٥ / —	»	١٩١٩ / ١٢ / ٢٤

نموذج آخر من هذه النماذج وهو حسن رشدى باشا الذى كان يبيع ويشترى
بناحية بيا بى سوف خلال المدة من ١٩١٥ — ١٩٢٥ كما يلى :

(١) مكلفة ناحية بيا مركز بى سوف المدة ١٩١٢ — ١٩٣٩ (دار المحفوظات المصرية)

التاريخ	الحالة	المساحة	التاريخ	الحالة	المساحة
		س ط ف			س ط ف
١٩١٥ / ٦ / ٩	باع	٢٠ ٩ ٨	١٩١٨ / ٨ / ٢	اشترى	١٨ ١ —
١٩١٥ / ٧ / ٦	اشترى	٨ ١٣ ٢٩	١٩١٨ / ٨ / ٢	باع	١٢ ٩ —
١٩١٥ / ١٠ / ٦	باع	١٦ ١١ —	١٩١٨ / ٨ / ٢٣	اشترى	١٠ ١٠ ٣٤
١٩١٦ / ٢ / ١٢	اشترى	٢ ١٧ ٣	١٩١٨ / ٩ / ١٢	باع	٢٠ — ١
١٩١٦ / ٨ / ٦	»	١٢ ١١ —	١٩٢٠ / ١١ / ٢٨	اشترى	١٧ ٢ —
١٩١٧ / ٢ / ١٢	»	٨ ٢ ١	١٩٢٠ / ٦ / ٥	باع	٦ — ١١٢
»	باع	٨ ٢ ١	١٩٢٠ / ٧ / ٢١	اشترى	١٠ ١٦ —
١٩١٧ / ٦ / ١١	اشترى	١٢ ٤ ٣	١٩٢٠ / ١١ / ٢٨	باع	٢ ١٩ —
١٩١٧ / ٧ / ٢٨	باع	١٦ ٩ —	١٩٢١ / ٢ / ٢٠	اشترى	٦ ٣ ١١٣
١٩١٧ / ٧ / ٢٧	اشترى	— ٤ ١	١٩٢٣ / ١٠ / ١٤	»	٤ ٤ ١
١٩١٧ / ٨ / ١٣	»	١٢ ٤ —	١٩٢٣ / ١١ / ١٥	»	— ٦ —
١٩١٨ / ١ / ٣١	باع	١٦ — ١	١٩٢٤ / ٣ / ٣	»	١٢ ١ —
»	اشترى	— ١ ٤	١٩٢٥ / ٣ / ١٨	باع	٢٢ ٩ ١٠٤
١٩١٨ / ٣ / ٢٠	»	— ١١ —	»	»	٦ ١٠ ٩
١٩١٨ / ٧ / ١٣	»	— ٨ —			

كذلك نجد أن إبراهيم محمد بايع ويشتري في ناحية النشو البحري بالبحيرة خلال المدة من ١٩١٦ — ١٩٢٨ مما يلي (١).

التاريخ	الحالة	المساحة	التاريخ	الحالة	المساحة
		س ط ف			س ط ف
١٩٢٠ / ٦ / ٧	اشترى	٤ ٢٢ ٢٧	١٩٢٧ / ٨ / ٢٤	اشترى	٨ — ٢
١٩٢٠ / ١١ / ٢	»	٤ ٢٢ ٥٣	١٩٢٨ / ٨ / ٢٩	باع	١٠ — —
١٩٢٤ / ٤ / ٢٢	باع	٤ ٢٢ ٢٧			

(١) تكلفة ناحية النشو البحري مركز كفر الدوار بحيرة المدة من ١٩١٦ — ١٩٢٨
(دار المحفوظات المصرية) :

ويلاحظ من هذه النماذج التقارب الشديد بين تواريخ البيع والشراء مما يثبت إلى حد كبير أن الأرض كانت سلعة تباع وتشترى بأسلوب رأسمالي بحث يهدف إلى الربح .

أما شركات الأراضي الأجنبية فقد كانت وظيفتها الأساسية هي بيع وشراء الأرض وأن وجدت بينها اختلافات بسيطة في طرق التعامل مع الأرض . وتأتى شركة أراضى البحيرة فى مقدمة هذه الشركات التى بلغ مجموع ما باعتها من الأرض حوالى مائة ألف فدان فقد كانت وظيفتها الأساسية إصلاح الأرض وإعداد وسائل الري والصرف المختلفة بها ثم بيعها فى أقطاعات كبيرة لكبار الملاك أو تقوم بتأجيرها قطعا صغيرة للفلاحين حيث يجهز كل فلاح القنوات الفرعية الخاصة بأرضه ، فإذا رغب الفلاح فى شرائها يقوم بدفع عربون معين بسيط إلى حد ما ثم يدفع للشركة جزءا من أرباحه وهو عادة أعلى من قيمة الإيجار السنوى . وبعد دفع ثلث (١/٣) المبلغ المتفق عايه بهذه الطريقة يصبح فى إستطاعته تسجيل الأرض باسمه على أن يدفع باقى الثمن على أقساط سنوية ما بين عشرون أو خمسة وعشرين عاما ، ومعظم شركات الأراضي التى كانت موجودة فى مصر آنذاك كانت تتعامل بمثل هذه الوسائل فى بيع وشراء الأرض (١) .

* * *

إذا انتقلنا إلى دراسة المجالات الأخرى التى كان كبار الملاك يستثمرون فيها أموالهم بعـد الأرض ، وجدنا أنهم لم يوجهوا عناية كبيرة للإنتاج الصناعى (٢) وفضلوا عايه النشاط التجارى ، حتى عام ١٩٤٧ كان جزء من مدخرات هؤلاء الملاك يودع فى البنوك التجارية التى كانت فى حقيقةها فروعاً لبنوك عالمية . وبهذا كان هؤلاء الملاك يساهمون فى تنمية مختلف القطاعات فى الخارج لا فى مصر باعتبار أن هذه البنوك توظف الجزء الأكبر من أرصدها فى الخارج . حقيقة أن ظاهرة تسرب الأموال المصرية إلى الخارج قد خفت بعد عام ١٩٤٧ إلا أن مساهمة كبار

(1) G. Baer, op. Cit, . P. 127 — 128

(٢) حسين خلاف ، المصدر السابق ص ١١٠

الملاك في مجالات التنمية الداخلية كانت تتوقف على مدى إقبالهم على هذا النوع من الاستثمار (١) .

وليس من المعروف على وجه الدقة أسباب أحجام كبار الملاك عن استثمار أموالهم في مجالات الإنتاج الأخرى وخاصة الصناعة، ولكن إذا طرقتنا باب الاجتهاد وجدنا أكثر من احتمال . فربما يكون السبب أنهم وجدوا الأجانب قد سبقوهم إلى هذه المجالات وبرزوا فيها بل وسيطروا ومن ثم خشيتم عن عدم القدرة على المنافسة ، وهنا تقع مسؤولية الامتيازات الأجنبية التي منحت الأجانب فرص العمل والاستثمار في الميادين المختلفة . وربما كان السبب في أصول الشريعة الإسلامية التي كانت تحرم الربا تحريماً تاماً ، وكان الثابت في الأذهان لدى البعض آنذاك أن فوائد المال من الاستثمار في البنوك أو الشركات تعادل الربا تماماً . ويذكر كروتشلي (٢) أنه حدث نوع من التسامح والمرونة في تفسير الفرق بين الربا والفوائد بمناسبة افتتاح ، مكتب البريد في ١٩٠١ حين اتفق مفتي الديار المصرية بأن إيداع الأموال في هذا المكتب لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية ، وعلى هذا الأساس جعل من حق المودع المسلم ، أن يسمح لمدير البنك بأن يستخدم أمواله فيما لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية . ومع هذه التحفظات لوحظ أن أحد التقارير السنوية للبنك يشير إلى وجود مبلغ ١٢٠ و ١٤٤ رجبها مصرياً مودعاً بدون فوائد كطلب صاحبه ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى زاد الاقبال على إيداع الأموال في البنوك .

وربما كان السبب، في التكوين الثقافي لدى كبار الملاك وافتقارهم روح المغامرة بأموالهم في المشروعات الصناعية والتجارية فطبيعة هذه المشروعات تتطلب قدراً كبيراً من المغامرة بعكس التعامل مع الأرض .

الحقيقة أن كل هذه الاحتمالات تسكل بعضها بعضاً ولا نستطيع تغليب واحد

(١) عبد المنعم الطنملي ، المصدر السابق ص ١٠٨

(2) A. E. Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt p 91 - 92

على الآخر حتى إذا ثبتت صحته دون غيره وأن كنت أرجح احتمال فقدان روح المفامرة لدى هؤلاء الملاك فالثابت — وهذا ما يدعو للدهشة — أن كبار الملاك أحجموا حتى عن المشروعات التي كانت تتضمن حلاً لمشكلة تسويق القطن عماد الثروة الأساسى سواء بمحاولة تصديره بمعرفتهم دون وساطة الأجانب أو بمحاولة تصنيعه (غزل ونسيج) بإنشاء الشركات الصناعية اللازمة حتى لقد يبع صوت الذين دعوا إلى ذلك شطراً كبيراً من الزمان ولم تتحقق إلا نتائج جزئية .

ومن ناحية أخرى فهذه النداءات تثبت إلى حد كبير عدم اكتراث كبار الملاك بالمشروعات الصناعية والتجارية رغم ما تقدمه من حلول لمشكلاتهم الاقتصادية^(١) .

ويمكن تلخيص أهداف هذه النداءات والدعوات فيما يلى :

أولاً : إنشاء بنك زراعى بأموال كبار الملاك وبتشجيع أمراء الأسرة المالكة من محبي المشاريع الوطنية مثل الأمراء : محمد على ، حسين كامل ، عمر طوسون ، فؤاد^(٢) . أو شراء أسهم البنوك خاصة بعد نزول أسعارها خلال الازمة العالمية وبهذا يتم استهلاك ديون الزراع لدى هذه البنوك الأجنبية^(٣) ، واتخاذ إنشاء بنك مصر انطلاقة نحو الدخول فى هذا المجال وعدم التسرع فى منح الامتيازات للأجانب فى مثل هذه المجالات^(٤) .

(١) مجلس النواب ١٨/٥/١٩٣٣ حيث أشار النائب عبدالعزیز نظمى إلى احجام الاغنياء عن تقديم رؤوس الاموال لتأسيس الشركات اللازمة بدلا من الشركات الأجنبية .

(٢) الأهالى ، ١/١٩١٤ حيث طالب الكاتب باشتراك كبار الملاك فى هذا المشروع مثل عمر سلطان ، ادريس راغب ، محمد الشريعى ، إبراهيم مراد ، إبراهيم سميد ، حسين واصف وغيرهم من المالىين الزراعيين .

(٣) توفيق بحرى ، الثروة المصرية وكيف تصان (المقطم ١١/١٠/١٩٢٩) .

(٤) السياسة ، ٧/٢/١٩٢٩ ، المقطم ١٨/١/١٩٢٣ .

ثانياً : إنشاء مصانع للغزل والنسيج لتصنيع القطن وبيع خيوطاً أو نسيجاً وبهذا يتم التخلص من شروط المصانع الأوربية التي تعتمد على القطن المصرى فى صناعة المنسوجات ، وهذه الدعوة أخذت أشكالاً مختلفة ، ومن المهم أن نعرض لبعضها . فقد طلب أحدهم^(١) من كبار الملاك تكوين شركة تحت رعاية السلطان حسين تنشئ مصنعا بالقاهرة والآخر بالإسكندرية لغزل القطن وفى ذلك فائدتين : الأولى تصريف محصول القطن والأخرى الاستفادة من الأرباح الناتجة من التصنيع . . كما دعت النقابة الزراعية — وما أكثر ما دعت — كبار الملاك إلى التخلي عن إيداع أموالهم فى البيوت والبنوك بلا فوائد ، والقيام بإنشاء المنازل والأبنوال لأن هذا طريق الاستثمار الاقتصادى الصحيح^(٢) .

ودعا آخر^(٣) إلى إنشاء شركة مساهمة تسمى «شركة الدفاع عن القطن المصرى» رأس مالها من أموال المنتجين المصريين أو بأموال ضريبة القطن التى تتنازل عنها الحكومة لمدة خمس سنوات ، على أن تستثمر هذه الأموال فى إنشاء مصانع الغزل والنسيج التى تستهلك الجزء الأكبر من المحصول .

وطالب آخر^(٤) بإيقاف ضريبة القطن لمدة عشر سنوات وبأموالها يتم إنشاء بنك يسمى «بنك تقانات التعاون الزراعية وإنشاء المنازل» بحيث يعين لكل مزارع أسهما فيه بنسبة الضريبة التى تجب على قطنه وبذلك يكون ما أخذ من الضريبة على القطن قد استعمل فى مصلحة القطن .

(١) المقطم ١٨/٥/١٩١٥ ، السياسة ٢٤/١٠/١٩٢٩ (اقتراحات مشابهة) .

(٢) المقطم ٦/١١/١٩٢٥ — من كلمة مصطفى ماهر رئيس النقابة الزراعية العامة .

(٣) الكسان أبسخرن ، الدفاع عن القطن ووجوب تعاون الأمة (المقطم ٦/١١/١٩٢٥ ، ١١/٧/١٩٢٦) .

(٤) ناجى عبد اللطيف فايد ، تشجيع صناعات الغزل والنسيج فى مصر (المقطم ٩/٦/١٩٢٦) .

وهناك من اقترح تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات تقسم إلى مليون سهم قيمة كل سهم أربعة جنيهات على أن تقرضها الحكومة نصف مليون جنيه سلفة لمدة خمس سنوات بدون فوائد ويمكن لمن لا يستطيع شراء الأسهم بأموال يقدم بدلا عنها اقطانا ويكون من شأن الشركة التسليف على القطن بفائدة لا تزيد على ٥ ٪ وشراء أقطان صغار الفلاحين وإنشاء معامل الغزل والنسيج وإرسال إحصائيين إلى أوروبا للبحث عن أسواق لتصريف القطن (١) .

واقترح آخر بأن يصدر مرسوم ملكي بفرض ضريبة خمسة قروش على كل فدان لمدة سنتين أو ثلاثة سنوات لمن يملك خمسين فداناً أكثر من المصريين في مقابل أسهم مالية ، كما تطرح أسهم أخرى للاكتتاب العام الاختياري ويحظر بيع الأسهم للمصريين (٢) .

ورأى البعض أن استثمار الأموال في إنشاء المصانع أجدى وأنفع من شراء الأراضي وخاصة بالنسبة لإبناء المدن الذين يستطيعون العمل في الشركات والمصانع وفي هذا حماية للشباب « من الإندفاع في طريق المبادئ المتطرفة شديدة الخطر (٣) .

ويلاحظ أن أغلب هذه الآراء تتضمن اعتماداً كبيراً على معونة الحكومة من حيث تقديم إعانات مالية كسلفة أو إلغاء ضريبة القطن وفي هذا ما يشير إلى فقدان كبار الملاك لروح المخاطرة في مثل هذه الميادين .

(١) المقطم ، ١٩٢٦/١٠/٢٤ . اقتراح من أحمد رشدي الجزار نائب شبين الكوم ووكيل بنك مصر ورئيس الغرفة التجارية بها .

(٢) المقطم ، ١٩٢٦/١٢/١٥ .

(٣) السياسة ، ١٩٢٦/٧/٢٩ مقال بعنوان « واجب الأغنياء والحكومة اتقاء الخطر قبل وقوعه » بدون توقيع .

ورغم هذا الحساس الشديد — ولو أنه لم يتعد سطور الجرائد أو أجاديث
المتديات — نجد أن جريدة المقطم التي فتحت باب المناقشات في هذه الموضوعات
تقول أن تصدير القطن منسوجا بدلا من تصديره خاما لا يغير المشكلة ، وتأسيس
صناعات قطنية ، رغم أهميته للبلاد ، إلا أنه يستغرق زمنا طويلا ، ومن ثم فإن
العلاج الأمثل هو العمل على زيادة متوسط محصول القطن في جميع الغلات وتحسين
الإنتاج وبهذا لا نجد مصر من يناقشها (١) . ولقد أغفل « المقطم » هنا أن تحسين
الإنتاج وزيادة الغلة يتطلب تغيير واستبدال أدوات الإنتاج القديمة بأخرى حديثة
وهذا — كما رأينا — لم يكن ليقبل عليه المنتج المصري بسهولة بل أن إدخال أدوات
إنتاج جديدة يحتم رفع ثمن المحصول فيجعل تسويقه صعبا بل وأشد صعوبة مما
هو كائن .

ثالثاً — العمل على تصدير القطن بمعرفة المنتج المصري دون وساطة الأجانب
وقد سجلت لواء هذه الدعوة النقابة الزراعية المصرية العامة التي كونت بالفعل لجنة
من أعضائها لدراسة مشروع لتأسيس « شركة أهلية نقابية من المزارعين لتتولى
تصدير أقطانهم » (٢) ، بل أن جريدة « السياسة » دعت النقابة لتؤسس « شركة
مساهمة لتجارة القطن » والاتصال بالأسواق الخارجية عن طريق مندوبين بأسواق
ليغربول ونيواورليانز (٣) .

رابعاً — الاكثار من زراعة غلات أخرى غير القطن والاكثار من زراعة
الفواكه ، وتصنيع الإنتاج الزراعي مثل صناعة الصلصة وعمل المرببات وسائر
المعلبات (٤) ، والاهتمام بزراعة قصب السكر كغلة بديلة عن القطن . وحتى

(١) المقطم ١٩٢٩/٤/٧ (الافتتاحية) .

(٢) جلسة مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة في ١٩٢٣/٥/٥ (يوسف

نحاس المصدر السابق . ص ١٠٧) .

(٣) السياسة ، ١٩٢٦/١٠/١٤ .

(٤) المصدر السابق ، ١٩٢٧/٩/١٩ .

يقبل المزارع على زراعته فيجب أن توفر له الضمانات الكافية كأن تضيف الحكومة نصف نصيبها الذي تتقاضاه من شركة السكر إلى أسعار القصب الحالية حتى يرتفع ثمنه وإنشاء مصنع آخر لمصر القصب في منطقة متوسطة مثل مغاغة على أن تضع الحكومة في إعتبارها تصدير كميات كبيرة من السكر (١) .

إلى أى حد نجحت هذه الدعوات في تشجيع كبار الملاك على تكوين الشركات الصناعية والتجارية ؟ ؟ لعل في استعراض الشركات التي أسسها أو ساهم في تأسيسها هؤلاء ما يجيب على هذا التساؤل . .

المعروف أن تأسيس بنك مصر في عام ١٩٢٠ يعد منعظاً أساسياً في استثمارات كبار الملاك في غير مجال الأرض حيث شارك فيه ولأول مرة جمع كبير من كبار الملاك وكان نشاطهم قبل ذلك نشاطاً فردياً . فمثلاً كانت لبشرى وسينوت حنا تجارة واسعة في الإقطنان (٢) ، كذلك كان محمد الشناوى يملك في المنصورة مطاحن للدقيق ومكابس للحلاوة ومضارب للأرز ومصانع لأعمال الحدادة والتجارة وكلها مجهزة على الطرز الحديثة آنذاك (٣) .

وفي أغسطس ١٩١٩ تأسست أول شركة مصرية لتصدير القطن برأسمال قدره خمسون ألف جنيه بألف سهم قيمة كل سهم خمسون جنيهاً امتلك معظمها أمين باشا نجى ، وأحمد بك يوسف الجبال ، إذ كان للأول ثلثمائة سهم (١٥٠٠٠ جنيه) وكان للثاني ٥٢٠ سهم (٢٦٠٠٠ جنيه) وقد أجرت الشركة الاتصالات مع معامل الغزل والنسيج في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا والنمسا وتركيا حيث كانت لبنت « الجبال » اتصالات واسعة بهذه البلاد منذ خمسين عاماً قبل ١٩١٩ (٤) .

(١) المقطم ، ٢١/٨/١٩٣٠ ، ١٥/٢/١٩٣٩ (مقالات بقلم قليني فهمى) .

(٢) الأهالي ، ٦/١٢/١٩١٤ .

(٣) الأخبار ، ٣١/٥/١٩١٦ .

(٤) الأهالي ، ١٦/٨/١٩١٩ .

على أن إنشاء بنك مصر كان المنعطف الأساسى — فى الواقع — فى استثمارات كبار الملاك فى مجالات إنتاج جديدة غير الأرض ، وأن اقتصررت هذه الاستثمارات فى معظم الأحوال على جانب شراء الأسهم المالية فى أكثر من شركة والتمتع بعضوية مجالس إدارة هذه الشركات .

فمؤسسو بنك مصر^(١) الأساسيون وهم ثمانية كانوا من كبار الملاك حيث ساهم عبد العظيم المصرى بألف سهم (السهم أربعة جنيهات) وخمسمائة سهم لسكر من مدحت يكن ومحمد طلعت حرب ، ومثثا وخمسين سهما لسكر من يوسف قطاوى وعبد الحميد السيوفى وفؤاد سلطان واسكندر مسيحة وعباس بشتيوني الخطيب ، كما كان من كبار المسكتبين محمد البشري (٥٠٠ سهما) عدلى يكن (٢٥٠ سهما) عبد الستار الباسل (٢٥٠ سهما) على إسلام (٢٥٠ سهما) صار وفيه مينا عبيد (١٢٥٠ سهما) مرقص حنا (١٠٠ سهما) وكلهم من كبار الملاك^(٢)

ويلاحظ أن استثمارات كبار الملاك فى هذا المجال سارت فى الاتجاهات التالية تقريباً :

أولا — الشركات التجارية وخاصة تجارة الأقطان . من ذلك « الشركة المساهمة المصرية لتجارة الأقطان وحلجها » التى تأسست فى أكتوبر ١٩٢٤ برأسمال قدره ثلاثون ألف جنيه بين بنك مصر وأحد عشر مؤسساً بينهم ستة من كبار الملاك وهم : أحمد مدحت يكن ، فؤاد سلطان ، عبد الحميد السيوفى ، عبد العظيم المصرى ، محمد الشريعى ، محمد طلعت حرب وميدان عملها على وجه الخصوص شراء القطن محلوجاً أو غير محلوج وبذور مختلف الفلات الزراعية ورأى أعمال أخرى لها ارتباط بإنتاج وتجارة وصناعة القطن أو أى محصول زراعى آخر^(٣) .

(١) يلاحظ أن بنك مصر أسس على اعتبار أنه شركة مساهمة مصرية بعنوان « بنك مصر » .

(٢) المقطم ١/٥/١٩٣٥ .

(٣) الأهرام ٧/١١/١٩٢٤ .

على أن حالج القطن ظل محالاً فردياً لاستثمارات كبار الملاك بعيداً عن الشركات المساهمة ، حيث وجهت بعض الأسر جزءاً من استثماراتها في هذا الميدان وفي مقدمة هذه الأسر : بليغ وسليمان الوكيل ونوار والمغازي بالبحيرة ، والشناوى بالمنصورة ، البدر اوى وأبو الفتوح والشريف وسرسق بالغربية ، ومنشه والجزار والقاضى بالمنوفية ، والشعشى بالشرقية ، والشواربى بالقليوبية ، وويصا بأسىوط ، وقلبنى وجاويش بالمنيا وسوهاج ، بالإضافة لصلحة الاملاك الإمبرية التى كانت لها محالج بتفتيش سخا والقرشية ، وتفتيش وزارة الأوقاف بالبحيرة ، وأوقاف الخاصة الملكية بإيتاى البارود ودائرة السلطان حسين كامل بالبحيرة ، وكان أصحاب هذه المحالج يديرونها بمفرقتهم أو يؤجرونها لأفراد آخرين وشركات^(١) . وعموما فقد كانت تشكل أحد مصادر الربح لهؤلاء الملاك .

ومن الشركات التجارية التى تأسست ، شركة مصرية لتصدير الخضر والفاكهة وذلك بعد النجاح الذى احرزته الصناعات المصرية فى سوق تل أبيب عام ١٩٣٢^(٢) .

ثانياً — الشركات الصناعية وخاصة صناعة غزل ونسج القطن كما هو الحال فى التجارة ، من ذلك وعلى سبيل المثال تأسس «شركة مكابس الاسكندرية» فى ١٥ فبراير ١٩٢٥ برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه من ٢٥٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٤ جنيهات غير أن كل مؤسسيها من الأجانب بينهم من كبار الملاك فى مصر موسى سرسق (٣٠٠٠ سهم) وتقوم الشركة بالأشغال بكبس وتنظيف الأقطان وجميع العمليات الملحقه بهذه الصناعة^(٣) .

وفى خلال عام ١٩٢٧ تكونت ثلاث شركات كل مؤسسيها من كبار الملاك

(١) الاحصائية الشهرية الزراعية الاقتصادية ، الاعداد من مارس ١٩١٤ —

مارس ١٩٣٩ .

(٢) مجلس النواب ، ١٤/٣/١٩٣٣ .

(٣) المجلة الزراعية المصرية ، يوليو ١٩٢٥ .

الزراعيين وهذه الشركات هي (١) :

(١) شركة مصر للكتان وتأسست في ٢٦ أغسطس ١٩٢٧ برأسمال ١٠٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٢٥٠٠ سهما كل سهم قيمته ٤ جنيهات بين بنك مصر (١١٢٥ سهم) وشركة مصر للنقل والملاحة (٢٥٠ سهم) وستة أفراد بينهم خمسة من كبار الملاك وهم : أحمد مدحت يكن (٣٠٠ - سهم) محمد طلعت حرب (٢٥٠) فؤاد سلطان (٢٥٠ سهم) عبد الفتاح اللوزي (١٠٠ سهم) سلطان محمود بهنسي (١٠٠ سهم)

(ب) شركة مصر للنسيج الحرير وتأسست في ٢٦ أغسطس ١٩٢٧ برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٢٥٠٠ سهما قيمة كل سهم ٤ جنيهات بين بنك مصر (١٦٢٥ سهم) وتسعة أفراد بينهم ثمانية من كبار الملاك منهم أربعة من أسرة اللوزي (٣٥٠ سهم) وأحمد مدحت يكن (١٢٥ سهم) محمد طلعت حرب (١٠٠ سهم) وفؤاد سلطان (١٠٠ سهم) يوسف قطاوى (١٠٠ سهم) .

(ج) شركة مصر لغزل ونسيج القطن وتأسست في ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ برأسمال قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٧٥٠.٠٠٠ سهما قيمة كل سهم ٤ جنيهات من بنك مصر (٣٣٨٢٥ سهم) والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحلج الأقطان (١٢٥٠ سهم) وشركة مصر للنقل والملاحة (١٢٥٠ سهم) وخمسة وثلاثون مساهما بينهم ستة وعشرون من كبار الملاك الزراعيين يأتي في مقدمتهم :

محمد بدرأوى عاشور والسيد محمد بدرأوى عاشور (٢٥٠٠٠ سهم) وأحمد مدحت يكن (٢٥٠٠ سهم) محمد طلعت حرب (١٢٥٠ سهم) محمد شمراوى (١٠٠٠ سهم) وسيد خشبة (٢٥٠ سهم) وغيرهم .

وهذه الشركة كانت تعد أكبر تجمع لكبار الملاك الزراعيين خلال هذه الفترة ، ويلاحظ أن بنك مصر كان قاسما مشتركا في تأسيس هذه الشركات وواضح أيضاً مساهمة معظم الملاك في أكثر من شركة وخاصة المجموعة التأسيسية لبنك مصر .

(١) المصدر السابق ، ديسمبر ١٩٢٧ .

ثالثاً — شركات الاستيراد والتصدير وخاصة في الآلات الزراعية من ذلك :
« الشركة المساهمة المصرية للمحارث »^(١) التي تأسست في ٣ سبتمبر ١٩٢٩ برأسمال قدره ٤٠.٠٠٠ جنيه موزعة على ١٠.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٤ جنيهات ولو أن مؤسسيها من الأجانب الإيطاليين إلا أن بينهم محمد شفيق باشا (٢٥٠ سهم) ومحمد محمود خليل (٥٠٠ سهم) وهما من كبار الملاك .

رابعاً — مجالات متنوعة مثل تأسيس « الشركة المساهمة للمصحافة المصرية » في ٩ فبراير ١٩٢٥ برأسمال قدره ١٥٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ١٥٠٠ سهم قيمة كل منها عشرة جنيهات من ثمانية مساهمين بينهم ستة من كبار الملاك هم : محمد بدر اوى عاشور وبولص حنا وفؤاد عزت (لكل منهم ١٠٠ سهم) أحمد تيمور وجميل السيد أبو على (٤٠٠ سهم لكل واحد) محمد فتحى يكن (٧٠ سهم) . وتحددت أغراض هذه الشركة في إنشاء الجرائد والمجلات اليومية باللغة العربية أو باللغات الأوربية والطباعة والتجليد والنشر بصفة عامة^(٢) .

من ذلك أيضاً « شركة مصر لمصايد الأسماك » التي تأسست في ٢٦ أغسطس برأسمال قدره ٢٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٢٠٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات بين كل من بنك مصر (٨٨٠ سهم) وشركة مصر للنقل والملاحة (٢٠٠ سهم) والمجموعة التأسيسية لبنك مصر^(٣) .

وإذا كانت هذه الاستثمارات فردية تمت عن طريق شراء الاسهم المالية في مختلف الشركات التي تأسست خلال الفترة فقد كان للجمعية الزراعية الملكية . — وكانت تضم كبار الملاك — استثمارات في مجال الإنتاج الصناعى ، فقد ساهمت بمبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه لتأسيس شركة لصنع سماد السوير فوسفات وحامض الكبريتيك

(١) المجلة الزراعية المصرية ، ديسمبر ١٩٢٩ .

(٢) نفسه ، يونيو ١٩٢٥ .

(٣) نفسه ، ديسمبر ١٩٢٧ .

بالاشتراك مع شركة الفوسفات بالقصير وبنك مصر وشركة الغاز (ليبون) ، كما ساهمت بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في تأسيس شركة لتجفيف وحفظ الحفر والفاكهة بالاشتراك مع زنانيرى باشا والمسيو رينهارت وغيرهم (١) .

ويبدو أن الانطلاقة التي تحققت بتأسيس بنك مصر ايقظت حاسة الاستثمار — وهي حاسة فطرية — لدى كبار الملاك فانطلقوا يشترون أسهم الشركات هنا وهناك حتى لقد لاحظ مدير الاتحاد العقاري لمصر (ليوبولد جوليان) وجود دقة في توظيف رأس المال لم تكن موجودة من قبل (٢) . كما تبين للكثيرين أن الذين يسيطرون على ثروة العالم هم أصحاب السندات والأسهم في الشركات والبنوك ، لا أصحاب الأرض والمقارات (٣) . وزاد من هذا الاتجاه كذلك انخفاض أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة من الاستثمار الصناعي خاصة بعد فرض الحماية الجمركية في عام ١٩٣٠ مما شجع كبار الملاك على نقل استثماراتهم إلى هذا المجال (٤) .

ولم يكتف أفراد أسرة محمد على بملكية الأرض الزراعية بل نقلوا استثماراتهم إلى مجال الشركات الصناعية والتجارية كجزء من التحول العام الذي حدث خلال الفترة، فألهاى حسين زوج الأميرة شويكار كان يملك كثير من أسهم شركة الببسى كولا ومعه أيضاً الملك فاروق الذي كان له ٢٠.٠٠٠ سهم في شركة مياه الاسكندرية ، وكان شريف صبرى — شقيق الملكة نازلى — مديراً لشركة الكيماويات التي كان يملكها أحمد عبود كما كان نائباً لمدير البنك الاهلى .

يتضح من تعدد مجالات استثمارات كبار الملاك لأهمهم في غير الأرض محارة

(١) المقطم ، ١١/٣/١٩٣٣ ، ٥/٤/١٩٣٣ .

(٢) الأخبار ، ٤/٦/١٩٢٧ .

(٣) مجلس النواب ، ٩/١/١٩٢٨ .

(4) G. Baer, op. Cit, P 141

(5) Ibid, P. 142,

السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادى فى التجارة والصناعة بعد الزراعة والحلول محل الأجانب شيئاً فشيئاً ، بل ومنافستهم كذلك . حقيقة أن هذه المجالات وأن طرقت ميدان التجارة والصناعة إلا أنها كانت فى النواحي التى تخدم الزراعة بطريقة أو بأخرى فى المحل الأول فيما عدا مجالات الصحافة أو الطباعة على وجه العموم ، ولو قدر لهذه الخطوات التى بدأوها بتوسع منذ أواخر العشرينات أن تستمر لنضجت النضج الكافى ولأستطاعوا الوصول إلى مراحل عالية من النمو الرأسمالى كالاحتكار وتكوين كارتل الإنتاج الصناعى الذى يعتبر فى هذا المجال أسهل وأيسر من مجال الزراعة حيث يكثر عدد المنتجين فضلاً عن إنتشارهم فى مناطق واسعة وعدم المساواة فى ظروف الإنتاج بينهم وهى أحد شروط الكارتل الأساسية^(١) .

ويتصل بهذا المجال فى ميدان الاستثمار عضوية مجالس إدارة الشركات التى كان يساهم فيها هؤلاء الملاك أوالتى لم يكونوا مساهمين فيها ولكنهم تمتعوا بعضويتها باعتبارهم من « طائفة » المستوزرين بحيث كان الواحد عضواً فى أكثر من شركة ، فعلى يكن باشا كان عضواً بالبنك الأهلى المصرى والبنك العقارى المصرى ، وإسماعيل سرى باشا كان عضواً بينك روما Banco di Roma per l'Egitto el Ievanta والبنك الإيطالى — المصرى Italo — Egiziano وشركة الاتحاد المصرى للنقل النهري ، ومحمد طلعت حرب كان عضواً بالبنك العقارى المصرى ومطبعة مصروبنك مصر والعديد من الشركات الأخرى ، ويوسف أصلان قطاوى كان عضواً فى البنك التجارى المصرى وشركة مياه القاهرة وشركة طنطا للمياه المساهمة وشركة أراضى الشيخ فضل ، والبنك العقارى المصرى وجرايد هوتيل والشركة العامة للرى ، والشركة المساهمة لسنترال مصر وشركة الإيموبيليا بالقاهرة . وحسين رشدى كان عضواً بشركة مياه القاهرة ، وأحمد ذو الفقار كان عضواً بشركة سكك حديد مصر وأحمد مدحت يكن كان عضواً بالبنك العقارى المصرى ومطبعة مصر . وبطرس غالى كان عضواً بشركة أراضى الغربية ، وعبد

(١) عبد الحكيم الرفاعى ، المصدر السابق ص ٣٤٥ :

الحمد السيوفى بشركة أراضى الغربية أيضاً والشركة المصرية للشروعات والتنمية ومطبعة مصر ، وأحمد شفيق كان عضواً بشركة النور والقوى الكهربائية ومطبعة مصر . وأمين يحيى وأحمد يوسف الجبال كانا عضوين بشركة تجارة المنتجات ، وعبد المنعم رسلان كان عضواً بشركة القطن المصرى^(١) .

كذلك كان محمد محمود خليل يرأس شركة السكر وشركة خطوط البريد الفرعونية وشركة الجرارات المصرية بالإضافة إلى عضويته بمجالس إدارة بنك مصر وشركة الشرق للتأمين وشركة الأراضى الإنجليزية المصرية وشركة ملع بور سعيد ، والبنك العقارى المصرى وشركة الإسكندرية للملاحة . كذلك كان عبد الحميد إسماعيل أباطة مدير عام شركة أباطة وشركاهم وكلاء الجمعية الزراعية الملكية ، ورئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد المصرى للنقل وعضو مجلس إدارة منتدب لشركة تصدير الفواكه والخضروات . وأيضاً عطا عفيفى كان عضواً بشركة خطوط البريد الفرعونية وشركة غزل الصوف وشركة البترول ، وغيرهم كثير^(٢) .

كذلك كان من بين الأربعين عضواً الذين تولوا عضوية مجلس إدارة بنك مصر خلال المدة من ١٩٢٠ - ١٩٥٢ أربع وعشرين عضواً من كبار الملاك يأتى فى مقدمتهم أحمد عبود وطلعت حرب وأحمد مدحت يكن وسلطان محمود بهدى وعبد العظيم المصرى وعبد الفتاح اللوزى وعلى أمين يحيى وفؤاد سلطان ومحمد محمود خليل^(٣) .

على أن اتجاه كبار الملاك نحو مجالات النشاط التجارى والصناعى هذا لم يحولهم

(1) E. D. Papasian, L'egypte economique et Financiere etudes Financieres. P. 47, 187, 195, 198, 160, 201, 207, 214, 219, 24, 451' 493.

(٢) حسن خضر ، دليل الطبقة الراقية . ص ٣٥ ، ٤١ .

(٣) اليوبيل الذهبى لبنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٧٠ ص ١٦٧ - ١٦٩ .

عن اتجاه كان ملازماً لإقتناء الأرض والتوسع فيها وهو المباني العقارية ، فقد زاد حجم استثماراتهم في هذا المجال بعد ١٩١٤ ففي تلك السنة كان عدد المباني في القاهرة ١٩١٤ مبنى فأصبحت في سنة ١٩٢٣ ، ٥٧٥٦٠ وفي الإسكندرية كان عددها في عام ١٩١٤ ، ٢٧٠٣١ زادت إلى ٣١٧٧٣ في عام ١٩٢٣ . وفي المدن والبنادر الأخرى زادت من ٨٦٧٩٦ في عام ١٩١٤ إلى ١٠٧٩٨٢ في عام ١٩٢٣ واستمر هذا النمو ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية (١) .

* * *

ولقد وجه بعض كبار الملاك جانباً من نشاطهم الاقتصادي في تكوين جمعيات التسويق التعاوني كجزء من محاولة زيادة أرباحهم بإلغاء دور الوسيط التجاري ، ذلك أن التسويق التعاوني لا يقضى على الربح في مجال التعامل ولكنه يحول الربح من الوسيط لعضو الجمعية التعاونية ولهذا فالتسويق التعاوني بهذا الشكل هو أحد صور الرأسمالية تسمى كأي تنظيم رأسمالي لتحقيق الربح بدليل أن إلغاء دور الوسيط لا ينتج عنه تخفيض ثمن السلع للمستهلك الذي يؤثره المنتج على نفسه ويضن به على المستهلك (٢) .

ولقد بدأ هذا النشاط مبكراً نوعاً ما قبل عام ١٩١٤ كانت توجد بعض جمعيات من هذا النوع متناثرة في أنحاء البلاد ، وقد أدى نجاح بعضها إلى اهتمام كتشنر منذ عام ١٩١٣ بتشجيع مثل هذه الجمعيات وتنظيمها بقانون عام . وفي يونيو ١٩١٤ وافقت الجمعية التشريعية على قانون للتعاون ولكن رؤى آنذاك تعديله ، وفي عام ١٩١٧ شكل ريجنالد ونجت لجنة لدراسة هذا المشروع ولم تصدر لعدم موافقة لجنة الامتيازات على كثير من بنوده فأهمل المشروع مرة أخرى إلى أن أصدر مجلس الوزراء في ١٥ ديسمبر ١٩١٩ بياناً خاصاً بإنشاء جمعيات التعاون

(١) مجلس النواب ، ٢٥ / ٦ / ١٩٢٤ . أنظر أيضاً عبد المنعم الطنامل .

المصدر السابق ص ١٠٩ .

(٢) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

الزراعية دعا فيه مجالس المديريات إلى الاهتمام بها واعداد بذل النصيح والمساعدة لذلك الغرض (١) .

وقبيل قرار مجلس الوزراء بتشجيع هذا اللون من النشاط تأسست في يونيو ١٩١٧ أول جمعية من هذا النوع بسباطون بالمنيا برئاسة محمد شريعى باشا ومعه اثنان وثلاثون عضواً يملكون جميعهم ٤٣٥١ فداناً، ١٢ قيراطاً أى بمتوسط ١٣٢ فداناً لكل منهم (٢) . كما تأسست في نوفمبر ١٩٢٠ جمعية مركزية بمغاغة برأسمال قدره ٥٠٠٠٠ جنيه اشترك فيها قليني فهمى وعبد العظيم المصرى ، وصالح الموم ، وغيرهم من كبار الملاك ، وحددت هدفها في حفظ القطن وعدم طرحه للبيع فور جمعه والتسليف عليه لمن يحتاج حتى تتحسن أثمانه (٣) .

واقدر كان يطلق على هذه الجمعيات في البداية « شركات التعاون الزراعية » بما يدل على الإطار الرأسمالى الذى كان يتحرك فيه هذا النوع من النشاط وكثيراً ما طالبت النقابة الزراعية العامة — الممثلة لمصالح الملاك — الحكومة بإمداد هذه الشركات بجزء مما تحصله من ضريبة القطن على سبيل الإعانة المالية وأسوة بما تفعله حكومتا فرنسا والهند (٤) .

ثم جاء إصدار قانون التعاون في ١٩٢٧ ليغير الاسم إلى « جمعيات التعاون الزراعية » وكانت تلك خطوة كبيرة نحو الاعتراف باتفاقات المنتجين الزراعيين

(١) تقرير اللورد الانبى عن سنة ١٩٢٠ (الاخبار ١ ، ٢ ، ٣ ، ١١ / ١٩٢١)

(٢) الأهالى ، ١٢ ، ١٩١٧/٦ .

(٣) نفسه ، ٣ ، ١١ / ١٩٢٠ .

(٤) السياسة ، ١٩٢٦/١/٢٨ . واقدر بلغ عدد هذه الشركات (التى شرع فى تكوينها بنقضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣) فى عام ١٩٢٦ ، ١٤١ شركة مورعة على مديريات القطر المصرى كالآتى : (المجلة الزراعية المصرية ، مارس ١٩٢٦) =

(السكراتل) وذلك بتأليف جمعيات تعاون مركزية^(١) . ومع هذه التيسيرات القانونية فلم تنتشر الجمعيات المركزية انتشارا واسعا ، حتى نهاية الأربعينات لم يوجد في مصر أكثر من خمس جمعيات مجموع رأسمالها ٤١١٨ جنيهها ، واحدة منها لمنتج البطاطس ، واحدة لمنتج البصل ، وثلاثة لمنتج الموالح ، وكان غرضها الأساسي التصدير . على أن أنشطتها جميعا جمعية الإسكندرية التي كانت تباع بما يزيد على ربع مليون جنيه سنويا من إنتاج أعضائها من الخضار والموالح وتقدم قروضا لأعضائها نحو مائة ألف جنيه سنويا حتى لقد تنازات لها بلدية اسكندرية عن حق إصدار الرخص لعربات الخضار التي يصرح لها بدخول مدينة الإسكندرية^(٢) . وفي هذا نوع من احتكار التوزيع .

وربما يرجع عدم انتشار التعاون الزراعي وإكسابه قوة الاستمرار ، إلى غياب معظم كبار الملاك عن هذا النشاط لأسباب تكمن في شروط تكوين التعاونيات التي اشترطت ألا يزيد قيمة ما يمتلكه الفرد الواحد من الأسهم عن ٢٠٠ جنيه بمحد

المديرية	العدد	الأعضاء	رأس المال بالجنيه	المديرية	العدد	الأعضاء	رأس المال بالجنيه
البحيرة	١٠	٦٤٥	٣٣٤٣	القليوبية	١٢	١٥١٩	١٢٤١٣
الغربية	٢١	١٤١٠	١٣٦٧٦	الجيزة	٦	٨٢٩	٤٣٦٧
الدقهلية	١٥	٧٣١	٨٩٤٩	بنى سويف	٦	٨٤٧	٤٨١٤
الشرقية	١٣	١٣٢١	١٤٦٩٩	الفيوم	٣	١٧٨	٣٣٨٠
المنوفية	١٦	٩٧٠	٨٦٩٤	المنيا	١٨	١١١٩	١٠٤٤٤
أسيوط	١٢	١٠٥٧	١٠٣٣٧	جرجا	٥	١٤٩	١٧٨٦
قنا	٣	١٠٨	١٠٣٨	أسوان	١	٤٣	٢٥٤

(١) عبد الحكيم الرفاعي ، المصدر السابق . ص ٣٤٦ .

(٢) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ٣٩٠ .

أقصى عشر ($\frac{1}{10}$) مجموع رأس المال (١) ، وهذا لا يتفق مع ميول المالك الكبير ومركزه الاجتماعى الذى يجعله يتمتع بالسيطرة فى أى مجال من المجالات ، فضلا عن أن قاعدة التصويت داخل الجمعيات عديدة وليست على حساب قيمة رأس المال ، ثم أن شراء السندات المالية وشراء أسهم الشركات المساهمة الكبيرة أربع له من شراء أسهم فى الجمعيات التعاونية خاصة وأنه — أى المالك الكبير — لا يقوم بزراعة أرضه بنفسه حتى يخشى على تسويق محصوله ولا هو مقيم بالقرية ، ومن هنا كان اعتماد معظم كبار الملاك عن هذا اللون من النشاط .

* * *

وإذا كانت تلك هى مجالات النشاط الاقتصادى لكبار الملاك ، فلقد انفق هؤلاء جزءاً من نشاطهم فى حماية مصالحهم التى تكونت مختلف مجالات هذا النشاط حتى نشأ ما كان يعرف فى أفق المجتمع المصرى بمشكلة أصحاب المصالح الخاصة التى بدأت بمطالبة معونة الحكومة وانتهت بتدخل الحكومة لحماية هذه المصالح .

والملاحظ بصفة عامة أن الأساليب والوسائل التى انتهجها هؤلاء الملاك لحماية مصالحهم كانت تتنوع وتختلف باختلاف وتنوع جوانب نشاطهم الاقتصادى حتى لم تكن تفهم وإردة أو شاردة إلا والتقطوها وإداروا حولها النقاش والجدل لاقتناع الرأى العام أولاً ثم اقناع الحكومة بمساعدتهم . وإذا كانت الظروف غير مواتية تماماً حتى الثلاثينات حيث كانت حرية التجارة وما يرتبط بها من وسائل ، هى شكل الاقتصاد السائد ، فضلا عن الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية التى كانت تحول دون حماية الإنتاج المحلى ، فإن تغير الظروف ابتداء من الثلاثينات وتدخل الدولة لحماية الإنتاج ساعد كبار الملاك على الوصول إلى مأربهم والتمتع بقدر كبير من الاستقرار والإطمئنان بحماية مصالحهم تحت رعاية الدولة .

(١) المجلة الزراعية المصرية ، فبراير ١٩٢٥ .

ولا تعالى إذا قلنا أن محصول القطن ، من زراعته إلى تصديره ، كان وراء كل نشاط الملاك في حماية مصالحهم . ولا عجب في هذا فالقطن على حد تعبير أحد المعاصرين هو « نقدنا الذي نتعامل به والذي نسدده به قيم وارداتنا وديونتنا وفوائدها ، وعلى أسعاره تتوقف أيضاً قيم أسهمنا المالية جميعها فكل زيادة في أسعاره تزيد في قيم ثروتنا المذكورة وفي ثقتنا المالية » (١) .

حول القطن إذن تركّز نشاط كبار الملاك الذي بدأ بمحاولة حماية أسعاره من التدهور عن طريق تأجيل عرضة في سوق البيع حتى تتحسن أسعاره ومحاولة تجميع أكبر عدد ممكن من المزارعين حول هذا الرأي ، فمثلاً دعا الأمير عمر طوسون — وكان مشهوراً برعايته للمسائل الزراعية — كبار المزارعين إلى اجتماع بقصره بالاسكندرية (في ٢ سبتمبر ١٩١٦) لمناقشة قرار البورصة بتحديد ٢٣ ريالاً أعلى سعر للقطن (٢) ، والتريث في بيعه كما يفعل مزارعو الولايات المتحدة وخاصة في الأوقات التي لا يكونوا مضطرين فيها إلى بيع محصولهم (٣) ، حتى أن عمدة الرحمانية بالبحيرة جمع مزارعي قريته ونصحهم بعدم التسرع في بيع القطن وعرض المال على من يحتاج منهم إلى أن تتحسن السوق ، وبلغت جملة السلف التي قدمها للفلاحين حوالي أربعة آلاف جنيه (٤) .

وطالب الكثيرون « بالاعتصاب » وعدم بيع القطن إلا بالثمن الذي يوافقهم من مائة ريال للقنطار فصاعداً ، وفي هذا العمل ردع لتجار القطن في الأعوام القادمة (٥) بشرط أن توافق الحكومة على تأجيل تحصيل الأموال المقررة حتى

-
- (١) المقطم ، ١٩٢٠/١١/٦ (القطن والبنك الوطني بقلم ثابت ثابت)
(٢) نفسه ، ١٩١٦/٩/١ ، المقطم ١٩١٦/٨/١٤ (دعوة ممثلة لحمد محمود الباسل لمزارعي الفيوم) وأيضاً المقطم ١٩١٦/١١/٢٩ (أين التضامن بين زراع القطن)
(٣) المنظم ، ١٩٢٠/١٠/٥ .
(٤) نفسه ، ١٩٢٠/١٠/١٦ .
(٥) نفسه ، ١٩٢٠/١٠/٣٠ .

لا تدفع المزارعين — وخاصة صغارهم — إلى بيع محصولهم بالأسعار المنخفضة ، أو يقوم كبار الملاك بدور البنوك في تسليف صغار المزارعين لأن بيع أى قدر من المحصول فيه خسارة على الجميع كبار الملاك وصغارهم (١) .

ولقد اقترح البعض أن يشترك جميع المصريين في حل مشكلة تسويق القطن بأن يشتري كل قادر من سكان مصر مقداراً صغيراً من القطن من سوق مينا البصل ويخزنها لحسابه ولا يبيعها إلا إذا ارتفع الثمن وفي هذا مساهمة من كل مصرى في حماية محصول المصريين (٢) .

ومن جهة أخرى فقد شكك البعض في إمكانية مثل هذا التضامن في تحقيق المآرب على أساس أنه غير ممكن ومعظم الملاك مثقل بالديون ومضطرب إلى دفع الأقساط ولا سبيل إلى ذلك إلا بيع المحصول فضلاً عن صعوبة جمع المزارعين ، وعددهم كثير في مكان وزمان واحد لعقد الاتفاقات والتوصيات بينهم (٣) .

على أية حال لقد كانت البداية هي محاولة التبشير بأهمية التضامن وتأجيل عرض المحصول للبيع حتى تتحسن الأسعار ، ورغم وجود المتشككين في أهميته التضامن فقد خطا أصحاب المصالح خطوة أخرى نحو تكوين النقابات الزراعية .

ولقد مرت هذه الفكرة بمراحل مختلفة حتى ظهرت . إلى حين التنفيذ ، فمنذ البداية اتجهت النية إلى أن يكون مؤسسى النقابة « من الملاك لا من المستأجرين ولا من صغار المزارعين حتى تكون الثقة بالنقابة وبعملها متوفرة » (٤) .

وفي ١٧ مارس ١٩١٤ اجتمع جمع من كبار الملاك وتباحثوا فيما يجب عمله بشأن هبوط أسعار القطن فتقرر مبدئياً تأسيس دنقابة عامة لمزارعى الأقطان بالقطر

(١) المقطم ، ١١/٦/١٩٢٠ وأيضاً السياسة ، ١٠/٢٤/١٩٢٦ .

(٢) نفسه ، ١١/٢٣/١٩٢٠ .

(٣) نفسه ، ١٢/٥/١٩١٦ .

(٤) الأهالي ، ١/٣٠/١٩١٤ .

المصرى ، حيث تقوم بالإتفاق بمعرفتها مع بنك أو عدة بنوك فى كل ما يتعلق بالنواحي المالية كما تتكفل بالإتفاق بمعرفتها مع بنك أو عدة بنوك فى كل ما يتعلق بالنواحي المالية كما تتكفل بإرسال لجنة كل عام للاتفاق مع معامل اللسيج مباشرة ، ودون وساطة وعلى السكينة المطلوبة وصنفها على أن يدفع كل من ينضم إلى النقابة عشرة قروش عن كل فدان فى التوسط لتكوين رأسمال النقابة (١) .

وفى نفس الوقت تكونت تجمعات مشابهة مثل جمعية التعاون الزراعية بالقليوبية التى ألفها كبار المزارعين بالمديرية لتيسير الحصول على البذور والسماد والآلات الزراعية ومواد الوقود والسعى لمعرفة أثمان المحاصيل فى الخارج ومقارنتها بالسعر المعروف فى مصر وتبصير الزراع بالتوقيت المناسب فى بيع المحصول (٢) .

كما تكونت «نقابة تجار الأقطان المصرية» من التجار المزارعين فى مقدمتهم محمود بك الوكيل ومحمد بك القتال ومحمود بك مفتاح ومركزها العام بالإسكندرية وهدفها المحافظة على مصالح تجار الأقطان والمزارعين وعدم التلاعب بهم ، وتقرر أن يكون رسم العضوية خمسة وعشرين جنيها والاشتراك السنوى اثنى عشر جنيها (٣) .

واشتمرت الدعوة قائمة لإنشاء نقابة زراعية عامة «ينتظم فيها جمع من كبار المزارعين المفكرين أصحاب المصالح الحقيقية وعلى الحقيقة وعلى رأسها رجل هام له من المصالح ما يساعد على اشتراكه فى هذا العمل العظيم وهو حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون» (٤) ، وتأليف نقابات زراعية فى كل مديرية

(١) الأهالى ، ١٩/٣/١٩١٤ حيث كان على رأس المؤسسين: محمود أبو حسين باشا رئيسا للجنة وكامل باشا جلال ومحمد طامت حرب ، ومحمد بك توفيق الترجمان ، وميشيل بك لطف الله وجورجى بك ويصا واسكندر بك الحورى وكلمهم من كبار الملاك .

(٢) الأخبار ، ٢٧/٦/١٩١٩ .

(٣) المقطم ، ١١/٣/١٩٢٠ .

(٤) المقطم ، ١٨/١٠/١٩٢٠ .

وفي كل مركز يتراوح الاشتراك فيها من مائة جنيه ومائة قرش للتسليف منه للمضطر والمحتاج حتى لا يتصرف ببيع القطن^(١) ، ويضاف إلى حصيلة الاشتراكات أموال مجالس المديرية والمجالس المحلية ، وأموال القصر وعديمي الأهلية المودعة خزائن الحكومة ، وأن تقدم الحكومة لكل نقابة مبلغاً من المال يساوى ما جمع بهذه الكيفية^(٢) .

وفي غضون أغسطس من عام ١٩٢٠ قدم عبد الحميد شديد (مدير بنك روما) مشروعاً بإنشاء «عصبة الفلاحين»^(٣) وهي كما شرحها قريبة من نظام الترس في الرأسمالية ولا تتكون من شركات نوعية كما هو الحال في الرأسمالية بل يكونها كبار المزارعين والدوائر الكبرى بحيث يتفق أفراد هذه العصبة على ألا تباع أقطانهم إلا بواسطة العصبة ولدة خمس سنوات ، على أن تنحصر أعمال هذه العصبة في بيع الأقطان وبذرتها وتقديم كل ما يتعلق بالزراعة من الأسمدة والآلات وغيرها . .

وقال أن إرادات «العصبة» سوف تكون بالطريقة الآتية :

١ — على المشتري أن يدفع للعصبة عن كل قنطار يشتريه ٢ ٪ وذلك مقابل ما كان يدفعه للوسيط وللوزان .

٢ — على المزارع أو التاجر الذي عهد للعصبة ببيع قطنه ، أن يدفع لها عمولة قدرها قرشان ونصف عن كل قنطار نظير الوزن الذي تقوم به العصبة غير ذلك من المصروفات أيضاً في مقابل الاستعلامات والارشادات التي تقدمها له مجاناً ويعمها قطنه بضمن لا غبن فيه عليه .

(١) الأهالي ، ٢/١١/١٩٢٠ اقتراح من قليف فهمي لرئيس مجالس الوزراء .

أنظر أيضاً المقطم ١/١٢/١٩٢٠ .

(٢) المقطم ، ١/١٢/١٩٢٠ .

(٣) الأهالي ، ٥/٩/١٩٢٠ .

٣ — تُحفظ العصبية عمولة قدرها ٥ ٪ على الأثمان الأساسية من كل ما يشتريه منها المزارع من تقاوى وغيرها كالأكياس والآلات والأدوات والأسمدة وخلافها .

٤ — تؤجر العصبية لصغار الفلاحين الأدوات التي تلزمهم وتستحضرها لهم لهذا الغرض نظير أجر قليل يدفع لها .

٥ — تباع العصبية ما عندها من العينات في آخر كل موسم وهي تقدر بآلاف الجنيهات في بعض المرافق المالية .

على أن يكون للعصبية — كما ذكر صاحب المشروع — مركز عام بالقاهرة وآخر بالاسكندرية وتقايات فرعية بالمديريات تؤسس تدريجيا من صافي دخل العصبية وبهذا يسهل على كل فلاح إيداع قطنه في شئون مراكز العصبية الإقليمية ويكون باستطاعته ابتياع ما يلزمه رأسا منها وهو على ثقة بأن قطنه سيبيع بأثمان أعلى مما لو باعه بمعرفته ، وشراء ما يلزمه بأسعار لا يمكنه الحصول عليها من غير العصبية وتقاياتها .

ورغم أن هذا المشروع لم يعتمد في تمويله على الحكومة في أى مرحلة من مراحلها مثل غيره من المشروعات بل هو يمول نفسه ذاتيا بالاعتماد على تكاتف وتضامن كبار الملاك ، فلم يستجب له أحدا فيما يبدو .

وإزاء الاستمرار في مناقشة فكرة تكوين نقابة عامة شرع بالتعب في وضع الأسس الأولى لتكوين النقابة الزراعية العامة . ففي ٧ يناير ١٩٢١ ، وأزمة أسعار القطن على أشدها ، اجتمع عدد من كبار الملاك الزراعيين لبحث أسباب انخفاض ثمن القطن ذلك الموسم وتقرير الحطة التي يترتب عليها ارتفاع سعره . وانتهى النقاش بينهم بالاتفاق على تأليف نقابة من المنتجين وعهدوا إلى لجنة منهم بوضع مشروع النظام الأساسي للنقابة من : إبراهيم مراد باشا ومحمد البدر اوى عاشور باشا وكامل جلال باشا ومحمود أبو حسين باشا ومبشيل لطف الله ، وعيسوى زايد بك وبشرى حنا بك وعلى المنزلاوى بك وبسيونى الخطيب بك وعباس الجزار بك وعبد العزيز

رضوان بك وإسماعيل عاصم باشا الذى عرض مكتبه بمصنع الطرايش الذى يملكه
بشارع المناخ ليكون مقرا للنقابة^(١) .

وفي ١٣ يناير من نفس العام اجتمع المؤسسون مرة أخرى وشاركهم عدد كبير
من كبار الملاك الزراعيين ، حيث أعلن على المزالوى التدابير التى وضعتها اللجنة
الأساسية والتى أصبحت تشكل نظام النقابة الأساسى وهى :

البند الأول : تأسيس شركة مدنية تدعى نقابة الدفاع عن مصالح المزارعين
يكون رأسمالها مستقلا عن أموال أعضائها ومكونا من الاكتتابات والتبرعات
ويكون غرضها كل ما من شأنه مساعدة الزراع المصريين والدفاع عن مصالحهم
بجميع الطرق المشروعة ، ويدخل ضمن ذلك تقرير مقدار المساحة التى يحسن
زرعها من كل صنف من الأصناف سنويا كالقطن والفلال وغير ذلك وتحسين
الماشية والسعى إلى عقد الاتفاقات مع الغزاليين مباشرة توصلنا لإتقاص عدد الوسطاء
الذين يحولون بين المنتجين والغزاليين ويأخذون جزءاً عظيماً من الفائدة وتسهيل
تصريف الحاصلات والتسليف عليها وتنظيم الدفاع عن أسواقها فى أوقات الأزمات ،
وهى تطمح أيضاً إلى أن تكون فى المستقبل نقابة النقابات الزراعية التى تبحث الحكومة
إنشائها فى البلاد .

البند الثانى : لأجل معالجة الأزمات القطنية الحالية ومنع ضغط المروض على
السوق إزاء قلة الطلب وإلى أن تستعيد صناعة الغزل نشاطها ، يتعهد كل عضو
من الأعضاء المنضمين إلى النقابة بأن يحتفظ بقطنه ولا يبيعه إلا بتعريض كتابى
من مجلس إدارة النقابة بحيث لا يقل القطن المحتفظ به عن مليون قنطار وذلك
بالشروط الآتية :

أولاً — كل عضو منضم يقرر للنقابة أن عنده فى مخازنه أو فى شون البنوك
والتجار مقدار كذا من القناطير مع بيان نوع ورتبة القطن بقدر المستطاع .

(١) الأخبار ، ١٩٢١/١/٩ .

ثانياً — يتعهد بأن لا يبيع هذا القطن إلا بعد إخبار النقابة والحصول على تصريح كتابي منها إذا كان ممن البيع أقل من ستين ريالاً للقطن الفولى جود فير سكلاريدسى وبشمن متناسب مع هذا السعر للرتب الأخرى منه ومن أصناف ورتب القطن الأخرى .

ثالثاً — أما إذا كان البيع بأزيد من السعر المذكور فعلى العضو إخبار النقابة عن عزمه على البيع ولكن لا يكون مقيداً برأيها .

رابعاً — يجب على النقابة أن تجيب كل عضو يطلب هذا التصريح في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصول طلبه إليها وإلا فهو حر في تصرفه .

خامساً — على النقابة أن تراعى في قراراتها ملائمة الوقت والثلث ، فإذا رأت أن مصلحة عموم المزارعين تقضى بالتأجيل فهي ترجىء التصريح .

سادساً — إذا كان قطن العضو المنضم مودعا في شونة أحد البنوك أو التجار يجب عليه أن يحرر كتاباً للبنك يخبره بتعمده للنقابة وبأنه لا يستطيع البيع إلا بتصريح منها ويرسل هذا الكتاب على يد النقابة .

سابعاً — كل عضو يبيع قطنه بدون تصريح النقابة متى كان هذا التصريح لازماً كنص الفقرة الثانية من هذا البند يلزم بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار مباع فضلاً عن النشر عن ذلك في الجرائد وشطب اسمه من النقابة مع حرمانه من كل حق فيها وتلك الغرامة هي تعويض للنقابة عن الضرر الذى يلحق بأعضائها بسبب المخالفة .

البند الثالث : تأخذ النقابة على عهدها أن تسهل لكل عضو يريد الاقتراض على قطنه على سلفة لا تقل عن ٥٠ ٪ مما يساوية قطنه يوم طلب السلفة ، وأن البنك لا يجبره على البيع أو التغطية في حالة نزول الأسعار ، على أن يماد وفاء السلفة لا يتجاوز آخر شهر أكتوبر ١٩٢١ أما إذا مضت سبعة أيام على طاب السلفة ولم توفى النقابة للحصول عليها ففي هذه الحالة يكون العضو في حل من تعهده

المذكور في الفقرة الثانية. من البند الثاني وتكون له الحرية المطلقة في التصرف في قطنه بدون تصريح :

البند الرابع : كل عضو يبيع قطنه بثمان يزد عن أربعين ريال للقطن الفولى جود فيرسكلاريديسى أو بثمان مبنى على هذه النسبة لباقي رتب السكلاريديسى ولاصناف القطن الأخرى ورتبها يكون ملازماً بدفع ٥ ٪ من المبلغ الذى يزد عن هذا الثمن وهذا المبلغ يكون منه ١ ٪ للجنة التنفيذية تحت حساب المصاريف ، ٢ ٪ أرباح للأعمال الذى يكون الجميع أحراراً فى الاكتتاب به مدة عشرة أيام تبتدىء من يوم الشروع فى العمل ، ٢ ٪ بصفة اكتتاب فى النقابة لمساعدتها على تكوين رأسمالها وينقى لحسابه (١) .

وواضح أن هذا المشروع يحتوى على الحد الأدنى الذى يمكن أن تلتقى عنده مصالح الأعضاء ، فليس فى شروط الانضمام تقييد كبير لحرية العضو فى التصرف فى محصوله ، فضلاً عن أنها تقوم بدور البنوك من حيث التسليف على المحصول ، كما أن الطرق المشروعة ، التى ستسعى النقابة من خلالها للدفاع عن مصالح الزراع تتفق إلى حد كبير مع طبيعة كبار الملاك التى لا تميل إلى العنف كثيراً حتى فى الدفاع عن مصالحهم .

ولعل التسهيلات التى وعدت بتقديمها شركة الأمريكان أكسبريس ، كانت حافزاً كبيراً على تكوين هذه النقابة ، فتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ — أى قبل الاجتماع الأول بشأن تأسيس النقابة فى ٧ يناير ١٩٢١ — أرسل مساعد المدير العام المالى فى أوربا للشركة ، خطاب إلى محمد بدر بك وكان موجوداً بلندن آنذاك يخبره « أنه إذا كان أغلب المصريين يرغبون فى إنشاء هذه النقابات وأن تكون لها نقابة عامة فشركة الأمريكان أكسبريس تتعهد بأن تقدم لكم خدماتها فى تمويل المحصول ونقله والتأمين عليه وبيعته » (٢) ، إذ أن محمد بدر بك جاء وأعلن فى اجتماع

(١) الأخبار ، ١٤/١/١٩٢١ . أيضاً يوسف نحاس ، المصدر السابق ص ١٤ .

(٢) الاختبار ، ١/٢/١٩٢١ حيث نشرت. نص الخطاب المشار إليه .

النقابة في ٢٧ يناير ١٩٢١ هذا التفويض من قبل الشركة (١) .

ومن ثم وزعت على الأعضاء تعهدات خاصة بحجز القطن وبيعه بمعرفة النقابة التي ستقوم بتعريفه بواسطة هذه الشركة إلا إذا كان سعر البيع المروض أكثر من ستين ريالاً للقنطار من رتبة القولى جيد فيرسكلاريديسى ، وبشمن يتناسب مع هذا السعر للرتب الأخرى (٢) .

وأغلب الظن أن مؤسسى النقابة العامة لم يفكروا جدياً في تأسيسها إلا بعد الضمانات التي وعدت بتقديمها شركة الأمريكان أكسبريس ، لأن نائب المدير العام المالى لهذه الشركة في أوربا يشير في خطابه (١٩٢٠/١٢/٢٩) إلى محمد بدر بك باعتباره نائب المؤسسين، ويشير أيضاً إلى مفاوضات عديدة تمت بينهما وعرض في خلالها مشروع إنشاء نقابات زراعية لمزارعى القطن في مصر ، ويشير كذلك إلى موافقته على شروط البيع التي وضعها محمد بدر في تقريره المؤرخ ٢٦ نوفمبر ١٩٢٠ فإذا لاحظنا أن هذا النشاط كان سابقاً لأول اجتماع تمهيدي لإنشاء النقابة في ٧ يناير ١٩٢١ ، أدركنا الاحتمال الكبير وراء هذه الفكرة .

على أية حال ، عقدت الجلسة الأولى لمجلس إدارة النقابة في ١٢ فبراير ١٩٢١ بعد أن تغير أسمها من « نقابة الدفاع عن مصالح المزارعين » إلى « النقابة الزراعية المصرية العامة » وكان أول مجلس إدارة لها ممثلاً لكبار الملاك الزراعيين (٣) .

(١) الأخبار ، ١/٣٠/١٩٢١ .

(٢) المقطم ، ١/٢٨/١٩٢١ .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ١٦ حيث شكل مجلس الإدارة برئاسة الأمير يوسف كمال ، وعضوية كل من : مصطفى ماهر (وكيل أول) عبد الله وهي (وكيل ثان) حسن سعيد (أمين صندوق) فؤاد سلطان (أمين مساعد صندوق) يوسف نحاس (رئيس السكرتارية) وموسى قطاوى . على المنزلاوى . أحمد لطفى المحامى ، الياس عوض ، عزيز خانسكى ، ميشيل لطف الله . إبراهيم عاداه . محمود أبو حسين . أبو بكر راتب . اسماعيل عاضم . بشرى حنا . إبراهيم مراد .

ووضعت النقابة العامة نصب أعينها هدف إنشاء النقابات الفرعية في الإقليم لتسكون عوناً لها ، وقد اعتمدت في تحقيق هذا الهدف على معونة الحكومة لها ، من حيث تمويل هذه النقابات بالأموال اللازمة من حصيلة ضريبة القطن ، غير أن الحكومة لم تحرك ساكناً ولم تبذل النقابة العامة جهوداً جديّة في سبيل هذا الهدف سوى النداءات والقرارات والتوصيات التي تشرها في الصحف أو ترفعها إلى السلطات الحكومية . ومن هنا بقيت النقابة خلال الفترة تنظيماً فوقياً لا يرتبط بتجمعات إقليمية تعطيها أسباب القوة والاستمرار ، ومن هنا أيضاً كان الانفصال بين كبار المزارعين وبين صغارهم .

ولا بأس من أن نعرض لجهود النقابة العامة في هذا المجال وجهود غيرها من أنصار الفكرة ، ففي جلسة النقابة العامة (٢٧ ديسمبر ١٩٢٢) رفعت مذكرة إلى رئيس الوزراء بانها تقبل استمرار ضريبة القطن (وكانت خمسة وعشرين قرشاً على القنطار آنذاك) إذا خصصت الحكومة قيمتها لمدة خمس سنوات ليكون رأس مال يمول النقابات الفرعية^(١) ، ثم تقدمت إلى أول برلمان بمذكرة تطالب فيها بإصدار قانون النقابات الزراعية «والمساعدة على إنشائها في البلاد وبأسرع ما يمكن وإمدادها بالمال أو منحها قرضاً حسناً على الأقل لتعمل به على تحسين شؤون الزراعة وإصلاح أحوال المزارعين»^(٢) .

وقدم محمد أبو الفتوح باشا إلى الجمعية الزراعية الملكية مشروعاً قال فيه أن النقابات الزراعية ألزم للفلاحين ، وأقرب إلى مساعدتهم من البنك وقد تكون النواة الصحيحة لبنك مصرى وطنى لأن النقابات تقدم خدمات لا يستطيع البنك تقديمها مثل شراء التقاوى الجيدة والأدوات الزراعية والمواشى وبيع المحاصيل والنقل أى أنها قريبة من شكل الجمعيات التعاونية الزراعية^(٣) .

(١) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٧٦ .

(٢) المقطم ، ١٩٢٤/٥/٢٣ .

(٣) المقطم ، ١٩٢٣/١/٣١ أيضاً المقطم ١٩٢٣/٦/٢٤ (نبره على وزير الزراعة،

بقلم محمد توفيق السيد أباطة) .

ورأى البعض أن تتصل هذه النقابات ببنك زراعى تشرف عليه الحكومة وتعاونه وتكون وظيفته تمويل النقابات بالمال وقبول ودائعها على أن يتكون رأس مال هذا البنك من ضريبة القطن التى يجب أن تخفض إلى عشرة قروش ، وبهذا يمكن للمزارع المصرى أن يواجه احتكارات (الترس) معامل الغزل الانجليزية^(١) .

على أن أقرب الآراء إلى الواقع العملى فى كيفية تكوين النقابات الزراعية ما قاله محمود شكرى باشا مراقب مجلس الشيوخ من أن تكوين النقابات يأتى بالتعاون بين الحكومة والأفراد لأنه يصعب قيام طرف واحد بالمشروع كله مرة واحدة فيمكن لأهالى كل بلدة الاكتتاب بنصف أسهم رأس المال ، والحكومة تكتتب بالنصف الباقى ، ومشاركة الحكومة على هذا النحو يجنبها الدخول فى سوق القطن شارية فتصون بذلك أموالها من المفامرة فى الأعمال التجارية ، ولما كان تنازل الحكومة عن دخل الميزانية من حصيله ضريبة القطن ليس من السهولة بمكان . فيمكن أن يؤخذ منها ما تقتضيه الحال لإنشاء النقابات وهذا المبلغ يصبح بمثابة سهم الحكومة فى النقابات بواقع النصف^(٢) .

ومنذ البداية وجد من يذنب النقابة إلى خطورة الاعتماد على الحكومة فى أمور هى أحق بالشروع فيها وحدها ، لأن النقابة وجدت لتنقذ السوق بأعمال مادية لا أدبية ، تجمعاتها فى نظر الفلاح المنتج قوة لا يستهان بها مثل جمع المال من الأغنياء ذوى الأملاك الواسعة للوقوف فى وجه العاملين على نزول الأسعار ، فضلا عن أن تعرض الحكومة لهذه الأمور تعترضه عقبات جمة إزاء مصالح أجنبية لا قبل لها

(١) السياسة ، ١٩٢٣/٦/٢٩ (الافتتاحية) أنظر أيضاً المقطم ١٩٢٣/٧/١٢ اقترح مقدم من بسيونى بك الخطيب إلى مجلس مديرية الغربية) .

(٢) المقطم ، ١٩٢٦/٢/٢٠ .

بها الآن (١) .

ولقد ذهبت هذه الآراء سدى رغم أهمية التضامن والاتحاد بين الزراع كصلحة مشتركة واحدة ، حتى لقد أبدى أحد المعاصرين دهشته من أن مصر التي يشتغل ٨٠ ٪ من أهلها بالزراعة لا تمثلهم سوى الجمعية الزراعية الملكية والنقابة الزراعية العامة . ولهذا دعا إلى قيام الاتحادات الزراعية التي تتكون من « طبقات » الزراع المشابهة لبعضها أي التي تكون وحدة اقتصادية حتى يسهل تطبيق أحدث الطرق الزراعية وأنجحها (٢) .

ورغم كل هذا فقد ظلت النقابة الزراعية العامة رمزاً لتجمع المصالح الزراعية ومصالح كبار الملاك على أي حال .

حتى أن فكرة تجمع أصحاب المصالح الزراعية أخذت بعداً آخرأ وضع في الدعوة إلى إنشاء ما يعرف « بحزب المزارعين الاقتصادي » (٣) ، الذي دعا إليه أحد كبار الملاك بالدقهلية على أن يتكون من « نخبة المزارعين الذين لهم المصالح الحقيقية في البلاد والأحرار في معاملاتهم » ولا يشتغل بالسياسة ولا يشتغل أعضاؤه بوظائف الحكومة وتكون له جريدة ترشد الفلاح إلى مصالحه وتعلمه أحوال الزراعة .

(١) حسين تيمور المحامى ، أزمة القطن المصطنعة والنقابة الزراعية العامة (المقطم ١٩٢٣/٦/٢٨) . أنظر أيضاً يوسف نحاس ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ حيث يقول أن النقابة ليس في استطاعتها وهي غير معضدة تعضيدا مالياً كافياً من الزراع أنفسهم أن تتصدى في الحالة الحاضرة وظيفه الدراسة ووضع المشروعات المفيدة حتى تتحسن الظروف .

(٢) حسين محمود عنان — سكرتير وزارة الزراعة — واجبنا الزراعى بعد المائة (محاضرة أقيمت بقاعة يورت ، المجلة الزراعية المصرية ، فبراير ١٩٣٧) .
(٣) حسن الزينى ، حزب المزارعين الاقتصادي (المقطم ، ١٩٢٣/٣/٣) .

ولقد وجدت هذه الدعوة تأييداً من آخرين علقوا الأمل على معاونة الحكومة
« تحرياً لمصلحتها هي في ذلك » وعلى تأييد كبار الملاك وفي مقدمتهم البدر اوى
عاشور وفوده والأترى وعبد العظيم المصرى^(١) .

واستمرت الدعوة قائمة فتألفت اتحادات نوعية مثل « الاتحاد الزراعى لتصريف
الخضر والفاكهة » والاتحاد الزراعى لتصريف البطاطس » فى أبريل ١٩٣٣^(٢) .

ولكن الدعوة إلى تكوين اتحاد زراعى عام ظلت قائمة تتجدد فى مختلف
المناسبات ، فى ديسمبر ١٩٣٨ ، دعا أحدهم إلى وجوب إنشاء هذا الاتحاد « نجاه
ما يواجهه الزراع من صعاب كل عام سواء فى عملهم أو تصريف حاصلاتهم بأمان
بخسة^(٣) » وفى يوليو ١٩٣٩ دعا آخر إلى اجتماع عام يحضره من يهمه أمر الفلاح
من أعضاء الهيئات النيابية وعمد وأعيان البلاد لتوثيق الروابط والتشاور فيما يجب
عمله لتوحيد الكلمة^(٤) .

غير أننا لم نعد نسمع عن هذه الدعوات بعد ذلك ، فقد أعلنت الحرب العالمية
الثانية وشغل الجميع بتطور الأحداث السياسية التى مرت بالمجتمع المصرى خلال
الحرب وبعدها . ومن الملاحظ أن مثل هذه الدعوات التى كانت تهدف إلى تجميع
أصحاب المصالح الزراعية لم تكن تجدى الإستجابة الكافية لأنها فيما يبدو ، لم تكن
تظهر إلا فى أوقات أزمة انخفاض سعر المحصولات الزراعية وخاصة القطن حتى إذا

(١) المقطم ، ١٩٢٣/٣/٧ . أنظر أيضاً العمدة ، يونيو ١٩٢٣ .

(٢) نفسه ، ١٩٣٣/٤/٢٠ ، ١٩٣٣/٤/٢٥ .

(٣) أحمد رشاد البدرى ، وجوب إنشاء اتحاد للزراع (المقطم ١٩٣٨/١٢/٣٠)
حيث كان يعلق على سياسة اللجان الزراعية والقطنية والمجلس الاستشارى الزراعى
وعدم فاعلية أى منها .

(٤) المقطم ، ١٩٣٩/٧/١٧ (دعوة من عبد اللطيف البدينى عضو مجلس مديرية
بنى سويف) .

انتهت الازمة ومرت بسلام بتدخل الحكومة أو بطريق آخر ، فتر الحماس وعاد كل إلى أحواله الخاصة .

وكان هذا الأمر مثار دهشة في الواقع ، جعل أصحاب « المقطم » وهم من كبار الملاك — يعجبون « لأن يكون من كبار الزراع وأصحاب الأقطان في مصر جمهور من أقطاب البلاد وساستها وعلمائها ومحاميتها وأطبائها ومهندسيها ، وأن تظل المصالح الزراعية من الوجهتين الفنية والتجارية عرضة لفعل كل ريح مما كسة تهب على هذا القطر من الخارج » (١) .



وإذا كانت فكرة النقابة الزراعية العامة قد راودت أصحاب المصالح الزراعية كهيئة تعبر عن مصالحهم ، فلقد ناضلوا نضالا دون توقف لإنشاء بنك لتسليف المزارعين بالأموال اللازمة حتى يتجنبوا اللجوء إلى البنوك الأجنبية ويوت الرهونات فيطمئن الفلاح على محصوله وأرضه . وكما كانوا يأملون في مساعدة الحكومة لهم في إنشاء النقابات الزراعية ، علقوا عليها أملهم أيضا في إنشاء بنك التسليف ، ولم يختلف أحدا ممن دعا إلى هذه الفكرة وحتى إنشاء بنك التسليف الزراعي في عام ١٩٣٠ ، في أن يكون إنشاء مثل هذه البنوك من أموال ضريبة القطن التي تحصلها الحكومة والتي ظل المزارعون يعتقدون أنها تجبى بدون وجه حق .

ويعتبر قاينى فهمى باشا أقدم المناضلين من كبار الملاك لإنشاء بنك التسليف الزراعية ، فلم يترك أى فرصة إلا وعرض فيها فكرته سواء في الصحافة أو في الهيئات التشريعية أو إلى المسئولين وأن كانت فكرة التسليف التي كان يدعو إليها لا تتطابق تماما ونظام التسليف الذي وضعتة الحكومة في مشروع بنك التسليف ١٩٣٠ ، فقد كان يسميه هو ومعاصره البنك الزراعي ولكنه على أى حال يحمل

(١) نفسه ، ١٠/٤/١٩٣٣ .

فكرة التسليف الزراعى (١) .

ولم يكن قليلى فهمى وحده فى الميدان — وأن تفوق على الجميع — فقد شاركه آخرون معاصرون فى الدعوة إلى إنشاء بنك حكومى مصرى لمواجهة إحتكار الأجانب لأسواق المال وتسبيهم فى الأزمات (٢) .

كما دعت النقابة الزراعية العامة إلى تأسيس بنك زراعى تعاونى أهلى تستمد منه النقابات الفرعية الأموال اللازمة لتسليف الفلاح الصغير (٣) ، وسماه البعض « البنك الملكى المصرى » الذى يكون تحت إدارة المجلس الاقتصادى وإشرافه (٤) ، أو بنك الفلاح الذى يكون له فروع فى جميع مراكز الأقاليم تقرض المزارعين على أقساطهم فى موسم القطن (٥) . أو إنشاء بنوك زراعية صغيرة فى المديريات

(١) المقطم ١٩١٥/٥/٤ (بنك البنوك ووقاية البلاد من الأزمة المالية) ، السياسة ١٩٢٣/٢/١٦ (اقتراح مرفوع لميئة الجمعية التشريعية بإنشاء بنك زراعى) ، المقطم ١٩٢٤/٩/١٦ (نداء للبرلمان عن الحالة الاقتصادية) ، المقطم ١٩٢٨/١٠/٥ (حماية الأقطان من تدهور أسعارها) ، المقطم ١٩٢٩/١٠/٣١ (مجموعة برقيات للحكومة بشأن الحالة الحاضرة تتضمن نفس الاقتراحات) .

(٢) الأهمالى ، ١٩٢٠/١١/٧ (بحث فى الاستقلال الاقتصادى بقلم محمد أبو الفتوح) . أيضاً ١٩٢١/١/١٢ إقتراح إبراهيم عاداه بمناسبة الاجتماع الذى عقد بدار أحمد لطفى المحامى لمناقشة الأزمة الراهنة .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٦٠ (نداء للنقابة فى ١٥/٦/١٩٢٢) وأيضاً نشرة إتحاد الزراع فى مصر — نوفمبر ١٩٣٠ .

(٤) المقطم ، ١٩٢٣/١/٢٧ (مشروع اقتصادى عظيم لحل مشكلة القطن بقلم أنيس دوسى) .

(٥) نفسه ، ١٩٢٩/١/٥ (اقبلوا بفلاح من عشاره بقلم محمود فتح الله الجيار) ١٩٢٩/٧/٢٤ .

تؤيدها الحكومة كما هو الحال في بلاد سويسرا ، فقد يستغرق إنشاء البنك الزراعى
الحكومى وقتاً طويلاً (١) .

ولم يتخلف النواب من الملاك عن إثارة فكرة إنشاء بنك التسليف فى مجلس
النواب كما واتهم الفرصة فمذ البرلمان الأول (١٩٢٤) ولم تتوقف الاقتراحات
أو المشروعات حيث بدأها نائب الحوامدية (٢) ، وحتى حين وعدت الحكومة فى
خطاب العرش بإنشاء هذا البنك تساءل أصحاب المصالح الزراعية والصناعية عما إذا
كان سيتمدد نشاط هذا البنك للتسليف الصناعى أو التكبير فى إنشاء مثل هذا البنك
لمساعدة الصناعات (٣) .

واقدم واكتب فكرة إنشاء بنك التسليف فكرة أخرى لإنشاء بنك عقارى
وطنى « إذ أن بنك مصر على أهميته لا يغطى كل حاجات « الأمة » من الأعمال
التجارية ، فهذا البنك يحفظ الملكيات الزراعية من الوقوع فى ريسه فى أيدي الأجانب
عن طريق بنوكهم العقارية ، ويعول البنك — كما اقترح صاحب الفكرة — من
الاكتتابات العامة وتقديم ٢٥ ٪ من مرتبات موظفى الدولة لمدة عشر سنوات
وتحويل نسبة ما يخصم من مرتبات الموظفين لحساب المعاشات إلى هذا البنك حيث
يستفيد الموظف بعد إحالته للمعاش بفوائد هذه الأسهم . كما توضع فيه أموال الأوقاف
وأموال الجمعيات وأموال المجالس الحسبية والمديريات ، ، على أن يقوم هذا البنك
بتسوية الديون المطلوبة من أصحاب الملكيات ، والتي لا تزيد على ٤ مرة عن
قيمة الأموال المقررة للفدان ويسدد لها البنك عنهم . ويعتبرها قروضاً عليهم بفائدة

(١) نفسه ، ١٩/١/١٣٠٠ . (ر. ضائتنا الاقتصادية ومضى تضع أوزارها بقلم عبد
الحمد شديد) .

(٢) مجلس النواب ، ١٩/٤/١٩٢٤ .

(٣) نفسه ، ١٩٣٠/٤/٣ (سؤال لحامد الشواربى باشا) .

٥ ٪ فقط لمدة ٣٠ سنة تقسط على أقساط سنوية (١) .

وإلى جانب بنك التسليف والبنك العقاري الوطنيين ، ظهرت فكرة إنشاء بنك لتأمين الفلاح ضد ما يصيب محصولاته من الندوة (للقطن) والآفات وكافة الأخطار الأخرى . وأعلن صاحب الفكرة أنه يكتب فيه بخمسة آلاف جنيه أسهم ورفع مشروعه إلى الأمير عمر طوسون « صاحب المشروعات الرائدة » (٢)

والجديد الذى كان فى هذه المشروعات ، فكرة إنشاء بنك أمريكى مركزه الإسكندرية يكون حلقة وصل بين البنوك الأمريكية والضيافة المصريين ، وهى الفكرة التى عرضت على الوفد التجارى الأمريكى خلال زيارته القاهرة فى غضون شهر مارس ١٩٢٣ ، وتدور حول إنشاء بنك الفلاح كشركة مصرية مساهمة يغطى نصف رأسماله بنك مصر بالاشتراك مع المالىين المصريين الآخرين . ويغطى النصف الآخر البنك الأمريكى وذلك لمساعدة النقابات والفلاح وإدخال كل ما هو جديد ، ومفيد للزراعة المصرية ، وإنشاء شركة مساهمة مصرية أخرى تكون مهمتها إنشاء مخازن وامنعة فى القرى المصرية ولتشغيل محالج بجانبها (٣) .

وحول هذه الفكرة نفسها سافر أمين يحيى باشا إلى الولايات المتحدة لإقناع ذوى الشأن من أصحاب الأموال الأمريكية بالشروع فى إنشاء فرع للبنك الأمريكى المؤسس بالآستانة والذى يمثل رؤوس الأموال الأمريكية فى الشرق الأدنى (٤) ، ولكن فشلت هذه الفكرة بسبب خسارة الولايات المتحدة فى أزمة ١٩٢٠ حوالى مائة مليون دولار — الأمر الذى جعلها تغلق عدة فروع لبنوكها

(١) المقطم ، ١٩٢٥/٩/١ ، ١٩٣٠/١٠/١٨ (إنشاء بنك عقارى بقلم حسن الزينى) .

(٢) السياسة ، ١٩٢٦/١٠/٣ ، المقطم ١٩٢٦/١٠/٥ (إقتراح لعبد الحميد شاذلى) .

(٣) المقطم ، ١٩٢٣/٤/٢١ (بنك أمريكى بقلم عبد الفتى جميعى باسكندرية) .

(٤) نفسه ،

في الخارج ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط (١) .

تلك كانت جهود كبار الملاك من أجل بنوك التسليف وبنوك التأمين والبنوك العقارية ، وإذا كانت جهود الملاك من أجل إنشاء الاتحاد الزراعى العام قد انتهت بإقامة النقابة الزراعية العامة التى ظلت رمزاً لتجمع أصحاب المصالح الزراعية أكثر منها منظمة أو هيئة ذات فاعلية ، فإن جهودهم من أجل إقامة بنوك التسليف الزراعى قد كملت بالنجاح حين إنشأت الدولة بنك التسليف الزراعى (١٩٣٠) وإن كن هذا يعد إستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة عقب الأزمة العالمية وتدخل الدولة لحماية الإنتاج المحلى أكثر منه إستجابة لجهود كبار الملاك في هذا المجال .

* * *

إذا كانت النقابة الزراعية العامة — رغم ضعفها — تجمعاً يحمى مصالح كبار الملاك ، وكانت بنوك التسليف التى دعوا إليها — على اختلاف مسمياتها — مصادر تسمى الثروة من الضياع فى أيدي المرابين وبنوك الرهن الأجنبية فلقد كانت لكبار الملاك قضية أخرى تتصل اتصالاً وثيقاً بحماية مصالحهم وهى تخفيض تكاليف الإنتاج ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وقد دفعهم هذا الهدف إلى مناقشة أمور كثيرة فى هذا المجال مثل ضريبة الأطنان وضريبة القطن وغيرها من الضرائب ، ونفقات النقل والحليج والمواد الأولية كالفحم . . . الخ .

والحقيقة أن شكوى كبار الملاك من الضرائب ، كانت ترجع إلى أن قواعد الضريبة التى تقررت بالقانون الصادر فى ١٠ مايو ١٨٩٩ لم تحقق المساواة فى توزيع أعباء الضريبة على جميع أهالى مصر ، إذ كانت الضرائب تفرض على الدخول العقارية دون الثروات المنقولة ، وكان من نتائج ذلك أن تحمات بعض الفئات العبء دون غيرها ، ورغم أن المالك الكبير كان أحياناً ينقل عبء هذه الضريبة على المستأجر ، ورغم أنه كان يتساوى مع المالك الصغير والغنيل من حيث قيمتها ، بل كان يتفوق

(١) نفسه ، ٢٠/٥/١٩٢٣

عالية عند تقرير القيمة الإيجارية لأراضيهِ توطئة لفرض ضريبة عليها أو عند تقسيطها عليه في وقت الأزمات المالية^(١) ، إلا أنهم كانوا في مقدمة من طالبوا بتعديل ضرائب الأتيطان وتطبيقها على جميع أهالى البلاد كضريبة على الثروة بصفة عامة .

ومحاولة تحقيق هذا الهدف قديمة قدم قانون الضرائب العقارية (١٨٩٩) حتى أن محمد فريد آثارها في المؤتمر الوطنى (٧ يناير ١٩١٠) حيث قال أن أصحاب الأتيطان يدفعون ٢٨ ٪ من الإيجارة كضريبة ، بينما يدفع أصحاب المقارات المبنية فى المدن ٨ ٪ من الإيجارة ، والتجار لا يدفعون شيئاً وكذلك المصارف وأصحاب الأموال المنقولة أى حملة الأسهم فى البنك العقارى ، أو البنك الأهلى ، وأهاب بالكتاب والخطباء أن يشرحوا هذه المسائل المناقشتها فى ميزانية عام ١٩١١^(٢) .

ومنذ آثار محمد فريد هذه المسألة ، وجهود الملاك لم تتوقف سواء فيما نشرته الصحافية من مقالات وصرخات وبرقيات أو فيما أعلنه النواب فى المجالس النيابية من المطالبة بتعديل ضرائب الأتيطان والتصدى لمن يحاول المطالبة بتحميل الملاك ضرائب أخرى . ففى خلال الحرب العالمية الأولى مثلاً طالب أحد المحاميين (نجيب شقراً) بفرض ضريبة قدرها ٢٠ أو ٣٠ قرشاً عن كل فدان فى السنة بالإضافة إلى الضريبة الأصلية لإرتفاع أثمان المحصولات آنذاك (١٩١٢) بحيث يبقى هذا الوضع طوال الحرب وبعدها بسنة على أن تعرف المبالغ المتجمدة على من لا يجد عملاً وعلى العمال وصغار الموظفين ، فنقده أحد كبار الملاك (زكريا فامق) نقداً مر واعتبر ذلك « إضراراً بالثروة القومية وقاتلاً للفلاح ومعتلاً لسداد الديون العقارية ومشجعاً لفريق الكسالى والمطالين على التماذى فى البسلادة والكسل » وقال أن هذا الاقتراح إذا كان مبنياً على ارتفاع أثمان المحاصيل ، فإن المستفيد الأول هو الفلاح المستأجر لا المالك ، وقال أيضاً أن مثل هذه المطالب

(١) حسين خلاف ، تطور نظام الضرائب فى مصر . ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد . ١٣٣ - ١٣٤ .

تجمل الملاك يرفعون قيمة الإيجار على الفلاح قترفع بذلك الرحمة من قلوب الأقوياء
وتتخرج مرا كز الضعفاء (١) .

وفي مناقشات اللجنة العامة لدستور ١٩٢٣ (٢) ، عرض مشروع المادة (٩٣) وتنص على أنه « لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون » .
وفي مناقشة هذه المادة وضع إتيجاه كبار الملاك ، فقد حاولوا جعل هذا الحق من سلطة المجلس لأن أغلييته منهم فيكونون بذلك أحرص من غيرهم على الضرائب وتقريرها وقد عبر عن ذلك عبد اللطيف المسكباني وأيده محمد علي علوبه — وهما من كبار الملاك — بقوله « الضرائب هنا كلها عقارية ولا ضرائب على الإيراد ولا على التجارة ، فاصلاح هذه الحال يقتضى تحويل المجلس حق اقتراح الضرائب ويخشى أن تقع الحكومة تحت تأثير أصحاب رؤوس الأموال فلا تقترح الضرائب للمشروعات العامة التي يقتضيها الإصلاح » . . . أما الذين اقترحوا أن يكون حق فرض الضرائب للحكومة فقد كان دافعهم هو المحافظة على مصالحهم أيضاً ولكن من زاوية أخرى ، فزكريا نامق — وهو مالك كبير — يقول « تحويل حق اقتراح الضرائب للمجلس فيه خطر خصوصاً بعد أن تقرر مبدأ الانتخاب من غير اشتراط النصاب ، فقد يوجد مجلس فيه أغلبية اشتراكية أو أغلبية من الملاك فيرهقون التجار والعكس ويلاحظ أن الحكومة مسؤولة وهذا يدعوها إلى الاحتراس أما المجلس فغير مسؤول ويخشى أن يسرف في هذا الحق » . . أما عبد العزيز فهمي الذي طالب بأن يكون هذا حق الحكومة ، فقد كان يخدم بوجهة نظره الملاك ولكن من ناحية أخرى كما ذهب زكريا نامق ، فهو يقول « إعطاء هذا الحق للمجالس فيه خطر على الشعب أما الحكومة فمسؤولة عن عملها وقد لا تلجأ إلى الزيادة في الضرائب بل تعالج الحالة عن طريق الاقتصاد في المصروفات ويخشى أن خول المجلس هذا الحق أن تقف الحكومة في وجه كل مشروع يقترحه المجلس بدعوى أن ليس لديها المال وتطلب المجلس فرض ضريبة جديدة ولكن لو كان هذا الحق للحكومة

(١) المقطم ، ١٩١٧/٦/١٦ (الفلاح أولى بالرحمة بقلم زكريا نامق) .

(٢) محاضر اللجنة العامة للدستور ، جلسة ١٦ بتاريخ ١١/٨/١٩٢٢ .

فتكون مأمورية المجلس مطالبتها بالمشروعات اللازمة والحكومة يكون عليها إيجاد المال اللازم لذلك من أى طريق تراه .

ولما كان تعديل ضرائب الأتيطان مطلباً رئيسياً — كما قلنا — فقد نادى به جميع الملاك سواء في البرلمان أو خارجة ، ففي جلسة ١٤ يوليو ١٩٢٦^(١) طالبت لجنة مالية بالمجلس بالبدء منذ ذلك الوقت في تشكيل لجان تعديل ضرائب الأتيطان المنتظر إجراؤها في عام ١٩٤٢ بحيث تراعى العدالة والمساواة بين أهالى البلاد دون تمييز بين « طبقة وأخرى » والبحث عن موارد أخرى للحكومة بدلاً من ضرائب الأتيطان فقط .

وفي جلسة ٥ يونيو ١٩٣٣ قدم إبراهيم دسوقي أباظة ومنه تسعة عشر نائباً ، إستجواباً للحكومة عن عدم وفائها بتخفيض ضرائب الأتيطان^(٢) .

وأحياناً كان الملاك يطالبون الحكومة بأن تتجاوز عن جزء من مال الأتيطان لتخفيف العبء عنهم في أوقات الأزمات ، فقد طالبت النقابة الزراعية بأن تنازل الحكومة (في عام ١٩٣٣) عن ١٨٦٦٠٠٠ جنيه من قيمة المتحصل من ضرائب الأتيطان وقدره ٢٢٩٤٣٢٢٩ جنيه بعد خصم نصيب صندوق الدين وقدره ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه ورسوم مجالس المديرية وقدرها ٢٧٦٠٥٢٩ جنيه ، وهذا المبلغ المطلوب تنازل الحكومة عنه ما يوازى قيمة المال المقرر على ثمانية قرايط من كل مالك^(٣) .

وأحياناً كان الملاك يطالبون بتعديل مواعيد تحصيل هذه الضرائب كما فعل

(١) مجلس النواب ، ١٩٢٦/٧/١٤ ، أنظر أيضاً المقطم ٢٧/٤/١٩٣٣ ،

١٩٣٣/٥/١٦ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٣/٦/٥ .

(٣) مذكرة النقابة الزراعية المصرية القائمة إلى مجلس الوزراء (المقطم

١٩٣٣/٦/١) .

نائب الشهداء (عبد المقصود حبيب بك) الذى طالب بإلغاء تحصيل شهر يونيو وجعله فى شهر يوليو . وكان فى هذا يعبر عن مصلحته كمالك كبير لأن مصلحة الأموال المقررة ردت على هذا الاقتراح . بأن صغار الزراع بالوجه البحرى يجهزون حاصلاتهم فى أوائل شهر يونيو ومن السهل عليهم سداد المطلوب منهم قبل تصرفهم فيها ، أما كبار الزراع فلا يبدأون بتجهيز حاصلاتهم إلا فى شهر يوليو . وفى ضم قسط يونيو إلى يوليو ارهاق لصغار الملاك ، (١) .

وفى المؤتمر الزراعى الأول عام ١٩٣٦ (٢) ، أثير موضوع تعديل نظام ضرائب الأتبان وطالب المؤتمرون ، بوضع حد أعلى لضريبة الفدان يوافق حقيقة الدخل الآن ، وليكن ١٢٤ قرشا بدلا من ١٦٤ قرشا لحماية الملكية الزراعية وتخفيف تكاليفها بل طالبوا بجواز أن يطلب المالك إعفاء أرضه من الضريبة كلها أو بعضها لمدة سنة إذا « هاف » المحصول لأسباب قهرية كالبرد والصواعق والفيضانات العالية والآفات وذلك تطبيقاً للأمر العالى الصادر فى ١٨٣٣ والذى لم يلغ أى قانون حتى ذلك الحين .

وبينا كبار الملاك يبدلون جهودهم لتعديل ضرائب الأتبان أقدمت الحكومة على فرض ضريبة على القطن بواقع خمسة وثلاثين قرشا على القنطار بعد حمله ابتداء من موسم عام ١٩٢٠ فأضيفت جبهة جديدة بذل فيها أصحاب المصالح الزراعية جهوداً أخرى لإلغائها ، فرادى أو من خلال النقابة العامة أو من خلال البرلمان أو من خلال مجالس المديرية .

وكان أول المحتجين مجلس مديرية الغربية الذى عقد اجتماعاً فى ٢٩ فبراير ١٩٢٠

(١) مجلس النواب ، ١٩٢٧/١٢/٥ ، أيضاً جلسة ١٩٣٣/٢/٢١ حيث طالب النائب محمد عزيز أباطة بتأجيل تحصيل الأموال الأميرية من الملاك الذين انتفعوا من التسويات العقارية .

(٢) عبد الحليم الإياس نصير ، نظام ضرائب الأتبان (بحث مقدم للمؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦) .

فور قرار مجلس الوزراء : بحضور أعضائه الذين يمثلون نخبة من كبار الملاك في مصر وعلى رأسهم محمد البدر اوى عاشور ، محمد أبو الفتوح ، سراج الدين شاهين ، بسيوفى الخطيب ، وغيرهم ، حيث قرر المجلس بإجماع الآراء : « تبليغ الحكومة عدم رضا أهالى مديرية الغربية عن هذه الضريبة واحتجاجهم على صدور القرار بغير مراعاة الطرق القانونية فقد أثقل كاهل الفلاح المصرى بالضرائب وأصبح لا يرضى بأن يكون هو محور الثروة المصرية والقائم بأغلب نفقات الحكومة » (١)

وتتابعت الاحتجاجات ، ولم تخرج الاقتراحات التى قدمها أصحاب المصالح الزراعية عن إلغاء الضريبة أو تخفيضها أو تخصيص قيمتها لتمويل النقايات الزراعية أو تأسيس بنوك التسليف ، كما تقدم ، وكلما خفضت الحكومة جزءاً منها طالبوا بالمزيد ، وهكذا . فقد انخفضت من ٣٥ قرشاً إلى ٢٥ قرشاً فى ١٩٢٢ إلى ٢٠ قرشاً ثم إلى عشرة قروش فى حكومة إسماعيل صدقى ، واستمرت بعد ذلك محاولات تخفيضها إلى خمسة قروش أو إلغائها (٢)

فقد دعا واحد من كبار الملاك إلى تأليف الوفود التى تمثل المزارعين فى جميع المديرىات لتلح على الحكومة فى تخصيص ضريبة القطن للدفاع عن القطن ، وأن يطلب فلاحو كل مديرية من مجلس المديرية أن يقرر ذلك الأمر وإعلان الحكومة به ، فإذا وافقت جميع مجالس المديرىات على هذا ، كان بمثابة إجماع للرأى وعلى الحكومة تأييده (٣) .

(١) الأهالى ، ١٩٢٠/٣/٤

(٢) المقطم ، ١٩٢٠/١٠/٢٧ ، ١٩٢٦/١/٢٣ ، (الافتتاحية) ، ٢٦/١٠/١٢

(مسألة القطن بقلم الفريد شماسى) ، ١٩٣٣/٤/٢٧ ، ١٩٢٩/١٠/٣١ ، ١٩٣٠/٨/٢٤ (حديث اقتصادى لمحمد المغازى باشا) ١٩٣١/٨/٢١ — (القطن بقلم يعقوب يباوى) ، ١٩٣٩/١/١٢ ، ١٩٣٩/٧/٣٠ .

(٣) المقطم ، ١٩٢٣/٧/١ (الطريقة المثلى للدفاع عن القطن بقلم السكسان أبسغرون) ،

المقطم ١٩٣٢/٨/٣ والسياسة ١٩٢٦/١/٢٠ (مقالات ليوسف نحاس وقلبنى فهمى)

ولقد قامت النقابة الزراعية العامة بدورها في محاولة إلغاء أو تخفيض ضريبة القطن منذ الجلسة الأولى التي عقدتها في ١٤ فبراير ١٩٢١ حيث طالبت بإلغائها^(١)، وتكرر ذلك في كل مناسبة، ففي جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ طالبت بتخفيض قيمة الضريبة للنقابات الزراعية^(٢)، وكذلك في مذكراتها إلى البرلمان^(٣).

وكاثت وجهة نظر النقابة في ذلك أنه يجب حماية محصول البلد الرئيسى من المزاومة في الأسواق الخارجية، ومن ثم فلا يجوز إرهابه بالضرائب بالإضافة إلى زيادة نفقات الزراعة وكثرة الضرائب المقررة على المزارع من رسوم مجالس المديریات والمجالس البلدية وضريبة الحفر ورسوم التصدير الجمركى وزيادة سعر الخبز وثمان الفهم وأجور العمال... الخ^(٤).

وفي مجلس النواب لم يتأخر النواب من الملاك عن إثارة الأسئلة والاستجوابات حول رأى الحكومة في إلغاء الضريبة فضلاً عن تقارير لجنة المالية بالمجلس التي لم يخل أى تقرير لها بشأن الميزانية السنوية من إثارة موضوع ضريبة القطن، ولقد كانت اقتراحاتهم متفقة تماماً مع اقتراحات النقابة الزراعية أو مجالس المديریات^(٥)، وهذا شيء طبيعي فالشكل يعبر عن مصلحة واحدة وأن اختلفت أدوات التعبير.

(١) يوسف نحاس، المصدر السابق ص ١٧.

(٢) نفسه - ص ٧٦، ١٥٢، ١٥٤.

(٣) المقطم، ١٩٢٤/٧/٢٣، ١٩٢٥/١١/٦، ١٩٢٨/٢/٢٩، السياسة،

١٩٢٨/٢/٢٨ نشرة اتحاد الزراع في مصر - نوفمبر ١٩٣٠ ويناير ١٩٣١.

(٤) المقطم، ١٩٢٦/١/٣٠.

(٥) جلسات مجلس النواب ١٩٢٤/٤/٦، ١٩٢٤/٥/١٠ (اقتراح من محمد

بدر اوى عاشور)، ١٩٢٤/٦/٧ (اقتراح من محمود وهبه القاضى)، ١٩٢٤/٦/٨،

(اقتراحات لمرجع الدين شاهين، محمود وهبه القاضى، أحمد مزى)، ١٩٢٦/٩/١٤،

(سؤال لأحمد حمدي سيف النصر)، ١٩٢٧/٦/٣٠ (تقرير لجنة المالية واقتراح

من أحمد حمدي سيف النصر)، ١٩٣٣/٥/٢٥ (١) اقتراح من عشرة أعضاء.

وتقرير لجنة المالية).

لقد كان كبار الملاك في صراعهم لتخفيض ضريبة القطن أو إلغاؤها يعبرون عن مصالحهم الذاتية ، ولا شك ، وكأى صاحب مصلحة ، كانوا يعالجون شئونهم الخاصة بمعزل عن الظروف القائمة ، ففى مطالبتهم بإلغاء الضريبة نسوا أن ميزانية الدولة بنيت فى باب الإيرادات على هذه الضريبة وعلى غيرها ، فإذا ألغيت من حساب الإيرادات كان لا بد من الاقتصاد فى المصروفات بما يوازى قيمة الضريبة أو تقرير ضريبة جديدة بالقيمة نفسها ، ولم يكن هذا متاحاً آنذاك بالقدر الكافى ، ولقد عبر اسماعيل صدقى فى عام ١٩٢٦ عن ذلك — وظلت هذه وجهة نظر الحكومة — إذ قال أن الاقتصاد فى المصروفات أصبح صعباً بسبب زيادة النفقات مع زيادة مرافق الدولة . وأما تقرير ضريبة جديدة محل ضريبة القطن فيحول دونه الاتفاقات الدولية القائمة التى سوف تنتهى فى عام ١٩٣٠ (١) ورغم هذا فقد جاء عام ١٩٣٢ ولم تلغ الضريبة . ولكن خفضت إلى عشرة قروش ، حتى إذا ما طالب النواب بخفضها إلى خمسة قروش ، رفض اسماعيل صدقى نفسه حتى يكون هناك بديلاً للإيرادات (٢) .

وكما بذل أصحاب المصالح الزراعية جهودهم لتمديد ضرائب الأقطان وإلغاء ضريبة القطن كوسيلة من وسائل تخفيض نفقات الإنتاج ، فقد بذلوا جهود أخرى فى سبيل هذا الهدف ، كتخفيض أسعار حليج القطن لدى المحالج ، وخفض أجور النقل والرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمواد الزراعية .

فقد طالبت النقابة الزراعية العاملة (٣) وزارة الزراعة بإقامة محالج للقطن وجعل الحالج فيها بأجرة التكاليف فقط وبدون ربيع «فليس للحكومة أن تقوم بالتجارة»

(١) السياسة ، ١٩٢٦/١/٢١ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٢/٧/٥ .

(٣) جلسة مجلس إدارة النقابة فى ١٤/٢/١٩٢١ . (يوسف نحاس المصدر السابق

ص ١٧) . المقطم ، ١٩٢٥/٤/١ . حيث والت هذا المطالب بعبائتها فى معظم توصياتها وبلاغاتها .

وبهذا تضطر المحالج التجارية إلى تخفيض أسعار الحالج عندها ، أما إذا تعذر على الحكومة تأسيس المحالج فيمكنها استئجار بعضها من الأفراد لتحقيق نفس الهدف .

كما طالب يعقوب يباوى عضو مجلس الشيوخ اسماعيل صدقي رئيس الوزراء بأن يتوسط لدى شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان لتخفيض أجرة الحلج إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى مقابل أن يقوم بنك التسليف الزراعى بحالج جميع أقطانه لديها^(١) .

كذلك طالب أعيان الفيوم بتخفيض أجور نقل البضائع بالسكة الحديد لأنهم لاحظوا أن قيمة النقل إلى الفيوم هى نفس قيمتها إلى أسيوط^(٢) ، وأثيرت أجور النقل بصفة عامة في المؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦^(٣) .

وبمناسبة وضع نظام الحماية الجمركية أبدى النواب رغبات كانوا قد تقدموا بها في عام ١٩٢٧ تنحصر في تخفيض الرسم على الأسمدة السكياوية والمواد اللازمة للرش والتدخين ، وتخفيض الرسوم على الآلات الزراعية ، وإعفاء الحاصلات التى تصدر للخارج من رسوم التصدير حتى تنمو تجارة الصادرات وتتسع^(٤) .

(١) المقطم ، ١٩٣١/٨/٢١ .

(٢) نفسه ، ١٩٢٠/١٠/٢٧ ، جلسة مجلس إدارة النقابة الزراعية فى ١٩٢١/٢/١٤ (يوسف نحاس ، المصدر السابق ص ١٧) .

(٣) المؤتمر الزراعى الأول عام ١٩٣٦ (بحث مقدم من قاينى فهمى) .

(٤) مجلس النواب ، ١٩٣٠/٢/١٣ ، نشرة اتحاد الزراع فى مصر ، يناير ١٩٣٠ (على ذكر الإصلاح الجمركى ، بقلم أ . ليفى . حيث طالب بالاهتمام بمصالح المزارعين بنفس درجة الاهتمام بالمصالح الصناعية ، لأنه يتعذر فى الوقت الحاضر ولزمن طويل وجود ميداناً تتناقض فيه المصالح الزراعية والصناعية تناقضاً أساسياً لا سبيل إلى التوفيق فيه بل أن التوفيق بين أصحاب المصلحتين فيه فائدة للجميع .

وأثيرت هذه المطالب مرة أخرى في المؤتمر الزراعى الأول (١٩٣٦) الذى أوصى بإنشاء مصانع للالات الزراعية فى البلاد التى يجنى مخرجوها الأجانب أرباحاً طائلة (١) .

وتمشيا مع هدف تقليل النفقات وزيادة الأرباح سعى أصحاب المصالح الزراعية منذ وقت مبكر إلى الاتصال بمصانع الغزل الانجليزية مباشرة دون وساطة تجار الصادرات فى بورصة ميناء البصل أو غيرها ، الذين كانوا يتقاضون مبالغ كبيرة لقاء القيام بهذه العمليات ، فلقد قدم محمد أبو الفتوح — أحد كبار الملاك — مذكرة إلى مجلس التجارة الزراعية (٢) يقترح لتشجيع أصحاب مصانع الغزل فى إنجلترا بإيجاد وكلاء لهم بالمدن يشترون القطن من المزارعين مباشرة ، وفى ذلك توفير ٣٧ قرشاً عن كل قنطار تبقى فى « جيب » المالك بدلاً من أن تذهب إلى « جيب » الوسيط حيث أن تكاليف نقل القنطار من مخزن المزارع إلى رصيف الميناء بالأسكندرية بمعرفة الوسيط تبلغ ٥٨٥ قرشاً بينما تتكلف بدون الوسيط ٢١ قرشاً . ولأن هذا المجلس كان معظمه من الأجانب ذوى المصالح المشتركة مع تجار الصادرات بالبورصة ، فقد أبدى صعوبة تحقيق هذا الهدف وأعلن تفضيله لطريقة البيع السائدة مع ما فيها من مشقة .

واهتمت النقابة الزراعية العامة بمسألة إلغاء الوسطاء فوضعت مشروعاً فى فبراير ١٩٢٢ ، بتأليف جمعية من داخل النقابة تقوم بشراء واستلام القطن من الراغبين ، وعلى هذه الجمعية أن تختار البنوك التى تتعامل معها بمعرفتها ، وكذلك اختيار المحلات والوكالات التى تقوم بحركة البيع لحسابها داخل ميناء البصل (٣) .

(١) المؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦ (بحث مقدم من فليبي فهمى) .

(٢) محمد أبو الفتوح ، بحث فى إصلاح الطرق المتبعة فى بيع القطن . بحث

مقدم إلى لجنة التجارة الزراعية (المقطم ، ٢٥/٤/١٩١٦) .

(٣) جلسة مجلس إدارة النقابة الزراعية العامة فى ٦/٢/١٩٢٢ (المقطم

والأخبار فى ١٥/٢/١٩٢٢) .

وفي يونيو ١٩٢٢ أعلنت النقابة أنها تسعى إلى تأسيس شركة لشراء الأقطان من المزارعين مباشرة. والعمل على تقليل الوسيطاء بين المنتج المصري والغزال الأجنبي في إنجلترا وفرنسا وألمانيا لزيادة أرباح المزارع المصري^(١).

وخلال عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وضعت النقابة مشروعاً لإقناع الغزاليين في الخارج بتفضيل القطن المصري على سواء وإغرائهم بتقديم سلفيات للغزاليين الذين يغيرون منازلهم لتصبح صالحة لغزل أصناف القطن المصري^(٢).

ولقد ظلت هذه المشروعات تعبيراً عن حماس أصحاب المصالح الزراعية لتخفيض نفقات الإنتاج ولم تصل إلى نتائج إيجابية، فلم يكن من المتصور مثلاً أن ترسل مصانع الغزل بإنجلترا أو غيرها كلما احتاجت للقطن المصري بمندوبيها للتجول في قرى ونجوع القطر المصري لشراء ما يلزمها، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه النقابات الزراعية — على ضآلتها — مهياًة للقيام بتجميع الأقطان في شئونها وإرسالها للنقابة المركزية لتوضع تحت تصرف مندوبي مصانع الغزل^(٣).

وكما كانت محاولات كبار الملاك تعديل ضرائب الأقطان وإلغاء ضريبة القطن وتخفيف أجور النقل والحاج ، وإلغاء الوساطة بينهم وبين الغزاليين ، وسيلة من وسائل تخفيض النفقات وزيادة الأرباح ، فقد سعوا — تحقيقاً لنفس الهدف — إلى حماية إنتاجهم من المنافسة الأجنبية وقد سارت جهودهم في هذا المجال في خطين متوازيين :

الأول : المطالبة بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات التي لها مثيل مما ينتجه المزارعون .

(١) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٦٠ « جلسة مجلس إدارة النقابة في

١٩٢٢/٦/١٥ » .

(٢) نقشه ، ص ٣٦٩ .

(٣) المقطم ، ١٢/١٠/١٩٢٨ .

الثانى : المطالبة بتخفيض رسوم التصدير على ما يصدر من هذا الإنتاج .

فعمدما رفعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رسم الوارد على بعض المنتجات المصرية كالقطن والبصل فى عام ١٩٢٩ لحماية إنتاجها المحلى ، ثار المنتجون المصريون وطالبوا بإقناع الحكومة الأمريكية بالمدول عن هذا الموقف ، كما طالبوا الحكومة المصرية برفع الضريبة الجمركية على البضائع الأمريكية إلى نسبة ٦٠ ٪ مقابل المشرريالات التى قررتها الولايات المتحدة على كل قنطار قطن مصرى يدخل أراضيها (١) .

كما طالبوا من خلال مجلس النواب والنقابة الزراعية بزيادة التعريفة الجمركية على الواردات والخاصات التى تلتجها أرض مصر بكثرة وزيادة الرسوم تدريجيا على الأصناف التى تلتجها مصر بكميات لاتزال غير كافية (٢) ، وزيادة الرسوم على المنتجات الحيوانية المصنوعة وغير المصنوعة اللازمة للصناعة المصرية والتى تلتج فى مصر (٣) . وأيضاً زيادة الرسوم على الوارد من القمح والخبز الموزعة

(١) المقطم ، ١٩٢٩/٤/٦ (حديث لمحمد لغازى باشا) ، ١٩٢٩/٤/٢ (رسالة رفعها أمين يحيى باشا المالى الكبير إلى الملك بشأن الاتصال بالحكومة الأمريكية ومنعها من إصدار تعريفية كبيرة على دخول القطن المصرى أراضيها) وأيضاً جلسات مجلس النواب فى : ١٩٣٠/٣/٢٤ (مناقشات أزمة تصدير البصل لفخرى عبدالنور نائب جرجا) ، ١٩٣٠/٤/١٧ (اقتراحات للنائب عبدالعزى المجيزى) ، ١٩٣٣/٥/١٧ (مناقشات النائب عبد المنعم عبد القادر للوم) أنظر أيضاً : يوسف نحاس ، المصدر السابق ص ١٨٦ ، ٢٣٩ - ٢٤٥ .

(٢) نشرة اتحاد الزراع فى مصر ، يناير ونوفمبر ١٩٣٠ ، مجلس النواب ، جلسة ١٧/٥/١٩٣٣ ، المقطم ، ١٩٣٤/٢/٢ (رأى لقلينى فهمى حيث اعترض على قرار لجنة مكافحة الغلاء بخفض الرسوم على الواردات من القمح والدقيق) .

(٣) مجلس النواب ، ١٩٣٠/٢/١٢ .

في مصر (١) .

ويضاف إلى هذا المذكرات العديدة التي تقدم بها مزارعو القصب إلى الحكومة بشأن خطر منافسة السكر الأجنبي وضرورة تشجيع المستهلك المصري للسكر المحلي وهذا لا يتأتى إلا بوضع رسم جمركي على السكر الوارد يتعادل مع الثمن المراد تحديده لقنطار قصب السكر (٢) .

وفي نفس هذه الاتجاهات سارت جهود أصحاب المصالح الزراعية في محاولة لإلغاء رسم التصدير المقرر على القطن وبذرتة وبعض المنتجات الأخرى التي تصل في إنتاجها إلى مرحلة التصدير وهي جهود بدأتها النقابة الزراعية العامة منذ إبريل ١٩٣١ ، ولم تخرج محاولاتها — شأن كل المحاولات — عن استعطاف الحكومة لإلغاء رسوم التصدير المقررة (٣) .

لقد كانت حماية الإنتاج الداخلي مسألة ضرورية وبدونها — كما عبر أحد كبار

(١) المقطم ، ١٩٢٩/١٢/٢٧ حيث أبدى نستور جينا كايس ، منتج العنب ، أحجامه عن التوسع في زراعة العنب مزاحمة العنب الوارد من إيطاليا واليونان . أنظر أيضاً جلسة مجلس النواب في ١٩٣٠/٢/١٢ .

(٢) أنظر على سبيل المثال الوفد الذي قابل محمد محمود رئيس الوزراء والمؤلف من كبار المزارعين في مقدمتهم بولس باشا حنا ، كامل جلال باشا ، عبد المجيد سيف النصر ، عبد الهادي عبد الرحيم وغيرهم (لأخبار ، ١٩٢٩/٥/٢٨) وأيضاً جلسة مجلس النواب في ١٩٢٦/٧/٣١ .

(٣) المقطم ، ١٩٣٥/١٠/٢٨ (خطاب النقابة إلى وزير المالية ووزير التجارة والصناعة وإلى رئيس مجلس الوزراء) . أنظر أيضاً : يوسف نحاس ، المصدر السابق (أعمال النقابة خلال عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦) ص ٣٦٨ ، وأيضاً : المقطم ، ١٩٣٧/٩/٣٠ حيث طالب عبد العزيز رضوان (مالك وتاجر كبير) بأن تخصص الحكومة إعانة لمصدري القطن .

الملاك — لا جدوى من العناية بالزراعة في مختلف مراحلها (١) .

ولقد تفسر محاولات كبار الملاك في هذا الصدد على أنها حماية للإنتاج للقوى أكثر منها حماية لمصالح ذاتية ، ومع هذا يصعب تجاهل عامل المصلحة الخاصة في هذه الجهود .

ومن عجب أن أصحاب المصالح الزراعية الذين كثيراً ما نقدوا الحكومة في سياستها من أجل تخفيض نفقات الإنتاج وحمايته من المنافسة الخارجية وتشجيع تصديره ، كانوا في الوقت نفسه يطالبونها بالتدخل لحماية سوق القطن ، مصدر ثروتهم الرئيسي ، وتلخصت جهودهم في هذا المجال في مطالبة الحكومة بإصلاح نظام بورصة مينا البصل حيث يباع القطن ، والتدخل في سوق القطن شارية أو تقييد المساحة المزروعة من القطن والتسليف عليه .

وجاءت مطالبتهم بإصلاح البورصة في وقت مبكر عن المطالب الأخرى ، ففي مايو ١٩١٦ قدم محمد أبو الفتوح مذكرة إلى لجنة التجارة الزراعية بتعديل نظام سوق مينا البصل حتى تتحقق المساواة بين البائع والمشتري وإعتبار البيع نهائياً ومقيداً للطرفين متى تم الاتفاق عليه ، وأن يكون خبراء البيع محايدين ، وتحديد قيمة العمولة والسمسرة ، وفي ذلك إقناذ للملاح الذي يقع ضحية مناورات البيع داخل البورصة (٢) .

ولقد قامت النقابة الزراعية العامة بدورها أيضاً في هذا المجال ، فأعلنت في عام ١٩٢٢ أن مشروعاتها تتجه نحو إصلاح بورصة العقود ومينا البصل لتنظيم للسوق الزراعية التجارية وذكرت أن شركة المحاصيل Produce Association

(١) محمود أبو حسين (عمدة منفلوط) ، ثمرة الزراعة في حماية الأسعار المقطم ، ١١/٤/١٩٣٣ .

(٢) محمد أبو الفتوح ، بحث في إصلاح الطرق المتبعة في بيع القطن (المقطم ، ٣١/٥/١٩١٦) .

تسيطر على بورصة منيا البصل ، فهي ، أى الشركة ، التى أسستها ومن هنا ارتبط مجلس إدارة البورصة بشركة المحاصيل التى لها تسعة سماسرة وثلاثة منتجين فى مجلس إدارة البورصة . ولما كان السماسرة تابعين بطبيعة الحال لتجار الصادرات كان لهم تأثيرهم فى تحويل التيارات لمصالحهم ، الأمر الذى جعل ستين سمساراً يسيطرون على سوق العقود وجعل لبضعة محال تجارية السيادة على البضاعة الحاضرة باستمرار ، لهذا اقترحت النقابة تكوين لجنة تسمى « لجنة المراقبة العليا لأسواق المحاصيل والعقود » من اثني عشر عضواً منهم ستة من أعضاء النقابة الزراعية باعتبار أنهم يمثلون مصالح المنتج المصرى ، وستة آخرون من بين سماسرة بورصة العقود وتجار الصادرات والمصارف ، ويضم إلى اللجنة مندوبان من وزارة الزراعة ومندوب من وزارة المالية يرأس اللجنة (١) .

وقد جددت النقابة هذا المطلب فى مذكرة رفعتها إلى مجلس النواب والشيوخ فى ١٠ إبريل ١٩٢٤ (٢) .

ولم يغفل أعضاء مجلس النواب من أصحاب المصالح الزراعية عن المطالبة بإصلاح نظم البيع فى البورصة . وأن حمل لواءها فى معظم الأحيان أعضاء مجلس إدارة النقابة الزراعية (النواب) (٣) ، بالإضافة إلى مناقشات المهتمين فى

(١) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٦٠ ، ٩٠ (جلسة مجلس إدارة النقابة فى ١٥ / ٩ / ١٩٢٢ ، ٣١ / ١٢ / ١٩٢٢) . أنظر أيضاً : السياسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٢٥ حيث طالبت بإدخال عنصر المنتجين . فى مجلس إدارة البورصة كما هو الحال فى أمريكا بدلا من تجار الصادرات الذين يعملون لحساب الغزاليين أكثر من المنتجين .

(٢) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ١١٩ — ١٢٢ .

(٣) أنظر على سبيل المثال جلسات مجلس النواب فى : ١٩ / ٤ / ١٩٢٤ ، ٢٠ / ٩ / ١٩٢٦ (اقتراح من حسين بك هلال) ، اقتراح من محمد محمد بايج) ، ٥ / ٣ / ١٩٣٠ (سؤال من وديع صليب) ، ٣٠ / ٥ / ١٩٣٤ (بيان لجنة المالية) .

هذا المجال (١) .

ومن الملاحظ أن محاولات إصلاح البورصة قد ظلت قائمة دون جدوى حتى نهاية الفترة تقريباً ، ولعل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التي ظلت قائمة من الناحية العملية حتى عام ١٩٤٩ ، كانت الصخرة التي تحطت عليها كل الجهود التي بذلت ، فعلى سبيل المثال وضعت الحكومة في ١٩٢٤ مشروع قانون يحظر بيع القطن تحت القطع سواء على الكوتترانات أو بالوجه ، وأرسل إلى الجمعية العمومية بالحكمة المختلفة لإقراره ، غير أن الحكومة سمحت تحت تأثير معارضة التجار الأجانب المنتفعين من هذه الطريقة (٢) .

وفي خلال سنوات هبوط أسعار القطن ، كان الملاك يطالبون الحكومة بالتدخل في السوق بشراء كميات كبيرة لحسابها حتى تعيد للسوق توازنه . والحقيقة أن المطالبة بتدخل الحكومة على هذا النحو ، كانت تصاحبه المطالبة بتحديد مساحة القطن إلى الربع أو الثلث ، فإذا كان التدخل مطلوباً في سنة ، كان التحديد مطلوباً في السنة التالية .

وترجع هذه المسألة — كما شرحها النقابة الزراعية (٣) — إلى موقف الغزاليين ، فهم يريدون كميات وفيرة بثمن قليل ، والمنتج لا يستطيع التوفيق بين هذين الأمرين لأن الآفات قد تصيب القطن فيقل المحصول ، فإذا رأى المنتج هبوطاً في أسعار القطن ، أنقص المساحة في السنة التي تليها حتى يرغم الغزال على دفع الثمن المناسب ، وهذا ما كان يسبب نقص المساحات القطنية عقب السنة التي يكون فيها السعر منخفضاً ، وزيادتها عقب السنة التي يرتفع فيها السعر .

(١) محمد نجيب ولاية ، مسألة القطن (المقطم ، ١٢/١٠/١٩٢٦) أيضاً :
كلمة الفلاح المنتج بقلم الكسان ابسخرون (المقطم ، ١٨/٩/١٩٣٧) .

(٢) مجلس النواب ، ١٩/٤/١٩٢٤ .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ١٥٣ (اجتماع عام للنقابة في

١٩٢٥/١١/٣) .

وفي هذا النطاق تحركت جهود أصحاب المصالح الزراعية ، ففي ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ زار وفد من كبارهم قصر عابدين والوزراء مطالبين بقيام الحكومة بإصدار قوانين تحدد المساحة التي تزرع قطناً في الموسم القادم بثلاث الزمام (١) ، كما وجه المزارعون نداءاتهم لإعداد ربع المساحة فقط للقطن (٢) .

وهكذا كان الحال في كل سنوات انخفاض الأسعار في ١٩٢٦ (٣) ، ١٩٣٠ (٤) ، ١٩٣٧ (٥) . هذا إلى أن النقابة أكرت من نصيبها للمزارعين بانقاص مساحة القطن ، كما أكرت من طلبها تدخل الحكومة في تحديد المساحة (٦) .

وفي نفس الوقت ، وجد من يعترض على سياسة تقييد مساحة القطن ، ويرى

(١) الأخبار ، ١٩٢٠/١١/٣٠ ، وكان على رأس الوفد محمد أبو الفتوح باشا ، محمود أبو حسين باشا ، فتح الله سلطان باشا ، بشرى بك حنا ، سراج الدين شاهين ، جورجى ويمبا بك ، السيد خشبه وهم يمثلون الوجه القبلى والبحرى .

أنظر أيضاً : المقطم ١٩٢٠/١٢/٢ .

(٢) المقطم : ١٩٢٠/١٢/٦ ، ١٩٢٠/١/٦ ، ١٩٢٥/٩/١٠ ، ١٩٢٥/١٠/٢٣ .

(٣) المقطم ، ١٩٢٦/١٠/١٢ (اقتراحات لمحمد كامل جلال باشا ، واقتراح لالفريد شماس باقتناء أثر أميركا في تخفيض المساحة المزروعة قطناً) أيضاً : السياسة ، ١٩٢٦/١٠/١٤ (المصحفة الزراعية) مجلس النواب في ١٩٢٦/٧/١٧ .

(٤) المقطم ١٩٣٠/٨/٢٤ (حديث لمحمد المغازى باشا الذى طالب بإيقاف زراعة القطن في العام الزراعى المقبل) .

(٥) الكسان ابسنخرون ، (كلمة الفلاح المنتج ، ١٩٣٧/٩/١٨) .

(٦) يوسف نحاس ، المصدر السابق . جلسة مجلس إدارة النقابة في ١٩٢٢/٩/١٥ .

أنظر أيضاً : المقطم ، ١٩٢٥/١١/٦ .

على العكس زيادتها وزراعة الأرض البور بالقطن بشرط إيجاد المصانع لفزله ونسجته،
فلا يتعرض المزارع إلى أزمة تسويقه (١) .

كما نادى البعض بأن تقييد زراعة القطن بالثلث غير مفيد لأن التحكم في أسعار
القطن هي أمريكا ، أكبر الدول المنتجة ، وكل ما يجري في أسواقها من زيادة
أو نقصان في الثمن يؤثر على الأسواق الأخرى بدليل أنه لم يحدث تغيير يذكر في
الأسعار ، رغم تحديد المساحة ، بل ومن المحتمل في هذه الحالة أن تنظم مصانع
الفزل الإنجليزية خططها في الإنتاج أساس كمية المحصول الناتج من الثلث وتحوله
بأى منازلها لإنتاج أصناف أخرى غير القطن المصرى ، فيخسر المنتج المصرى بذلك
مصدراً كبيراً للثروة (٢) .

على أية حال ، لقد كان تحديد زراعة القطن بثلث الزمام من ابتكار كبار
الملاك (٣) كوسيلة من وسائل حماية أسعار القطن وذلك بالإقلال من عرضه عن طريق

(١) محمد أسعد ولاية ، القطن المصرى بين حاضره ومستقبله (المقطم
١٣/١١/٢٦) ، المقطم ٤/٥/١٩٢٠ ، ١٤/٦/١٩٣٠ (رسالة من الأمير عمر طوسون
يتقدم فيها بالتحديد) .

(٢) الكسان ابسخرون ، الدفاع عن القطن بانقاص زمامه إلى الثلث (المقطم ،
٢٦/١١/١٩٢٥) أنظر أيضاً : نجيب ميخائيل جرجس ، الشك في فائدة قانون
الثلث (المقطم ، ٢٩/٧/١٩٢٨) .

(٣) يرجع بدء التفكير في وجوب إتباع الدورة الزراعية الثلاثية إلى عام
١٩٠٨ حيث قررت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية الخديوية المنعقدة تحت رئاسة
الأمير حسين كامل باشا بجلسة ٢/٣/١٩٠٨ تشكيل لجنة خاصة لبحث أسباب عجز
محصول القطن ، وقد اجتمعت اللجنة للمرة الأولى في ٣٠ مارس ١٩٠٨ ، وقد
استعرضت حالة الإنتاج وقارنتها بالزيادة المطردة في مساحة القطن خلال المدة من
١٨٩٥ — ١٩٠٧ وانتهت إلى أن نظام الزراعة المتبع إذ ذاك يعد مشغولاً عن تدهور
خصوبة التربة ، ومن ثم نصحت باتباع الدورة الثلاثية خاصة وأنها متبعة في أراضى
الدومين (خليل سرى ، المصدر السابق . ص ٨٦ — ٨٧) .

تقليل كمية المنتج ، وهذا التحديد لم يكن يضر بمصالح كبار المزارعين لسكبر حجم مساحة ملكياتهم بحيث يكون ثلث المساحة في أى الأحوال مناسب . ولكنه كان مضرأولاً شك بصغار الملاك لضعف حجم ملكياتهم ومن هنا كانت مطالبتهم بشدة للحكومة بتطبيق قانون الثلث في أوقات أزمات أسعار القطن ، ولو أنهم في الأوقات العادية يعملون من قانون الثلث قانوناً للنصف كما سبقت الإشارة .

أما المطالبة بتدخل الحكومة في سوق القطن شاذية ، فكما ذكرنا كان يسير تجنباً إلى جنب مع مطالبتها بتحديد زراعة القطن ، ولقد جعلته النقابة الزراعية أول أعمالها في الاجتماع الأول لها بعد تشكيلها حيث قررت أن تطالب الحكومة بشراء مليوني قنطار من البضاعة الحاضرة، ومطالبة الأهالي في نفس الوقت بالاحتفاظ بمليون آخرين (١) .

وحين قررت الحكومة شراء صفقات صغيرة من القطن لا تتجاوز الواحدة مائة قنطار تخفيفاً للعبء عن صغار المزارعين ، تساءلت النقابة الزراعية العامة قائلة « وهل كبار المزارعين من رعايا الحكومة لا يستحقون أيضاً العطف عليهم .. » (٢) ثم تقدمت في ديسمبر ١٩٢٢ بمذكرة إلى رئيس الوزراء أعلنت فيها « أن الحكومة إذا أرادت إنتشال البلاد من الوحدة المالية التي هي فيها فلا سبيل إلى ذلك إلا بدخولها على الفور شاذية في سوق القطن » (٣) ، وتسكور منها ذلك الموقف في كل الأزمات التي تعرض لها سوق القطن (٤) .

ووقف كبار الملاك خارج النقابة يطالبون بتدخل الحكومة في سوق القطن

(١) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ١٧ (الجلسة الأولى لمجلس إدارة النقابة في ١٤/٢/١٩٢١) .

(٢) نفسه ، ص ٢٨ (جلسة مجلس إدارة النقابة في ٦/٣/١٩٢١)

(٣) نفسه ، ص ٧٦ (جلسة مجلس إدارة النقابة في ٢٧/١٢/١٩٢٢)

(٤) المقطم ، ٦/١١/١٩٢٥ ، ١٧/١٠/١٩٢٦ .

دون تردد ، فإن خسرت فما عليها إلا أن تعوض خسارتها من إيراد ضريبة القطن^(١) ، أو أن تشتري بالمبالغ التي كانت تسكسبها من تدخلها المتكرر ، على أن تقوم بإعدام المخزون الموجود لديها حتى تقل قيمة المعروض أو أن تتصرف في هذا المخزون بتصنيعه^(٢) . وطالب آخرون فقط بالتدخل دون قيد أو شرط^(٣) .

غير أن البعض كان يعترض على قيام الحكومة بمثل هذه الأدوار التجارية ، كما نقدوا من اقترح إعدام المخزون القطني لدى الحكومة وعدوا ذلك انهماجية فضلا عما فيه من تبديد لأموال الأمة^(٤) .

وفي الأوقات التي كانت الحكومة تردد فيها في دخول سوق القطن شارية ، كان أصحاب المصالح الزراعية ، يطالبونها بتقديم السلفيات للمزارعين حتى لا يضطروا لعرض محصولهم للبيع بأثمان بخسة . وقبل إنشاء بنك التسليف كان الملاك يطالبون الحكومة بالتدخل لدى البنك الأهلي لتسليف المزارعين بالضمانات اللازمة^(٥) ، أو تسليف بنك مصر بهذه المهمة بعد تزويده بمبلغ واف من المليون جنية التي كان

(١) نفسه، ١٢/٧/١٩٢٣ (اقتراح من بسيوني بك الخطيب عضو مجلس مديرية الغربية لرئيس المجلس) .

(٢) محمد توفيق الطوبجى ، اقتراح لتحسين أسعار القطن (المقطم ١٩٢٥/١٠/١٦) .

(٣) المقطم ، ٣١/١٠/١٩٢٩ ، ٢٩/٧/١٩٣٩ . أنظر أيضاً جلسة مجلس النواب في ١٩٢٦/٧/٦ .

(٤) عبد العزيز رضوان ، أزمة القطن ورأى في تفريجها (المقطم ١٩٣٧/٩/٣٠) أيضاً . المقطم ، ١٣/١/١٩٢٦ .

(٥) المقطم ، ٢ / ١٢ / ١٩٢٠ (مذكرة قدمها وفداً من الأعيان إلى السلطان فؤاد) .

البرلمان قد أقرها لمشروع التعاون الزراعى^(١) ، أو أن تقوم الحكومة بالتسليف من الخزانة العامة بمعرفتها وبالشروط التى تراها بحيث تكون فى صالح الزراعة^(٢) ، كأن تكون ثلاثة جنيهات ونصف على القنطار من القطن الاثمن وأربعة جنيهات ونصف جنيهه على القطن من السكلاريديسى ، على أن يقوم المالك بتوريد القطن إلى البنك الذى تحدده الحكومة^(٣) . وقيام الحكومة بهذا الدور يعادل ما تقوم به الحكومة الأمريكية بالنسبة لمزارعيها^(٤) .

فلما انشئ بنك التسليف الزراعى (نوفمبر ١٩٣٠) لمساعدة صغار المزارعين إراد كبار الملاك الإفادة منه فطالبت النقابة الزراعية العامة بألا يقصر التسليف على كل مالك لا يزيد ملكه على ٢٠٠ فدان كما كانت شروط البنك بل يشمل كل مالك كبير مهما بلغت ملكياته^(٥) .

-
- (١) نفسه ، ١٢/١٠/١٩٢٦ (محمد نجيب ولاية ، مسألة القطن) .
(٢) محمد أسعد ولاية ، القطن المصرى بين حاضره ومستقبله (المقطم ، ١٣/١/١٩٢٦) ، المقطم ، ١٧/١٠/١٩٢٥ .
(٣) محمد كامل جلال باشا ، مسألة القطن (المقطم ، ١٢/١٠/١٩٢٦) ، أيضاً المقطم ، ١٥/٨/١٩٢٨ (اقتراح من محمد سليمان غنام عضو مجلس مديرية الغربية) .

- (٤) الكسان ابسخرون ، لحماية القطن (المقطم ، ٣/٥/١٩٢٩) .
(٥) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٤٢٥ ، ٤٤٩ (من أعمال النقابة خلال عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩) أنظر أيضاً على سبيل المثال : المقطم ، ١٨/٩/١٩٣٧ (كلمة الفلاح المنتج ، الكسان ابسخرون) ، ٥/١٠/١٩٣٧ (علاج مسألة القطن ، بقلم أحمد محمود منصور عمدة قلين) ، ٣/١/١٩٣٩ (علاج تدهور أسعار القطن بقلم محمد عبد الحميد الدماطى) ، ٢٩/٧/٣٩ (فى مقال مشكلة القطن بقلم قلابى فهمى) ، ٣٠/٧/١٩٣٩ (الكارثة القطنية بقلم جابر موسى عمدة برد نوها ، ٢٢/٨/١٩٣٩ (علاج أزمة القطن بقلم أحمد أباطة بك) أيضاً : السياسة ، ٢٢/١/١٩٢٩ .

ولقد اعترض البعض على مبدأ التسليف هذا على أساس أنه يؤدي إلى الإكثار من المخزون القطنى باستمرار^(١) .

والملاحظ بصفة عامة أن الاعتراض على مبدأ التسليف على الأقطان أو على مبدأ دخول الحكومة سوق القطن شارية ، كان يأتي من جانب كبار الملاك الزراعيين التجاريين لأنه في الحالتين سوف يحول بينهم وبين الانفراد بسوق الشراء اعتماداً على حاجة الفلاح ، بينما وقفوا إلى جانب المطالبين بتدخل الحكومة في إصلاح بورصة العقود حتى يستطيعوا انتزاع الأرض من جانب تجار الصادرات الذين كان أغلبهم من الأجانب . حتى كبار الملاك الذين كانوا يطالبون الحكومة بالتدخل في الشراء أو التسليف لحماية المزارع الصغير كانوا يخدمون أنفسهم بطريق غير مباشر ، لأن اضطراب المزارع الصغير إلى البيع بالأسعار البغسة — وفي ضوء الظروف الموجودة — سيؤدي إلى حصول تجار الصادرات على حاجاتهم من المحصول المعروض في السوق ومن ثم يتخرج مركزهم أي كبار الملاك ولا يملكون في هذه الحالة إلا تخزين محصولهم ، وهكذا كانوا يظهرون دائماً بمظهر المشفق على « الفلاح الصغير » .

على أن اعتماد أصحاب المصالح الزراعية على تدخل الحكومة ، بل ومطالبتهم بذلك ، يؤكد إلى حد كبير أنهم لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى درجة عالية من النضج والتوحد وامتلاك ناصية الأمور في أيديهم حتى يستطيعوا تقرير ما يريدون ودون إستجداء الحكومة واستعطافها ، وقد تبدو هذه النتيجة غير منطقية مع حقيقة أنهم موجودون في أجهزة السلطة الحكومية على نحو ماسيأتى ذكره . وأغلب الظن أن القيود الاقتصادية التي فرضتها الامتيازات الأجنبية قد شلت حركة أصحاب المصالح الزراعية حتى عن الدفاع عن مصالحهم وحمايتهم من التدهور .

على أية حال ، لقد بذل كبار الملاك جهوداً ضخمة في سبيل حماية مصالحهم الاقتصادية فلم يتركوا باباً إلا وطرقوه بحثاً عن وسائل حماية هذه المصالح حتى لقد

(١) عبدالعزيز رضوان، أزمة القطن ورأى في تفريجها (المقطم، ١٩٣٧/٩/٣٠)

أيضاً : المقطم ، ١٩٣٧/١٠/٥ .

أوقعهم حرضهم هذا في تناقض مع موظفي الدولة حين كانوا يطالبون بتخفيض مرتباتهم « وتسريح ، نصفهم حتى تحصل الدولة على فائض من الأموال يجعل بإمكانها التنازل عن ضريبة القطن وغيرها من الضرائب ، فقد نادوا بأن أولى وسائل تدبير الأموال لخزينة الدولة هو خفض مربوط الوظائف الكبيرة (١) ، وتخفيض ميزانية مرتبات موظفي الدولة إلى النصف على الأقل (٢) ، أو تخفيض ١٥ ٪ من مرتبات الموظفين الذين يتقاضون أكثر من ٢٥ جنيها شهرياً (٣) . كما اقترح الرجوع بمرتبات الموظفين إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى فقد كانت مرتباتهم في عام ١٩١٣ تبلغ ١٧ ٪ من مصروفات الدولة وأصبحت في الثلاثينات تبلغ ٤٢ ٪ (٤) .

وفي مناقشة ميزانية الدولة لكل عام كان النواب يطالبون بتخفيض مصروفات الدولة عن طريق خفض مرتبات الموظفين وانقاص درجاتهم وعلاواتهم أو إيقافها (٥) كما طالبوا بإلغاء الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من لائحة المستخدمين الصادرة في ٢٤ يونيو ١٩٠١ التي تميز ترقية المستخدمين إلى أكثر من درجة (٦) .

وواضح هنا الرؤية الذاتية في مناقشة موضوع مرتبات موظفي الدولة فالرجوع بها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى دون تقدير للارتفاع النسبي في الأسعار الذي شمل كل مرافق الحياة بصورة جعلتهم وهم أصحاب الأراضي والضياع يشكون ، فيه

(١) على إسلام ، وسائل تحسين حالة الفلاح إقتصادياً . ص ١٢ .

(٢) السياسة ، ١٩٢٥/٤/٢٧ . تعليق قليبي فهمي على طلب ٩٠٠.٠٠٠ جنيه زيادة في مرتبات موظفي الدولة واعتبار ذلك بعثرة لأموال الأمة . انظر أيضاً . المقطم ، ١٩٢٦/١/٢٣ ، ١٩٣١/٩/١٢ .

(٣) نشرة اتحاد الزراع في مصر ، نوفمبر ١٩٣٠ .

(٤) الكسان ابسخرون . كلمة من أحد المولدين ودافعي الضرائب (المقطم ، ١٩٣٢/٨/٣) أيضاً ميناس خوري الهامي ، ضريبة الأطيان (المقطم ، ١٩٣٣/٥/١٦)

(٥) مجلس النواب ، ١٩٢٦/٧/٢٥ ، ١٩٢٧/٦/٣٠ ، ١٩٣٣/٥/٨ .

(٦) نفسه ، ١٩٢٧/١٢/١٣ .

اقتضت على فئة اجتماعية كانت وما زالت تعتبر من الفئات البكادحة ، فضلا عن أن زيادة نسبة المرتبات في الدولة من ١٧ ٪ في عام ١٩١٣ إلى ٤٢ ٪ في الثلاثينات راجع بلا شك إلى زيادة حجم الأعباء التي أصبحت تقوم بها الدولة مما استتبع زيادة عدد الموظفين وهكذا .

* * *

لقد اتجه النشاط الاقتصادي لكبار الملاك بصفة أساسية إلى استغلال الأرض الزراعية بأسلوب الإنتاج الرأسمالي القائم على الإيجار والذي اتخذ من الأرض سلعة تباع وتشترى ، بهدف الحصول على الأرباح بالإفادة من تغير أثمان وقيمة الأراضي من آن لآخر .

ولقد ظلت الزراعة محالا رئيسيا لاستثماراتهم لفترة طويلة كما ظلوا محجيين عن الدخول في مجال النشاط التجاري والصناعي ، تاركين هذا الميدان لرهوس الأموال الأجنبية . فلما دخلوا هذا المجال منذ أواخر العشرينات ، اقتصر أغلب نشاطهم فيه على شراء الأسهم في الشركات المساهمة فكانوا مساهمين أكثر منهم منتجين .

وكان طبيعيا أن يبذل كبار الملاك جهودا لحماية مصالحهم الزراعية من حيث تخفيض نفقات الإنتاج لزيادة أرباحهم فطالبوا الحكومة بتعديل ضرائب الأطنان والغاء ضريبة القطن وغيرها من الضرائب المفروضة على فروع الإنتاج الزراعي . كما طالبوا بزيادة رسوم الواردات على المنتجات المماثلة للإنتاج المحلي ، وتخفيضها بالنسبة للالات والمواد الزراعية الرئيسية ، كما طالبوا بتخفيض رسوم الصادرات على الإنتاج المحلي ليسهل تصديره والاتصال بأسواق العالم . كما طالبوا بالتدخل في الدورة الزراعية وتقييد مساحة القطن المنزرع بثلاث الزمام حين بدأ أن هذا التدخل لازم لحماية أرباحهم ، كما طالبوا بالتسليف على القطن حتى لا يضطر المزارع الصغير إلى بيع محصوله بأسعار بخسة لتجار الصادرات فيضعف بذلك مركزهم ويضطروا هم الآخرين إلى بيع محصولهم بالأسعار السائدة .

غير أن هذه الجهود وقفت في غالب الأحيان عند حد استعفاف الحكومة

وإستجداؤها ولم يتمكن كبار الملاك من حماية مصالحهم الحماية الكافية رغم تركيزهم في السلطات التشريعية والتنفيذية ، مما يثبت أن الامتيازات الأجنبية كانت تحول دون فرض وسائل الحماية اللازمة وخاصة تلك التي تتعرض للحد من نشاط رؤوس الأموال الأجنبية بأى صورة من الصور .

حتى النقابة الزراعية العامة التي كونها كبار الملاك في مطلع عام ١٩٢١ لم تستطع القيام بدور إيجابي وفعال في تنفيذ السياسة الزراعية التي طالبوا بها رغم انها كانت تضم كبار الشخصيات السياسية ، فقد ظلت تنظيما فوقيا لا يعتمد على نقابات فرعية إقليمية تمده بأسباب القوة والحياة وذلك أنهم اعتمدوا في تحقيق هذه الأهداف على معونة الحكومة وتدخلها .

ولقد ظلت يد كبار الملاك منغولة عن القيام بحماية إنتاجهم ومصالحهم فترة غير قصيرة ، إلى أن ساعدتهم الظروف على تحقيق ذلك تدريجيا وعلى مراحل ، وكان أولها في عام ١٩٣٠ حيث وضعت التعريف الجمركية وثانيها بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية في عام ١٩٣٧ وأن لم يكن بصورة مطلقة حيث استمرت المحاكم المختلطة ، التي تعد صورة أساسية لحماية الامتيازات الأجنبية ، من الناحية العملية حتى عام ١٩٤٩ .

الفصل الثالث

علاقات كبار الملاك بالقوى الاقتصادية

استعرضنا في الفصل السابق النشاط الاقتصادي لكبار الملاك وكيف أنه انتقل من الأرض كمجال رئيسي للاستثمار إلى مجالات أخرى كتأسيس الشركات المساهمة التجارية والصناعية . كما رأينا كيف أن تعدد مجالات نشاطهم الاقتصادي قد استازم منهم جهوداً ضخمة لحمايته بمختلف الوسائل والطرق حتى نشأ ما كان يعرف بأصحاب المصالح الزراعية . ومن ناحية أخرى ، فقد ترتب على هذا النشاط دخول كبار الملاك في علاقات بقوى اقتصادية أخرى كانت تحكم هذا النشاط بطريقة أو بأخرى ، وكانت هذه القوى في الأساس : الفلاحون أو مستأجرو الأرض بصفة عامة ، والبنوك وشركات الأراضي ، وأخيراً الحكومة التي كانت لها السلطة المركزية والتي كانت لها هي الأخرى علاقات مباشرة مع مستأجري أراضي الأملاك الأميرية . وعلى هذا سيكون محور هذا الفصل علاقات كبار الملاك بهذه القوى الاقتصادية بادئين بالعلاقات مع الفلاحين ومستأجري الأرض الزراعية .

كان الإيجار بصورة وأشكاله المختلفة يشكل علاقة رئيسية بين كبار الملاك

والفلاحين، فكما تقدم، كان المالك الكبير يستغل أرضه عن طريق الإيجار الذى كان يضمن له ربحاً ثابتاً مهما تغيرت ظروف الأسواق، ويجدر بنا قبل أن نتعرض لإشكال الإيجار المختلفة، أن نتكلم أولاً عن الإيجار وقيمه وأحكامه كإطار عام يحكم العلاقات بين الطرفين . .

الإيجار عقد يلتزم بموجبه المالك بأن يعطى لآخر، حق الانتفاع بالأرض مقابل دفع أجرة معينة، فالمستأجر فى هذه الحالة يقوم بدور المنظم للإنتاج، وبهذا المعنى فالإيجار يشبه إلى حد كبير نظام الشركات المساهمة فكما أنها تقوم على توظيف أموال الأغنياء فى مشروعات لا يستطيعون القيام بها، كذلك الإيجار يعتبر وسيلة لحصول المختصين بالفلاحة على الأرض واستغلالها . وفى هذه الحالة يعتبر مالك الأرض ممثلاً للمصالح المستقبلية والدائمة للأرض بينما المستأجر يمثل المصالح الوقتية^(١) .

ويلاحظ أن الذين اعتمدوا على الإيجار فى استغلال أراضيهم كانوا من الملاك الذين لا يحترفون الزراعة ولا يقيمون بالريف، أو أصحاب الدوائر الكبيرة التى يصعب عليهم إدارتها على الذمة، وكذلك البنوك وشركات الأراضى التى تضم إليها أراضى المدنيين، وأيضاً الأوصياء على القصر الذين يجدون فى التأجير ما يرى ذمتهم ويدفع عنهم سوء الظن والشبهات^(٢) .

ولقد قدر الاقتصاديون الزراعيون قيمة الإيجار عادة باعتبار ٥ ٪ ربحاً صافياً لرأس المال، فإذا كان الفدان يساوى مائة جنيهه فيؤجر بمبلغ خمسة جنيهات، وإذا كان ثمنه مائة وعشرين جنيهاً يؤجر بمبلغ ستة جنيهات وهكذا^(٣) .

(١) عبد الحكيم الرفاعى، المصدر السابق . ص ١٩٨ . أنظر أيضاً . حسن سعد شديد، طرق استغلال الأراضى الزراعية (المجلة الزراعية المصرية . يناير فبراير . ومارس ١٩٤٣) .

(٢) محمد السعيد محمد، المصدر السابق . ص ١٠٤ .

(٣) عبد الغنى غنم، المصدر السابق . ص ١٢٧ .

ومع ذلك فلم يحدث أن كانت قيمة إيجار الأرض في مصر خلال الفترة بهذه النسبة ، ففي عام ١٩٣١ على سبيل المثال بلغت أثمان وإيجارات الأراضي الزراعية في مصر كما يلي (١) :

المديرية	متوسط ثمن الفدان الواحد	متوسط إيجار الفدان	متوسط الربح %
البحيرة	٨٣ر٠٧٢	٥ر٥٩٥	٦ر٩
الغربية	٩٨ر٢٦٩	٧ر١٢٣	٧ر٢
الدقهلية	١١٥ر٢٠٦	٨ر٤٤٦	٧ر٣
الشرقية	٨٦ر١٥٥	٥ر٨٥٨	٦ر٨
المنوفية	١٤٠ر٠٨٨	٩ر٤٥٦	٦ر٣
القليوبية	١٥٣ر٤١٧	١٠ر٤٠٥	٦ر٨
الجيزة	١٤٤ر٦٠٥	٩ر٩٤٩	٦ر٩
بنى سويف	١٢٧ر٦٧٨	٧ر٩٢٠	٦ر٢
الفيوم	٨٧ر٢٨٥	٤ر٤٦١	٥ر١
المنيا	١٢٩ر٥٠٠	٧ر٠٨٥	٥ر٥
أسيوط	١٢١ر٦١٦	٧ر٦٨٣	٦ر٣
جرجا	٨٩ر٨٥٨	٦ر ٣٠	٦ر٧
قنا	٧٢ر٠٧٦	٥ر٥٩٩	٧ر٨

ويلاحظ من هذا الجدول أن متوسط الربح زاد عما قدره علماء الاقتصاد الزراعى (٥ ٪ من رأس المال) فيما عدا مديرية الفيوم التي وصلت فيها النسبة إلى ١٥ ٪ والمنيا التي وصلت فيها إلى ٥ر٥ ٪ بينما كانت أعلى نسبة في مديرية قنا (٧ر٨) تليها الدقهلية (٧ر٣) ثم الغربية (٧ر٢) .

(١) نفسه ، ص ٦١ .

وفي سنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٧ كان متوسط إيجار الفدان في مصر ٧١٢ ر.٥ جنيه بل إن إيجار الفدان في بعض مناطق مصر كان يكفي لشراء فدان من الأرض في إنجلترا (١)

وكان تحديد قيمة الإيجار مثار نزاع دائم بين المالك والمستأجر خلال الفترة ، وكان هذا يرجع في المحل الأول إلى أن فئات الإيجار لم تسكن تتمشى مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ، فإذا أريد في أى وقت المطابقة بين الإيجار السائد والأحوال الاقتصادية القائمة قامت المنازعات بين الملاك والمستأجرين في حالة ارتفاع الأسعار ، وبين المستأجرين والملاك في حالة انخفاضها (٢) .

وعندما أثيرت مسألة تحديد قيمة الإيجار وضرورة وضع أسس لها في المؤتمر الزراعى الأول (١٩٣٦) وقف كبار الملاك إلى جانب مصالحهم بطبيعة الحال ، فقد رأوا أن تحديد القيمة الإيجارية على أسس معينة أعفوا فيها قوة العمل التي يبذلها المستأجر في الأرض ، فقد اقترحوا أن يراعى في تقدير الإيجار : قيمة ثمن الفدان ، والظروف التي تم فيها شراء الأرض ومعدنها ودرجة خصوبتها والرى والصرف فيها وتوافر الأيدى العاملة وخبرة الأهالى الزراعية ، ومدى توفر المواصلات وقربها وبعدها من المساكن والأسواق ، كما تراعى الحالة الاقتصادية والمالية محليا ، وأيضاً العادة والعرف المتبع في المعاملات ، وكذلك أسعار المحصولات ، ومدى تأثيرها بالمشروعات والمنافع العامة ، وأخيراً مقارنة عقود إيجار أرض الحوض بعقود الأحواض المائلة ودون التقيد بما في العقود (٣) . وكل هذه الاشتراطات في صالح الملاك ولا أثر فيها ولا اعتبار للمستأجر أو قوة عمله التي يبذلها في الإنتاج .

وأثيرت المسألة مرة أخرى في المؤتمر الزراعى الثالث (١٩٤٩) وقدم الدكتور أحمد حنين مشروعاً يعطى للمستأجر - الذى اعتبره مدير الإنتاج المسئول عنه

(١) جمال الدين محمد سعيد ، اقتصاديات مصر . ص ١٣٢ .

(٢) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١١٨ .

(٣) عبد الحليم الياس نصير ، نظام ضرائب الأطنان (بحث مقدم للمؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦) .

والمحتمل لإخطاره من الآفات وتقلبات المناخ — ربماً محدوداً لا يتجاوز ١٠٪ من صافي الدخل ، وقال عنها أنها نسبة لا تكفى التاجر الذى يتداول سلامة لا يكلفه تداولها عناء كبيراً فـما بالك بالمستأجر الذى يوالى الزراعة فى مختلف أدوارها . وقال أنه إذا أريد تحقيق ذلك لوجب تخفيض قيمة الإيجار بمقدار ٢٠٪ عما هو سائد آنذاك ، ومع ذلك جاءت توصيات المؤتمر خالية من هذا الاقتراح فيما عدا إعلانه أنه « يسره زيادة نسبة الإيجار العيى الذى أشار المؤتمر الزراعى الثانى فى ١٩٤٥ باتباعه ، وما زال المؤتمر يرجو عمل الدعاية اللازمة لانتشاره لما فيه من فوائد للملاك والمستأجرين على حد سواء^(١) » .

ولقد فشلت محاولات تعديل قيمة الإيجار لصالح المستأجر بسبب تركيز الملكية الذى جعل الملاك فى مركز أقوى من المستأجرين حتى انعدم التكافؤ فى العلاقة المالية (الإيجار) بينهما ، فالمالك يملئ إرادته على المستأجر عند تقدير فئات التأجير^(٢) ، بل أن عقد الإيجار كثيراً ما كان يكتب من نسخة واحدة يحتفظ بها المالك وكثيراً ما كان يوقعها المستأجر على « يياض » مما أتاح الفرصة للمالك لإساءة استعمال هذا الوضع ، إذا كان يطالب المستأجر بأكثر مما اتفق عليه إذا ارتفعت الأسعار أو يطلب منه ترك الأرض أو غير ذلك^(٣) .

وقد ساعد على وجود مثل هذه الأوضاع واستمرارها ، زيادة عدد السكان بالنسبة للأراضى المزروعة ، الأمر الذى دفع كثيراً من الناس الذين لا حرفة لهم غير الزراعة إلى التسابق على استئجار الأرض واكتساب رضا الملاك بالشروط التى يفرضونها ، فإذا صدر قانون بتحديد فئات الإيجار مثلاً ، فمن السهل على الملاك العدول عن تأجير جزء من أراضيهم والقيام باستغلالها على ذمتهم فيتهافت الراغبون على استئجار الجزء الباقى بالشروط التى يملئها المالك عليهم ، وبهذا وجدت سوق سوداء لإيجار الأرض الزراعية مثلها فى ذلك مثل أى سلامة أو خدمة ذات طلب

-
- (١) أحمد حسين ، أساس التشريع الذى ينظم العلاقة بين ملاك الأراضى ومستأجريها (بحث مقدم للمؤتمر الزراعى الثالث ١٩٤٩) .
(٢) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١٠٨ .
(٣) أحمد حسين ، المصدر السابق .

غير مرن ، كالبترول والسكر والزيت ، يستفيد ملاكها المحتكرين بالخدم من الكميات المعروضة منها بقصد رفع ثمنها^(١) .

يضاف إلى هذا ، أن الأحكام العامة للإيجار ، كانت في صالح المالك بطبيعة الحال ودون مراعاة للظروف الطبيعية التي قد تأتي في غير صالح المستأجر ، فإذا هلكت الزراعة كلها أو بعضها بمحادث قهرى فليس للمستأجر أن يتخلص من الأجر كله أو بعضه ، وكذلك الحال إذا لم يستطع المستأجر بسبب ظروف قهرية ، تهيئة الأرض للزراعة كلها أو أكثرها ، أو عدم بذرها بعد تهيئتها أو أدت ظروف إلى ظروف إلى إتلاف هذه البذور^(٢) .

على أن الحكومة قد تدخلت في أوقات الأزمات الاقتصادية التي كان يهبط فيها سعر القطن ، في محاولة لتخفيض الإيجارات ، ففي عام ١٩٢١ صدر القانون رقم (١٤) بإعادة النظر في إيجارات الأراضي الزراعية المتفق عليها في العقود المبرمة من سنة ١٩٢٠ — ١٩٣١ الزراعية وذلك بتشكيل لجنة في كل مديرية تسعى « لجنة إيجارات الأراضي الزراعية » تتألف من أحد القضاة رئيساً ومن اثنين من الأعيان أحدهما يمثل الملاك والثاني يمثل المستأجرين . وفي عام ١٩٢٢ صدر قانون آخر لتخفيض إيجار الأراضي الزراعية عن سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ بواسطة تلك اللجان . وفي عام ١٩٢٧ فسكت الحكومة في إصدار تشريع مماثل ولكنها اكتفت بإنشاء لجان استشارية للتوفيق بين المالك والمستأجر . وفي عام ١٩٣٠ ، أصدرت قانوناً في ٣٠ ديسمبر بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية ، فإذا دفع المستأجر في إيجار سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ فلا يجوز مطالبته قبل أول سبتمبر ١٩٣١ بالخمس الباقي ولا بالتأخر من السنتين الزراعتين السابقتين يقتضى العقد ،

(١) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق ص ١٠٩ — ١١٠ . أنظر أيضاً .
مریت غالى ، المصدر السابق . ص ٧٣ — ٧٦ . وأيضاً : أحمد على ، المصدر السابق ص ٤ ، محمد فهمى طيطة ، المصدر السابق . ص ٤١٢ .
(٢) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ٢٦ .

كما تقرر تخفيض ٢٠٪ من إيجار سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ لمن قام بدفع ٨٠٪ من الإيجار ، وتخفيض ٣٠٪ عن سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ لمن سدد ٧٠٪ وهكذا (١) .

ويلاحظ أن هذا التدخل لم يكن حاسماً لصالح المستأجر دوماً ، فقد ترك تقريره بأيدي الأعيان فضلاً عن أن قرارات هذه اللجان لم تكن ملزمة فهي استشارية أكثر منها تقريرية .

ورغم الضعف الواضح في تدخل الحكومة هذا ، فقد كان هناك من يعترض على مبدأ التدخل وتخفيض الإيجار بواسطة التشريع واعتبر ذلك « إجراءً شاذاً يحسن عدم الالتجاء إليه لأنه يؤثر في العلاقات الشخصية بين المالك والمستأجر ، وهو بعيد عن العدالة في كثير من الأحوال لأنه مع وجود ملاك يرهقون مستأجريهم فإن هناك من يعطفون عليهم كل العطف (٢) » .

إذا انتقلنا إلى دراسة صور وأشكال الإيجار لوجدنا أنها كثيرة ومتشابهة ومتغيرة من وقت إلى وقت ، ومن مكان إلى مكان ، وإن كان التغير عادة في الدرجة وليس في النوع .

وفي مقدمة أنواع الإيجار يأتي التأجير النقدي ، وهو طريقة من طرق التأجير يتفق فيها على دفع إيجار الفدان بمقدار معين من النقود يحدد عادة عند التعاقد ، وإذا دفع المستأجر جزءاً من هذا الإيجار مقدماً فإنه يتعهد بتسديد الباقي منه في المواعيد المتفق عليها في العقد بصرف النظر عن نجاح الزراعة أو فشلها وارتفاع أثمان المحاصيل أو انخفاضها (٣) .

(١) عبد الحكيم الرفاعي ، المصدر السابق . ص ٢٠٠ أنظر أيضاً : عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ٤٤ .

(٢) أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة الزراعة) مذكرة بشأن إقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديعة . ص ٦ — ٧ .

(٣) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١١٣ .

وتختلف قيمة الإيجار تبعاً لحصص الأرض وبعدها أو قربها من المدن وطرق مواصلاتها وحالة الأمن بها ، وطبيعة ريعها وصرفها ، وأصناف المحاصيل التي تزرع بها ، فالأراضي الضعيفة يتفاوت إيجارها بين ثلاثة وخمسة جنيهات للفدان ، والمتوسطة بين ستة وتسعة جنيهات للفدان ، والجيدة بين عشرة واثنى عشر جنيهاً ، ويستثنى من ذلك بعض المساحات القروية من المدن التي تزرع خضرا في أكثر الأحيان ويتفاوت إيجارها بين أربعة عشر وستة عشر جنيهاً أو يزيد (١) .

وإذا كانت الأرض مؤجرة إلى صغار المزارعين مباشرة ودون وسطاء من كبار المستأجرين ، فإن المالك كان يضع يده على المحصول ويبيعه بتوكيل منهم — بعد وضعه في مخازنه أو قبل ذلك — لحساب مستأجريه ثم يخصم من الثمن قيمة الإيجار المستحق له عليهم ، ويسلم كلا منهم ما يتبقى بعد ذلك من صافي الثمن ، فإذا لم يسدد ثمن المحصول القسط المطلوب وتبقى منه شيء فيسدد من محصول الزراعة التي تلي المحصول المباع ، وبهذا يضمن المالك أرباحه (٢) .

ويحدد الإيجار في بعض التفاتيش بنسبة ثمن قنطار القطن بسعر اقفال بورصة الاسكندرية يوم ١٥ أكتوبر من كل سنة ، بحيث إذا زاد ثمن القنطار أو نقص خلال سنوات التأجير زادت قيمة الإيجار أو نقصت تبعاً لذلك . وكان هذا التحديد يسرى أيّاً كان صنف القطن المزروع ، وأحياناً يحدد الإيجار على أساس ثمن القنطار ١٢ ريالاً فإذا زاد الثمن أو نقص خلال مدة التأجير تقاسم المالك والمستأجر فرق الزيادة أو النقصان مناصفة . وفي مديرية الشرقية مثلاً يشترط بعض الملاك أن يؤجر أرضه بفئة تقل عن قيمة الإيجار المجاور على شرط أن يحاسب سعر محصول القطن

(١) حسن سعد شديد ، المصدر السابق .

(٢) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ١٣٠ . أنظر أيضاً :

F. O, 371 — 4979 — 8076, Memo by Brigadier General Sir O. Thomas M. P. to Milner's mission on « agricultural and Economic Position of Egypt » .

الناتج من الأرض المؤجرة بسعر ١٢ر٥ ريالاً للقنطار الواحد مهما زاد سعره في البورصة عن ذلك (١) .

وتختلف مدة التأجير النقدي من ١ سنة في الزراعة النيلية كالذرة ، ٢ سنة في الزراعة الشتوية كالقمح والبرسيم ، وسنة في الزراعة الصيفية ، كالقطن في الحياض لصغار المستأجرين ولمدة تراوح بين سنة وثلاث سنوات لسكبار المستأجرين (٢) .

على أن طريقة التأجير النقدي هذه — كما لاحظ أحد المعاصرين — مرهقة للفلاح الصغير وخاصة عندما يشترط كما كان يحدث في كثير من الأحيان ، أنه في حالة زيادة سعر القطن عن ١٥ جنيهاً مثلاً تقسم الزيادة مناصفة وهو ما كان يسمى بشرط القطن (٣) .

وهناك طريقة أخرى للإيجار تسمى بالتأجير العيني وبمقيضاها يحصل المالك على جزء ثابت أنسبة معينة من المحصول أو المحاصيل المتفق على زراعتها بينه وبين المستأجر ويتضمنها عقد الإيجار ، وبهذه الطريقة يحصل المالك على الإيجار المتفق عليه بعد نضج المحصول أى مؤخراً ، بعكس الحال في التأجير النقدي . وللتأجير العيني طريقتان : أن يحصل المالك على نسبة معينة من المحصول تتفق مع مقدار مساهمته مع المستأجر في العمليات الزراعية وإمدادها بالمال ، وهذه تتطلب جهداً وعناية من المالك . وأما أن يحدد مقدار معين من المحصول وبرتبة معينة منه يقدم للمالك كإيجار للأرض بعد نضج المحصول كأن يحصل على ثلاثة أراذب من فدان القمح وثلاثة قناطير من فدان القطن وهكذا . . فإذا عجز المستأجر عن توريد الكمية

(١) حسن سعد شديد ، المصدر السابق .

(٢) عبد النقي غنام ، المصدر السابق . ص ٣١٧ .

(٣) إبراهيم رشاد ، علاقة صاحب الأرض بمستأجرها (مشروع مقدم لوزارة

الشئون الاجتماعية) المقطم ، ١٩٥٢/٦/٢ .

المتفق عليها أو جزء منها يقوم بدفع تعويض عنها يساوى ثمنها السائد في السوق الرسمية وقت التسليم^(١) .

ويحتوى هذا النوع من التأجير على طرق متعددة في كيفية اقتسام المحصول بين المالك والمستأجر بحيث أن كل مديرية كانت لها طرق تختلف عن الأخرى بل في طريقة التعامل بالمحصول الواحد^(٢) .

ولقد أدت هذه الطريقة في بعض الأحيان إلى الإخلال بنظام الدورة الزراعية الثلاثية وما يترتب عليها من أضعاف التربة لأن المستأجر كان يلجأ — في حالة عجز محصول القطن — إلى زراعة القطن على مساحات أوسع مما يقضى به قانون الدورة حتى يتسنى له تسوية موقفه في الموسم التالي^(٣) .

ويفضل بعض الملاك طريقة التأجير العيني لأن حصتهم من الإيجار عيناً أعلى منها نقداً وتمتصهم بالزيادة التي يحققها الإنتاج لأي غلة من الغلات، فضلاً عن أنها تسهل له الإشراف المباشر على زراعة الأرض^(٤) .

بالإضافة إلى طريقة التأجير النقدي والتأجير العيني وجدت طريقة أخرى للتأجير أطلق عليها طريقة المزارعة وهي عبارة عن اشتراك المالك والمزارع في استغلال الأرض ، وكل منهما يعتبر منظمًا للإنتاج لأنهما يتحملان مخاطر الإنتاج فيشتركان في الربح والخسارة ، ويقسم الناتج بينهما بنسبة معينة يحددها العرف^(٥) وتنتشر هذه

(١) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١١٥ :

(٢) حسن سعد شديد ، المصدر السابق . ، عبد الغنى غنام ، المصدر السابق ص ١٣٣ . أنظر أيضاً :

F. O, 371 — 4979 — 8076, op, Cit.,

(٣) إبراهيم رشاد ، المصدر السابق .

(٤) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١١٦ ،

(٥) عبد الحكيم الرفاعي ، المصدر السابق : ص ٢٠٢ ، أيضاً محمد فهمي =

الطريقة حيث يخشى من تقلبات أسعار المحصولات^(١)

وهناك نظام آخر قريب الشبة بنظام المزارعة وهو نظام المشاركة وينتشر بين صغار الملاك حيث يحصل المالك على نصف أو ثلاثة أخماس أو ثلثي المحاصيل الناتجة الناتجة تبعاً لنوع المحصول وقوة الأرض أو ضمتها ، وكل مديرية لها عرف معين للتعامل بهذه الطريقة^(٢) .

ويلاحظ على هذه الطريقة أنها لا تدفع المستأجر لبذل جهد كبير فهو لا يشعر بأنه مطالب بسداد إيجار محدد فضلاً عن أنه يعتبر أن كل ما يحصل عليه من هذه المشاركة مكسباً في أى الأحوال ، ثم أنها تثير شكوك المالك ، وتجعله غير مطمئن للحصول على حصته كاملة^(٣) .

وبجانب طرق الإيجار هذه وجدت طريقة يتم فيها دفع الإيجار بعرض نقد أو جزءاً منها من المحصول وفيها يتسلم المستأجر الأرض بإيجار معين ويمده المالك بالتقاوى ويدفع الضريبة ، وعند نضج المحصول يضع المالك يده عليه ويسترد منه مقدار التقاوى منها ويبيع الباقي ويخصم من ثمنه قيمة الإيجار ، ثم يقسم الباقي بعد ذلك مناصفة . وهذه الطريقة شائعة في إيجار القطع الصغيرة ويلاحظ أن المستأجر

== لمينظه ، المصدر السابق ، ص ٤١٣ ، عبد النقي غنام ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(١) الأخبار ، ٥ ، ١٣/١١/١٩٢٧ (الزراعة بين الغيط والجرن والأسواق)
أنظر أيضاً : المقطم ٢٠/٢/١٩٢٣ (توزيع الأرض واستغلالها بالقطر المصرى) ،
٧/٤/١٩٤٢ (كلمة لفؤاد أباطة في تفضيله هذه الطريقة ويمدها قائمة على أساس
الرأسمالية المشبعة بالإصلاح الاشتراكي .

(٢) حسن سعد شديدي ، المصدر السابق . وأيضاً عبد النقي غنام ، المصدر السابق

ص ١٣١ - ١٣٣ وأيضاً محمد الشعيد محمد ، المصدر السابق ص ١١٧ .

(٣) أحمد حسنين ، المصدر السابق .

يأخذ التقاوى وهي مرتفعة الثمن ويردها وقت المحصول وهي منخفضة الثمن ، كما قد يستأجر الأرض بإيجار أقل بنصف جنيه واحد عن قيمتها مساعدة له من قبل المالك. (١)

وهذه الطريقة تمثل درجة من النضج الاقتصادي والاجتماعي من حيث قدرة المستأجر على تحمل مسؤولية التعامل ، كما أنها تتضمن قدراً من الثقة بين المالك والمستأجر بحيث إذا زاد المحصول في أحسن السنين وارتفعت أثمانه فإن المالك لا يطمع في الحصول على جزء من تلك الزيادة ، وبالعكس إذا جاء المحصول قليلاً وانخفضت أثمانه فإن المستأجر لا يتذمر ويطلب من المالك تحمل كل شيء أو شيء منها. (٢) .

ويلاحظ على طرق الإيجار هذه — فيما عدا التأجير النقدي — وجود قدر من المشاركة بين المالك والمستأجر في كل مراحل الزراعة إلى الحصاد والبيع مع اختلاف الصور والإشكال .

وبالإضافة إلى هذا وجدت طريقة للإيجار عرفت بالتأجير بالمزايدة ، وتأجير الأرض بهذه الطريقة يجعل نظام استغلال الأرض قريباً من نظام الاستغلال الرأسمالي .

وطريقة التأجير بالمزايدة تتم وفقاً لنظام معين بين المتزايدين محوره التنافس على استئجار الأرض وهذا التنافس يؤدي إلى كثير من المناورات والمساومات بين المتزايدين أنفسهم حتى يرسو على أحدهم .

ومن المفيد هنا أن نوضح المراحل التي يتم فيها هذا النوع من التأجير .

(١) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ١٣٣ . وأيضاً :

F. O. 371 — 4979 — 8076, op. Cit.;

(٢) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١١٧ — ١١٨ .

تحدث المزايدة عندما يقدم الراغبون في الاستئجار عطاءاتهم داخل مظاريف محتومة تفتح بعد وصولها ليد المالك أو من يحل محله في جلسة تخصص لذلك ، أو تقدم العطاءات على قائمة مزاد مفتوحة في جلسة علنية بوجود الراغبين في استئجار الأرض والتأجير بواسطة المظاريف المحتومة قليل الاستعمال ولا يلجأ إليه إلا في بعض أحوال نادرة حين يراد تأجير الأرض كلها دفعة واحدة وذلك في المساحات الكبيرة . أما التأجير في الجلسات العلنية فقد كان أكثر شيوعاً ، وتكون جلسات هذا المزاد لمدة طويلة تكون في إثنائها قائمة المزاد معروضة لمن يحضر من الراغبين لوضع عطاءه عليها، وهذه طريقة كثيراً ما يحصل فيها تلاعب واتفاقات بين المستأجرين ضد مصلحة أصحاب الحق وقيمون الصعوبات في وجه من لا يتفق معهم من المستأجرين الآخرين . ومضى وصلت الأرض في الحالة السابقة إلى القيمة المتفق عليها وتكون أقل مما تساويه الأرض يكف المتزايدون يدهم لترسو على أحدهم بشرط أن يدفع للآخرين تعويضاً أو يتقاسم معهم الأرض ، ومن يشذ عن الاتفاق يتزايدون ضده حتى يرتفع إيجار الأرض لترسو عليه بقيمة مرتفعة ، وقد تكون جلسات المزاد العلني قصيرة وتكرر عدة مرات ويعلن عنها في كل مرة فيحضر المتزايدون جلسات المزاد إلى أن يرسو على أحدهم . .

وقبل تحديد جلسات المزاد كان المالك الملم بأعمال الزراعة يقوم ببعض إجراءات تمهيدية فيعاین الأرض التي ينوى تأجيرها ليقف على حالتها ويحصر أجزائها القوية وأجزاءها الضعيفة ثم يقسمها إلى أحواض كل حوض ثلاثون أو خمسون أو مائة أو مائتا فداناً فأكثر . ثم يحوز قائمة مزايدة لكل قسم من هذه الأقسام التي تسمى في العرف « بالصفقات » وكل قسم يسمى « صفقة » ويبين في القائمة مساحة القطعة أو القطع التي تتكون منها الصفقة المحررة عنها قائمة المزاد مع بيان حدود كل قطعة ونعوتها على خريطة فك الزمام واسم حوضها ونعوتها والناحية والمركز والمديرية السكّانة بها ، ثم يحدد لها قيمة إيجار أساسية حسب الإيجار السابق أو بحسب ما تساويه . . وبعض الملاك كان يفضل أن تحتوى كل صفقة على جزء من الأطيان الجيدة وجزء من الأطيان الضعيفة أي ما يسمى عرفاً « تحميل الأرض على بعضها »

والبعض كان يجعل أجزاء الأرض القوية كلها في قوائم مستقلة وحدها ، وأجزاء الأرض الضعيفة في قوائم أخرى (١) . وبعد انتهاء عملية المزاد يحرر عقد الإيجار (٢) بين المالك ومن رضى عليه المزاد . وهذا العقد يتكون من أربع وعشرين مادة تشمل شروط استغلال الأرض بمعرفة المستأجر والحفاظة عليها . ومن المهم أن نشير هنا إلى أن العقد يحتوى على الضمانات الكافية للمالك قبل المستأجر دون تقدير الظروف الطبيعية التي قد تصيب الأرض أو المحصول ، فإذا تأخر المستأجر عن دفع قسط من الأقساط المستحقة في ميعاده يصبح باقى الإيجار مستحقا عن جميع مدة الإيجار دون تنبيه أو إندار رسمى (مادة ١) . ويلاحظ أنه يدخل ضمن مساحة الأرض — المؤجرة الترع والمساقى والجسور والسكك والتوالف مهما كان سبب التلف والبور والبرك والعجز . وليس للمستأجر الحق في رفع مساحتها من المقدار المؤجر أو تنقيص الإيجار بسببها (مادة ٣) ، كما تكون صيانة المصارف والمساقى والجسور على حساب المستأجر وبدون الرجوع بشئ فيها على المالك ، فإذا تأخر المستأجر عن تطهيرها في الميعاد المحدد (كل سنة في مدة الجفاف تنتهى في ٣١ يناير) فمن حق المالك القيام بهذا العمل دون معارضة من المستأجر وبالكيفية التي يراها سواء كان بأشهارها للمنافسة أو بالاتفاق مع أحد القاولين على أن يتحمل المستأجر التكاليف في النهاية (مادة ٤) . .

ويقوم المستأجر بدفع أجرة خنز العزب الداخلية ضمن المساحة المؤجرة سواء كانوا خفراء نظاميين أو غير نظاميين وذلك طبقا لما تقرره الحكومة من فئات (مادة ٦) وكل تلف أو ضرر يصيب المحصول بسبب الظروف الطبيعية كالآفات وغيرها يتحملة المستأجر وحده (مادة ١١) . .

(١) عبد القى غنام ، المصدر السابق . ص ١٣٥ — ١٣٦ ، جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى . ص ١٢٧ .

(٢) عبد القى غنام ، المصدر السابق . ص ١٣٩ — ١٥٠ .

وزيادة في ضمان المالك لحقوقه قبل المستأجر فقد ذكر أن التأمين العقاري الذي يدفعه المستأجر للمالك لا يكفي ضماناً بل يسحب التأمين على كل ما يملكه المستأجر من ثابت ومنقول خارج المساحة المؤجرة ، وما يملكه من مواشى وآلات زراعية داخلها بحيث يكون من حق المالك توقيع الحجز على هذه الممتلكات مع وجود التأمين سواء كان الحجز بالطريق القضائي أو بالطريق الإداري ، حجزاً تحفظياً أو تنفيذياً ، للحصول على الأيجار المستحق أو لممتلكاته الناشئة من الاخلال بشروط عقد الإيجار وقائمة المزداد في أى وقت كان وفي نزاع ملكية أراضى المستأجر الخاصة حق ولو كانت مرهونة وأخذ اختصاص عليها وفاء للإيجار المستحق على المستأجر (مادة ١٩) .

ولاشك أن طريقة التأجير بالمزايدة تعد وسيلة مضمونة للحصول على أعلى قدر من الأيجار والأرباح للمالك .

وبجانب طريقة التأجير بالمزايدة كانت هناك طريقة التأجير بالمفاوضة حيث يتارس أى يتفاوض المالك مع المستأجر على تأجير أرضه له ، وبعد الاتفاق — الذى تتخلله مناقشات كثيرة بطبيعة الحال — يحدد قيمة الإيجار السنوى للأرض وطرق استعمالها وكيفية سداد أقساط الإيجار أو التأمين . ويحرر عقد الإيجار بينهما سواء كان عقداً عرفياً أم رسمياً . وهذه الطريقة يلجأ إليها ملاك الأراضى فى تأجير أراضيمهم الخاصة التى لهم مطلق التصرف بلا منازع أو ممانع ، أو مشاركون يعترض على شئ (١) .

تلك كانت طرق الإيجار التى كان معمولاً بها بين ملاك الأراضى بصفة عامة خلال الفترة ، ولم تكن كلها مما كان يلجأ إليه كبار الملاك فى تأجير أراضيمهم — بطبيعة الحال — بل لقد اختاروا منها ما يناسب أهدافهم فى الربح . وعموماً فقد كانت

(١) عبد الغنى غنام المصدر السابق . ص ١٣٤ .

طرق التأجير التي يفضلها كبار الملاك هي التأجير النقدي ، والمزايدة أو الممارسة بصفة رئيسية ثم المزارعة في بعض الأحوال الاستثنائية .

أما تفضيل التأجير النقدي فلائنه يعنى المالك من تحمل تبعة إهمال المستأجر في الزراعة أو ما يترتب على العوامل الطبيعية من ضعف المحصول وقلته أو ما يترتب على انخفاض الأمان ، ثم أنها لا تضره (المالك) إلى مراقبة المستأجر والاشتراك معه في الإدارة ، فضلاً عن سهولة الحصول على قيمة الإيجار (١) .

أما التأجير بالمزايدة فهو يضمن للمالك الحصول على أعلى الأرباح استفادة من صراع المتزايدين وتنافسهم . وهذه الطريقة تقعى صفار المستأجرين عن الدخول في المزاد ، وتمنعهم من الاتصال بالمالك إتصالاً مباشراً وذلك بسبب كبر المساحات التي تعرض واشتراط تقديم التأمين اللازم وطول مدة الإيجار التي لا تقل عن ثلاث سنوات زراعية في الغالب ، ومن ثم يترك المجال لكبار المستأجرين من المضاربين والمرابين الذين يقومون بدورهم بتأجير الأرض لصفار الفلاحين من الباطن بفئات إيجار عالية حتى يضمنوا الوفاء بالتزاماتهم تجاه مالك الأرض (٢) .

وفي التأجير بالممارسة فرصة للمالك في رفع قيمة الإيجار لحاجة صفار المزارعين للأرض وهي محدودة وهم كثيرون ، ولا يتساهل كبار الملاك في قيمة الإيجار إلا إذا ضمنوا مزايا أخرى تعود من التخفيض كأن يكون مركز المستأجر المالي والاجتماعي يدعو للثقة والاطمئنان أو يكون متميزاً بكفاءة ونشاط في خدمة الأرض ،

(١) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١١٤ . عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ١٣١ .

(٢) خليل سري ، المصدر السابق . ص ١٣٨ . أنظر على سبيل المثال جريدة الأهالي ١٩١٤/٣/٧ حيث نشرت إعلاناً لدائرة طوسون باشا بطرح قطعة أرض بناحية أبي قير للإيجار بالمزاد لمدة صيف ١٩١٤ لإقامة « أخواخ » أو خيام لتضيية فصل الصيف . كما أن صحافة الفترة مليئة بإعلانات التأجير بالمزايدة .

وعموماً فالتأجير لصغار المزارعين بهذه الطريقة كان محصوراً في دائرة صغيرة من الفلاحين القريبين لدى الملاك ، ولم يكن يلجأ إليها إلا بعيدو النظر من كبار الملاك . أما التأجير بالممارسة لفير صغار المزارعين فقد كان يقصد به أن يزرع المستأجر بنفسه أو يكون يقصد التأجير لصغار المزارعين بالباطن وهي هنا تشبه المزايدة لأن المستأجر الأصلي يقوم بتأجير الأرض من الباطن بقيمة عالية حتى يضمن تسديد قيمة الإيجار التي اتفق عليها مع المالك وفي هذا غبن على الفلاح الصغير^(١) .

أما التأجير بالمزراعة فلم يكن يقبل عليه كبار الملاك إلا في أحوال معينة كأن تكون التربة فقيرة وتحتاج إلى اليد العاملة المدربة لإصلاحها ، أو عند حلول الأزمات الزراعية ، وخاصة في حالات هبوط وانخفاض أسعار القطن ، ولجوء الملاك إلى هذه الطريقة يجعلهم يتفادون أثر مثل هذه الأزمات الطارئة بإشراك المستأجر معهم في النتائج فيجمعون بين اهتمام المستأجر وانكبابه على العمل ، ومن الظروف الاستثنائية التي قد تلحق بالحصول سواء بالزيادة أو بالنقصان^(٢) .

ولقد كانت الحكومة في الأملاك الأميرية ووزارة الأوقاف تتبعان طرق التأجير التي كان يتبعها كبار الملاك خلال الفترة وخاصة الإيجار النقدي أو الإيجار بالمزايدة . أما إيجار الممارسة أو المزارعة الذي كان يتبعه كبار الملاك كما تقدم فلم يكن يتلائم معهما بقدر ما كان يتلائم النوعان الآخران (الإيجار النقدي والمزايدة) .

ولقد بلغت جملة الأراضي التي كانت تؤجرها الحكومة في عام ١٩١٤ : ١٠٥٩١١ فداناً وغير المؤجرة ١٠٢٨٧ ر٦٥٤١ فداناً^(٣) ، ثم أصبحت الأراضي

(١) خليل سري ، المصدر السابق . ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) نفسه . ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) أمين سامي ، المصدر السابق . ص ١٣٣ .

المؤجرة في عام ١٩٣٠ — ١٩٣١ : ١١٧٢٨١ فداناً واستمرت في الزيادة (١) .

ومن أمثلة سياسة الحكومة في تأجير أراضيها أنها في ١٩١٢ قامت بتقسيم ٦٣٦ فداناً بناحية بيلا إلى قطع تتراوح القطعة الواحدة بين أربعة وسبعة أفدنة ، أجرتها إلى ١٣٣ مزارعاً صغيراً . وكان المستأجر يدفع إيجاراً رمزياً في الثلاث سنوات الأولى ، ثم إيجاراً بواقع ١٠٥ قرش صاغ للفدان الواحد مضافاً إليه مبلغ يساوي ضريبة الأطنان المستحقة على الأرض وذلك في العشر سنوات التالية ، وبعد ذلك يصبح الإيجار لمدي الحياة . وفي أوائل عام ١٩١٤ قامت بتقسيم ١٠٢٥ فدان بناحية منشية عباس الثاني بكفر الشيخ إلى ١٩٤ قطعة مساحة الواحدة خمسة أفدنة ونصف ، قامت بتأجيرها لصغار المزارعين بنفس شروط ناحية بيلا فيما عدا المرحلة الثانية التي مدت إلى خمس عشرة سنة بدلاً من عشر (٢) .

أما وزارة الأوقاف فقد كانت تقوم بتأجير أراضيها لكبار المستأجرين مقابل تأمينات عقارية أو نقدية (٣) ولصغار المزارعين بتأمينات نقدية تتراوح بين ٢٠ ، ٣٠٪ من إيجار سنة واحدة وكانت ٥٠٪ حتى عام ١٩٢١ (٤) ، ويكتفى بالنسبة للبعض أن يكون التأمين ما لديهم من ماشية بمقد أدنى زوج من الماشية (٥) .

أما قيمة الإيجار فقد كان يحدد — طبقاً لإعلان الوزارة (٦) — على أساس

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٠/٦/٣٠ .

(٢) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٣٥ ، محمد فهمي لهيطة ، المصدر السابق .

ص ٤١٣ — ٤١٤ .

(٣) مجلس النواب ، ١٩٢٦/٩/٨ .

(٤) نفسه ، ١٩٢٤/٥/١٣ .

(٥) نفسه ، ١٩٢٦/٩/٨ .

(٦) نفسه ، ١٩٢٧/٧/٣ ، ١٩٣٠/٤/٢٩ .

ما تلتجعة الأرض من الحاصلات وقيمة أثمانه وحسب العرف السائد في مناطق ملكية الوزارة . . وعموماً فقد كان متوسط إيجار الفدان في مساحات الوزارة المختلفة ٨٦١٦ ج في عام ١٩٢٦ ، ٨١٤٥ ج في عام ١٩٢٧ ، ٨٢٧٩ ج في عام ١٩٢٨ ، ٧٩٢١ ج في عام ١٩٢٩ مع ملاحظة أن نسبة الإيجار كانت ترتفع أو تنخفض حسب العقود المتغيرة .

وإذا تأخر المستأجر في دفع أى قسط من أقساط الإيجار كله أو بعضه في ميعاده يصبح باقى الإيجار مستحقاً عن جميع المدة دون تنبيه أو إنذار كما تقضى بذلك المادة الأولى من عقود إيجارات الوزارة (١) .

وكانت الوزارة تقدم بعض التسهيلات لمستأجريها كأن تشتري تقاوى القطن للزراعيين ثم تحصل ثمنها مع الإيجار مضافاً إليها ١٠٪ رسوم إدارية ، أو حرث وري الأراضى في الزراعات الصيفية كما كان يحدث في أراضى تفتيش المطاعة أو الحصول لهم على سلفيات من شركة السكر لشراء التقاوى والأسمدة (٢) .

ولقد نبه أحد كبار الملاك الوزارة إلى أن طريقة المزايدة التى تلجأ إليها في تأجير أراضها تؤدي إلى التنافس بين المزايدى فتشأ الخصومات بين الأسر . ومن الغريب أنه طالبها بأن تتبع طريقة التأجير بالممارسة حيث تقسم الأرض إلى مساحات صغيرة مساحة كل منها ١٠٠ أو ٢٠٠ فدان بدلا من تقسيمها إلى قطع الواحدة ألف فدان كما كان يحدث في طريقة المزايدة (٣) ١١

ومن الملاحظ أن قاعدة تأجير الأرض انتشرت بين كبار الملاك بصورة ملحوظة ابتداء من عام ١٩٣٩ . فقبل هذا العام كانت نسبة الأراضى المؤجرة ١٧٣٪ ، زادت إلى ٦٠٧٪ سنة ١٩٤٩ ثم أصبحت ٧٥٪ في عام ١٩٥٢ . وهذا يرجع

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٢/٧/٧ .

(٢) نفسه ، ١٩٢٧/٧/٣ ، ١٩٣٠/٤/٢٩ .

(٣) نفسه ، ١٩٣٢/٦/١٤ (سؤال للنائب محمد قطب عبد الله) .

إلى أن الدخل من الإيجار كان يفوق الدخل من الزراعة على الذمة فقد كان دخل الفدان على سبيل المثال في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ لا يزيد على سبعة عشر جنيها ونصف ، بينما كان الإيجار يبلغ من ٣٥ - ٤٠ جنيها . وكانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها في الوجه البحري بمتوسط ثلاثين جنيها لكبار المستأجرين وبمتوسط ثمانية وثلاثين جنيها لصغارهم . هذا إلى أن مصلحة الفلاح بوزارة الزراعة أثبتت من خلال البحوث التي قامت بها أن إيراد الزراعة على الذمة يقل عن إيراد الأراضي المؤجرة بنسبة الثلث (١) .

ولا شك أن الزيادة في نسبة الأراضي المؤجرة أدت إلى زيادة التنافس على اقتنائها باعتبارها رأسمال مدر للربح ، وأدى هذا بالتالي إلى ارتفاع أثمان الأراضي ارتفاعا عاليا خضع لقاعدة العرض والطلب ، كما دفع هذا الوضع بعدد من أصحاب المهن غير الزراعية من سكان المدن إلى ميدان تلك الأراضي الزراعية ، واستغلالها عن طريق الإيجار فنشأت بذلك طبقة الوسطاء أو كبار المستأجرين (٢) الذين سيطروا على سوق المزايدات في الإيجار ، وأقصوا بذلك صغار المستأجرين من الفلاحين البسطاء عن هذا الميدان فزادهم إفقارا .

(١) إبراهيم عامر ، الأرض والصلاح . ص ١٠٦ (كان يوسف وروز سمان

س ط ف

صيدناوى والياس سليم صيدناوى يؤجرون - ر ٥ ر ٣٧٣ إلى ٧٦ مستأجرا تتراوح مساحة القطع المؤجرة من فدان وأثنى عشر فدان وبلغت القيمة الإيجارية ٨٦٥ ر ٩٠٩ ج في عام ١٩٥٢ (حافظة عقود إيجار بملف يوسف سمان صيدناوى بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى) .

(٢) بلغ من ضخامة عددهم إن كونوا اتحادا لرعاية مصالحهم أسماه « لجنة اتحاد مستأجري الاطيان بالوجهين القبلى والبحرى » المقطم ، ١٩٢٣/١/٧ .

لقد كانت علاقة كبار الملاك بالفلاحين المستأجرين تنحصر في تحصيل قيمة الإيجار ولا شيء غير ذلك ، مما جعل الفلاح ينظر إلى المالك نظرة رهبة مخزوجة باحترام مبني على الخوف والخضوع . ويذكر الأب هنري عيروط أن أحد كبار الملاك قال له « إن الفلاحين يجب سوقهم بالسوط » ويذكر أيضاً أن أحد ضباط الشرطة كان يوسع أحد الفلاحين المتهمين ضرباً فلما أظهر دهشته هو ومن معه أجابه الضابط بأنه « ينبغي أن يعامل الفلاحون على هذا النحو لأنهم بهائم (١) » .

ولست هذه النظرة بمستغربة ، والقانون لم يكن يفرق فعلاً بين الفلاح والماشية ، فقد عرف قانون إنشاء العزب ، العزبة بأنها « المباني التي تقام في الأراضي الزراعية لصالحها وتكون معدة لسكن المزارعين وصاحب العزبة عند الاقتضاء ولحفظ الحاصلات الزراعية وإيواء المواشي » (٢) .

وإذا ما تأخر المستأجر في دفع الإيجار المقرر في الميعاد المحدد فلا شيء أمام المالك إلا تحصيله بكافة الطرق والوسائل القضائية وغير القضائية (٣) ، وإذا ما عجز المستأجر عن دفع الإيجار نتيجة هبوط أثمان المحاصيل أنكر عليه المالك ذلك واتهموه

(١) هنري عيروط ، المصدر السابق . ص ٣٩ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٢/١٢/٢٠ .

(٣) جاء في محاكمة فؤاد سراج الدين أن وكيل دائرة عبد العزيز البدرأوى عاشور ذهب إلى ثلاثة من المستأجرين وأخذ الإيجار بطريقة مؤلمة جداً لدرجة أنه أخذ حلقان نساءهم وباعهم فتعدى أحد المستأجرين عليه بالشتيم فذهب وكيل الدائرة إلى مقر الدائرة وأخطر نقطة بوليس نبروه حيث حضر بعض الضباط والجنود واحضروا المستأجرين الثلاثة وأخذوا يضربونهم بالعصى الغليظة فتجمع أهل الأهالي فاطلق البوليس النار في الهواء ، ولكن عبد العزيز البدرأوى أطلق بندقيته على الفلاحين وقتل أحدهم (مضبطة محاكمة فؤاد سراج الدين — ١٩٥٤/١/١٧ . مصلحة الاستعلامات) .

بالظلم وعدم الذمة (١) .

وإذا ما أثبتت محاولات تخفيض إيجارات الأراضي في مجلس النواب إيجاب الملاك على ذلك بأن مثل هذه الاتجاهات فيها ، القضاء على الملاك قبل كل شيء ، وأننا إذا أردنا أن نشرع وجب أن يتناول تشريعنا الملاك كما يتناول المستأجرين » (٢) . فضلا عن أن مشروعات تخفيض الإيجارات كانت تقدم لمجلس النواب كانت تحال إلى لجان الاقتراحات وغيرها حتى لقد تلتهى الدورة دون الانتهاء فيها لأمر رغم ما كان يحدث فعلا من تخفيض الإيجارات في بعض السنوات كما سبقت الإشارة (٣) .

تلك كانت علاقة كبار الملاك بالفلاحين في حالة تأجير الأرض ، أما إذا كان المالك ممن يزرع أرضه على الذمة ، فإن علاقته بالفلاح تأخذ شكلا آخر يتمثل في الأجر الذي يأخذه الفلاح الأجير سواء كان ذلك في مزارع الأفراد أو الهيئات مثل مصلحة الأملاك الأميرية ووزارة الأوقاف وشركات الأراضي التي تقوم بزراعة الأرض .

وتتوقف أجور العمال على كثرتهم أو قلتهم في المنطقة ، فتهدد في الجهات المزدهرة بالسكان كالمنوفية والقليوبية ، وفي حالة هبوط أثمان المحصول . وفي أوقات الفراغ من الأعمال الزراعية (كالفترة بين الانتهاء من زراعة الشتوى حتى ابتداء خدمة الصيف وفي مدة الزراعة النيلية حيث تقل الأعمال الزراعية) ، وعلى العكس ترتفع الأجور في الجهات قليلة السكان كجهات البحارى في شمال الدلتا ، وفي حالة ارتفاع أثمان المحاصيل كما حدث في خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها حتى أزمة ١٩٢٩ ، وفي وقت عزيق القطن والقصب ورهما وزراعة وشتل الأرز ، وضم ودراس المحاصيل الشتوية وأبادة دودة ورق

(١) نعلى فسكى ، ما أشد ظلم الفلاح (المقطم ، ١/٢ / ١٩٣٤) .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٣/٥/٣١ .

(٣) نفسه ، ١٩٢٧/١٢/٥ ، ١٩٣٣/٣/٢٧ ، ١٩٣٣/٥/٢٥ ، ١٩٣٣/٦/٢٠ .

القطن ، كما ترتفع الأجور في وقت تمخير الذرة أو جنى القطن وحصاد الأرز حيث يرغب المالك في انجاز أعماله الزراعية قبل فوات الأوان . .

وكان عمال المزرعة ينقسمون عادة إلى عمال دائمون ، وعمال مؤقتون ، وعمال بالمقاوله .

أما العمال الدائمون فيقسمون بدورهم إلى « تمليية » وهم الذين يعينون بصفة دائمة للقيام بالأعمال الزراعية العادية على اختلافها (بواقع عشرة عمال لكل مائة فدان) ، ومرابون ويعملون لقاء ٢-٤ كيلات حبوب بالإضافة إلى أطعام وكسوة المالك لهم ، وظهورات لمساعدة التملية في جميع العمليات الزراعية (عشرة لكل مائة فدان) .

وأما العمال المؤقتون ، فقد كان يطلق عليهم الخطرية أو المياومون أو الاجرية ، وهؤلاء كانوا يستأجروا للعمل في المزرعة في زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى طاقات أكبر من جهود التملية ويلزم انهاءها بسرعة وتدفع أجورهم نقداً وفي الغالب عينا .

أما عمال المقاوله فقد كان يستحضرهم الخولى بالإتفاق مع أحد المقاولين نظير أجرة نفر عن كل عشرة انفار وتقل النسبة حتى تصل إلى ٤ - ٥٪ كلما زاد عدد العمال عن مائة عامل .

وتختلف الأجور وطريقة الحصول عليها حسب نوع العمل ، فهيشة الموظفين من وكيل الدائرة إلى المفتش والمأمور والناظر والمعاون والكاتب والخزنجى والميكانيكى كانوا يتناولون مرتباتهم نقداً وشهريا . أما باقى العمال من الخولة والسكلافين والتملية والرعاة والعطشجية وما مائلهم ، فقد كانوا يتناولون مرتباتهم نقداً أو نقداً وصنفا كل شهر أو يعطون أرضا زراعية تسمى معاشا يساوى قيمة أجورهم .

ولم تكن مرتبات العمال ثابتة وإنما كانت تتغير بالزيادة أو النقصان حسب

الحالة الاقتصادية وحسب المكان . وعموما فقد كانت أجور العمال الدائمين (التلمية) تتراوح بين ٦٠ ، ١٢٠ قرشا في الشهر إذا كانت نقداً وإذا كانت حبوباً فتساوى أجرهم الشهري أو السنوي ، أو يعطى جزءاً من الأجر نقداً والباقي أرضاً في القليوبية والمنوفية من ١٢ - ١٦ قيراطاً للعامل درجة أولى ، $\frac{1}{2}$ إلى $\frac{1}{3}$ فدان للأولاد وذلك في الأرض الجيدة ويشترط على التلمي زراعتها حبوباً أو علفاً وليس قطناً وبعض الجهات كانت تعطى العامل التلمي قطعة أرض مساحتها من نصف فدان إلى فدانين بحسب قوة الأرض ودرجة خصوبتها بحيث يساوى إيجارها أجرته السنوية بشرط قيامه بجميع الأعمال الزراعية طوال السنة فإذا انقطع عن العمل يوماً استحضر عاملاً بدلاً منه وتضاف عليه أجرته ، وهذه الطريقة تسمى بالمعاش وكانت شائعة في نواحي سخا وكفر الشيخ .

وقد يكون أجر التلمي قطعة أرض تعطى له بإيجار منخفض عن المستأجر العادي بمقدار جنيه واحد للفدان وتحسب له أجرة عن كل يوم يعمله وتقل عن أجر العامل المؤقت (الخطري) قرشاً واحداً بحيث تنضم مجموع الأجرة المستحقة له في السنة من الإيجار المطلوب ..

وبعض عمال التلمية كانوا يحصلون على أجرهم نقداً وعينا في آن واحد ففي بعض الجهات كان العامل يعطى ثلاثة أراذب أجرة في الستة شهور الأولى من نصف بؤونه إلى نصف كيهك وأردب قمح ، ١٥٠ قرشاً في الستة شهور الثانية ، يصرف له المالك كل ستة شهور كسوة (جلباب ولباس ومداش وطاقية) وهذه الطريقة متبعة في جنوب الدلتا في بعض بلاد المنوفية والقليوبية ، أو كان يحصل على ثلاثين قرشاً شهرياً مع أربعة كيلات ذرة أو يأخذ أجرة قرش ونصف في اليوم وفداناً يزرعه ذرة لنفسه بإيجار مخفض أو يؤجر له البرسيم ناقصاً ١٥٠ قرشاً عن إيجار الفدان المعتاد .

أما أجور العمال المؤقتين (الخطريه أو المياومون الاجرية) فكانت تدفع في الغالب نقداً وتتراوح بين خمسة وعشرين وأربعين ملياً في اليوم حسب الجهات وحسب اختلاف العمليات وارتفاع أو انخفاض ثمن المحاصيل ، وفي الأحوال

النادرة كان العامل المؤقت يحصل على أجره عينا أو صنفاً وهذا الأجر يختلف من جهة لأخرى ومن محصول لمحصول ففي الذرة يعطى قدح ونصف في اليوم . وفي صم القمح والأرز والشعير يعطى حزمة مما ضمه . وفي حصاد الذرة الرفيعة (العويجة) في الوجه القبلي يعطى $\frac{1}{4}$ كيلة اليوم . وفي تذريرة القمح والفل والحلبة يعطى كيلة من كل خمسة أردب . أما في تذريرة البرسيم فيعطى كيلة عن كل ثلاث أردب أو يعطى سدس التبن الناتج من القمح والشعير في الأرض الجيدة في نظير التذريرة . .

وفي مشال القمح يعطى الجمال كيلة ونصف من محصول الفدان ينقله من الفيض إلى الجرن وقد تزيد أو تقل حسب المسافة . أما في الذرة فيأخذ الجمال نصف حمل . وفي دراس القمح يعطى العامل $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{2}$ التبن الناتج بشرط أن يقدم النورج والمواشي اللازمة . وفي دراس القمح الهندي يعطى نسبة أعلى « النصف » لأنه يأخذ وقتاً أطول في الدراس ، وفي دراس الشعير يعطى $\frac{1}{4}$ التبن لقلته عن القمح . وفي دراس البرسيم والحلبة يعطى $\frac{1}{4}$ التبن نظير الماشية والنورج . وفي تفريطه أودق الذرة العويجة يعطى ٤ - ٥ كوزاً أو قدحين من كل أردب وفي دق الذرة الشامية يعطى العامل ربع كيلة من كل أردب .

أما عمال المقاوله الذين يستقدمون للمزرعة بواسطة المقاول فكانوا يأخذون أجورهم نقداً أو صنفاً ، ففي بعض الجهات كان المقاول يأخذ كيلتين من الذرة عن قطع فدان ذرة وكيلة من مشاله على الجمال ، ويطلب بعض الملاك تأميناً من المقاول الذي ترسو عليه المقاوله لضمان اتقان العمل^(١) .

* * *

(١) عبيد الفتى غنأم ، المصدر السابق . ص ٤٦٢ - ٤٦٧ ، محمد مصطفى عقر ، نظام التلمية بالمزارع الكبيرة (الزراعة ١٩١٩/١٢/٨) . حسن سعد شديد

إذا كانت علاقة كبار الملاك بالفلاح المستأجر هي علاقة بأحد أدوات الإنتاج التي تعطى قوتها للأرض من أجل أن يتمتع المالك بإنتاجها ، فلقد كانت لهؤلاء الملاك علاقة أخرى بمصادر تمويل الأرض من حيث اقتنائها أو الصرف على العمليات الزراعية وغيرها من وسائل المعيشة . تلك هي علاقتهم بالمؤسسات المالية ، الشركات والبنوك ، التي كان لها تعامل بالأرض بصورة أو بأخرى ، وهي العلاقة التي بدأت بالاقتراض من هذه المؤسسات بضمان الأرض أو المحاصيل ، وانتهت بعد تراكم القروض وعدم تسديدها أولا بأول إلى ما كان يعرف بمشكلة الديون العقارية تلك المشكلة التي كانت سببا في أرق وضجر الملاك المدينين خلال الفترة وحتى نهايتها فضلا عن آثارها الاقتصادية والاجتماعية على تطور المجتمع المصري بصفة عامة .

ولقد كانت المؤسسات المالية التي وظفت أموالها في التسليف العقاري والزراعي هي : البنك العقاري المصري الذي انشئ في عام ١٨٨٠ ، والبنك الزراعي (١٩٠٢) وبنك الأراضى (١٩٠٥) وشركة الرهن العقاري (١٩٠٨) ثم البنك العقاري الزراعي المصري (١٩١٠) وكان أشهرها على الإطلاق البنك العقاري المصري بالإضافة إلى كبار المالكين الذين كانوا يوظفون أموالهم في هذه المجالات . . . وكان لكل مؤسسة من هذه المؤسسات شروط خاصة بالتسليف والموائد أدناها ٦ ٪ وأعلىها ٩ ٪ وقد أدى التنافس بينها إلى تخفيض سعر الفائدة تخفيضاً نسبياً ومن ثم كان الأقبال على شراء الأرض واستصلاح البور منها (١) .

ومما شجع البنوك على الاكثار من الاقراض ، قوانين المحاكم المختلطة التي كانت تقبل الأراضى الزراعية كضمانة قانونية لتسديد الديون ، كما أنها منحت الدائن حقوقاً واسعة في بيع الأراضى المرهونة سواء أكان شخصية معنوية (بنك أو شركة)

== (المصدر السابق) . المجلة الزراعية المصرية ، يناير وفبراير ومارس ١٩٥٢

(تفتيش سنخا بقلم محمد أحمد جمعة) .

(١) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١٥٦ .

أو فرداً بعينه ، ومن ثم انتشر بين هذه البنوك الأقراض برهن أول وثان وثالث (أى الرهن لأكثر من جهة على الشيء نفسه) فيما عدا البنك العقاري المصرى الذى لم يكن يقبل الأقراض إلا برهن أول . كما ساعد البنوك على التسهيل فى الأقراض أيضاً ، استمرار الارتفاع الذى كان يحدث فى أثمان الأراضى وذلك بارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية وارتفاع قيمة الإيجارات فيما بين عامى ١٩١٦ ، ١٩٢٦ (١) .

وكان من آثار هذه التسهيلات فى الاقتراض أن أقبل الملاك على الاقتراض بسبب أو لآخر أما لشراء أراضى بالتقسيط أو لإصلاح أراضيهم أو بناء مساكن خاصة أو الزواج أو للإقامة فى المدن أو شراء السيارات الخاصة وغيرها والسفر للخارج لقضاء أشهر الصيف وللترفيه وغيرها من مجالات الصرف التى لا تعود بإيراد تسدد منه الديون فيما بعد . وقد أسرف البعض فى الاقتراض فمقدوا قروضاً برهن أول وثان وثالث حتى أصبح ما كان على الفدان الواحد يتراوح ما بين ١٢٠ ، ١٥٠ جنيهها بعد أن كان القرض على أجود فدان لا يزيد على ٦٠ جنيهها ، يضاف إلى هذا تساهل بعض البنوك فى تأجيل دفع الأقساط وقبول تأخير قسطين أو ثلاثة مقابل دفع فوائد الأقساط المتأخرة ، وقد ساعد هذا التأخير وتراكم الأقساط ميل المدين إلى التأجيل ليصرف إرادته فى مجالات أخرى غير العمليات الزراعية (٢) .

وفى أوقات الأزمات المالية سواء أكانت عالمية أم محلية كانت البنوك تقبض يدها عن التسليف فى الوقت الذى كانت تنخفض فيه أثمان المحاصيل فيعجز

(١) نفسه ، ص ١٥٥ ، عبد الفتى غنام ، المصدر السابق . ص ٧٠ . أنظر أيضاً :

Jasper Yeates Brinton, The Mixed Courts of Egypt. p 66

(٢) عبد الفتى غنام ، المصدر السابق . ص ٧٠ . أنظر أيضاً : تقرير اللورد اللنبى عن عام ١٩٢٠ حيث أشار إلى اتفاق المزارعين دخلهم الزائد فى وجوه الترف وأسباب الحياة الناعمة (الأخبار ، ١ ، ٢ ، ٣/١١/١٩٢١) .

المدنيون عن الوفاء بديونهم فتزع ملكياتهم وفاء للديون كما حدث في أزمات عام ١٩٠٧ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٧ التي استمرت حتى الثلاثينات وما بعدها (١) ، هذا في الوقت الذي بلغ فيه سعر الفائدة على القروض ٨٪ ، ٩٪ سنوياً بينما كان صافي الإيراد من الأرض لا يتجاوز ٥٪ حتى لقد وجد الكثير من المدنيين أنفسهم يديرون أراضيهم لحساب البنوك وبدون أجر (٢) .

لقد تضافرت إذن عوامل مختلفة في نشأة مشكلة الديون العقارية أبرزها سهولة الاقتراض في أوقات الرخاء دون تفكير في النتائج وتأثير العوامل الاقتصادية العالمية والمحلية ، وهبوط أسعار المحصولات مع انخفاض إنتاجية الأرض — وأدى تكرار الأزمات المالية إلى عجز المدنيين عن السداد ، ومن ثم تراكم ديونهم وتشدّد الدائنين من ناحية أخرى في الحصول على حقوقهم كاملة ، هذا بالإضافة إلى تخوف أصحاب الأموال من استثمار أموالهم في الأراضي الزراعية مما أدى بدوره إلى أثمان الأرض إنخفاض لا يتفق مع قيمتها الحقيقية (٣) .

على أية حال ، لقد كان عام ١٩١٤ يمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في تكون الديون العقارية ، فارتفاع أثمان محصول القطن ذلك العام (١٩١٤) وزيادة قيمة الصادرات ، والرواج الذي أحدثه استهلاك الجنود الإنجليز — كل ذلك ساعد الملاك على سداد الديون التي كانت قد تراكت منذ أزمة ١٩٠٧ فانخفضت نسبة ديون البنك العقاري المصري من ٢٩٨٥٧٢٤٢٨ جنيهاً في عام ١٩١٤ إلى ١٩٥٦١٤٧٧ جنيهاً في عام ١٩٢٠ .

ولسكن بقدر ما استطاعوا تسديده من ديون أقدموا على عقد قروض جديدة أخرى بل أن عام ١٩١٧ يعتبر عام الذروة في الاقتراض وخاصة من البنك العقاري

(١) عبد الفنى غنّام ، المصدر السابق . ص ٧١ .

(٢) محمد البعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١٥٦ .

(٣) علام محمد ، الديون العقارية (بحث مقدم المؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦)

المصرى حيث وصلت نسبة الاقتراض إلى ١٢٤٩٠٠٠ ر. ١٢٤٩٠٠٠ جنيهها بينما كانت في عام ١٩١٥ — (٥١٧٠٠٠ ر. جنيهها) وفي عام ١٩١٦ (٤٨٥٠٠٠ ر. جنيهها) وعام ١٩١٨ (١٠٩٩٠٠٠ ر. جنيهها) وعام ١٩١٩ (٦٦٤٠٠٠ ر. جنيهها ^(١)) .

وهكذا كان شأن الملاك — وخاصة كبارهم — في أوقات الرواج الاقتصادي تزداد أرباحهم وتزداد ديونهم في نفس الوقت ، فمن رصيد الأرباح يقومون بتسديد جزء من الديون وبالجزء الآخر يقومون بشراء أراض جديدة — لأن أمانها في أوقات الرواج تهبط — فليجأون إلى البنوك العقارية للحصول على الأموال الكافية للشراء ، وهذا ما حدث قبل عام ١٩٢٧ وقبل عام ١٩٢٩ أى قبل حدوث الأزمة العالمية ، فاعتماداً على توقعات ارتفاع أثمان المحاصيل عقدت الصفقات المالية الكثيرة وتم شراء كثير من الأراضي . وبناء على هذا هبطت قيمة ديون البنك العقاري العقاري من ١٩٠٦١٤٧٧ ر. جنيهها في عام ١٩٢٠ إلى ١٨٧٩٠ ر. ٤٢٦ ر. جنيهها في عام ١٩٢٨ ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ١٩٠٦٢٦ و ٤٨٠ ر. جنيهها في عام ١٩٣٠ . بينما وجدنا أن ديون بنك الأراضي التي كانت في عام ١٩٢٠ — ١٩٢١ : ١٦٤٠٧٥٠ ر. جنيهها وصات بعد ارتفاع طفيف إلى ١٤٠٣٢٥ ر. ٤٠١ ر. جنيهها في عام ١٩٢٤ — ١٩٣٥ ثم ارتفعت فجأة إلى ٨٠٦ و ١٨١ ر. ٥٠٨ ر. جنيهها في عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ^(٢) .

وفي عام ١٩٣٠ وصات الديون العقارية إلى أعلى مراحلها ، إذ وصلت قيمتها — كما حددها مسيو مينوست E. Minost مدير عام البنك العقاري — إلى ثلاثين مليوناً من الجنيهات وجملة الأراضي المرهونة إلى ٣٤٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ فداناً ، أى كل مصر تقريباً فيما عدا أراضي الوقف والمساكنات أقل من خمسة أفدنة المحظور توقيع الحجز عليها بمقتضى قانون الخمسة الأفدنة في عام ١٩١٣ . وجدير بالملاحظة

(1) G. Baer, op. Cit., P 105

(2) Ibid. P 107, A.E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt. P. 217 — 218.

أن قروض البنك العقاري فوق ٤٠٠٠ جنيهًا كانت تمنح الملاك فوق ٥٠ فدانًا والذين كان يخصهم واحد ٧٧٢٦٪ من جملة الأراضى المرهونة للبنك وكان يخصهم أيضاً ٨٠٪ من جملة قروضه^(١).

ومن الملاحظ أن صفوة كبار الملاك في مصر كانوا مثقلين بالديون العقارية إذ كانت أراضيهم مرهونة أولى وثانية وثالثة وعليها اختصاصات لأكثر من بنك ولأكثر من بيت مالى ولأفراد خارج المؤسسات المالية المعروفة ، كما كان من بينهم رجال السياسة الذين لعبوا دوراً خلال الفترة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر محمد الشريعى باشا ، ملوم بك السعدى ، المصرى باشا السعدى ، عبد العظيم بك المصرى بالمنيا وحمد الباسل وعبد الستار الباسل وسالم الباسل بالفيوم ، ونجيب باشا غالى وورثة بطرس غالى بالجيزة وبنى سويف ، والفريد شماس وأبورحاب بمرجا وأسيوط سليم وسيمان سيدناوى بالفيوم ، يوسف نحاس بالشرقية ، حسين رشدى باشا ببنى سويف على شعراوى باشا وقاينى فهمى باشا بالمنيا ، مصطفى عمرو بأسيوط وإسماعيل الماقوسى بالمنيا^(٢) وعدلى يكن وعبد اللطيف الصوفانى وعبد المجيد سلطان وعلى المتزلاوى وزايد جلال^(٣).

ولقد حمل هؤلاء المثقلون بالديون لواء المطالبة بتدخل الحكومة لإتقاذ ما يمكن إتقاذه من ثرواتهم المرهونة لأصحاب الديون والمعرضة فى مزادات البيع بأبخس

(1) G. Baer, op. Cit., P. 102, 107

أنظر أيضاً : عزيز خانكى ، معجزة من معجزات الإصلاح الزراعى . ص ١ حيث يذكر أن مسيو أفيجدور كبير الملتشين بالبنك العقاري المصرى تولى إدارة ١٥٠ عزبة مساحتها ٣٠٠٠٠ فداناً وقيمتها ٢٠٠٠٠٠ جنيهًا وهى الأراضى التى عجز أصحابها عن سداد ديونها .

(٢) مكلفات الأتايان الزراعية بالمنيا والفيوم والجيزة وبنى سويف وأسيوط والشرقية (دار المحفوظات المصرية) .

(3) F. O, 371 — 1964 — 15252, op. Cit.,

الإيمان ، وفي مقدمة هؤلاء — كما سنرى — الفريد شماس وقلبي فهمي ويوسف نحاس الذي كان سكرتيراً عام النقابة الزراعية العامة وغيرهم ممن كتبوا في الصحف أو قدموا الأسئلة والاستجابات للحكومة في البرلمان أو أصدروا قرارات وتوصيات من خلال الاجتماعات الدورية لمجالس المديريات .

ولقد كانت مناقشات كبار الملاك بشأن الديون العقارية تدور حول ضرورة تدخل الحكومة وأحلالها محل البنوك الدائنة بالطريقة التي تمنع تسرب الأرض من تحت أيديهم إلى الأجانب . وفي ذلك قدم قلبي فهمي — وهو أول من نبه إلى خطورة هذه المسألة — اقتراحاً للحكومة في ٨ أبريل ١٩١٢ طالب فيه بأن تقوم الحكومة بمحصر ديون الأهالي ودفع قيمتها للبنوك على أن يقوم المدينون بسداد ديونهم للحكومة في أقساط وعلى آجال طويلة كأن تكون تسعين سنة وبفائدة ٤٪ . وقد جدد هذا الطلب مرة أخرى في أبريل ١٩١٥ ويونيو ١٩٣١ وسبتمبر ١٩٣١ حيث طالب الحكومة بتأجيل تحصيل أقساط أموال الأتليان حتى يتمكنوا من مواجهة مطالب البنوك العقارية (١) .

وقد نقد يوسف نحاس هذا الرأي على أساس أن قيام الحكومة محل البنوك سيكلفها أعباء إدارية كبيرة من حسابات وموظفين تصل إلى ٦٪ . ومن ثم لا يستطيع أقراض المدينين بنسبة ٤٪ (٢) ، وكان قد أبدى تخوفه من أن البيوع الجبرية للأراضي المرهونة تسببت في خفض أمان الأرض (٣) .

(١) المقطم ، ٨/٤/١٩١٥ ، ٢٥/٦/١٩٣١ ، ١٣/٩/١٩٣١ ، ١٢/٩/١٩٣١ .
ولقد بذل قلبي فهمي جهوداً ضخمة في سبيل مشكلة الديون العقارية فلم يترك فرصة إلا وكتب منادياً بإحلال الحكومة وتدخلها حتى لقد امتدحه أكثر من شاعر على هذا المجهود (أنظر : المقطم ١٩/٣/١٩٣٣) .

(٢) المقطم ، ٢٤/٤/١٩١٥ .

(٣) الأهالي ، ٧/٣/١٩١٥ .

وقد قدم زكريا نامق (عضو الجمعية التشريعية) إلى رئيس الوزراء (حسين رشدي) في فبراير ١٩١٦ اقتراحاً بأن تقوم الحكومة بتعيين حراس من الأعيان للأراضي التي تنزع ملكيتها وتكون مهمتهم إدارة الأرض بمعرفةهم وسداد أقساط ديونها للبنوك من ريعها لمدة خمس سنوات يتمكن بعدها صاحب الأرض من إدارة شؤون زراعته ودفع الأقساط المطلوبة وبذلك لا تتعرض أرضه لنزع ملكيتها^(١).

وقد اتفق معه في هذا الرأي محمد بك أبو الفتوح وأضاف بأن تقوم الحكومة بوقف البيوع الجبرية فتحفظ الأرض قيمتها وأن تقسم مواعيد تحصيل الأموال الأميرية على أربعة أشهر تبدأ من نوفمبر ، وتعديل لوائح بورصة البضائع في ميناء البصل ، على أن يحاول الأهالي من جانبهم الاتحاد ولا يبيعوا محاصيلهم إلا دفعة واحدة حتى يضمنوا سعراً معقولاً ويقتصدوا في نفقاتهم ما أمكن لهم الاقتصاد^(٢).

على أن الأزمة كانت قد وصلت إلى ذروتها في منتصف عام ١٩٣١ وزادت البيوع الجبرية زيادة رهيبية فقد نظرت محكمة مصر المختلطة خلال ذلك العام وحده ١١٠٠ قضية نزع ملكية بلغ مقدار الأراضي المروضة للبيع ٣٢٠٦١ فداناً رسا الزاد على ٢٩٥٤ فداناً منها يضاف إليها القضايا المؤجلة . أي أنه قدر مجموع الأراضي المهددة بالبيع الجبري في نهاية عام ١٩٣١ بحوالي خمسين ألف فدان^(٣).

ولقد بلغ متوسط ثمن الفدان المروض للبيع ٨٧ جنيهاً ، ولما كان المتبع في

(١) المقطم ، ١٩١٦/٢/٥ ، الأهالي ، ١٩١٦/٢/١٢ .

(٢) محمد أبو الفتوح ، الأزمة المالية الزراعية ، دواؤها ودواؤها (المقطم ،

١٩١٦/٥/٢٦) .

(٣) حنا أسعد ، ديون الأهالي وقضايا نزع الملكية المقطم ، ١٩٣١/٨/١٣ .

البيع الجبرى تخفيض ١/٢ الثمن الاصلى ، فإن ثمن اللدان المروضة للبيع كان أقل من ٧٠ جنيهاً فى أول جلسة ثم يأخذ فى الانخفاض فى الجلسات التالية طالما أنه لم يباع فيصل إلى ٥٦ جنيهاً فى الجلسة الثانية ثم ٤٥ جنيهاً فى الجلسة الثالثة حتى يرسو المزااد (١) .

إزاء هذا الموقف وأمام صرخات الملاك المدينين تدخلت الحكومة فأصدر مجلس الوزراء فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣١ قراراً بالموافقة على ما كانت قد اقترحتته وزارة المالية بتدخل الحكومة فى شراء الأراضى المروضة للبيع الجبرى بالمزااد وبأبخس الأثمان ، على أن يكون هذا التدخل عن طريق الشركة العقارية المصرية التى تتولى إدارة تلك الأطنان بعد شرائها إلى حين وجود مشتر لها بثمان مناسب مع إعطاء المدين الاصلى وعائلته وأهل منطقته حق الأولوية فى الشراء وذلك خلال الخمس سنوات التالية لشراء الشركة للأرض وتكون الشركة بعد ذلك حرة فى البيع لمن تشاء بشرط أن يكون المشتري مصرياً فى كل الأحوال (٢) .

وقد تم الاتفاق على أن تضع الحكومة تحت تصرف الشركة مبلغ مائة ألف جنيه لاستخدامه فى شراء الأراضى الزراعية المروضة للبيع الجبرى بأقل من قيمتها الحقيقية أو الأراضى التى تكون قد رسي مزادها على البنوك بأقل من القيمة الحقيقية أيضاً ، على أن تقسم الأرباح — إذا وجدت — مناصفة بين الشركة والحكومة أما الخسارة فتتحملها الحكومة وحدها (٣) .

وقد سارت الشركة فى عملها ، ووضعت الحكومة تحت تصرفها لتنفيذ هذا المشروع مبلغ مليون جنيه على دفعات متعددة صدر باعتمادها مرسوم بقانون رقم (٢٦) بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٣٢ ، وفى ٨ يونيو ١٩٣٢ رخص مجلس الوزراء لشركة

(٢) نفسه .

(٢) جمال الدين محمد سعيد ، المصدر السابق . ص ٦٨ — ٦٩ .

(٣) أحمد على ، المصدر السابق . ص ٨ .

بشراء ١٤ س و ١٧ ط و ٦٢٥٧ ف من الأراضى التى رسا مزادها على البنك العقارى المصرى بمبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيهها دفع منها ٤٠٪ (أى ١٨٠.٠٠٠ جنيه) فوراً وقسط الباقى على عشرين سنة بفائدة ٥٪ سنوياً ، ثم اشترت من المزادات الأخرى س و ٢١ ط و ٩٣٨٧ ف بمبلغ ٥٥٤٣٣٠ جنيهها (١) .

ولقد قررت الشركة بالاتفاق مع الحكومة أن تبيع الأرض لأصحاب الأولوية فى شرائها بزيادة قدرها ١٠٪ مما تكلفته الحكومة فى شرائها (ويشمل ذلك الثمن الذى دفعته الشركة مضافاً إليه ملحقاته من مصاريف إدارية وعمومية وتسكليف إصلاح وفوائد لغاية تاريخ البيع) وبشرط أن يدفع المشتري ربع (¼) الثمن على الأقل نقداً والباقي مقسطاً لمدة لا تزيد عن عشرين عاماً بفائدة ٦٪ (٢) .

ولم تعجب هذه الشروط الملاك بطبيعة الحال ونوقش الموضوع فى مجلس النواب حيث وضع ثلاثة عشر نائباً الشروط التى رأوا أن تسير عليها الشركة لتسهل على الملاك استرداد أراضيهم ، وجاء فى هذه الشروط أن تكون المدة التى يجوز فيها لأصحاب الأرض الحق فى استردادها عشر سنوات وألا تعرف الشركة فيها قبل انتهاء هذه المدة وأن يدفع عند الشراء ١٠٪ من الثمن الأصيل وليس مما تكلفته الحكومة فى شرائها كما سبق أن اقترحت الشركة ، وأن يقسط الباقى على ثلاثين سنة وبفائدة ٥٪ ، وليس على عشرين سنة كما اقترحت الشركة ، على أن تأخذ الشركة ٢٪ ربحاً من قيمة الثمن الذى رسا به المزاد الأصيل (٣) .

ويبدو أن مناقشة النواب قد أثمرت خاصة وأنهم أخرجوا الشركة العقارية وأظهروها بظهر المستفيد ، فتوقفت الشركة عن شراء الأراضى منذ ١٨ مايو ١٩٣٣ وظلت الشركة تدير ما تحت يدها من الأراضى إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء فى أول أغسطس ١٩٣٤ بانتهاء هذه العملية وتسليم مصلحة الأملاك الأميرية مابقى لدى

(١) مجلس النواب ، ٢١/٢/١٩٣٣ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه ، ٢٤/٤/١٩٣٣ .

الشركة من أراضي لإدارتها وعرضها على أصحاب الأولوية لشرائها خلال المدة الباقية من الخمس سنوات التي كانت قد بدأت في ٢٧ نوفمبر ١٩٣١ (١) .

ويبدو أن هذا الإجراء الذي قامت به الحكومة لم يقنع المدينين خاصة وأن الشركة العقارية التي تولت مهمة شراء الأراضي المفروضة للبيع الجبرى دخلت إلى الميدان بكرة الاستثمار من أجل الربح ، ولا عجب في ذلك فهي منبثقة من مجموعة بنك مصر التأسيسية إذ كان طلعت حرب مديرها وعضو مجلس الإدارة المنتدب . . ولهذا أعلنت النقابة الزراعية العامة أن أى حل لمشكلة الديون العقارية لا يقوم على تخفيض سعر الفائدة وأطالة مدة الاقساط لا يسمى حلا وهذا ما لم يتضح في جهود الحكومة (٢) .

وواصلت النقابة جهودها في تقديم الاقتراحات ، فتقدمت في ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ باقتراح للحكومة لكي تجبر شركات الرهن العقاري على تخفيض فوائد التأخير من ٩ ٪ التي كان قد نص عليها في العقود إلى حدّها الأصلي المشروط في نظم ولوائح البنوك ، كما اقترحت أن يخفض بنك التسليف الزراعى وفرعه العقاري فائدته إلى ٦ ٪ وأن تتدخل الحكومة وتضع قانونا يجعل الحد الأعلى للفوائد التي يجوز التعاقد عليها مستقبلا ٧ ٪ بدلا من ٩ ٪ (٣) .

واستمرت المناقشات دائرة تطالب الحكومة بوضع حلول عملية لمشكلة الديون العقارية حيث أن ما اتخذته الحكومة من إجراءات وفي مقدمتها دور الشركات العقارية لم يؤد إلى نتائج إيجابية من وجهة نظر الملاك المدينين

(١) أحمد على ، المصدر السابق . ص ٩ — ١٠ .

(٢) المقطم ، ١٤/١٠/١٩٣٢ (تقرير مقدم من يوسف نحاس إلى مجلس إدارة النقابة الزراعية) .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٢٤٧ (أعمال النقابة الزراعية خلال العام من ١/٤/١٩٣٢ — ٣١/٣/١٩٣٣) .

بطبيعة الحال (١) .

وقد اعترفت الحكومة بأن الإجراءات التي اتخذتها سواء أ كانت عن طريق التدخل الذي قام به بنك التسليف الزراعى المصرى أم عن طريق الصفقات التي عقدتها الشركة العقارية « لم تكن لتكفى لمعالجة معضلة الديون العقارية وإنما كانت إجراءات مؤقتة بررها الأمل وقت اتخاذها فى قرب انتشاع غياهب الضيق العالمى » (٢) . ومن ثم فافضت الحكومة البنوك العقارية الثلاث (البنك العقارى المصرى ، بنك الأراضى ، شركة الرهن العقارى) فى مايو عام ١٩٣٢ وانتهت بالاتفاق على الأسس التالية :

أولاً — تجميد وتجديد القرض الحالية مع كل المبالغ المستحقة على المدينين .

ثانياً — تخفيض فئة الفائدة على بعض القروض التي عقدت بفئات مرتفعة فقبل البنك العقارى تخفيض حده الأعلى إلى ٦ ٪ لمدة خمس سنوات على أن يرتفع بعد ذلك إلى ٧ ٪ ، وخفضت شركة الرهن حدها الأعلى إلى ٦ ٪ طوال مدة القروض . أما بنك الأراضى فقد خفض حده الأعلى إلى ٦ ٪ خلال عشر سنوات وإلى ٧ ٪ خلال الخمس وعشرين سنة التالية .

ثالثاً — أن تسدد الحكومة ٢ ٪ الأقساط المتأخرة لغاية عام ١٩٣٢ بأذونات على الخزينة (بفائدة ٤ — ٤ ٪) يصدرها الحكومة فتستطيع البنوك تداولها وخصمها والحصول على الأموال لتدبر بها حركة أعمالها ، وفى هذه الحالة جعلت الحكومة فائدة على المدينين لها (بمقتضى دفع ٢ ٪ للديون) فى حدود ٥ ٪ (٣) .

(١) انظر على سبيل المثال مناقشات النواب فى جلسات ١٩٣٢/٦/٢٢ ، ١٩٣٢/٧/٥ ، ١٩٣٢/١/٣ ، ١٩٣٣/١/١٦ ، وأيضاً المقطم ، ١٩٣٢/١٠/٢١ .
(٢) مذكرة وزارة المالية بمجلس الوزراء فى ١٩٣٢/١٢/٨ بشأن الديون العقارية (مجلس النواب ، ١٩٣٣/٢/٢١) .
(٣) نفسه .

وعرضت وزارة المالية أسس الاتفاقيات التي وصلت إليها مع البنوك ، على مجلس البرلمان حيث أوضحت أن جملة متأخرات الأقساط بلغت ٦٣٧٢٠٠٠ ر.جنيها . يخص البنك العقاري المصري منها ٢٠٠٠٠٠ ر.جنيها وبنك الأراضي ١٤٥٢٠٠٠ ر.جنيها ، وشركة الرهن العقاري ٧٢٠٠٠٠ ر.جنيها . وبعد المناقشات التي بدأها المجلسان في ١٧ يناير ١٩٣٣ وافق البرلمان على أن تصدر وزارة المالية إذونات على الخزنة لا يتجاوز مجموعها ٣٥٠٠٠٠٠ ر.جنيها يصدر منها إذونات بمليون جنيه لمدة خمس سنوات وبفائدة ٤ ٪ تدفع في آخر كل ستة أشهر ، وإذونات بمليونين ونصف جنيه لمدة عشر سنوات وبفائدة ٤ ٪ سنوياً تدفع في آخر كل ستة شهور ، على أن يخص المبلغ الناتج من إصدار هذه الإذونات لتنفيذ الاتفاقيات التي كان مقرباً عقدها مع البنوك المعنية^(١) .

وفي ١٤ فبراير ١٩٣٣ صدق مجلس الوزراء على الاتفاقيات التي عقدت مع البنوك الثلاثة بناء على الأسس السابقة ، وفي ٨ مارس ١٩٣٣ صدر القانون رقم (٧) بتنفيذ ما جاء بتلك الاتفاقيات حيث نص على تجريد ومد آجال قروض البنوك العقارية الثلاث طبقاً للقواعد الموضحة بالاتفاقيات «مالم يرفض ذوو الشأن صراحة للماملة بتلك الاتفاقيات في المدة المحدودة والأوضاع المقررة بها» (مادة ١) ، وعلى أن تودع البنوك بالمحاكم قوائم المدينون المنتعنين من التسوية وذلك في خلال ستة شهور تقوم هذه المحاكم من تلقاء نفسها وبدون أي مصاريف بشطب قضايا نزاع الملكية التي لم يكن قد فصل فيها ، ووقف إجراءات نزاع الملكية (مادة ٤) ، ولضمان تنفيذ ذلك القانون بلا إبطاء جاء في مادته السابعة بأن تسري أحكامه « ولو تعارضت مع ما قرره القوانين واللوائح المعمول بها »^(٢) .

وفي ٢٧ مايو ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ بتخصيص ما يوزن

(١) مجلس النواب ، ١٧ ، ١٩٣٣/١/٣١ .

(٢) مجلس النواب ، ٨/٣/١٩٣٣ .

جنيه من الاحتياطي العام لإصدار المرحلة الأولى من الاذونات المالية التي كان قد سبق إقرارها (١) .

وبناء على هذه الاتفاقيات قسمت القروض إلى أربعة أقسام رمز إليها بحروف أ ، ب ، ج ، د . فالقروض حرف (أ) تشمل الباقي من أصل الدين لغاية ١٩٣٢ ، والقروض (ب) تشمل $\frac{1}{2}$ الأقساط المتأخرة على المدين في المدة من ١٩٢٨ لغاية ١٩٣٢ . والقروض (ج) تشمل $\frac{2}{3}$ الأقساط المتأخرة في المدة نفسها وهي التي تسدها الحكومة ، والقروض (د) تشمل الأقساط المتأخرة على المدين في المدة السابقة لعام ١٩٢٨ (٢) .

ورغم هذه التسويات لم يتمكن المدينون من تسديد الأقساط المستحقة عليهم في مواعييدها ، فلم تخفى ستة شهور من الاتفاقيات حتى بدأت مناقشة الموضوع من جديد على صفحات الجرائد وفي النقابة الزراعية العامة وفي مجالس المديريات وفي البرلمان ، للمطالبة بإعادة النظر في التسويات لتتفق مع ظروف الأرض وما تدره من غلات ، ولا بأس من أن تتبع بعض هذه المناقشات التي انتهت بإعادة النظر في التسويات بالفعل .

والملاحظ بصفة عامة أن الحلول التي طرحت من خلال المناقشات لم تتناول مشكلة الديون بمعزل عن الجوانب الاقتصادية الأخرى بل لقد ربطت بينها وبين الوسائل التي يمكن إتخاذها لحل الأزمة كرفع أسعار المحصولات وخفض المصروفات الحكومية العامة وخفض أموال الغرائب بنسبة ٥٠٪ (٣) . أو تحصيل نصف

(١) نفسه ، ٢٧/٥/١٩٣٣ .

(٢) نصوص الاتفاقيات الثلاثة (مجلس النواب ، ٢١/٢/١٩٣٣) .

(٣) محمود أبو حسين (عمدة منقلاوط) ، مشكلة الديون العقارية والحل ،

د القطن ، ٢١/٩/١٩٣٣ »

ضريبة الأطنان المقررة ويمتد النصف الآخر ديناً للحكومة على أصحابها ويشترط هذا الوضع لمدة خمس سنوات بحيث يقسط نصف الضريبة المتجمدة على عشرين سنة، كما تخفيض قيمة الأقساط المطلوبة للبنوك العقارية إلى النصف فيطول بذلك أجل السداد مع تخفيض الفائدة إلى $\frac{3}{4}$ أو $\frac{1}{2}$ وإلغاء ضريبة القطن وجعل الحد الأقصى لضريبة مجلس المديرية $\frac{5}{100}$. ويقول صاحب هذا الاقتراح (١) ، أنه إذا رفضت البنوك تخفيض أقساطها فعلى الحكومة أن تدفع نصف الأقساط وتحمل عملها كما فعلت في تسوية ١٩٣٣ مع مد أجل السداد إلى خمسين أو ستين سنة ، وحتى توفر الحكومة المبلغ اللازم لذلك تقوم بإصدار سندات يشتريها موظفو الدولة بواقع $\frac{20}{100}$ أو $\frac{25}{100}$ من مرتباتهم « لمساعدة اخواتهم الزراع » ، وتخصيص مبالغ بمجالس المديريات وهي لا تقل عن مليوني جنيه لهذا الغرض ، وإصدار تشريعاً بأن لا يصرف صندوق التوفير إلا نصف إودائع لأصحابها خلال خمس سنوات والباقي يصرف لهم في شكل سندات على الخزنة ، هذا فضلاً عن الإقلال من المنشآت الجديدة وبدلات السفر والملاوات والاشتراكات المجانية ، وهذا كله لا بد وأن يوفر في خلال خمس سنوات ما يقرب من خمسين مليون جنيهاً وهو كل قيمة الديون العقارية المستحقة .

وقد لاحظ آخرون ، أن قيمة الأرض تأثرت بهبوط غاتها ومن ثم طالبوا بأن تتنازل البنوك عن جزء من أصل الدين يوازي الهبوط الذي لحق بقيمة الأرض وأن لا يزيد القسط الواحد عن ضعف ضريبة الأطنان فإذا لم تفعل البنوك ذلك فلتتركها الحكومة وشأنها مع مديليها ومن يتعذر عليه منهم الاتفاق معها تبيعها الحكومة قطعة من الأرض بثمن مناسب بلا فائدة ويقسط ثمنها على أقساط

(١) محمود محمد الألفي ، لملاج الضائقة الاقتصادية والديون العقارية (المقطم ،

١٩٣٣/٩/٢٣) .

لا يؤيد الواحد على ضعفى الغريبة المقررة فتكون الأرض الجديدة بمثابة مصدراً
لتسديد الديون (١) .

وقد رأى آخرون أن تمسك البنوك بالبيع الجبرى هو من قبيل إثارة أصحاب
المصالح حتى تتدخل الحكومة ، فليس من شأن البنوك العقارية استغلال وإدارة
الأرض ، فإذا أعلنت الحكومة استعدادها لشراء الأرض المزروع ملكيتها
اطمأنت البنوك وفي هذه الحال تؤجر للمدين أو أحد أقربائه الأرض بقيمة معقولة
حتى تتمعدل الظروف (٢) .

وقد أرسل أحدهم رسالة إلى وزير المالية فى ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ اقترح فيها
أن تتنازل البنوك العقارية عن ٢٥ ٪ من ديونها مقابل أرباح الماضى ، وتصدر
الحكومة سندات مالية بـ ٢٥ ٪ أخرى « تتداول فى العالم المتمدين بأجمعه » ،
والباقى وهو ٥٠ ٪ يدفعه المدينون أنفسهم فى خلال ثلاثون سنة (٣) .

ونشر اقتراح بإنشاء بنك عقارى وطنى يحمل محل الدائنين وتكون موارده من
ضريبه تفرض على الأراضى والأموال الحالية من الرهون واستقطاع ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪
أو ٣٠ ٪ من مرتبات الموظفين تصرف لهم بسندات مالية على خزانة الدولة بحيث
يسكون التسديد مقسماً على ثلاثين سنة يبدأ القسط الأول منها فى أول يناير
١٩٣٨ (٤) ، أو أن ترخص الحكومة لبنك التسليف العقارى بإصدار سندات قيمة

(١) أحمد الألفى ، الديون العقارية ، اقتراحات لحل مشكلتها
(المقطم ، ١٩٣٣/١٠/٣) .

(٢) عبد الحليم البيلى ، فى الأزمة العقارية (المقطم ، ١٩٣٣/١٠/٨) .

(٣) المقطم ، ١٩٣٥/٤/٢ (رسالة من عبد الحميد شديد إلى وزير المالية فى
١٧/١٠/١٩٣٣ لم تشر فى حينها) .

(٤) أنيس دوس ، كيف نحافظ على ثروتنا الأهلية (المقطم ، ١٩٣٣/١١/٧) .

كل سند عشرة جنيهات بفوائد ٥/٣ أو ٣/٣ على أن يصدر البنك هذه السندات على ثلاث سنوات كل سنة بمبلغ عشرة مليون جنيه تستهلك بطريق اليانصيب أو بأي طريق آخر في مدة خمسين سنة من إصدارها ويحل البنك بمقتضى ذلك محل البنوك الدائنة ويقسط الدين للمدين بفائدة ٥/٤ على خمسين سنة ، وحتى تستوعب السندات بسرعة ذكر صاحب الاقتراح أنه يمكن « إلزام الموظفين بأمر إداري يأخذ جانب من هذه السندات (١) » .

وقد اترض البعض على فكرة مد أجل التقسيط إلى خمسين سنة أو أكثر واقترح التخلص من الدين نهائياً وذلك بأن يبيع كل مدين بقيمة دينه جزءاً من أرضه للحكومة بثمان مناسب ويستبقى لنفسه ولأولاده باقي أرضه خالية من الدين ، على أن تتولى الحكومة تسديد أقساط الديون من ريع الأرض المباعة لها مع إضافة مبلغ من الخزينة (٢) .

ولما كان البنك العقاري المصري هو أهم البنوك الدائنة والمثل الذي تحتذيه بقية البنوك فقد اقترحت « المقطم » أن تشتري الحكومة بعض أسهم هذا البنك بما يجعل لها الكلمة العليا في إدارته وتقرير سياسته فتستطيع بذلك تعديل فائدة الديون وإطالة مدد السداد دون جهد كبير (٣) .

ورأى البعض أن يؤلف المدينون لجنة تتولى مفاوضة الهيئات المالية الأجنبية للحصول محل البنوك الدائنة على أن تجعل الأقساط لمدد طويلة وبفوائد لا تتجاوز

(١) م . ع ، الديون العقارية (المقطم ، ١٩٣٤/٦/٩) .

(٢) أمين أنطون بك (عضو مجلس مديرية قنا) ، مشكلة الديون العقارية (المقطم ، ١٩٣٤/٧/٢) .

(٣) المقطم ، ١٩٣٤/١٢/١٦ .

٣٠/١ ، وإذا اضطرب الناس عن شراء الأراضى المعروضة في المزاد واستئجار المباع منها يكون في ذلك إحراج لمركز البنوك الدائمة (١) .

وقد قدم مجلس مديرية الغربية اقتراحاً بشأن حل الأزمة لم يخرج عن الاقتراحات التي سبق عرضها بل أن د لجنة تفريج الأزمات العقارية « المنبثقة من مجلس المديرية قالت في تقديمها للاقتراحات ، أنها تتفق مع ما سبق أن أعلنه د أولو الرأي في هذا الموضوع (٢) ، .

ولم يتخلف قايى فهمى عن تقديم الاقتراحات في هذا المجال فقال أنه يجب مد آجال الأقساط إلى ستين سنة وتخفيض الفوائد إلى ٤٪ أو تدفع الحكومة سنوياً نصف الأقساط المطلوبة للبنك العقارى باعتباره البنك المتشدد في موقفه والنصف الآخر يدفعه المدين ، على أن لا تحصل الحكومة النصف الذى دفعته للبنوك إلا بعد خمس سنوات على الأقل (٣) .

وهناك من ناقش تساويات ١٩٣٣ على أساس أنها لم تعالج المسألة إلا من ناحية واحدة وهى سعر الفائدة ودون التعرض لأصل الدين وللتأخرات ، مع أنها أصل اللباء ، وحق لا يظل المدين يزرع أرضه هو وأولاده ليسددوا أموالاً للحكومة وأقساطاً للبنوك ، اقترح أن تتجاوز الحكومة للمدينين عما سبق أن سددته من ديونهم القديمة بالقرض حرف (ج) وتدفع عنهم للبنوك في قيمة القرض (أ) (وهو ما كان يشمل الباقي من أصل الدين لغاية ١٩٣٢) بواسطة سندات تصدرها على الخزينة على أن تحصل قيمة ما تدفعه من ضريبة تفرضها على الأراضى الزراعية من نوع ضريبة القطن ، وفي مقابل ذلك تطلب الحكومة من البنوك أن تتجاوز

(١) عبد الله نجيب ، مشكلة الديون العقارية (المقطم ، ٢٨/٥/١٩٣٥) .

(٢) المقطم ، ١٣/٤/١٩٣٥ .

(٣) قايى فهمى ، الحل الوحيد لمشكلة الديون العقارية (المقطم ،

١٦/٤/١٩٣٥) .

بدورها للمدينين عن ديونهم بالقرض (ب) ، القرض (د) (وهو ما يمكن
يشمل في الأقساط المتأخرة على المدين في المدة من ١٩٢٨ لنهاية ١٩٣٢ ، والأقساط
المتأخرة على المدين في المدة السابقة لسنة ١٩٢٨) وأن تخفض سعر الفائدة إلى
٤ ٪ ، وبهذا تصبح ديون صاحب الأرض محصورة في $\frac{3}{4}$ القرض خرف (أ)
يسددها للبنك على أقساط معقولة بفائدة معتدلة تناسب ما تنتجه الأرض (١) .

تلك كانت طائفة من الاقتراحات العديدة التي قدمها أصحاب المصالح الزراعية
لحل مشكلة الديون العقارية أكثرها جاد وعملي وبعضها طريف كاقترح عبد
الحميد شديد بإصدار سندات بقيمة الدين تتداول في العالم المتمددين أجمع . وبعضها
خيالي كاقترح المقطم بشراء أسهم في البنك العقاري يجعل للحكومة اليد
العليا في تقرير سياسته ، وبعضها خطير يعكس قصر نظر كاقترح التفاوض مع
بنوك أجنبية أخرى تحمل محل البنوك الدائنة ، أي استبدال قوة أجنبية بقوة
أخرى أجنبية . ولكننا اقتراحات هدفت في مجموعها إلى إتساع الثروة من
برائن الأجانب .

أما النقابة الزراعية العامة فقد ساهمت باقتراحاتها التي لم تخرج عن الاقتراحات
السابقة بطبيعة الحال ، خاصة وأن بعضاً ممن ناقشوا المسألة على صفحات الجرائد
كانوا على صلة بالنقابة بطريقة أو بأخرى ، على أن النقابة قد ركزت بصفة خاصة على
ضريبة القطن وضرورة النائم (٢) . وجعل الدين الذي على الأرض مناسباً لقيمتها
وغلتها ، وهذا التناسب بين دخل الأرض وتكاليفها لا يأتي إلا بالتجاوز لصاحبها
عن كل ما يزيد في تكاليفها على دخلها وتقسيم الباقي من الدين على مدة لا تقل

(١) فيليب ناصف، في مشكلة الديون العقارية وإتفاق الحكومة والبنك العقاري
(المقطم ، ١٩٣٥/٤/٢١) .

(٢) المقطم ، ١٩٣٣/١٠/١٠ .

عن أربعين سنة وبفائدة لا تزيد عن ٤ ٪ (١) .

كذلك أثرت مناقشات عديدة في مجلس النواب ، وقدم النواب الكثير من الأسئلة والاستجابات حول سياسة الحكومة في مسألة الديون العقارية (٢) . كان أهمها ما ذكرته لجنة المالية بالمجلس أثناء نظر ميزانية الدولة لعام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ من أن تسوية ١٩٣٣ وضعت على أمل تحسن الأسعار ، غير أن ذلك لم يتحقق ، ولهذا عندما حانت مواعيد السداد وجد المزارعون أنفسهم في نفس المأزق الذي كانوا فيه عند وضع التسوية ، كما أن تدخل الشركة العقارية لم يؤد الفائدة المرجوة ، بل جاء تدخلها كما ذكرت اللجنة في أغلب الأحيان لمصلحة الدائنين دون الفلاحين ، لهذا طالبت اللجنة الحكومة باتخاذ خطوات حازمة لإنقاذ الثروة العقارية فإذا تعذر الاتفاق مع الدائنين كان عليها أن تعمل على تمصير الديون العقارية (٣) ، وأن كانت اللجنة لم تشرح في الحقيقة ما هو المقصود بالتمصير . . هل يكون عن طريق إحلال الحكومة محل البنوك الدائنة أم إحلال الرأسماليين المصريين بشراء هذه الديون .

والحقيقة أن هذه المناقشات كانت تمر عن واقع الديون العقارية وعجز المدينين عن الوفاء بديونهم ، سواء أكان هذا المعجز يرجع إلى ظروف اقتصادية

(١) مذكرة مجلس الإدارة في ١٢/١٠/١٩٣٣ (المقطم ، ١٧/١٠/١٩٣٣) .
وتقرير مقدم للحكومة في ١٤/١٠/١٩٣٣ مبني على أبحاث قدمها للنقابة قليبي فهمي .
عبد العزيز رضوان ، وهي أديب (يوسف نحاس ، المصدر السابق ص ٢٦٠ - ٢٦٢) .
أنظر أيضاً ما ذكره عبد الحليم الياس نصير عضو مجلس إدارة النقابة في شرحه لقرارات النقابة (المقطم ، ١٧/١/١٩٣٤) .

(٢) أنظر على سبيل المثال جلسات مجلس النواب في : ١٥ / ٢ / ١٩٣٣ ، ٥ / ٦ / ١٩٣٣ ، ٢١ / ٥ / ١٩٣٤ حيث قدم إبراهيم دسوقي أباظه ومعه ٤ نائبا استجابا للحكومة .

(٣) مجلس النواب ، ١٣ / ٦ / ١٩٣٤ .

خاصة بالإنتاج وسعر المحاصيل أو كان يرجع إلى ثرف المدينين وتبذيرهم واعتمادهم على تدخل الحكومة فمن عدد المدينين البالغ ٧٦١٤ (للبنوك الثلاثة) لم يسدد قسط ديسمبر ١٩٣٣ بأ كمله سوى ١٧٢٣ بينما سدد ٢٢٧٠ وإحداً جزءاً منه ، أما الذين لم يسددوا شيئاً على الإطلاق فقد بلغ عددهم ٣٦٢١ وكانت نسبتهم كلاًنى : ٣٩.٦٨ ٪ من مدينى البنك العقارى المصرى ، ٦٣.٢٣ ٪ من مدينى بنك الأراضى ، ٣٨.٩٠ ٪ من مدينى شركة الرهن العقارى (١) .

وأمام هذا الموقف إذاعت وزارة المالية بياناً فى ١١ أغسطس ١٩٣٥ اعترفت فيه بمعجز تسويات ١٩٣٣ عن مواجهة مشكلة الديون العقارية لأن التحسن الذى كان متوقفاً فى الحالة الاقتصادية لم يتحقق على الوجه المرجو . وذكرت أنها توصلت مع البنوك الدائنة إلى تسوية ترتب عليها تخفيض سعر الفائدة كما توصلت إلى حلول لمشكلة ديون الدرجة الثانية (الرهن الثانى على الأرض) فى ١٠ يوليو ١٩٣٥ (٢) .

وفى ١١ أبريل ١٩٣٦ أصدرت قرار التسويات الجديدة حيث اعتمدت على تخفيض الفائدة وإمكان دفع القسط من غلة الأرض مع مد أجل السدد مرة أخرى . وبالنسبة للبنك العقارى المصرى شطرت ديونه قسمين : قسم سهل الاداء يستهلك ويستحق عليه فائدة بسعر ٥.٧٥ ٪ ، وقسم عسير الاداء يجمد حتى نهاية مدة القرض (٣٣ سنة) ويستحق عليه فائدة بسعر ١.٥ ٪ لمدة الخمس سنين الأولى تزداد إلى ٢.٢ ٪ بعد ذلك ولا تصل إلى ٣ ٪ إلا إذا بلغ سعر قنطار القطن سكلاريدس ٣٥ ريالاً . أما بنك الأراضى المصرى فقد قسمت ديونه أيضاً إلى قسمين : قسم تستهلك وهو رأس مال القرض (١) استحقاق أول يناير ١٩٣٥ وتحصل عليه فوائد بسعر ٦ ٪ ، وقسم يؤجل ولا يبدأ استهلاكه إلا بعد خمسة عشر عاماً اعتباراً من

(١) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٢٥٥ .

(١) بيان وزارة المالية فى ١١/٨/١٩٣٥ (المقطم ، ١٢/٧/١٩٣٥)

١٩٣٥ وهو عبارة عن الديون المستحقة للبنك في سلفة الزراعية وتسكون فائدته ١٥ ٪ في خلال الخمس سدين الأولى ترفع إلى ١٥ ٪ في خلال العشر سنوات التالية ثم إلى ٢ ٪ أو ٣ ٪ تبعاً لتطور أسعار القطن . أما تسوية ديون شركة الزهراء العقارية فقد حوالت إلى البنك العقاري الزراعى المصرى وكان أساسها تقدير صافي غلة الفدان ثم استبعاد ٣٠ ٪ منها لنفقات المدين وعائلته والباقى وقدره ٧٠ ٪ يدفع كقسط للفدان عن دين فائدته ٥ ٪ لمدة ٣٣ سنة (١) .

ولما كانت هذه التسويات قاصرة على مدينى البنوك العقارية الكبرى الثلاثة ولم تسكن شاملة لجميع الحالات فقد قامت الحكومة بإجراءات لتسوية ديون الدرجة الثانية التى تأتى في المرتبة الثانية من ديون البنوك الثلاثة ، فأصدرت قرارات في هذا الشأن في ١٠ يوليو ١٩٣٥ ، ١١ أبريل ١٩٣٦ وأخيراً في ١٥ أغسطس ١٩٣٦ حيث أحالت هذه الديون إلى البنك العقاري الزراعى المصرى ليتولى فحص كل حالة على حدة . وقد خول البنك المذكور الحق في أن يحل محل الدائنين بمد دفع ديونهم ، واشترط للتسوية ألا تزيد الديون المستحقة على المدين عن ٧٥ ٪ من قيمة الأرض خفضت فيما بعد إلى ٧٠ ٪ على أن يقوم البنك بتسييط ما دفعه عنهم إلى الدائنين على مدد طويلة مع دفع أقساط الفوائد فقط وتأجيل البدء في دفع أقساط استهلاك رؤوس الأموال إلى سنة ١٩٤٠ وقد خفضت أسعار الفائدة في كثير من الأسوال إلى ٤ ٪ (٢) .

ورغم هذا ، فلم يتيسر للمدينين الوفاء بديونهم المستحقة للبنوك فأعادوا مناقشة المسألة مرة أخرى حيث ناقشها المؤتمر الزراعى الأول (مايو ١٩٣٦) وأصدر توصياته بضرورة إعادة النظر في التسويات على أساس أن لا يزيد ما يتحمله فدان الدرجة الثانية عن ٥٠ ٪ جنباً وبجانب لا يزيد مجموع ديون الدرجة الأولى والثانية

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٦/٧/٨

(٢) بيان وزارة المالية عن تسوية الديون العقارية (المقطم ، ١٩٤٠/٥/٣) .

عن ٧٥٪ من قيمة الأطنان وعلى ألا تزيد بأى حال من الأحوال عن ٩٠ جنيهاً لكل فدان إلا إذا كان للمدين مورد آخر وخصص كل ربيع الفدان لاستهلاك الدين ، فيجوز رفع هذا الحد إلى مائة جنيه ، أما إذا زادت الديون عن مائة جنيه عن الفدان فيسوى مركز المدين بطريق آخر غير طريق تجسيد الديون ومدآجالها وذلك بأن تساعد الحكومة ما استطاعت على أن يكون بيع الأطنان بثمن معتدل حتى ولو أدى ذلك إلى شراء بعض الأراضى لنفسها وبيعها بعد ذلك بشروط معقولة إلى صغار المزارعين (١) .

وقد دعا السيد البدر اوى عاشور إلى اجتماع في البهو الفرعوى بمجلس النواب في أوائل شهر يوليو ١٩٣٦ للنظر في مشكلة الديون العقارية ، حضره جمع من كبار الملاك والمفكرين لبحث الحلول المناسبة للمشكلة وتلقى الاقتراحات في هذا الشأن حيث اقترح البعض تأجيل دفع الأقساط إلى سنة ١٩٤٠ على أن تكون الفوائد ٥٪ فقط وأن يمد أجل الدفع إلى سنوات طويلة وتكلم آخرون في ديون الدرجة الثانية ووجوب تسويتها على أسس تسوية ديون الدرجة الأولى (٢)

واقترح اسماعيل مظهر في هذا الاجتماع أن تصدر الحكومة قرضاً أهلياً قيمته ٣٥ أو ٤٠ مليون جنيهاً بسندات على الخزانة بفوائد ٤٪ على أن يسدد القروض في خلال خمسين سنة تبدأ من تاريخ إصداره ، وبمصلحة هذا القرص الأهلى تشتري جميع الديون العقارية لأن فرض أى حل على البنوك الأجنبية « أمر مستحيل ما لم يؤيده تشريع توافق عليه المحاكم المختلطة القائمة على الامتيازات الأجنبية والامتيازات لم تلغ والمحاكم ما زالت قائمة (٣) » .

-
- (١) المؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦ (توصيات المؤتمر بناء على بحث قدمه للمؤتمر علام محمد بعنوان « الديون العقارية » .
(٢) المقطم ، ١٩٣٦/٧/٢١ .
(٣) المقطم ، ١٩٣٦/٧/٢١ .

وقدم آخر ، للجنة الاقتراحات التي شكلها البدر اوى عاشور ، اقتراحاً بتوحيد الدين العقاري بضمان الأملاك المرهونة وتوحيد الاسهم بضمان الحكومة أيضاً وبفائدة ٣٪ ، وإذا لم يتيسر عقد قرض أهلى كما اقترح اسماعيل مظهر ، يقد قرضاً مع البيوت المالية الكبيرة فى أوربا لمدة خمسين سنة وبفائدة ٣٪ (١) .

واقترحت النقابة الزراعية العامة على وزير المالية أن تتنازل الحكومة تنازلاً شاملاً لجميع مدينى البنوك العقارية الثلاثة عن ٥٠٪ من القرض حرف (ج) وأن يتوسط الوزير لدى هذه البنوك بالتجاوز عن الجزء الذى لا يحتمل الاداء (٢) .

وواجهت الحكومة الموقف مرة أخرى بإجراءات عاجلة عن طريق إيقاف البيوع الجبرية فأصدرت قانون فى مارس ١٩٣٧ بوقف البيوع حتى آخر ديسمبر ١٩٣٧ ، ثم مد هذا الإيقاف بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٣٨ إلى نهاية إبريل ١٩٣٨ ، ثم مد مرة أخرى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر ١٩٣٨ ، ثم أصدرت فى يناير ١٩٣٩ قانون التسوية وقضت المسادة (٣١) منه باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٨ لغاية نهاية يونيو ١٩٣٩ ثم ديسمبر ١٩٣٩ حتى تتمكن اللجنة التي شكلت بمقتضى هذا القانون من تنظيم عملها فى هذه الفترة . و انتهت اللجنة بإجراء تسوية نهائية مع البنوك الدائنة على أساس ترك جزء من الدين ، والفوائد بشرط ألا يكون المدين مثقلاً بالدين ، ودراسة كل حالة على حده (٣) .

(١) نفسه ، ٢٩/٧/١٩٣٦ (اقتراح من عبد الله نجيب بالزيتون) .

(٢) اجتماع مجلس إدارة النقابة فى ٢٥/١١/١٩٣٦ (يوسف نحاس ، المصدر السابق ص ٣٩٠) أنظر اقتراحات مشابهة نشرت فى المقطم ، ١٨/١/١٩٣٧ ، ١٠/١٠/١٩٣٨ .

(٣) بيان وزارة المالية بشأن تسوية الديون المقارية فى ٢ مايو ١٩٤٠ (المقطم ٣/٥/١٩٤٠) .

ورغم هذا لم تتوقف المطالبة بوقف البيوع الجبرية ، ورات الحكومة أنه لم يعد ثمة محل لاتخاذ أى إجراء تشريعى بعد تسوية يناير ١٩٣٩ وأن كل ما يمكن عمله هو لفت نظر المحاكم المختلطة إلى تطبيق المادة (٦٥٢) من قانون المرافعات المختلط لتأخذ بأسباب العطف على طلبات التأجيل المقدمة من المدينين . كما أعلنت أن بعض المدينين لم يدفعوا شيئاً من الاقساط التى استعقت من تجميد متأخراتهم وأن كثيرين لم يدفعوا منها أكثر من قسطين ، وأن أثمان المحصولات لا تسوغ هذا التأخير ، هذا إلى أن المدينين أغرامهم تداخل الحكومة بإيقاف البيوع الجبرية فتباطأوا فى تسديد الاقساط وصرفوا إيراداتهم فى غير تسديد الديون مما أدى إلى تراكم الديون ونزع ملكياتهم وضياع دين الحكومة لديهم ، وذكرت أنها « لن تفعل أكثر مما صنع حتى الآن ولا بسعها أن توسع صدرها ، ومشاعل الدولة فى الوقت الحاضر لا يحملها أحد ، للمطالبة بين حين وآخر بإيقاف البيوع أو بنير ذلك من التدابير التى تزيد من أسباب القلق المالى وتلحق بالبلاد فى شؤونها العامة أكبر الاضرار » (١) .

وكان هذا آخر تدخل قامت به الحكومة فى مسألة الديون العقارية ، ولم يكن هذا يعنى أن المشكلة قد انتهت ولكنها خفت إلى حد كبير ، فقد أدى الانتعاش المالى خلال الحرب العالمية الثانية إلى تمكن المدينين من تسديد أقساط من الديون ، كما هبطت نسبة الاقتراض من البنوك نفسها إلى درجة ملحوظة ، فقد هبط عدد قروض البنك العقارى من ٣٩٦ قرصاً فى عامى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ إلى ثمانية فقط فى عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ثم إلى ١٨١ فى عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، كما هبطت قيمة الديون التى لم تسدد لنفس البنك من ١٣١٥٥ جنيه فى عامى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ إلى ٨٣٩٤ جنيه فى عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ثم إلى ٥٦٢٤ جنيه فى عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ . أما بنك الأراضى فقد كانت قروضه فى عامى ١٩٣٨ - ١٩٣٩

(١) بيان وزارة المالية بشأن تسوية الديون العقارية فى ٢ مايو ١٩٤٠ (المقطم ،

٥٣ قرضا زادت إلى ١٥٣ في عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ثم هبطت إلى ١٣١ في عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، كما انخفضت قيمة الديون التي لم تسدد له من ٣٦٩٢ جنيه في عامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ إلى ٢١٧٥ جنيه في عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ثم إلى ١٨٠٠ جنيه في عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ (١) .

وجدير بالذكر هنا أن بعضا من أفراد أسرة محمد علي كانوا ضمن مديني البنوك العقارية ، فقد بلغت ديونهم في نهاية عام ١٩٥٢ للبنك العقاري المصري وحده ٨٤٠٠٠٠٠ جنيه من جملة ديون البنك وقيمتها ٢ مليون جنيه كانت موزعة بين كل من : عمرو إبراهيم (١٦٠٤٢ جنيه) فاطمة اسماعيل (١٢١٠٠٠ جنيه) والهامي حسين (١٩٥١٣١ جنيه) سميحة حسين (٢٥٦٧ جنيه) ورثة أحمد فؤاد عزت (١٥٥٢٩ جنيه) محمد وحيد الدين (٤٦٣٥٢١ جنيه) وفيق عباس يسكن (١٣٠٠٠ جنيه) توحيد يكن (١٣٣٠٩ جنيه) (٢) .

لقد طأت مشكلة الديون العقارية تسيطر على الأفق السياسي في مصر حتى نهاية الفترة رغم التسويات التي تمت ، ورغم هبوط نسبة المدينين والديون ، كما تقدم ، حتى أننا نسمع في عام ١٩٤٢ عن ضرورة تأليف حزب يسمى « حزب البنوك العقارية » . إحياء الأرض وحفظها للوطنيين (٣) ، وفي عام ١٩٥٠ يبعث قلبي فهمي برقية إلى مصطفى النحاس رئيس الوزراء لتهتم الحكومة بتسديد ديون البنك العقاري المصري أقوى البنوك تشدداً في المطالبة (٤) ،

لقد كانت الديون العقارية أحد المصادر الرئيسية لسكبار الملاك في اقتناء

(1) G. Baer, op. Cit., P. 110.

(٢) الأهرام ، ١٩٥٤/١/١٤ ، ١٩٥٤/٤/٥ ، ١٩٥٤/٦/٧ ،

١٩٥٤/١٠/١٢ .

(٣) المصور ، ١٩٤٢/٤/١٧ .

(٤) المقطم ، ١٩٥٠/١٢/١٤ .

منذ مطلع القرن العشرين في خلال العشرينات ، وقد لعبت الظروف دوراً هاماً في هذه المسألة ، فمن ناحية كانت رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الأوربية منها تبحث عن مجالات للاستثمارات ، ومن ناحية أخرى كان هناك اتجاه قوى بين كبار الملاك ورجال الأعمال المصريين لزيادة ملكياتهم من الأراضي ، وقد شجعت هذا الاتجاه التقاليد الاجتماعية التي كانت تربط بين الملكية والوضع الاجتماعي والنشاط السياسي ، فضلاً عن أن الأرض كانت مصدراً مضموناً ومأموناً وسريعاً للربح وتكوين الثروات ، وخاصة في أوقات ارتفاع أثمان المحصولات رقيقة الإيجارات وقيمة الأرض نفسها ، ورغم التدهور الذي لحق بظروف الأرض بسبب الديون العقارية فإن كبار الملاك لم يفقدوا أراضيهم بسبب تدخل الحكومة في الوقت المناسب (١) .

لقد كانت الديون العقارية — في جانب منها — مشكلة قومية وليست قسرية ، شددت الأذهان إليها طوال الفترة في محاولة لتسويتها بما يصون الأرض في أيدي المصريين ويمنع تسربها لأيدي الأجانب ، ومهما قيل من أن أسبابها كانت ترجع إلى ظروف عالمية وليست محلية ، فكثير من الدول تعرضت لها ، وما صاحب هذه الظروف من انخفاض أسعار المحاصيل وانخفاض قيمة الأرض ، وهذا حقيقى ، إلا أن تفاقم المشكلة كان يرجع في جانب منه إلى ترف كبار الملاك وبذخهم وإسرافهم وصرف الأرباح الناتجة من الأرض في غير تسديد الديون مما جعل الحكومة تتدخل أكثر من مرة ودون جدوى ، هذا فضلاً عن أن المبالغ التي تحمّلها خزانة الدولة في تسوية مارس ١٩٣٣ وخصصت لحل مشكلة المدينين هي من أموال دافعى كل الضرائب من مختلف فئات السكان وليس من الملاك الزراعيين فقط ، وكان من الممكن اتفاقها على المشروعات العامة التي تفيد الجميع لا فئة معينة . ومن هنا تقع مسؤولية كبار الملاك في تخلف المجتمع المعصرى إلى حد كبير حيث وجهوا نشاط الدولة إلى حل مشاكلهم الخاصة بدلاً من دراسة وحل مشكلات أخرى عامة فضلاً

(1) G. Baer, op. Cit, p 111 — 112, Charles Issawi, Egypt : an Economic and social analysis, p 129.

عن الأضرار التي كانت تصيب صغار الفلاحين بسبب هذه الديون (١) .

إذا كانت علاقة كبار الملاك بالفلاحين هي علاقة بقوة العمل الإنتاجية تحكمها تقاليد وقوانين الإيجار ، وكانت علاقاتهم بالبنوك العقارية تقوم على اقتناء الأرض وتمويلها ، فلقد كانت لهم علاقة بالحكومة باعتبارها سلطة الدولة المركزية المهيمنة على كل نواحي النشاط الاقتصادي والسياسي . وكانت هذه العلاقة تنحصر في الحصول على أكبر الضمانات التي تسكنل حماية الملكية وبما يرتبط بها من مصالح بحيث جاءت سياسة الحكومة الزراعية في كثير من الأحوال استجابة لهذه المصالح .

ولقد رأينا — في الفصل السابق — كيف كان أصحاب المصالح الزراعية يطالبون الحكومة بالتدخل في سوق القطن شارية في أوقات انخفاض أسعار المحصول ، وكانت وجهة نظرهم أن هذا التدخل سيؤدي إلى تثبيت مستوى الأسعار والقضاء على تقلبات السوق ويمكن للحكومة بعد ذلك أن تبيع ما اشترته عندما تتحسن الأسعار أو تصفية مراكز المضاربين في البورصة إذا كان الانخفاض من فعلهم ، أما إذا كان الانخفاض يرجع إلى تراجع بعض التجار عن الشراء توقفاً لانخفاض الأسعار فإن التدخل الحكومي يجعلهم يعيدون النظر في قراراتهم ، ولو كان الانخفاض راجعاً إلى أزمات اقتصادية بحته فإن التدخل هنا سوف ينقل العبء من على أكتاف المنتجين إلى الحكومة (٢) .

وأمام إلحاح أصحاب المصالح الزراعية وضغطهم على الحكومة ، أقدمت ، أي

(١) أرسل أحد البنوك العقارية مندوبه ليقوم بإجراءات نزع ملكية عزبة لأحد كبار الملاك في بلدة شبراريس مركز كفر الزيات وكان عدد من صغار الفلاحين يملكون قطعاً في هذه العزبة فلم يستطيعوا إثبات أن أرضهم تنفصل عن العزبة ولا تدخل ضمن ملكيتها وقام المندوب بإجراءات نزع ملكية العزبة كلها بما فيها أراضي صغار الفلاحين (هنري عيروط ، المصدر السابق ص ٣٣) .

(٢) جمال الدين محمد سعيد ، اقتصاديات مصر . ص ٧٧ .

الحكومة ، على التدخل في سوق القطن ابتداء من موسم ١٩٢٠ / ١٩٢١ —
فاشترت ١٧٤٠٠٠ قنطاراً بمبلغ ٩٥٠ ألف جنيه . وفي موسم ١٩٢١ / ١٩٢٢
اشترت ٢٢٠٨٦٤ قنطاراً بمبلغ ١٤٠٣١٨ ألف جنيه . وفي موسم ١٩٢٢ / ١٩٢٣
اشترت ٣٩٧٦٦ قنطاراً بمبلغ ٢٧٢٠٤٩٥ ألف جنيه . وفي موسم ١٩٢٣ — ١٩٢٤
اشترت ٩٤١٣ قنطاراً بمبلغ ٧٢٦٩٧ ألف جنيه .

وقد حققت الحكومة من هذا التدخل حوالي ٥٠٠ ألف جنيه أرباحاً فشحجها
هذا على المضي في التدخل على نطاق واسع في موسم ١٩٢٥ حيث اشترت ٤٨٠
ألف قنطار بمبلغ ٣ مليون جنيه بقصد تثبيت السعر عند ٣٥ ريالاً للقنطار ، ولكن
الحظ لم يحالف الحكومة في هذه المرة فقد استمرت الأسعار في الانخفاض في سنق
١٩٢٦ ، ١٩٢٧ وبأت محاولاتها بالفشل ، ورغم هذا استمرت في سياسة التدخل ،
أمام إلحاح المزارعين — فاشترت في نوفمبر ١٩٢٩ ثلاثة ملايين قنطار بمبلغ ١٤
مليون جنيه فأدى هذا إلى زيادة المخزون الحكومي من القطن الذي وصل إلى
ثلاثة ملايين قنطار ونصف وهو ما يقرب من نصف المخزون العالمي آنذاك بينما
كان المحصول الجديد على الأبواب (١) .

ونتيجة لتدخل الحكومة على ذلك النحو أصبح للقطن سعران ، سعر في
الاسكندرية وهو سعر شراء الحكومة وكان أعلى من السعر في بورصة ليفربول مع
أن العكس هو الذي كان سائداً حيث يرتفع السعر في ليفربول عن سعر الاسكندرية
بمقدار نفقات النقل والشحن . وقد أدى هذا السعر المفتعل إلى إعاقه بيع المحصول
كله كما كان يحدث في كل عام ، إذا كان الفزالون يمتنعون عن الشراء لتوقع

(١) جمال الدين محمد سعيد ، اقتصاديات مصر . ص ٧٨ — ٧٩ ، محمد عبد
العزيز عجمية ، المصدر السابق ص ٢٠٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، خليل حسن خليل ،
المصدر السابق . ص ٣٦٥ ، باتريك أوبريان ، المصدر السابق . ص ٦٨ .
أنظر أيضاً .

A. E. Grouchley. The economic Development of Modern Egypt.
p, 191 — 194.

هبوط الأسعار وعدم الثقة في إمكان استمرار الحكومة المصرية في سياسة رفع الأسعار فهبطت الصادرات بحوالى ٢٠ مليون جنيهها ، وبقيت الواردات كما هي فأدى هذا كله إلى ظهور عجز كبير في الميزان التجارى . يضاف إلى هذا أن التدخل عرض الخزون الحكومى (١٤ مليون جنيه قيمة ٣ مليون طنطار ونصف) للخطر فقد ظل مخزوننا ولم يستثمر فضلا عن تكاليف التخزين والتأمين التى بلغت ٢٥٠٨٠٩٠ ر.٥٠ جنيهها بالأسعار السائدة وقتذاك بخلاف الخسارة التى نشأت عن فرق الأسعار عند إعادة التسويق . وعموما فقد قدرت خسارة الحكومة نتيجة لهذا التدخل بحوالى ٧ مليون جنيه (١) .

أى أن هذا التدخل أفاد كبار المتجيين وكبار التجار الذين حملوا خسائرهم لخزينة الدولة والأموال العامة .

ولما أخفقت سياسة التدخل هذه ، بعد أن وصلت ذروتها في موسم ١٩٢٩ / ١٩٣٠ حاولت الحكومة وضع سياسة قطنية مستديعة ، بالمدول عن سياسة التدخل وترك الأسعار حرة تحددها ظروف العرض والطلب والتوسع في إنتاج القطن إلى أقصى حد ممكن ورفع إنتاجيته مع خفض تكاليف الإنتاج وتكاليف التوزيع إلى أقل حد ممكن . وتنويع الإنتاج للاقلال من مخاطر الاعتماد على محصول واحد (٢) .

وما أن انتهى أجل الاتفاقيات التجارية الدولية التى كانت تحول بين الحكومة

(١) جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى ص ٢٠ — ٢١ ، واقتصاديات مصر . ص ٨١ . أنظر أيضاً . محمد عبد العزيز عجمية ، المصدر السابق ص ٢٢٥ — ٢٢٦ ، عبد النعم الطنامل ، المصدر السابق . ص ١٠٢

(٢) مذكرة بشأن إقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديعة قدمها أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية في ١٢ / ١٠ / ١٩٣٠ (المقطم ، ١٧ / ١٠ / ١٩٣٠) .

وبين حماية الإنتاج حتى سارعت الحكومة إلى فرض التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ والى اعتبار نقطة تحول جديدة في التطور الاقتصادى فى مصر (١) .

وقد ارتبطت سياسة التدخل فى سوق القطن بسياسة أخرى هى تحديد المساحة المزروعة منه ، وكانت كما سبق القول ، مطلباً من مطالب أصحاب المصالح الزراعية على أساس أن تحديد المساحة يؤدى إلى قلة المعروض من القطن ويؤدى فى نفس الوقت إلى ارتفاع سعره . وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٤ أصدرت الحكومة أمراً عالياً يحرم زراعة أكثر من مليون فدان قطناً فى جميع الأراضى الزراعية عام ١٩١٥ الزراعى ، على أن لا يزرع كل مالك أكثر من ربع أرضه قطناً ، ثم تحددت المساحة بالثلث فى ٣٠ أكتوبر من نفس السنة ، وكان هذا بدء التقييد ، حيث تولى صدور قرارات تحديد زراعة القطن مع كل أزمة من الأزمات .

فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ صدر مرسوم بعدم زراعة أكثر من ثلث الزمام قطناً فى عام ١٩١٨ ، وكذلك الحال فى ٧ ديسمبر ١٩٢٠ لموسم ١٩٢١ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٢١ لموسم ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، وفى ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ لموسم ١٩٢٦ غير أنه لم ينفذ لصدوره بعد إعداد الأرض للزراعة . ثم صدر فى ١٩٢٧ القانون رقم (١) لتحديد الزراعة بالثلث فى مواسم ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ . ثم صدر القانونان ١١٢ ، ١١٣ لسنة ١٩٣١ بإنقاص المساحة التى تزرع قطناً فى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية إلى ٣٠ ٪ من المنطقة الشمالية من الدلتا ، ٢٥ ٪ من باقى الوجه البحرى وأراضى المشروعات فى الوجه القبلى ، ٢٥ ٪ من الأراضى المعتاد زراعتها قطناً بأرض الحياض . ثم صدر القانونان رقم ٥٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٣٢ بتقييد المساحة المزروعة إلى النصف فى سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ الزراعية (٢) .

(١) جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى . ص ٢٣ .

(٢) إعداد المجلة الزراعية المصرية من ١٩١٤ - ١٩٣٤ . أنظر أيضاً :

Hussein Kamel Selim, Twenty years of agricultural Development in Egypt 1919 - 1936. p 63 - 70.

وقد فشلت جهود الحكومة في هذا المجال كما سبقت الإشارة لأن الملكية الكبيرة لا يلائمها إلا الإنتاج الكبير لا تقييد المساحة .

وقد ارتبط بتدخل الحكومة في سوق القطن وتقييد زراعته بثلاث التزامات كتعبير عن مطالب أصحاب المصالح الزراعية ، اهتمام الحكومة بالتسليف الزراعي ك مطلب قديم أيضاً لأصحاب تلك المصالح في مواجهة أزمات انخفاض أسعار المحاصيل حيث أن التسليف يؤدي إلى تأجيل البيع انتظاراً لتحسن الأحوال .

ففي سنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنك الزراعي على أن يقوم لملك الأراضي الزراعية المزروعة قطناً قروضاً بفائدة ٦ ٪ لمن يملك خمسين فداناً على ألا يزيد القرض على ثلاثة أمثال الضريبة وبلغ عدد المقترضين في هذا العام ٢٤٠٠ مالك اقترضوا ٧٢٩٦٢ جنيهها ، ومنذ عام ١٩٢٣ اتفقت الحكومة مع البنك الأهلي على أن يقرض الزارع على ما يودعونه من أقطان في حلقات القطن أو شونة ، ثم أودعت بعض أموالها في بنك مصر ليقرض شركات التعاون الزراعية . وفي موسم ١٩٢٦ - ١٩٢٧ امتدت الحكومة مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات للتسليف على القطن في حدود واسعة النطاق ، كما اتفقت مع البنوك الكبيرة لتعمل لحسابها في هذه المسألة ، بشرط ألا تقل كمية القطن التي يقرض عليها عن خمسة قناطير ولا تزيد عن ٢٠٠ قنطار (أى أن مالك مائة وخمسين فداناً يفيد من هذه القروض) وقد بلغ مجموع ما اقترضته الحكومة خلال ذلك العام ٩٦٩٠٣٥٠٣ ر. ج. جنيهها (١) .

واتخذت الحكومة نفس التدابير في السنوات التالية . فقد صدر مرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ (٣ سبتمبر) بإنشاء احتياطي زراعي يستخدم ضمن ما يستخدم في منح سلف للمزارعين ، وكان هذا الاحتياطي يتكون من أربعة ملايين من الجنيهات مأخوذة من الاحتياطي العام والمبالغ الناتجة من بيع القطن

(١) عبد الغنى غنام ، المصدر السابق . ص ٨٨ .

الذى كان في حيازة الحكومة ومن المتحصل من خريفة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، وقد بلغ مجموع القروض ٣٥٢٧٩٩ جنيهها مع زيادة الحد الأقصى لكميات القطن التي يقرض عليها إلى ٥٠٠ قنطاراً (أى أن مالك ٣٠٠ فدان قد أفاد من هذه القروض) وفي عام ١٩٢٩ / ١٩٣٠ بلغ مجموع ما اقترضته الحكومة ٥٩٨٨٠٨ جنيهها^(١) .

وفي ٣ سبتمبر ١٩٢٩ أيضاً صدر القانون ٥٤ لسنة ١٩٢٩ بشأن تسليف الزراع لحاجات الزراعة ، ورغم أنه نص على ألا يجوز أن تعطى سلفة زراعية لأكثر من عشرة أفدنة وبشرط ألا تزيد مساحة المالك عن ثلاثين فداناً (مادة ٣) ، أعطى مجلس الوزراء جواز رفع العشرة أفدنة إلى ثلاثين فداناً وبشرط ألا تزيد مساحة المالك عن تسعين فداناً^(٢) .

ثم بدأت الحكومة في فكرة إنشاء بنك للتسليف بدلا من سياسة الاقراض من الاحتياطي العام أو الاحتياطي الزراعي فأشارت خطبة العرش^(٣) في يناير ١٩٣٠ إلى أنه سيمرض على البرلمان مشروع إنشاء بنك زراعي تشترك فيه الحكومة ويكون من أول أغراضه أن يقوم بالتسليف الزراعي وتقديم المال اللازم لإصلاح الأراضي .

وفي نوفمبر ١٩٣٠ صدر القانون رقم (٥٠) بالترخيص بإنشاء بنك التسليف الزراعي ، وفي شهر يوليو ١٩٣١ تأسس البنك حيث اكتتبت الحكومة في ٥١٪ من رأسماله الذي كان مليون جنهماً وخصص الباقي للبنوك والمنشآت المالية وضمنت الحكومة للمساهمين فائدة قدرها ٥٪ سنوية^(٤) .

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٠ / ٥ / ٦ ، المجلة الزراعية المصرية ، أكتوبر ١٩٢٩ .

(٣) المجلة الزراعية المصرية ، أكتوبر ١٩٢٩ .

(٣) مجلس النواب ، ١٩٣٠ / ١ / ١١ .

(٤) نفسه ، ١٩٣٢ / ٦ / ١٥ .

ومع أن البنك قصر تعامله على من يملكون ٤٠ فدانا فأقل إلا أن كبار الملاك أفادوا منه ، فتحت ضغط إلحاحهم ، وتاملا بالظروف الاقتصادية العصيبة رفع الحد الأقصى إلى تسعين فدانا ثم إلى مائتي فدان في عام ١٩٣٧ ، فضلا عن إفادتهم بطريق غير مباشر لأن البنك كان يبيع البذور والسماذ لجميع العملاء بسعر موحد ودون تفرقة بين مالك صغير أو كبير أو من خلال الجمعيات التعاونية التي كانت تحصل على قروض من هذا البنك ، وكان كبار الملاك يلتزمون فيها إن لم تقع تحت سيطرتهم في جهات كثيرة (١) .

ولقد عبر « المقطم » عن إفادة كبار الملاك بقوله إنه إذا استطاع البنك الجديد أن يسد حاجة صغار الزراع ترتبت على ذلك نتيجتان لكبارهم ، الأولى أن الوسائل الأخرى المعدة للاقراض الآن تصبح وفقاً عليهم ، ثم أن هذا البنك سينشئ مستوى منخفضاً لسعر الفائدة فيفيد من ذلك كبار الملاك (٢) .

واستمرت الحكومة في تدعيم بنك التسليف الزراعي فأصدرت في ٧ يوليو ١٩٣٢ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢ بتخصيص مبلغ ٢ مليون جنيه من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة إلى البنك (٣) . وفي عام ١٩٤٨ زاد رأسماله من مليون جنيه إلى مليون ونصف ، واكتتبت الحكومة في نصف هذه الزيادة أيضاً ، واكتتبت الجمعيات التعاونية بالنصف الآخر حيث تغير اسمه إلى بنك التسليف التعاوني (٤) .

-
- (١) جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير . ص ٩٧ ، مجلس النواب ، ١٩٣٦/٧/٨ .
- (٢) المقطم ، ١٩٣١ / ٨ / ١ (افتتاحية المقطم في التعليق على رسائل كبار الملاك التي وصلته عن مهمة البنك وقدرته على تغطية حاجة صغار المزارع وكبارهم)
- (٣) المجلة الزراعية المصرية . أكتوبر ١٩٣٢ .
- (٤) جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي . ص ١٥٧ .

ولقد زاد نشاط هذا البنك زيادة ملحوظة فارتفعت القروض على الزراعة وعلى
الحصاد من ٢٥٣ مليون جنيه عام ١٩٤٧ إلى ٥٥٩ مليون جنيه في سنة ١٩٥١ .
وزادت القروض برهن الحاصلات الزراعية من ٠.٥ من المليون إلى ٠.٩ من
المليون ، وقروض التقاوى من ٠.٧ من المليون إلى ٠.٨ من المليون . وقروض
الأسمدة من ١.١ مليون إلى ٥.٠ مليون . وزاد مجموع القروض بصفة عامة من
٥٧ مليون إلى ٢٢٥٦ مليوناً من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ (١) .

وبجانب التسليف الزراعى ، اهتمت الحكومة بالتسليف العقارى كطلب أيضاً
لأصحاب المصالح الزراعية بدلا من اللجوء إلى البنوك العقارية الأجنبية . ففي
سبتمبر ١٩٢٩ قدمت وزارة المالية مشروعاً بإنشاء بنك زراعى لمساعدة الملاك في
إصلاح الأراضى واستثمارها وقيام الحكومة بمشروعات الصرف وتمويل أراضى
الحياض إلى رى دائم . ولقد جاءت هذه الفكرة في أعقاب إعلان الحكومة
عزمها على استصلاح ما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ فداناً منها ٣٥.٠٠٠ فداناً في
الوجه القبلى تحول إلى رى دائم ، ٤٠.٠٠٠ فدان بور في الوجه البحرى تنشأ
لها مصارف وترع ، ٤٠.٠٠٠ فداناً أخرى لإصلاح نظام الرى والصرف فيها .
وحق لا يضطر أصحاب هذه الأراضى إلى ترك الأرض كما هى دون الاستفادة من
مشروعات الحكومة لعدم إمكانهم الصرف عليها أو اللجوء للمرابين أو بيعها بأبخس
الآثمان إلى شركات الأراضى التى تقوم بإصلاحها وبيعها بأسعار تفوق الثمن الذى
اشترته به ، طالبت وزارة المالية الترخيص لها بإنشاء هذا البنك بالاشتراك مع بعض
البيوت المالية (٢) .

فلما تأسس بنك التسليف الزراعى انشئ به قسم للتسليف العقارى ، ورغم أنه
جعل معاملاته أساساً مع المالك الذى يدفع ضريبة لا تتعدى خمسين جنيها سنوياً

(١) نفسه .

(٢) مذكرة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن إنشاء بنك زراعى
(السياسة ، ١٩٢٩/٩/٨) .

سواء أكانت المساحة كبيرة أم صغيرة ، إلا أن كبار الملاك أفادوا منه وخاصة الذين تقع أملاكهم في مناطق لا ترغب البنوك العقارية التسليف عليها ، ثم أصبح يقرض الملاك الذين يثبت لديه تخرج مركزهم المالى على ألا يزيد مقدار القرض عن عشرة آلاف جنيه^(١) .

ولقد ساهمت مشروعات الري والصرف التى قامت بها الحكومة خلال الفترة في زيادة حجم الملكية الزراعية لكبار الملاك إذ أن كثيراً من هؤلاء كانوا يملكون مساحات كبيرة من الأرض البور التى كانت في حاجة إلى مشروعات لإمدادها بوسائل الري والصرف الجيدة حتى تصبح صالحة للإنتاج ، وهذا ما كان يحدث ، فبانتهاى الحرب العالمية الأولى بدأت الحكومة في إقامة مشروع خزان سنار على النيل الأزرق الذى انتهى منه العمل في ١٩٣٥ فادى إلى توفير جانب من المياه للري الصيفى في مصر . كذلك أنشئت قناطر نجع حمادى لتحسين الري في جرجا وجنوب مديرية أسيوط . كذلك بدأت الحكومة في عام ١٩٢٧ بناء ١٨ محطة من محطات الصرف في المديرىات المختلفة ، وفي ١٩٣٣ أتمت الحكومة عملية خزان أسوان للمرة الثانية حيث بلغ مستوى المياه أمامه ١٢٠ متراً . وفي عام ١٩٣٧ تم مشروع خزان جبل الأولياء لمساعد خزان أسوان في توفير المياه بعد الفيضان . كذلك بدأ العمل في إنشاء قناطر محمد على الجديدة وزاد الاهتمام بمشروعات الصرف بقصد خفض مستوى المياه الباطنية بالأرض حتى لا تضر خصوبة التربة^(٢) .

وتضمنت إتفاقية مياه النيل التى عقدها وزارة محمد محمود في مايو ١٩٢٩ ضمان وصول مياه النيل في مواعيدها كاملة وغير منقوصة وبالتالي المساهمة في

(١) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق ص ١٥٩ ، خليل حسن خليل ، المصدر السابق . ٣٦٧ .

(٢) محمد عبد العزيز عجمية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ ، ٢٣٢ — ٢٣٣ . جمال الدين محمد سعيد ، اقتصاديات مصر ، ص ٢٦ .

استقرار المصالح الزراعية ، فبمقتضى هذه الاتفاقية أصبح لرجال مصلحة الري المصرية بالسودان حرية التحقق من أن موازنات خزان سنار تجري طبقا لما خصص للسودان وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوة ، وإلا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها ، سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يسكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق الضرر بمصالح مصر (١) .

أى أن جانباً كبيراً من التقدم والاستقرار الزراعى جاء عن طريق الإنفاق من الميزانية العامة للدولة ، والمستفيد من هذا كان المالك الزراعى الذى رأى أرضه تزداد خصوبة وإنتاجا . ومع هذا فلم يكن يتحمل العبء إلا فى حدود ووفقا للضرائب العقارية التى التسمت بثبات كامل خلال الفترة (٢) .

وعندما شرعت الحكومة فى وضع التعريفات الجمركية ابتداء من ١٧ فبراير ١٩٣٠ روعى فيها — كما جاء فى خطاب العرش — « أن تشد أزر الصناعة والزراعة عن طريق تخفيض الرسوم على مستلزماتها » (٣) . ومع مراعاة « زيادة موارد الدولة زيادة مشروعة معتدلة » . ولهذا خفضت الضريبة على الأسمدة إلى ٥٪ وعلى البذور ٤٪ وآلات الحرث والرى والطحن إلى ٦٪ ، كما زادت الضريبة على المنتجات التى تنافس مثيلاتها من صنع البلاد فزادت الضريبة على الأرز والخضر والفاكهة إلى ١٥٪ . كما ألغيت ضريبة الصادر على كل المنتجات المحلية ما عدا أربعة أصناف منها القطن وبذرتة لأنهما يمثلان موردا رئيسيا من إيرادات الميزانية العامة (٤) .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى . ص ١٩٣ .

(٢) عبد المنعم الطنامل ، المصدر السابق . ص ١١٣ .

(٣) مجلس النواب ، ١١/١/١٩٣٠ .

(٤) نفسه ، ١٢/٢/١٩٣٠ .

وعقب إنشاء وزارة الزراعة في عام ١٩١٣ شكل مجلس استشارى للزراعة دخله كبار الملاك بالإضافة إلى الفنين ، وجاء في قرار تشكيل أول مجلس في ١٠ يونيو ١٩١٤ أنه يختص بفحص كافة المسائل التى يعرضها عليه ناظر الزراعة وخاصة مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة (مادة ٣) وأن يفحص — بناء على طلب أعضائه — المسائل المتعلقة بالزراعة (مادة ٤) (١) .

ومنذ شكل هذا المجلس كان يضم نخبة من كبار الملاك أمثال على شعراوى ، محمود أبو حسين ، بشرى حنا ، محمد أبو الفتوح ، محمد البدر اوى عاشور ، سراج الدين شاهين ، السيد خشبة ، عبد المجيد رضوان ، عيسوى زايد ، قليف فهمى ، زكى ويصا ، اسماعيل صدقى ، محمد المغازى ، راغب حنا ، عبد العزيز الجمال ، مرسى بليغ . عثمان محرم ، أحمد حمدى سيف النصر ، محمد الحنفى الطرزي ، أحمد عبود ، محمد علوى الجزار ، وغيرهم كثير فضلا عن اشتراك أعضاء آخرين بحكم انتمائهم لهيئات أو مؤسسات لها صلة بطريقة أو بأخرى بالشئون الزراعية مثل النقابة الزراعية المصرية العامة ، الجمعية الزراعية السلطانية (الملكية فيما بعد) بنك مصر ، شركة السكر والتكرير المصرية ، الشركة المساهمة الزراعية المصرية ، شركة البحيرة المساهمة ، شركة وادى كوم أمبو ، البنك الزراعى المصرى ، شركة الاتجاد المقارى وغيرها (٢) .

ورغم هذا ، ورغم أن الزراعة تشكل المصدر الرئيسى لثروة البلاد ، فإن السياسة الزراعية لم تحقق مضاعفة الدخل القومى من الزراعة ، ولم توفر ما كان يصرف على استيراد منتجات زراعية من الخارج . وهذا ما قديدعو للدهشة حقا ،

(١) المجلة الزراعية المصرية ، العدد الثانى ١٩١٤ .

(٢) المجلة الزراعية المصرية ، الإعداد ، ١٩١٤ ، يونيو ١٩٢٥ ، إبريل ١٩٢٩ ،

يناير ١٩٣٠ ، سبتمبر ١٩٣٠ ، إبريل ١٩٣١ ، فبراير ١٩٣٢ ، يناير ١٩٣٣ ،
أبريل ومايو ويونيو ١٩٤٠ — ١٩٤٣ .

وربما يرجع هذا إلى ضآلة الاعتمادات التي كانت تخصص لها بحيث لم تتجاوز خلال الفترة ٢٥٪ من مجموع الميزانية العامة . حتى هذا القدر الضئيل لم يكن كله خالصا للنشاط الزراعى البحت أو لمعالجة المشروعات الانشائية ، بل كان بعضه يوجه إلى أعمال تجارية كالدخول في سوق القطن مشترية ، وشراء السهام وتوزيعه على المزارعين ، أو تسويات الديون المقارية كما سبقت الإشارة (١) .

ثم أن هذه الوزارة لم تضع لها برنامجا إنشائيا يحدد أهدافا تتفق مع أهمية الزراعة وعندما وضعت لها أول برنامج في عام ١٩٢٦ في ست نقاط واحتاج إلى اعتمادات ضخمة ، نجد أن البرلمان يعتمد لها ميزانية عادية كما كانت قبل البرنامج المقترح ونجد أن وزير الزراعة لا يدافع عن ضآلة هذا الاعتماد الذى لا يتفق وأهداف البرنامج (٢) .

لهذا كانت سياسة الوزارة مشار تقدر النواب خلال الفترة متهمين أياها بالمقم وسوء التخطيط والتسويق وعدم تشجيع زراعة الفاكهة والخضر بكثرة وتربية النحل ودودة القز وزراعة الغابات والدخان وتنويع الإنتاج بصنعة عامة وخطورة الاعتماد على محصول رئيسى واحد (٣) .

ويبدو أن وزارة الزراعة كانت كأي إدارة حكومية خلال الفترة اعتمادات على سلطة الأمر والنهى في حين أن السياسة الزراعية ، وهى سياسة إنشائية ، كانت تقتضى انتهاز وسائل الإقناع والإرشاد والعون (٤) .

(١) محمد عبد الله العربى ، سياسة الائتلاف الحكومى في مصر ١٨٨١/١٩٤٨ . ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٦/٨/٢٣ .

(٣) أنظر على سبيل المثال جلسات مجلس النواب : ١٢/٤/١٩٢٧ ، ٢٣/٤/١٩٣٠ . أيضاً محمد عبد الله العربى . المصدر السابق . ص ٣٩١ - ٣٩٦ .

(٤) محمد عبد الله العربى ، المصدر السابق . ص ٣٩٨ .

على أن نظرة كبار الملاك إلى الحكومة كانت نظرة ليبرالية بحته في نظام ليس ليبراليا تقوم على تحديد دورها وحصرها في نطاق الحارس الأمين على مصالحهم فلا تتدخل إلا وقتما يشاءون وبحيث لا يتجاوز هذا التدخل سلطة حماية مصالحهم والدفاع عنها بالقدر وبالكيفية التي كانوا يحدّدونها .

وفي ضوء هذه النظرة يمكن فهم علاقات أصحاب المصالح الزراعية بالحكومة . كسلطة مركزية ، فهم يرون أن الحكومة أقل كفاءة في إدارة الأعمال التجارية من الأفراد لأن ذلك خارج عن طبيعتها وظيفتها الأصلية (١) ، فعندما طلبت النقابة الزراعية العامة من الحكومة إنشاء محالج للقطن تمحاج بالتكاليف فقط وبدون ربح ذكرت في معرض تبريرها لذلك « إذ ليس من المقصود أن تجار الحكومة » (٢) .

وفي مناقشة جرت في مجلس النواب عن دور مصلحة الأملاك الأميرية قال مكرم عبيد « أن وجود مصلحة الأملاك الأميرية متعارض مع الفكرة الاقتصادية الصحيحة وهي أن الحكومة لا يصح أن تكون تاجرة ولا يمكنها أن تستغل الأملاك كالأفراد لأنها ليست ذات مصلحة شخصية تسعى لتحقيقها من وراء هذا الاستغلال ، الحكومة تعمل لمصلحة أمة ، والنظرية الاقتصادية الصحيحة توجب أن تعطى الأملاك للأفراد الذين لهم في استغلالها مصلحة مباشرة وعندما فكرة المنافسة . . . واست أفهم معنى أن تكون الحكومة ذات ثروة ضخمة بأملاكها واحتياطياتها بل معنى الثروة أن يكون أفراد الأمة أغنياء » (٣) .

(١) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ٣٨٠ .

(٢) جلسة مجلس إدارة النقابة الزراعية في ٢٣ / ٣ / ١٩٢٥ (السياسة ، ١ / ٤ / ١٩٢٥) .

(٣) مجلس النواب ، ١٧ / ٧ / ١٩٢٦ وقد أيده في ذلك بدرخان علي بك وغيره
عبد النور .

وفي ذلك المعنى ذكر آخر أن الحكومة « لم تفطن بعد إلى أنه ليس من وظيفة الدولة أن تستغل الأرض بنفسها لتضع إرادتها في الخزانة العامة » (١) .

وعندما فكرت الحكومة في تأسيس بنك التسليف الزراعى ورغم أنه كان أحد مطالب أصحاب المصالح الزراعية — كما رأينا وجدنا اتحاد الزراع يبدى تخوفه من قيام هيئة حكومية بأكثر من عمل زراعى من تثبيت أسعار المحصولات إلى التسليف الزراعى إلى إصلاح الأراضى البور فضلا عن أن إياها كان مهمة تثبيت الأسعار إلى هيئة حكومية « تخالف في روحها كل المبادئ الاقتصادية كل المخالفة وليس غير المنتجين وحدهم إذا ضموا مواردهم بعضها إلى البعض وعاقبتهم الحكومة بقادر على ذلك » . واقترح الاتحاد أن يعهد إليه بمهمة تثبيت الأسعار وأن يعهد إلى النقابة الزراعية العامة بإصلاح الأراضى البائرة وأن تقتصر مهمة البنك على التسليف على المحصول فقط قبل حصاده أو بعده (٢) .

* * *

لقد كانت علاقة كبار الملاك بالملاحين ، علاقة بقوة العمل الإنتاجى ، وهذه العلاقة كانت تحكمها أشكال الإيجار المختلفة التى كانت سائدة فى أنحاء البلاد خلال الفترة من تأجير نقدى إلى التأجير بالمزايدة والممارسة أو المزارعة ، وأن كان المالك الكبير قد فضل التأجير النقدى ، والتأجير بالمزايدة أو الممارسة لأن كلامها يضمن له أرباحه دون تخوف من الظروف الاقتصادية المتغيرة التى تطرأ على الزراعة وحركة السوق . وفى حالات استثنائية كان يلجأ إلى طريقة المزارعة حيث تكون الأرباح والخسارة مشتركة بينه وبين المستأجر سواء فى أوقات وفرة الإنتاج وارتفاع أسعاره أو العكس .

أى أن العلاقة كانت علاقة تعاقدية فى نهاية الأمر كفلت حمايتها التقاليد والعرف السائد وقوانين ولوائح العقود الإيجارية التى تضمنت نصوصها حماية مصالح المالك أكثر من مصالح المستأجر .

(١) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٢٢ .

(٢) نشرة اتحاد الزراع فى مصر ، مارس ١٩٣٠ .

وفي حالة زراعة المالك لأرضه بنفسه أى على الذمة ، فالعلاقة بينه وبين الفلاح كانت علاقة عمل كالعلاقة بين أصحاب الأعمال وعمالهم ، يحددها نظام الأجر اليومي الذي كان معمولاً به ، وهو يتراوح بين دفع الإيجار نقداً أو صنفاً ويختلف بين كل مديرية وأخرى على امتداد الأرض المصرية .

وقد حرص الملاك على ألا تتدخل الحكومة في تحديد العلاقة بينهم وبين المستأجرين بأي حال من الأحوال ، وفي المرات التي تدخلت فيها الحكومة لتخفيض الإيجارات الزراعية بسبب سوء أحوال الزراعة ، لم تتعرض لجوهر العلاقة بين الطرفين وإنما تركتها للنوايا الطيبة الحسنة لكبار الملاك .

وهذا الحرص يتفق مع نظرة الملاك إلى الحكومة كسلطة مركزية ، فقد نظروا إليها نظرة ليبرالية بحته تحدد دورها وتمصره في القيام بدور رجل الحارس الليلي يحمي مصالحها ويدافع عنها ، وإذا كانت الحكومة قد تجاوزت هذا الدور وتدخلت في سوق القطن مشترية وحددت الدورة الزراعية أو تدخلت في تسويات الديون العقارية . . . الخ فقد كان هذا بناء على طلب والاح الملاك تمشياً مع مصالحهم في المحل الأول ، وهي المصالح التي كونت ما كان يعرف في افق المجتمع المصري بأصحاب المصالح الخاصة ، بحيث جاءت سياسة الحكومة في معظم الأحوال تعبيراً عن مصالحهم وإستجابة لها .

وكان هذا شيئاً طبيعياً فالحكومة التي تمثل السلطة التنفيذية كانت تعبر عن مصالح كبار الملاك باعتبار أنهم يملكون مصدر القوة الأساسي آنذاك وهو الأرض والإنتاج الزراعي فضلاً عن احتفاظ كبار الملاك في أجهزة الوزارات المختلفة بنسبة كبيرة كما رأينا وكانت في زيادة مستمرة تحت أي ظرف من الظروف وكان في هذا ضماناً كافية إلى حد كبير لأن تحول الحكومة دون تنفيذ أي سياسات مضادة لمصالح هؤلاء الملاك .

ولم يكن يمنع الحكومة في الواقع عن حماية هذه المصالح حماية عريضة سوى قيود الامتيازات الأجنبية باشكالها المختلفة . ولقد كان هذا أوضح ما يكون في

مشكلة الديون العقارية التي عجزت الحكومة عن حلها جذريا لصالح الثروة القومية التي كانت مهددة بالضيق والتسرب لا يدي الرأسمالية العالمية ، ذلك أن المحاولات من هذا النوع كانت تصطدم بصخرة الامتيازات الأجنبية التي جعلت السياسة المصرية تتحرك في إطار معين بحيث لا تتعرض لأي امتياز اجنبي بالانقضاء أو التحديد حتى تنتهي مدة الامتياز وحدها ولهذا فكل ما استطاعت الحكومة أن تفعله هو تسوية المشاكل المتعلقة بالمصالح الأجنبية بالتراضي والاختيار ، ويمكننا أن نتخيل حركة الحكومة في هذا الإطار وكيف أنها استمرت حتى عام ١٩٤٩ وهو العام الذي سجل انتهاء المحاكم المختلطة من الناحية العملية والتي كانت تعد أبرز صور حماية المصالح الأجنبية خلال الفترة .

الفصل الرابع

كبار الملاك في الحياة السياسية

لم يكن كبار ملاك الأراضي الزراعية أصحاب مصالح اقتصادية فقط يدافعون عنها بمختلف الطرق والوسائل — كما رأينا — بل أن ملكياتهم هذه جعلت لهم مكانة اجتماعية بين الناس وساعدتهم أيضاً على الارتباط بالحياة السياسية في أشكالها وسلطاتها المختلفة من تشريعية وتنفيذية بحيث جاء وجودهم في الهيئات السياسية من برلمانية وحزبية وحكومية تعبيراً عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية حتى لقد أطلق على كبار الملاك هؤلاء « أصحاب المصالح الحقيقية » باعتبار أن الأرض الزراعية كانت مصدر الثروة الأساسي ومصدر النسبة الكبيرة لإيرادات الدولة إلى فترة طويلة .

وسوف نحاول في هذا الفصل التعرف على نسبة وجود كبار الملاك في الهيئات التشريعية المختلفة ، من الجمعية التشريعية (١٩١٣) إلى الهيئات النيابية التي جاءت على أساس دستور ١٩٢٣ ، ومجالس المديرية باعتبارها سلطات إقليمية تشريعية ،

تم التعرف على نسبتهم في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة التي تمثل السلطة التنفيذية . تنتقل بعدها إلى التعرف عليهم في التجمعات السياسية الحزبية التي شهدتها المجتمع المصري خلال الفترة حتى يصبح في إمكاننا تحديد الدور الذي لعبوه في الحياة السياسية .

أما فيما يختص بالجمعية التشريعية — وهي التي حلت محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — فقد أسفرت انتخاباتها التي تمت في عام ١٩١٣ عن فوز ٤٩ من كبار الملاك بعضوية الجمعية من مجموع الأعضاء الذين بلغ عددهم ٦٥ عضواً أى بنسبة ٧٦٪ (١) .

وعندما شكلت لجنة وضع دستور ١٩٢٣ ، كان عدد كبار الملاك في اللجنة وضع المبادئ العامة ١١ عضواً من مجموع أعضاء اللجنة وعددهم ١٨ عضواً ، أى بنسبة ٦١٪ . بينما كان عددهم في اللجنة العامة للدستور — التي ناقشت المبادئ العامة — ٢٠ عضواً من مجموعة أعضاء اللجنة وعددهم ٣٢ عضواً أى بنسبة ٦٢٪ .

ويذكر محمد حسين هيكل أن اختيار جماعة من كبار الأعيان في اللجنة العامة للدستور قد « أرض أصحاب المصالح الواسعة في البلاد » رغم أنهم غير مشغولين بالقانون وليست لهم صلة بالفقه الدستوري ، شأنهم في ذلك شأن بطريرك الاقباط الذي كان يمثل الاقلية القبطية، والشيخ محمد نجيت ممثلاً لعلماء الدين المسلمين، وصالح ملوم ممثلاً لعرب البادية (٢) .

أما عدد كبار الملاك في الهيئات النيابية التي شكلت على أساس دستور ١٩٢٣ ، ونسبتهم إلى مجموع النواب فيوضحه الجدول التالي .

ويلاحظ من هذا الجدول أن أكبر نسبة لكبار الملاك في مجلس النواب كانت في الهيئة النيابية السابعة (١٩٣٨/٤/١٢ — ١٩٤٢/٢/٧) حيث بلغت ٥٣٪ ، وهي المدة التي حكمت فيها وزارة محمد محمود (الأحرار الدستوريون) وعلى ماهر وحسن صبرى وحسين سرى (وزارات الاقلية المؤتلفة مع أحزاب الاقلية)

(١) F. O, 371 — 1964 — 15259

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ . ص ١٣١ — ١٣٢

جدول *

يوضح عدد كبار الملاك بالهيئات النيابية ونسبتهم إلى أجمالي النواب .

الهيئة النيابية وتاريخها	مجموع الاعضاء	عدد كبار الملاك	نسبتهم إلى المجموع
الأولى ١٩٢٤/٣/١٥ - ١٩٢٤/١٢/٢٤	٢١٤	٩٣	٤٣,٥ ٪
الثانية ١٩٢٥/٣/٢٣ - ١٩٢٥/٣/٢٣	٢١٤	٩٥	٤٤,٢ ٪
الثالثة ١٩٢٦/٦/١٠ - ١٩٢٨/٧/١٩	٢١٤	١٠٥	٤٩,٧ ٪
الرابعة ١٩٣٠/٧/١٢ - ١٩٣٠/١/١١	٢٣٥	١٠٨	٤٦ ٪
الخامسة ١٩٣٤/١١/٣٠ - ١٩٣١/٦/٢٠	١٥٠	٥٨	٣٨,٢ ٪
السادسة ١٩٣٨/٥/٢٣ - ١٩٣٨/٢/٢	٢٣٢	١١٢	٤٨,٥ ٪
السابعة ١٩٣٨/٤/١٢ - ١٩٤٢/٣/٧	٢٦٤	١٣١	٥٣,٩ ٪
الثامنة ١٩٤٢/٣/٣٠ - ١٩٤٤/٨/٩	٢٦٤	٩٣	٥٣ ٪
التاسعة ١٩٤٥/١/١٨ - ١٩٤٩/١١/٧	٢٨٥	١٢٣	٤٣,٥ ٪
العاشر ١٩٥٠/١/١٦ - ١٩٥٢/٧/٢٣	٣١٧	١١٩	٣٧ ٪

تليها الهيئة النيابية الثالثة (١٩٢٦/٦/١٠ - ١٩٢٨/٧/١٩) حيث بلغت ٤٩,٧ ٪ .
وهي المدة التي حكمت فيها وزارات عبدلي يكن وثروت والنحاس .

أما أقل نسبة لهم كانت في الهيئة النيابية الثامنة (١٩٤٢/٣/٣٠ - ١٩٤٤/٨/٩)

* تاريخ الهيئات النيابية والعدد الاجمالي للنواب مستخرج من : محمد خليل صبيح
تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد محمد علي ، الجزء الخامس السادس .
وكذلك جداول المنتخبين المثبتة بمضابط البرلمان أما تجديد كبار الملاك يستند إلى
ملفات الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي ١٩٥٢/١٧٨ ، ١٩٦١/١٢٧ .

حيث بلغت ٣٥ ٪ وهي المدة التي حكم فيها الوفد برئاسة مصطفى النحاس خلال الحرب العالمية الثانية تليها الهيئة النيابية العاشرة (١٩٥٠/١/١٦ - ١٩٥٢/٢٣) حيث بلغت نسبتهم ٣٧ ٪ وهي المدة التي حكم فيها الوفد أيضاً برئاسة مصطفى النحاس ثم وزارات الاقلية بعد إقالة الوفد عقب حريق القاهرة واضطراب الموقف السياسي. ثم تليها الهيئة النيابية الخامسة (١٩٣١/٦/٢٠ - ١٩٣٤/١١/٣٠) حيث بلغت نسبتهم ٣٨ ٪ وهي المدة التي حكم فيها اسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى استناداً إلى دستور ١٩٣٠ الذي كان صدقي قد أحله مكان دستور ١٩٢٣ .

وبصفة عامة لم يزد متوسط نسبتهم في جميع الهيئات النيابية خلال الفترة عن ٤٤ ٪ .

أما عدد كبار الملاك في مجلس الشيوخ ونسبتهم إلى مجموع الأعضاء فيوضحه الجدول التالي :

جدول *

يوضح عدد كبار الملاك بمجلس الشيوخ ونسبتهم إلى اجمالي الأعضاء .

مجلس الشيوخ وتاريخه	مجموع الأعضاء	عدد كبار الملاك	نسبتهم إلى المجموع
الهيئة الأولى ١٩٢٤ - ١٩٣٠	١٧٨	٨٨	٥٠ ٪
الهيئة الثانية ١٩٣١ - ١٩٣٤	١١١	٥٧	٥١ ٪
الهيئة الثالثة ١٩٣٦	٢٩٩	١٥١	٥٠ ٪

ويلاحظ من هذا الجدول أن أكبر نسبة لكبار الملاك في مجلس الشيوخ

* محمد خليل صبحي ، المصدر السابق . فيما يتعلق بتاريخ مجالس الشيوخ وإجمالي الأعضاء ، ملفات الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢/١٧٨ ، ١٩٦١/١٢٧ في تحديد نسبة كبار الملاك .

كانت في الهيئة الثانية (١٩٣١ - ١٩٣٤) حيث بلغت ٥١٣٩ ٪ ، وهو المجلس الذي تكون على أساس دستور ١٩٣٠ بينما كانت نسبتهم في مجلس النواب في خلال الفترة نفسها ٣٨٢٢ ٪ .

كما يلاحظ أن نسبة كبار الملاك في مجلس الشيوخ كانت أكبر من نسبتهم في مجالس النواب بصفة عامة ، ولعل هذا يرجع إلى أن مجلس الشيوخ — طبقاً لمبادئ الدستور — هو الذي يراجع مشروعات القوانين التي يناقشها مجلس النواب ويعدل فيها بما يترأى له بحيث لا تصدر في النهاية إلا بعد موافقته ، ومن ثم كان تفضيلهم — فيما يبدو — عضوية مجلس الشيوخ على عضوية مجلس النواب .

ننتقل بعد ذلك إلى التعرف على نسبة وجود كبار الملاك في اللجان الداخلية بمجلس النواب في هيئاته المختلفة ، والجدول التالي يوضح نسبة كبار الملاك إلى مجموع أعضاء كل لجنة من هذه اللجان .

جدول

يوضح نسبة وجود كبار الملاك في اللجان الداخلية بالمهيات النيابية

الهيئة النيابية	الأولى ١٩٢٤/٣/١٥ ١٩٢٤/١٢/٢٤			الثانية ١٩٢٦/٦/١٠ ١٩٢٨/٧/١٩			الرابعة ١٩٣٠/١/١١ ١٩٣٠/٧/١٢			الخامسة ١٩٣٦/٥/٢٣ ١٩٣٨/٢/٢			السادسة ١٩٣٨/٤/١٢ ١٩٤٢/٢/٧			الثامنة ١٩٤٢/٣/٣٠ ١٩٤٤/٨/٩			التاسعة ١٩٤٥/١/١٨ ١٩٤٩/١١/٧			العاشر ١٩٥٠/١/١٦ ١٩٥٢/٧/٢٣			متوسط النسبة المئوية %
اللجنة	النسبة %	١٣	٢١	النسبة %	١٣	٢١	النسبة %	١٢	٢١	النسبة %	١٤	٢١	النسبة %	٨	٢١	النسبة %	١٣	٢١	النسبة %	١٢	٢١	النسبة %	١١	٢٤	%
الزراعة	٥٧,٢١	١٢	٢١	٦١,١٩	١٣	٢١	٥٧,٢١	١٢	(١) ٢١	٦٦,١٤	١٤	٢١	٣٨,٢٢	٨	٢١	٦١,١٩	١٣	٢١	٥٧,٢١	١٢	٢١	٤٥,١٥	١١	٢٤	٥٥,٤٤
المالية	٥٧,٢١	١٢	٢١	٤٧,١٣	١٠	٢١	٣٨,٢٢	٨	(٢) ٢١	٨٠	١٢	٢١	٦١,١٩	١٣	٢١	٧١,٣٢	١٥	٢١	٥٢,٢٨	١١	٢١	٥٤,٢١	١٣	٢٤	٥٧,٧٣
الأوقاف	٤٢,٢٦	٩	٢١	٢٣,١٧	٥	٢١	٤٦,٢٢	٧	(٣) ١٥	٢٦,٢٢	٤	١٥	٤٧,٢٧	٩	١٩	٢٣,١٧	٥	٢١	٥٢,٢٨	١١	٢١	١٦,٢٢	٤	(١) ٢٤	٣٤,٥٤
الداخلية	٤٧,١٣	١٠	٢١	٦١,١٩	١٣	٢١	٤٧,١٢	١٠	٢١	٤٢,٢٦	٩	٢١	٧٥	٩	١٢	٢٨,٢٤	٦	٢١	٥٢,٢٨	١١	٢١	٣٧,٢١	٩	٢٤	٥١,٢٤٢
البحرية والبحرية والطيران	٥٢,٢٨	١١	٢١	٥٢,٢٨	١١	٢١	(٥) ٦٦,٢٢	١٠	١٥	٤٠	٦	١٥	٦٨,٢٨	١٣	(٦) ١٩	٣٣,٢١	٧	(١) ٢١	٣٨,٢٢	٨	٢١	٣٧,٢١	٩	(١) ٢٤	٤٨,٢٥
المعارف	٣٣,٢١	٧	٢١	٤٢,٢٦	٩	٢١	٥٣,٢١	٨	١٥	٤٦,٢٢	٧	١٥	٢١,٢١	٤	١٩	(٧) ١٩,٢١	٤	٢١	٢٣,١٣	٥	٢١	١٢,٢١	٣	٢٤	٣٠,٢٨
الأشغال	٥٢,٢٨	١١	٢١	٣٣,٢١	٧	٢١	٤٦,٢٢	٧	١٥	٤٠	٦	١٥	٤٢,٢٢	٨	١٩	٤٢,٢٦	٩	٢١	٣٨,٢٢	٨	٢١	٣٧,٢١	٩	٢٤	٤١,٢٥
الخارجية	٦٦,١٤	١٤	٢١	٤٢,٢٦	٩	٢١	٦٠	٩	١٥	٧٣,٢١	١١	١٥	٥٧,٢٧	١١	١٩	٤٧,١٣	١٠	٢١	٦١,١٩	١٣	٢١	٥٤,٢١	١٣	٢٤	٥٧,٥٩
الصحة	٢١,٢٣	٣	١٤	—	—	—	٤٦,٢٢	٧	١٥	٣٣,٢١	٥	١٥	٥٧,٢٧	١١	١٩	٢٨,٢٤	٦	٢١	٣٣,٢١	٦	١٨	٣٧,٢١	٩	٢٤	٣٦,٢٢
الواصلات	—	—	—	٢٣,١٣	٥	٢١	٤٠	٦	١٥	٤٦,٢٢	٧	١٥	٦٨,٢٨	١٣	١٩	٣٣,٢١	٧	٢١	٢٣,١٣	٥	٢١	٦٢,٢١	١٢	٢٤	٤٢,٣٥
المحاسبة	—	—	—	—	—	—	٨٥,٢٥	٦	٧	٧١,٣٢	٥	٧	٥٧,٢١	٤	٧	١٨,٢٣	٣	٨	٤٢,٢٦	٣	٧	٧١,٣٢	٥	٧	٥٧,٢٧
القطن والمحاصيل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧٧,٢٧	٧	٩	٧٧,٢٧	٧	٩	٨٨,٢٨	٨	٩	٨٠,٢٩
العمال والفنون الاجتماعية	—	—	—	—	—	—	٤٠	٦	١٥	—	—	١٥	٣١,٢١	٦	١٩	٩,٢١	٢	٢١	٢٨,٢٤	٦	٢١	٤٠,٢٥	١٠	٢٤	٢٤,٢٨٢

الهيئة التشريعية	الأول ١٩٢٥/٣/١٥ ١٩٢٥/١٢/٢٥	الثاني ١٩٢٦/٦/١٠ ١٩٢٨/٧/١٩	الثالث ١٩٣٠/١/١١ ١٩٣٠/٧/١٢	الرابع ١٩٣٦/٥/٢٣ ١٩٣٨/٢/٢	الخامس ١٩٣٨/٤/١٢ ١٩٤٢/٢/٧	السادس ١٩٤٢/٣/٣٠ ١٩٤٤/٨/٩	السابع ١٩٤٤/١/١٨ ١٩٤٥/١١/٧	الثامن ١٩٥٠/١/١٦ ١٩٥٦/٧/٢٣	متوسط النسبة النسبة %
الهيئة التشريعية	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
الانتخابية	٢١	٩	١٥	١٥	١٩	٨	١٩	٤٠	٤٠
الشؤون الدستورية	١٠	١٠	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
القضائية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
التقنين	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
السودان	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
التعاون والشؤون الاجتماعية	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
الحسابات العامة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الشؤون الاقتصادية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الشؤون المدنية والقروية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
المرائن والاقتراحات	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
التجارة والصناعة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

(٧) أصبحت لجنة الدفاع الوطني والسودان
(٨) أصبحت لجنة الطرية والبحرية
(٩) أصبحت لجنة الترية والتعليم

(٤) أصبحت لجنة الأوقاف والمآهد الدينية
(٥) ضمت إليها لجنة السودان
(٦) ضمت إليها لجنة السودان

(١) ضمت إليها لجنة التعاون
(٢) ضمت إليها لجنة التجارة والصناعة
(٣) ضمت إليها للمآهد الدينية

توضيح للجدول :

ويلاحظ من الجدول السابق أنه لم يكن لسكبار الملاك لجنة معينة احتفظوا بأغلبية فيها في كل الهيئات النيابية حتى في اللجان المتصلة بشؤونهم ومصالحهم الاقتصادية مباشرة ، ففي لجنة الزراعة مثلاً وصلت أعلى نسبة لهم فيها إلى ٦٦٫١٤ ٪ في الهيئة السادسة ، كما وصلت أيضاً إلى ٣٨٫٢ ٪ في الهيئة السابعة ، وتراوح بين ٤٥٫٥ ٪ ، ٥٧٫١ ٪ ، ٦١ ٪ في الهيئات الأخرى .

كذلك لجنة اللجنة المالية ، وصلت أعلى نسبة لهم فيها إلى ٨٠ ٪ في الهيئة السادسة كما وصلت إلى ٣٨٫٢ ٪ في الهيئة الرابعة وتراوح بين ٦١ ٪ ، ٥٧ ٪ ، ٤٧ ٪ في الهيئات الأخرى .

وأيضاً لجنة الأشغال وصلت أعلى نسبة لهم فيها إلى ٥٢٫٨ ٪ ، في الهيئة الأولى ، كما وصلت إلى ٣٣٫١ ٪ في الهيئة الثالثة وتراوح من ٤٦ ٪ ، ٤٠ ٪ ، ٣٧ ٪ في الهيئات الأخرى .

على أن أعلى متوسط نسبة لهم في مختلف اللجان في كل الهيئات النيابية كان في لجنة القطن والمحاصيل حيث بلغت نسبتهم ٨٠٫٣٩ ٪ تليها اللجنة المالية بنسبة ٥٧٫٧٢ ٪ ثم لجنة الخارجية ٥٧٫٥٩ ٪ ثم لجنة المحاسبة ٥٧٫٧ ٪ .

أما أقل نسبة لهم في المتوسط كانت في اللجنة التشريعية حيث بلغت ١٩٫٧٣ ٪ تليها لجنة العمال والشئون الاجتماعية ٢٤٫٨٠ ٪ ثم لجنة الشئون البلدية والقروية ٣٣٫١ ٪ .

أما نسبة وجود كبار الملاك في اللجان الداخلية بمجالس الشيخ في هيئاته المختلفة فكانت كما يلي :

هيئات الشيوخ اللجنة	الأولى ١٩٢٤ - ١٩٣٠			الثانية ١٩٣١ - ١٩٣٤			الثالثة ١٩٣٦			متوسط النسبة %
	عدد اللجنة	كبار الملاك	النسبة %	عدد اللجنة	كبار الملاك	النسبة %	عدد اللجنة	كبار الملاك	النسبة %	
الداخلية	٩	٦٠	٦٦ر٢	٩	٦	٦٦ر٢	٩	٦	٦٦ر٢	٦٦ر٢
الحربية والبحرية والطيران	٩	٤	٤٤ر٤	٩	٤	٤٤ر٤	٩	٤	٤٤ر٤	٤٤ر٤
الخارجية	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٥	٥٥ر٥	٥٥ر٥
الأوقاف والمعاهد الدينية	٩	—	—	٩	٥	٥٥ر٤	٩	٥	٥٥ر٥	٣٧
المالية والتجارية والصناعية والجمارك	٩	٧	٧٧ر٧ ^(١)	١٢	٧	٥٨ر١ ^(٢)	١٢	٨	٦٦ر٢	٦٧ر١
الحقانية	٩	٤	٤٤ر٤	٩	٤	٤٤ر٤	٩	٤	٤٤ر٤	٤٤ر٤
الصحة	٩	٤	٤٤ر٤	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٤	٤٤ر٤	٤٨ر٣
المعارف	٩	٣	٣٣ر١	٩	٤	٤٤ر٤	٩	٥	٥٥ر٥	٤٤ر١
الزراعة	٩	٧	٧٧ر٧	١٢	٧	٥٨ر١	٩	٦	٦٦ر٢	٦٧ر١
الأشغال	٩	٦	٦٦ر٢	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٤	٤٤ر٤	٥٥ر٤
المواصلات	٩	٦	٦٦ر٢	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٥	٥٥ر٥	٥٩ر٢
المحاسبة	—	—	—	٥	١	٢٠	—	—	—	٢٠
التجارة والصناعة	—	—	—	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٥	٥٥ر٥	٥٥ر٥
العمال والشؤون الاجتماعية	—	—	—	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٤	٤٤ر٤	٤٩و٤
الحسابات	—	—	—	—	—	—	٦	١	١٦ر٤	١٦ر٤
الاقتراحات والعرائض	٩	٢	٢٢ر٢	٩	٥	٥٥ر٥	٩	٥	٥٥ر٥	٤٤ر٤

توضيح للجدول :

(١) أصبحت لجنة المالية فقط

(٢) أصبحت لجنة المالية والجمارك فقط .

— لجان ألغيت أو استحدثت .

ويلاحظ أن نسبة كبار الملاك في اللجان الداخلية بمجلس الشيوخ تميزت بالثبات والاستقرار في الهيئات الثلاثة على عكس مجلس النواب ، كما رأينا ، وعموما فقد احتفظ كبار الملاك بنسبة كبيرة حققت لهم الأغلبية في الهيئات الثلاث للشيوخ في مختلف اللجان وخاصة اللجان التي لها صلة مباشرة بمصالحهم الاقتصادية مثل الزراعة ٦٧١٪ / والمالية والتجارية والصناعية والجمارك ٦٧١٪ / والداخلية ٦٦٢٪ / والمواصلات ٥٩٢٪ / بينما لم تكن لهم أغلبية في اللجان الأخرى التي ليست لها صلة مباشرة بمصالحهم فيما يبدو مثل الأوقاف والمعاهد الدينية ٣٧٪ ، الحقانية والعارف ٤٤١٪ ، والعمال والشئون الاجتماعية ٤٩٩٪ (١) .

ولم يهتم كبار الملاك بعضوية مجلس النواب والشيوخ كسلطة تشريعية فقط بل اهتموا بمجالس المديرية كهيئات محلية تعبر عن المصالح القائمة وتحميها .

وإذا لم يكن في مقدورنا وضع نسبة تقديرية لهم في هذه المجالس خلال الفترة ، إلا أننا نرجح ، وأن لم يكن هذا مؤكدا ، أن أغلبية عضوية مجالس المديرية كانت لكبار الملاك ، ذلك أن قانون المجلس ، اشترط فيمن يتقدم للعضوية أن يكون ممن يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثين جنيهها سنويا (أى ما يعادل ثلاثين فدانا) (٢) ، فإذا علمنا أن مجالس المديرية يتكون من أعضاء بعدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب (٣) ، وأن توزيع الملكيات جعل نواحي بأكملها (وهى

(١) أعضاء اللجان الداخلية بالهيئات النيابية وهيئات الشيوخ مستخرجة من مضابط البرلمان خلال الفترة . وتحديد كبار الملاك في هذه اللجان يستند إلى قانونى الإصلاح الزراعى ١٩٥٢/١٧٨ ، ١٩٦١/١٢٧ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٨/١/٤ .

(٣) نفسه .

دوائر الانتخاب (تكاد تكون مركزة في أيدي كبار الملاك ، ادركنا أن انتخاب أعضاء مجلس المديرية يكاد يقتصر على فئة قليلة جداً . وإذا أضفنا إلى هذا اعتبار العصبية الأسرية «العزوة» وهي عامل هام في المكانة الاجتماعية بالقرية، علمنا أن التمتع بعضوية مجالس المديرية كان لكبار الملاك حتى ولو وجد من يدفع الثلاثين جنيهاً ضريبة سنوية ، لأنه لن يستطيع منافسة المالك الكبير صاحب الكلمة المسموعة ، وقد يستثنى من هذا الدوائر البعيدة عن الملكيات الكبيرة وهي قليلة إلى حد كبير .

ولقد عبر عن هذه الحقيقة فخرى عبد النور ، حين ذكر في معرض مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية ، أن شروط الانتخاب تكاد تكون محصورة في عدد قليل جداً يكاد معها الانتخاب أن يكون تعييناً . . في الواقع لا يوجد في بعض الدوائر إلا أثنان أو ثلاثة يدفعون ضريبة مقدارها ثلاثون جنية^(١) .

كما أن المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون ، أشارت إلى أن عضو مجلس المديرية «يجب أن يكون من ذوى الشأن والمصلحة فيها ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً يعمل منه شخصاً صالحاً للنظر فيما يهمهم ، (أى أهل الدائرة) من شئون الري والصرف الزراعية والتعليم والصحة وغيرها ومدركاً لحالتهم من جهة تقرير الرسوم الإضافية على ما يدفعون من الضرائب ، قادراً على تعرف مصالحهم بالدفاع عنها . . »^(٢) .

هذا إلى أن وزارة الداخلية أصرت على شرط ضريبة الثلاثين جنيهاً كحد أدنى حين جرت محاولات من بعض النواب لتخفيضها إلى عشرة جنيهات وإعفاء المعلمين منها ، وذكر مندوبيها في معرض الدفاع عن ذلك بأن هذه الضريبة

(١) مجلس النواب ، ١٣/١/١٩٢٨ .

(٢) نفسه .

* جدول *

يبين نسبة كبار الملاك في السنوات من ١٩١٤ - ١٩٥٢

النسبة %	عدد كبار الملاك	عدد الوزراء	الوزارة وتاريخها	النسبة %	عدد كبار الملاك	عدد الوزراء	الوزارة وتاريخها
٦١ر٧	٨	١٣	١٩٣٨/ ٦/٢٤ - ١٩٣٨/ ٤/٢٧ محمد محمود	٧٥	٦	٨	١٩١٤/ ٤/ ٥ - ١٩١٤/ ١٢/ ١٨ حسين رشدي
٥٠	٦	١٢	١٩٣٩/ ٨/ ١٨ - ١٩٣٨/ ٦/ ٢٤ » »	٨٥ر٥	٦	٧	١٩١٧/ ١٠/ ٨ - ١٩١٤/ ١٢/ ١٩ » »
٥٠	٧	١٤	١٩٤٠/ ٦/ ٢٧ - ١٩٣٩/ ٨/ ١٨ علي ماهر	٨٥ر٥	٦	٧	١٩١٩/ ٤/ ٨ - ١٩١٧/ ١٠/ ٩ » »
٥٦ر١	٩	١٦	١٩٤٠/ ١١/ ١٤ - ١٩٤٠/ ٦/ ٢٧ حسن صبري	٧١ر٣	٥	٧	١٩١٩/ ٤/ ٢٢ - ١٩١٩/ ٤/ ٩ » »
٥٣ر١	٨	١٥	١٩٤١/ ٧/ ٣١ - ١٩٤٠/ ١١/ ١٥ حسين سري	١٠٠	٧	٧	١٩١٩/ ١١/ ١٥ - ١٩١٩/ ٥/ ٢٠ محمد سعيد
٦٦ر٢	١٠	١٥	١٩٤٢/ ٢/ ٤ - ١٩٤١/ ٧/ ٣١ » »	٨٥	٧	٨	١٩٢٠/ ٥/ ٢١ - ١٩١٩/ ١١/ ٢٠ يوسف وهبه
٦٣ر٧	٧	١١	١٩٤٢/ ٥/ ٢٦ - ١٩٤٢/ ٢/ ٤ مصطفى النحاس	٧٥	٦	٨	١٩٢١/ ٣/ ١٥ - ١٩٢٠/ ٥/ ٢١ محمد توفيق نسيم
٦٤ر٢	٩	١٤	١٩٤٤/ ١٠/ ٨ - ١٩٤٢/ ٥/ ٢٦ » »	٨٨ر٨	٨	٩	١٩٢١/ ١٢/ ٢٤ - ١٩٢١/ ٣/ ١٦ عدلي يكن
٥٣ر١١	٧	١٣	١٩٤٥/ ١/ ١٥ - ١٩٤٤/ ١٠/ ٨ أحمد ماهر	٥٥ر٥	٥	٩	١٩٢٢/ ١١/ ٢٩ - ١٩٢٢/ ٣/ ١ عبد الخالق ثروت
٥٣ر١	٨	١٥	١٩٤٥/ ٢/ ٢٤ - ١٩٤٥/ ١/ ١٥ » »	٨٠	٨	١٠	١٩٢٣/ ٢/ ٩ - ١٩٢٢/ ١١/ ٣٠ محمد توفيق نسيم
٥٠	٧	١٤	١٩٤٦/ ٢/ ١٥ - ١٩٤٥/ ٢/ ٢٤ محمود فهمي النقراشي	٦٣ر٧	٧	١١	١٩٢٤/ ١/ ٢٧ - ١٩٢٣/ ٣/ ١٥ يحيى ابراهيم
٣٣ر١	٤	١٢	١٩٤٦/ ١٢/ ٨ - ١٩٤٦/ ٢/ ١٦ اسماعيل صدقي	٦٣ر٧	٧	١١	١٩٢٤/ ١١/ ٢٤ - ١٩٢٤/ ١/ ٢٨ سعد زعول
٥٤ر٦	٦	١١	١٩٤٨/ ١٢/ ٢٨ - ١٩٤٦/ ١٢/ ٩ محمود فهمي النقراشي	٧٥	٩	١٢	١٩٢٥/ ٣/ ١٣ - ١٩٢٤/ ١١/ ٢٤ أحمد زيور
٥٠	٨	١٦	١٩٤٩/ ٧/ ٢٥ - ١٩٤٨/ ١٢/ ٢٨ ابراهيم عبد الهادي	٨٠	٨	١٠	١٩٢٦/ ٦/ ٧ - ١٩٢٥/ ٣/ ١٣ أحمد زيور
٦٨ر٨	١٣	١٩	١٩٤٩/ ١١/ ٣ - ١٩٤٣/ ٧/ ٢٥ حسين سري	٧٧ر٧	٧	٩	١٩٢٧/ ٤/ ٢١ - ١٩٢٦/ ٦/ ٧ عدلي يكن
٢٨ر٤	٤	١٤	١٩٥٠/ ١/ ١٢ - ١٩٤٩/ ١١/ ١٣ » »	٧٠	٧	١٠	١٩٢٨/ ٣/ ١٦ - ١٩٢٧/ ٤/ ٢٥ عبد الخالق ثروت
٢٩ر٧	٥	١٧	١٩٥٢/ ١/ ٢٧ - ١٩٥٠/ ١/ ١٢ مصطفى النحاس	٦٠	٦	١٠	١٩٢٨/ ٦/ ٢٥ - ١٩٢٨/ ٣/ ١٦ مصطفى النحاس
١٨ر٢	٢	١١	١٩٥٢/ ٣/ ١ - ١٩٥٢/ ١/ ٢٧ علي ماهر	٦٦ر٢	٦	٩	١٩٢٩/ ١٠/ ٢ - ١٩٢٨/ ٦/ ٢٥ محمد محمود
٣٨ر٦	٥	١٣	١٩٥٢/ ٧/ ٢ - ١٩٥٢/ ٣/ ١ أحمد نجيب الالائي	٥٠	٥	١٠	١٩٣٠/ ١/ ١ - ١٩٢٩/ ١٠/ ٣ عدلي يكن
٢٨ر٤	٤	١٤	١٩٥٢/ ٧/ ٢٢ - ١٩٥٢/ ٧/ ٢ حسين سري	٦٠	٦	١٠	١٩٣٠/ ٦/ ١٩ - ١٩٣٠/ ١/ ١ مصطفى النحاس
٤٠	٦	١٥	١٩٥٢/ ٧/ ٢٤ - ١٩٥٢/ ٧/ ٢٢ أحمد نجيب الالائي	٦٠	٦	١٠	١٩٣٣/ ١/ ٤ - ١٩٣٠/ ٦/ ١٩ اسماعيل صدقي
٣٦ر٤	٤	١١	١٩٥٢/ ٩/ ٧ - ١٩٥٢/ ٧/ ٢٤ علي ماهر	٦٥	٩	١٢	١٩٣٣/ ٩/ ٢٧ - ١٩٣٣/ ١/ ٤ » »
				٥٠	٥	١٠	١٩٣٤/ ١١/ ١٤ - ١٩٣٣/ ٩/ ٢٧ عبد الفتاح يحيى
				٤٤ر٤	٤	٩	١٩٣٦/ ١/ ٣٠ - ١٩٣٤/ ١١/ ١٤ محمد توفيق نسيم
				٢٢ر٢	٢	٩	١٩٣٦/ ٥/ ٩ - ١٩٣٦/ ١/ ٣٠ علي ماهر
				٥٤ر٦	٦	١١	١٩٣٧/ ٧/ ٢١ - ١٩٣٦/ ٥/ ٩ مصطفى النحاس
				٦٦ر٢	٨	١٢	١٩٣٧/ ١٢/ ٣٠ - ١٩٣٧/ ٨/ ١ » »
				٦٢ر١	١٠	١٦	١٩٣٨/ ٤/ ٢٧ - ١٩٣٧/ ١٢/ ٣٠ محمد محمود

محمد خليل صبحي، المصدر السابق - الجزء الخامس والسادس فيما يتعلق بعدد الوزراء وكذلك كتاب : النظارات والوزارات المصرية ١، إصدار مركز تاريخ مصر المعاصرة والهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما يتعلق بتحديد كبار الملاك.

كانت في الماضي خمسة وثلاثين جنيتها وفي الماضي البعيد نوعا ، خمسين جنيتها (أ) .
كل هذا يؤكد الترجيح الذي ذهبنا إليه من أن عضوية مجالس المديريات كادت
تقتصر على كبار الملاك .

بعد أن أوضحنا نسبة كبار الملاك في مجلس النواب والشيوخ باعتبارهما السلطة
التشريعية ، ووجودهم في مجالس المديريات باعتبارها سلطات محلية ، ننتقل إلى
التعريف على نسبة كبار الملاك في مختلف الوزارات التي شهدتها الفترة باعتبارها
سلطة تنفيذية .

والجدول السابق يوضح عدد الوزراء في كل وزارة ونسبة كبار الملاك في
كل منها :

→ .

(١) نفسه ، ١٩٢٨/١/٤ .

ويلاحظ من هذا الجدول أن نسبة كبار الملاك في مختلف الوزارات كانت كبيرة بصفة عامة ، وكانت أعلى نسبة لهم في وزارة محمد سعيد (١٩١٩/٥/٢٠ — ١٩١٩/١١/١٥) حيث بلغت ١٠٠ ٪ وهي الوزارة التي عاصرت مراحل العنف في ثورة ١٩١٩ وبداية تصفيتها . بينما كانت أقل نسبة لهم في وزارتي علي ماهر (١٩٣٦/١/٣٠ — ١٩٣٦/٥/٩) و (١٩٥٢/١/٢٧ — ١٩٥٢/٣/١) حيث بلغت ٢٢٢ ٪ ، ١٨٢ ٪ . وهما الوزارتان الانتقاليتان فالأولى كانت قبيل عقد معاهدة ١٩٣٦ والثانية عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كما يلاحظ أن أكبر نسبة لكبار الملاك بصفة عامة كانت في وزارات الاقلية غير الحزبية يليها بنسبة أقل وزارات الأحرار الدستوريين ثم وزارات الوفد ثم وزارات السعديين . أي أنهم تمتعوا بعضوية الوزارات في مختلف العهود وتحت لواء أي حزب من الأحزاب . ولا عجب في ذلك فقد كانوا منتشرين في كل الأحزاب والتجمعات السياسية التي شهدتها الفترة .

وبصفة عامة كان متوسط نسبتهم في كل وزارات الفترة وعددها خمسين وزارة ٥٨٣٥ ٪ أي أن الأغلبية كانت معهم دائماً .

أما نسبة كبار الملاك في كل وزارة نوعية على حده فيوضحها الجدول التالي :

الوزارة	عدد من تولاها	كبار الملاك	النسبة ٪	الوزارة	عدد من تولاها	كبار الملاك	النسبة ٪
الداخلية	٥٠	٣٢	٦٤	الحربية والبحرية والدفاع الوطني	٥٠	٢٤	٤٨
الأشغال	٥٠	٣١	٦٢	المواصلات	٤٥	٢٥	٥٥٢٥
المعارف	٥٠	١٧	٣٤	التجارة والصناعة	٢٥	١١	٤٤
المالية ثم المالية والاقتصاد	٥٠	٣٣	٦٦	الصحة	٢٦	٩	٣٤١٦
الأوقاف	٥٠	٣١	٦٢	التموين	١٧	٦	٣٥٢٥
الخارجية	٤٣	٣١	٧٢٢٤	الشئون الاجتماعية	١٧	٧	٤١٢٣
الحقانية ثم العدل	٥٠	٣٢	٦٤	الوقاية المدنية	٢	١	٥٠
الزراعة	٥٠	٣٤	٦٨	الشئون البلدية والقروية	٥	٢	٤٠

ويلاحظ من هذا الجدول أن كبار الملاك تركزوا أكثر في وزارات الخارجية (٧٢.٤٪) والزراعة (٦٨٪) والمالية والاقتصاد (٦٦٪) والداخلية (٦٤٪) وهي وزارات لها صلة مباشرة بمصالحهم الاقتصادية . بينما نجد نسبتهم قليلة في وزارات الصحة (٣٤.١٦٪) والتموين (٣٥.٥٪) والشئون البلدية والقروية (٤٠٪) والشئون الاجتماعية (٤١.٣٪) . وهذا يبين مدى اهتمام كبار الملاك بهذه المجالات الاجتماعية .

كما يلاحظ أن نسبة وجودهم في الوزارات المختلفة تتفق إلى حد كبير مع نسبة وجودهم في اللجان الداخلية بالهيئات البرلمانية حيث كانوا يتركزون في اللجان ذات الصلة المباشرة بمصالحهم كما سبقت الإشارة . يضاف إلى هذا أن اثني عشر فرداً من أسر كبار الملاك كانوا قاسماً مشتركاً عظمياً في الوزارات خلال الفترة وهي عائلات : سري ، محمود سليمان ، أبو طي ، خثبة ، يكن ، ثروت ، حنا ، عبيد ، غالي ، ذو الفقار ، بركات ، المطيعي .

كما يلاحظ أن عدداً لا بأس به من رؤساء الوزارات ممن كانوا من غير كبار الملاك ، كان يرتبط بصلة قوية ببعض كبار الملاك مثل : مصطفى النحاس الذي كان يرتبط بأسرة الوكيل وعلى ماهر الذي كان يرتبط بأسرة المسكباتي فضلاً عن علاقته بالأسرة الملكية ، وأحمد نجيب الهلالي الذي كانت له صلة بأسرة همرو . الخ . وإذا تذكرنا أن المالك كان أكبر مالك زراعي وله سلطات دستورية ، تشريعية وتنفيذية ، أدركنا مدى النفوذ الواسع الذي كان لكبار الملاك في الحياة السياسية المصرية خلال الفترة (١) .

على أن وزارة الزراعة — عكس الوزارات الأخرى — كانت نموذجاً لتجمع كبار الملاك ، فضلاً عن أن نسبة من تولوها من كبار الملاك بلغت (٦٨٪) فقد كانوا ممثلين في المجلس الاستشاري الزراعي الذي تشكل أول مرة في ١٠ يونيو ١٩١٤

(1) G. Baer. op. Cit., P144

حيث نص قرار التشكيل على تمثيل كبار المزارعين بالإضافة إلى الأعضاء الفنيين في الوزارة ، والأعضاء الذين يمتثلون من الهيئات التي لها صلة بالنشاط الزراعي بأى صورة من الصور (١) .

وبجانب المجلس الاستشاري الزراعي كان هناك مجلس التجارة الزراعية وقد أنشأته وزارة الزراعة لدراسة المسائل المتعلقة بتسويق الحاصلات الزراعية نتيجة التغيرات التي لحقت بالسوق الدولية من جراء الحرب العالمية الأولى ، وكان يشترك فيه أيضاً أعضاء من كبار الملاك (٢) .

وعندما أنشئت وزارة الزراعة « الاتحاد الملكي لجمعيات رعاية الحيوان بالملكة المصرية » في ٢٨ أبريل ١٩٤٣ تمتع كبار الملاك أيضاً بعضوية هذا الاتحاد ، إذ جاء في الفقرة (د) من المادة (٧) من القانون النظامي للاتحاد وهي المادة الخاصة بتشكيل مجلس إدارته أنه يشكل من « ثمانية أعضاء يعينهم وزير الزراعة من بين الأعيان باعتبار عضوين عن كل من الوجه القبلي والوجه البحري ومحافظي مصر واسكندرية » (٣) .

وقد كان الأعضاء الثمانية في مجلس إدارة هذا الاتحاد لعام ١٩٤٧ ، ١٩٥٠ ، علي سبيل المثال ، من كبار الملاك وهم : محمد زكي عبد الرازق ، وعبد الظاهر عبد العزيز الجمال ، وأحمد قرشي (عن الوجه القبلي) ، رياض أبو حسين ، السعدى الأترفي (عن الوجه البحري) ، فؤاد أباطة وصالح عنان (القاهرة) ، محمد فرغلي ، السيد الدليل ، محمد عبد المنعم الديب (عن الإسكندرية) (٤) .

(١) انظر ص ٢٠٤ من هذا البحث .

(٢) مذكرة بإنشاء مجلس التجارة الزراعية (المقطم ، ١١/٤/١٩١٦) .

(٣) الرسوم الملكي بتشكيل الاتحاد الملكي لجمعيات رعاية الحيوان بالملكة المصرية (المجلة الزراعية المصرية — يوليو ١٩٤٣) .

(٤) المجلة الزراعية المصرية ، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٤٧ ، ١٩٥٠ .

كما طالب بعض كبار الملاك بإعادة النظر في تشكيل مجلس تنظيم القاهرة ،
فبدلاً من أن يتكون من أربعة عشر موظفاً ، وأربعة من الأعيان يجب أن يلاحظ
في تشكيله د' تغليب عدد الأعيان على عدد من تعيينهم الحكومة من الموظفين
أو جعله مساوياً على الأقل (١) . .

هذا بالإضافة إلى وجود كبار الملاك في مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية
العامة منذ تشككت في ١٩٢١ ثم في أعوام ١٩٢٤ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ وهذا المجلس
الآخر الذي استمر حتى نهاية الفترة ، وهذا شيء طبيعي إذ أن النقابة تمثل أصحاب
المصالح الزراعية (٢) . بالإضافة أيضاً إلى وجودهم بمجلس إدارة بنك مصر ومجالس
إدارات الشركات المختلفة (٣) .

نتقل بعد هذا إلى التعرف على انتماءات كبار الملاك للأحزاب السياسية التي
شهدها المجتمع المصري خلال هذه الفترة وخاصة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية
الاولى . . .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن كبار الملاك قد اشتركوا في كل الأحزاب السياسية
التي شهدتها هذه الفترة بدرجة أو بأخرى ، بحيث يصعب القول أن هناك حزباً معيناً
اشترك فيه كبار الملاك وحزب آخر لم يشتركوا فيه ، وكل ما هنالك هو التفاوت
في نسبة كبار الملاك بين حزب وآخر .

فالوفد المصري الذي تشكل منذ نوفمبر ١٩١٨ للمطالبة بالاستقلال ، ضم كبار
الملاك ، بل أن اللجنة المركزية التي شكلت لقيادة الثورة من ثلاثة وأربعين

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٢/٦/٩ .

(٢) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ملحق الكتاب .

(٣) انظر ص (٩٦) ، (٩٧) من هذا البحث .

عضواً (١) ، كان عدد كبار الملاك المشتركين فيها ستة وثلاثين عضواً أى بنسبة ٨٣٣١٪ .

ولما خرجت من الوفد المجموعة التى كونت حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢ لم يكن ذلك يعنى خروج جميع كبار الملاك من التجمع الوفدى الكبير ، لأن الغالبية العظمى من الوفد كانت من كبار الملاك ، بل أن المسألة لم تكن أكثر من خروج مجموعة من كبار الملاك ، وإن كانت كبيرة ، وبقاء مجموعة أخرى مثل فتح الله بركات ، واصف بطرس غالى ، ومرقص حنا ، أحمد مظلوم .

ولهذا نجد أن الهيئة الوفدية فى مجلس شيوخ ١٩٢٤ تتكون من اثنى عشر عضواً كلهم دون استثناء من كبار الملاك .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٣٢ ضم الوفد اثنى عشر عضواً جديداً (٢) ، كان منهم ثمانية أعضاء من كبار الملاك أى بنسبة ٦٦٠٢٪ .

ومنذ عام ١٩٣٦ وبعد عقد المعاهدة ، نجد أن الوفد يضم عدداً من كبار الملاك مثل فؤاد سراج الدين الذى تولى سكرتارية الوفد فيما بعد ، ومحمد سليمان الوكيل ، محمد المغازى عبد ربه ، بشرى حنا ، محمد الحنفى الطرزي ، أحمد مصطفى عمرو ، فهمى ويصا ، محمد مبرى أبو علم ، كمال علما ، سيد بهاس ، محمد محمود خليل (٣) ، وكلهم من كبار الملاك ، بل أن واحد مثل أحمد عبود احتفظ بروابط قوية مع الوفد (٤) . وسواء فسر ضم أعضاء جدد إلى الوفد من كبار الملاك على أنه محاولة من الوفد للحصول على مصادر مالية لتمويل النشاط

(١) الأهالى ، ١٦/٤/١٩١٩ .

(٢) المقطم ، ٣/١٢/١٩٣٢ .

(٣) محمد ذكى عبد القادر ، إقدام على الطريق . ص ٣٤٧ .

(٤) G. Baer, op. Cit., P 146

السياسى للحزب ، أو أنه جاء لأسباب شخصية لا دخل لها بالمبدأ (١) ، فثابتاً من هذا أن الوفد لم يكن بعيداً منذ تكوينه وحتى نهاية الفترة عن كبار الملاك ، ولم يكن كبار الملاك بدورهم بعيدين عنه .

أما حزب الأحرار الدستوريين ، فقد اشتهر بأنه يمثل الملاك الزراعيين ، وهذه حقيقة ، ثابتة إلى حد كبير ، وأن لم تكن تعنى أن الحزب اقتصر فقط على كبار الملاك هؤلاء دون أحد من قوى المجتمع الأخرى وكل ما يمكن قوله أن النسبة الغالبة في الحزب كانت لكبار الملاك .

ففي أبريل ١٩٢١ خرجت مجموعة من الوفد المصرى مكونة من على شعراوى ومحمد محمود ومحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبه وجورج خياط ، وكانت استقالاتهم متضامنة فيما عدا على شعراوى وجورج خياط اللذان قدم كل منهما استقالته منفردة من الوفد (٢) وكلهم من كبار الملاك .

وبعد هذه الاستقالات التى شارك فيها عدد آخر من كبار الملاك بعام واحد ، أى فى أكتوبر ١٩٢٢ شكل حزب الأحرار الدستوريين الذى ضم مجموعة من المستقلين من الوفد ومن صفوف كبار الملاك فى مصر وفى مقدمتهم محمد محمود ، محمد على علوبه ، صالح اللوم ، توفيق دوش ، إبراهيم الهلباوى وآخرون من أعضاء اللجنة العامة للدستور التى بلغت نسبة كبار الملاك ٦٢٪ (٣) ومن هنا كانت تسمية الحزب بالأحرار الدستوريين للدفاع عن الدستور والعمل على سرعة إصداره (٤) .

(١) محمد زكى عبد القادر ، المصدر السابق . ص ٣٤٧ .

(٢) المقطم ، ٣٠/٤/١٩٢١ .

(٣) أنظر ص ٢١١ من هذا البحث . . .

(٤) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق . ص ١٤٤ .

غير أن أسناد رئاسة هذا الحزب إلى عدلى يسكن عضو الأسرة الملكية ومن كبار الملاك الذى وقع بينه وبين سعد زغلول خلاف حول مسار الثورة ، يعكس حقيقة هامة وهى أن كبار الملاك الذين التفوا حول عدلى ، إن لم يكونوا قد رغبوا فى تأليف حزب يمثل مصالحهم ، فهم على الأقل رغبوا فى تكوين حزبا مضادا للكتلة الباقية فى الوفد المصرى .

والحقيقة أن التكييف الاجتماعى لحزب الأحرار الدستوريين من الأمور المحيرة والصعبة فى نفس الوقت ، فالبعض يرفض الموافقة على فكرة أن خروج الأحرار الدستوريين يمثل خلافا فى المصالح الاجتماعية لكبار الملاك داخل الوفد وعدم رضائهم عن خطط سعد زغلول فى العنف الثورى ، ويرون فيه خلافا عقائديا بحتا ، فهؤلاء الذين خرجوا (فى أبريل ١٩٢١) كانوا يمثلون مجموعة المثقفين الليبراليين الذين اشتهروا بالكلام فى الصالونات الأدبية وفى الصحافة قليل الحرب العالمية الأولى حول الحرية والديموقراطية . . . الخ ، ومن ثم لم يوافقوا على انفراد سعد زغلول بأرائه وأصراره عليها ، ولهذا اعتبر هؤلاء ، أن الأحرار الدستوريين يمثلون تجمعا عقائديا بينما ظل الوفد حزب يمثل كل العناصر الاجتماعية الأخرى بما فيها كبار الملاك (١) .

ويضعف من هذا التكييف — فى رأينا — أنه اعتبر اشخاصا مثل عبداللطيف المسكبى ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد على علوبة محامين أو مهنيين بصفة عامة ، وأغفل كونهم من كبار الملاك قبل أن يكونوا مهنيين ، هذا إلى أنه جعل المثقفين حزبا واحدا قائما بذاته مع أن المثقفين قطاع ألقى منتشر فى أى مجتمع من المجتمعات يضم عناصر وفئات وطبقات مختلفة .

ورأى البعض أن هذا الحزب يعضده بعض أثرياء كبار الملاك وعدد من

(1) L. J. Cantori, The Organizational Basis of an elite Political party : The Egyptian Wafd' P 319 — 320 .

الارستقراطية التركية ، أو أنه حزب كبار الملاك الأكثر تقدماً ومعهم البورجوازية الكبيرة أو أنه في بساطة حزب يعتمد على قطاع من البورجوازية الكبيرة المعتدلة (١) .

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن قطاعاً هائلاً من كبار الملاك أظهر ميلاً خلال العشرينات — على الأقل — لإنشاء وسيلة تنظيمية مضادة لحركة الوفد الجماهيرية ، ومن ثم كان حزب الأحرار الدستوريين انعكاساً واضحاً لهذا الميل (٢) .

ولا يفوتنا هنا أن تؤكد أن كبار الملاك كانوا يتمتعون بأغلبية كبيرة في مجالس إدارة الحزب ، ففي مجلس إدارة الحزب عام ١٩٢٥ (٣) كانت نسبتهم ٦٦٫٢ ٪ . وفي مجلس إدارة عام ١٩٢٩ (٤) كانت نسبتهم ٧٣٫١٣ ٪ . وفي مجلس إدارة عام ١٩٣٠ (٥) كانت نسبتهم ٧١٫٣ ٪ .

أما حزب الاتحاد الذي تكون في يناير ١٩٢٥ فقد ضم أيضاً عدداً من كبار الملاك ، فاللجنة التحضيرية التي اجتمعت لتأسيس الحزب كانت من تسعة وعشرين عضواً (٦) ، منهم أحد عشر عضواً من كبار الملاك أى بنسبة ٣٧٫٢٧ ٪ . وكان أول مجلس إدارة له من ثمانية وعشرين عضواً (٧) ، منهم خمسة عشر عضواً من كبار الملاك أى بنسبة ٥٣٫٨ ٪ ، وهي نسبة قليلة إلى حد ما رغم محاولة الملك

(١) G. Baer, op. Cit., P 145

(٢) Ibid.

(٣) السياسة ، ٤/١٠/١٩٢٥ .

(٤) نفسه ، ٢٥/٢/١٩٢٩ .

(٥) نفسه ، ٢٣/٦/١٩٣٠ .

(٦) نفسه ، ١١/١/١٩٢٥ .

(٧) المقطم ، ١/٤/١٩٢٥ .

فؤاد أن يضم إلى هذا الحزب ، الأعيان الذين لم يستقروا على اتجاه ولموازنة النفوذ القوى الذى كان يتمتع به الوفد^(١) .

أما حزب الشعب الذى كونه اسماعيل صدق فى نوفمبر ١٩٣٠ فقد ضم أيضاً عدداً من كبار الملاك فالجمعية التأسيسية للحزب كانت من أربعة وثمانين عضواً^(٢) ، منهم سبعة وعشرون من كبار الملاك أى بنسبة ٣٣٪ . وكذلك الحال فى الهيئة السعدية التى كونها أحمد ماهر والنقراشى فى عام ١٩٣٧ بعد خروجهما من الوفد ، قد نالت تأييداً من بعض كبار الملاك رغم ما قيل من أن خروج أحمد ماهر والنقراشى كان احتجاجاً على انضمام بعض كبار الملاك إلى الوفد فى ذلك العام (١٩٣٧) ، بل أن سكرتير الهيئة وهو ممدوح رياض كان من كبار الملاك .

وكان من بين كبار الملاك الذين أيدوا الهيئة السعدية محمد الشعراوى وأحمد جلى محمود ، وأفراد من عائلة الأتربى^(٣) .

كذلك كان الحزب الوطنى على علاقة بكبار الملاك منذ بدء تأسيسه على يد مصطفى كامل ، فعمر سلطان عضو اللجنة المركزية ومجوله كان من كبار الملاك بالإضافة إلى أفراد آخرين أيدوه مثل عمر لطفى ومرقص حنا وسيف الله يسرى . ومحمد أحمد الشريف ، ومحمد على علوبة أيضاً وآخرون^(٤) . فضلاً عن أن محمد فريد ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب فيما بعد كبنا من كبار الملاك^(٥) .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ١٥٠ .

(٢) المقطم ، ١٩٣٠/١١/١٩ .

(3) G. Baer, Op. Cit.; P 146

(4) Ibid, P 144

(٥) مكلفه نواحى مركز اليوم المدة من ١٩٠٧-١٩٣٠ (دار المحفوظات المصرية) .

التفصيلات						البداية		الاسم
الانتخابات	الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات	الحزب	
		نواب يناير ١٩٣٠	مستقل	نواب مارس ١٩٢٥	الاتحاد	نواب مارس ١٩٢٥	الوفد	محمد البدر اوى عاشور
				» » »	»	» » »	»	سراج الدين شاهين
				نواب إبريل ١٩٣٨	قوى	نواب يونيو ١٩٢٦	»	حفي محمود سليمان
				» » »	السعدى	نواب يناير ١٩٣٠	»	كامل سيف سهدم
				» » »	»	نواب مارس ١٩٢٥	»	قاسم المصرى السعدى
				نواب يونيو ١٩٢٦	الاتحاد	» » »	»	عبد الحميد رضوان
		نواب يناير ١٩٣٠	الوفد	نواب إبريل ١٩٣٨	قوى	نواب يناير ١٩٣٠	»	سعد الدين مصطفى أبو رحاب
				» » »	السعدى	نواب مارس ١٩٢٥	»	محمد فتواد أبو ستيت
				» » »	»	» » »	»	أحمد على أبو ستيت
				» » »	»	» » »	»	محمد حسن عزام
				نواب يونيو ١٩٣١	الشعب	» » »	»	أحمد رمزي
				نواب إبريل ١٩٣٨	السعدى	» » »	»	د. حامد محمود
		نواب يناير ١٩٣٠	مستقل	نواب يونيو ١٩٢٦	الاتحاد	» » »	»	أحمد قرشي
				» » »	»	» » »	»	سهد على الزناني
				الجمعية التأسيسية	الشعب	» » »	»	عبد الرازق وهبه القاضي
		نواب إبريل ١٩٣٨	قوى	نواب إبريل ١٩٣٨	السعدى	» » »	»	عبد الرحمن فهمي
				» » »	»	» » »	»	على السيد محمد أيوب
				» » »	»	نواب يونيو ١٩٢٦	»	محمد الدهرداش توني
		نواب يناير ١٩٣٠	الوفد	» » »	»	» » »	»	ممدوح رياض
				نواب يونيو ١٩٢٦	الاتحاد	نواب يناير ١٩٢٥	»	مصطفى خليفة
				نواب يونيو ١٩٣١	الشعب	» » »	»	مصطفى النياوى
		نواب إبريل ١٩٣٨	السعدى	» » »	»	شيوخ ١٩٢٤	»	محمد راغب عطية
				نواب يونيو ١٩٢٦	الوفد	نواب مارس ١٩٢٥	الوطني	عبد الحميد عبد الحق
نواب يونيو ١٩٣١	مستقل	نواب يناير ١٩٣٠	الوفد	نواب يونيو ١٩٢٦	الاتحاد	نواب يناير ١٩٢٥	»	
				نواب يونيو ١٩٣١	الشعب	» » »	»	
		نواب إبريل ١٩٣٨	السعدى	» » »	»	شيوخ ١٩٢٤	»	
				نواب يونيو ١٩٢٦	الوفد	نواب مارس ١٩٢٥	الوطني	

الاسم	البيداه		الثغرات			
	الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات
محمد فتواد المنشاوي	الوطني	نواب يونيو ١٩٢٦	الوفد	نواب إبريل ١٩٣٨		
عبد اللطيف واكد	مستقل	نواب مارس ١٩٢٥	الاتحاد	نواب يونيو ١٩٢٦		
أحمد محمد عطية الفاخر	»	» » »	»	» » »	قومي	نواب إبريل ١٩٣٨
عبد المقصود إبراهيم حبيب	»	» » »	الوفد	» » »	السعدي	» » »
عبد الرحمن عوض	»	» » »	»	» » »	»	» » »
خالد إبراهيم اسماعيل أبو رحاب	»	» » »	السعدي	نواب يناير ١٩٥٠		
عبد الرحمن الموم	دستوري	» » »	الاتحاد	مجلس إدارة الحزب	مستقل	نواب يونيو ١٩٢٦
صالح الموم	»	» » »	مستقل	نواب يونيو ١٩٢٦	دستوري	مجلس إدارة الحزب ١٩٣٠
سلطان محمد السعدي	»	» » »	الشعب	نواب يونيو ١٩٣١		
علي فهمي	»	» » »	»	شيوخ ١٩٣١		
محمد سليم جابر	»	» » »	مستقل	نواب يناير ١٩٣٠	الشعب	نواب يونيو ١٩٣١
نعمان الأعصر	»	» » »	الاتحاد	نواب مارس ١٩٢٥	مستقل	نواب يونيو ١٩٢٦
دهيب دوس	»	» » »	الشعب	نواب يونيو ١٩٣١		
توفيق دوس	»	» » »	مستقل	نواب يونيو ١٩٢٦	الشعب	نواب يونيو ١٩٣١
حبيب دوس	»	» » »	الشعب	شيوخ ١٩٣١		
إبراهيم عبد العال المليجي	»	» » »	»	نواب يونيو ١٩٣١		
أبو زيد طنطاوي	»	» » »	»	» » »	قومي	نواب إبريل ١٩٣٨
حسن علي أبو جازيه	»	» » »	»	شيوخ ١٩٣١		
زكريا نامق	»	» » »	الاتحاد	نواب يونيو ١٩٢٦		
سلطان بهنس	»	» » »	الشعب	عضو الجمعية التأسيسية		
سيف النصر موسى	»	» » »	الاتحاد	نواب يونيو ١٩٢٦	الشعب	نواب يونيو ١٩٣١
أحمد مصطفى اسماعيل أبو رحاب	»	» » »	الوفد	نواب يناير ١٩٣٠	قومي	نواب إبريل ١٩٣٨
حامد الملايلي	»	» » »	الاتحاد	عضو مجلس إدارة الحزب	»	» » »

الاسم		البداية		التتابعات			
الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات	الحزب	الانتخابات
سليم خليل بطرس عبد العليم مهران عبد المدمم رسلان علي المنزلاوي عيسوي زايد قليبي فهمي محمد أبو الفتوح محمد فؤاد سراج الدين	دستوري	نواب مارس ١٩٢٥	الاتحاد	نواب يونيو ١٩٢٦	الوفد	نواب يناير ١٩٣١	الاتحاد
	»	» » »	الوفد	» » »	»	» » »	الاتحاد
	»	» » »	الشعب	نواب يونيو ١٩٣١	قومي	نواب إبريل ١٩٣٨	الاتحاد
	»	» » »	»	» » »	»	» » »	الاتحاد
	»	» » »	»	» » »	مستقل	نواب إبريل ١٩٣٨	الاتحاد
	»	» » »	»	الجمعية التأسيسية	»	» » »	الاتحاد
	»	» » »	»	نواب يوليو ١٩٣١	»	» » »	الاتحاد
	»	اللجنة التنفيذية للشبان	الوفد	نواب يونيو ١٩٣٦	»	» » »	الاتحاد
الاتحاد	نواب مارس ١٩٢٥	دستوري	نواب يونيو ٢٩٢٦	الوفد	نواب يناير ١٩٣٠	الشعب	نواب يوليو ١٩٣١ ^(١)

قوى : ائتلاف بين الأحرار الدستوريين « الحزب الوطني » الاتحاد الشعبي

(١) السياسة ، ٦٤ ، ١/١١ ، ١٣/٣ ، ١٩٢٥/٥/٢٥ ، ١٩٢٦/٥/٢٥ ، ١٩٢٨/٢/٢٠ ، ١٩٢٩/١١/١٥ ، ١٩٣٠/١١/١٩ ، ١٩٣٠/٢٣/١٣ ، ١٩٣١/٦/١٣ ، ١٩٣٦/٥/٦ ، ١٩٣٨/٤/٣ ، ١٩٣٨/٥/١١ ، ١٩٥٩/١١/٥

أما حزب الكتلة الذي تكون في عام ١٩٤٣ كرد فعل للخلافات الشخصية بين
مكرم عبيد وزعماء الوفد فيكفى أن رئيسه كان من كبار الملاك في الوجه القبلي (١) .

وبصفة عامة فقد كان كبار الملاك الزراعيين على علاقة بكل الأحزاب السياسية
البرلمانية التي شهدتها المجتمع المصري خلال الفترة سواء كانوا أعضاء في مجالس إدارة
هذه الأحزاب ، أو أعضاء في لجان وقواعد الاقاليم أو مؤيدين متعاطفين ، وتستفي
من هذا جماعة الإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، والتجتمعات الشيوعية الأخرى ، فلم تحظ
أي منها بعضوية أو تم اطف كبار الملاك فهي تجمعات متطرفة بالقياس لميول كبار
الملاك وتسكويناتهم الثقافية كما سنوضح في الفصل التالي .

على أن عضوية أي من كبار الملاك في أي حزب من هذه الأحزاب لم تكن
عضوية دائمة أو ثابتة بل كثيراً ما كان ينتقل من حزب إلى آخر بين كل دورة انتخابية
وأخرى . والجدول التالي محاولة لتتبع الانتقالات بين الأحزاب المختلفة بين عينة
محددة من كبار الملاك :

(١) مسكافة مرا كز سوهاج ولنا المدة من ١٩١٤ - ١٩٤٨ (دار المحفوظات
المصرية) .

ويتضح من هذا الجدول مدى تعدد الانتماءات الحزبية لكبار الملاك وتغيرها المستمر بين كل دورة انتخابية وأخرى ، ولا قاعدة في هذا ، فالذى بدأ وفديا أصبح اتحاديا أو سعديا أو شعبيا أو دستوريا أو مستقلا ، وهذا أضف الإيمان .
والذى بدأ دستوريا تنقل بين أحزاب الاتحاد والشعب والوفد ، وكذلك الحال بالنسبة لمن بدأ اتحاديا أو شعبيا أو وطنيا أو سعديا .

ومن الصعب أن يفسر هذا الانتقال من حزب إلى آخر على أساس وجود اختلافات عقائدية بين الأحزاب بحيث يكون الانتقال بحثا عن ضالة منشودة مثلا .
ومن الصعب أيضا أن يفسر على أساس وجود اختلافات جذرية بين برامج هذه الأحزاب ، إذا كان لبعضها برامج أصلا ، وعندنا أن هذا الانتقال كان يحدث إما مصيبة أسرية أو لميل مع ميزان القوى ولأى حزب يتجه بحيث يكون هناك ضمان مستمر للمصالح الخاصة .

وقد يؤكد هذا عدم وجود خلاف دقيق بين هذه الأحزاب حول ضرورة استقلال مصر ، وانتهاء السيادة الانجليزية ، ولا خلاف بينها في المحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش . كما أن جميعها يهتم بالمصالح الاقتصادية من حيث تخفيف الأعباء عن كاهل المزارعين بتخفيض الضرائب وتوزيعها توزيعا عادلا وحماية الإنتاج الداخلى وإنشاء النقابات الزراعية واستصلاح الأراضي وتنظيم العلاقات بين أصحاب الأعمال والعمال (١) .

ولعل وحدة هذه البرامج واختفاء الفوارق الدقيقة بينها ساهمت من ناحية أخرى في عدم وجود حزب خاص بكبار الملاك أو أصحاب المصالح الزراعية ، فضلا عن أن عدداً غير قليل من هؤلاء كان يعيش في المدن بعيداً عن الريف وله استثمارات

(١) أنظر برامج حزب الأحرار الدستوريين (السياسة ، ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٢)
وحزب الاتحاد (السياسة ، ١٩ / ١٠ / ١٩٢٥) وحزب الشعب (المقطم ، ٢٠ / ١١ / ١٩٣٠) .

في مجالات التجارة والصناعة ، كما تقدم ، بحيث كان من الصعب عليه اختيار أى المصالح المباشرة للدفاع عنها ، الزراعة أم التجارة أم الصناعة .

كل هذه الاعتبارات جعلت من الانتماء السياسى لكبار الملاك نوعاً من الرفاهية السياسية وقدراً من السلطة في نفس الوقت .

ورغم هذا فقد كانت هناك محاولة من جانب كبار الملاك لإنشاء إطار تنظيمى يجمعهم تحت اسم « نادى الأعيان » وترجع فكرة هذا النادى إلى عام ١٩١٣ ، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون إكمال إجراءات انشائه ، فلما انتهت الحرب أعيد التفكير فيه مرة أخرى في أواخر عام ١٩١٨ (١) .

ولقد كانت فكرة النادى تقوم — في اذهان دعاة — على جمع كبار الملاك في انحاء القطر ، وتجديد روابط الألفة التى كانت بين العائلات قديماً ، والتوفيق بين مصالحها وإزالة أسباب الضغائن والاحتقادات التى تنشأ بين الأسر بعضها وبعض ، والقيام ببعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ، كإنشاء الشركات الزراعية والتجارية وإقامة المستشفيات والملاجئ (٢) .

ولقد كانت للنادى أيضاً أغراض سياسية وهى مناقشة القضايا السياسية المعاصرة وغيرها من القضايا التى يمين لأعضائه الحديث فيها . ولقد أدى هذا الهدف إلى إشاعة جو من عدم الثقة وسوء الظن حول فكرة النادى . فقد طلب بعض الأعضاء النص فى لائحة نظامه على عدم التكلم فى الشؤون السياسية ،

(١) محمد الشريمى ، بيان حقيقة حول نادى الأعيان (الأهالى ،

١٩١٩/٩/٢٩) .

(٢) محمد إبراهيم هلال ، نادى الأعيان ، هذا بلاغ للناس (المقطم ،

١٩١٩/٨/١٨) .

وأعترض البعض الآخر على ذلك اعتبار أن غرضه الأساسى هو التكلم فى السياسة (١) .

ومع تطوّر حوادث ثورة ١٩١٩ وقرب مجيء بعثة ملتر زادت الشبهات حول النادى وربط الناس بين توقيت إنشائه وبين قدوم بعثة ملتر ، ومن ثم اعتقدوا أن النادى لم يندشأ إلا توطئة لاستضافة هذه البعثة والتفارض معها (٢) .

ومنذ بداية التفكير فى هذا المشروع كان هدفا لنقد الناقدین حيث اعترضوا على تأليف « طبقة أرستقراطية » فى مصر تماثل طبقة النبلاء التى كانت فى إنجلترا وألمانيا والنمسا وروسيا فى الماضى القريب ، كما نساءلوا عن نوعية الأعيان الذين سيشملهم هذا النادى وهل هم كبار التجار أم أصحاب المناصب فى الحكومة (٣) .

وقد ذكر بعض الناقدین أيضاً أن النادى إذا كان سيؤسس على أساس الجمع بين مصالح البلاد بحيث تمثل فيه طبقاتها فى أشخاص الأعيان تمثيلاً صحيحاً وواقعياً فليؤسس باسم الأمة كلها لا باسم أصحاب المصالح الحقيقية (٤) .

وفى نفس الوقت وقف المدافعون عن فكرة النادى يبينون أغراضه النبيلة وأهدافه السامية عن كل مطلب خاص وكيف أن فكرة النوادى ليست غريبة

(١) إسماعيل أباطة ، بيان لا بد منه للأمة المصرية حول نادى الأعيان (المقطم ١٩١٩/٨/٥) .

(٢) الأهالى ، ١٩١٩/٩/٢٩ .

(٣) نفسه ، ١٩١٩/٨/١٢ .

(٤) المقطم ، ١٩١٩/٨/١٥ (أين نحن الآن — فبكرة النادى يقلم السيد التفتازانى بالإسكندرية) .

فهي منتشرة في أنحاء العالم كما أنها وجدت للأغراض الاجتماعية التي يسعى لتحقيقها (١) .

وابتداءً بالنادي عن الشبهات رأى البعض إستخدامه لتأسيس نقابات فرعية في الأقاليم كأنها فروع لهذا النادي الذي يجب أن يقصر اهتماماته على الشؤون الزراعية والاقتصادية (٢) .

على أية حال فشلت فكرة هذا النادي وانقرط عقد دعاته نظراً للشبهات التي حامت حوله وعدم استيعاب الرأي العام في مصر فكرة إقامة ناد لطبقة أوفئة معينة من الأمة في عصر الديمقراطية وامتزاج عناصر الأمة في العمل الوطني كما تصور معارضو الفكرة . ويبدو أن إقامة النقابة الزراعية العامة في يناير ١٩٢١ — كما سبقت الإشارة — تعد أحياء لفكرة هذا النادي بصورة أو بأخرى حيث أقبل كبار الملاك على الانضمام إليها .

* * *

بعد أن تناولنا الوجود السياسي لكبار الملاك في السلطات التشريعية والتنفيذية، ورأينا أنهم كانوا يحتفظون بنسبة عالية في كل منها، يجدر بنا أن نتناول مسألة هامة تتعلق بهذا الوجود السياسي وهي إلى أي حد حاول كبار الملاك التعبير عن أنفسهم من خلال هاتين السلطتين . .

في مناقشات لجنة وضع المبادئ العامة ومناقشات اللجنة العامة للدستور ١٩٢٣ — وهو مصدر السلطة التشريعية — حاول كبار الملاك التعبير عن

(١) المقطم ، ١٩١٩/٨/٢٣ (نادي الأعيان بقلم محمد توفيق شهاب الدين) ،
١٩١٩/٩/٣ (نادي الأعيان بقلم علي الشعشاعي) .

(٢) نفسه ، ١٩١٩/٧/٢٦ (نادي الأعيان بقلم قليمي فهمي) ١٩١٩/٧/٢٨
(نادي الأعيان بقلم محمد إبراهيم هلال) .

أنفسهم في أكثر من مناسبة . وقد لا تتجاوز الحقيقة إذا قلنا أنهم عملوا جاهدين من خلال شروط العضوية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ على أن تتمثل السلطة التشريعية في مجموعة محددة بعينها وهي كبار الملاك أصحاب المصالح الزراعية .

فقد اقترحت لجنة وضع المبادئ العامة في جلستها الأولى أن يشترط في عضو مجلس النواب أن يكون ممن يدفعون مالا عن عقاراً أو غيره مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضت عليها خمس سنين من هذا الشرط^(١) .

ولما كان هذا الشرط يقصر العضوية على أصحاب الملكيات العقارية، لأن الضرائب كانت تفرض آنذاك على العقارات دون الأموال المنقولة ، فقد طلب رئيس اللجنة، في الجلسة الحادية عشرة ، إعادة المناقشة في هذا الشرط، واقترح أن تكون العضوية لكل من له ريع معين أو يدفع إيجاراً معيناً ، وبشرط أن يكون هذا الإيجار عن ثلاث سنوات سابقة على الانتخاب « حتى لا نكون قد ساعدنا على وجود حزب عمال في المجلس »^(٢) .

ودارت مناقشات كثيرة بين أعضاء اللجنة تعكس تخوفاً من دقة شرط الضريبة، لا رفضاً لها من حيث المبدأ ، وإنما خشية أن يؤدي ذلك إلى عدم التحري بدقة كاملة عن أصحاب العقارات والتجار وأرباب المعاشات فهم ، أي أعضاء اللجنة ، تمنوا فرض ضريبة مالية لولا التخوف من عدم ضبطها بسبب عجز وعدم كفاية الجهاز الإداري . وهنا عاد رئيس اللجنة وعدل اقتراحه بأن يشترط فيمن ينتخب « أن يدفع ضريبة معينة على أطياف أو عقارات أو يكون له إيراد معين أو يدفع إيجاراً سنوياً معيناً » .

ولما قال عبد العزيز فهمي — وأيده في ذلك توفيق دوس — أنه يكفي اشتراط

(١) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (١) في ١٩/٤/١٩٢٢ .

(٢) نفسه ، جلسة (١١) ، ١٩٢٢/٥/٥ .

إجادة القراءة والكتابة ، وعلى الأهالي اختيار من يرون فيه الكفاية حتى ولو لم يكن من أرباب الأموال ، خشي حسين رشدي رئيس اللجنة من تأييد هذا الرأي الذي يلغى شرط المال فقال « أن الأصل أن يكون المنتخب له مصلحة في البلد ، أما مسألة المعرفة فاستثناء لهذه القاعدة ، ومن هذه الوجهة يكون اعتراض عبد العزيز بك فهمي في غير محله » .

ويبدو أن رأي عبد العزيز فهمي كان له تأثير ، فقد وافق عبد اللطيف المكباتي على إلغاء شرط المال وقال « أنه إذا كان لابد منه فيكون في المندوب الناخب لأن الموكل يجب أن يكون صاحب مصلحة في البلد » . وأثارت هذه الآراء زكريا نامق الذي قال « يجب أن لا تساعد على إيجاد المفلسين والتشردين في المجلس فلا نسمح للأكثرية الغير متعلمة أن تنتخب شخصا لا يدفع ضريبة أطيان ولا عوائد أملاك ولا إيجار بيت يسكن فيه ومن لا إيراد له لا من وقف ولا معاش ولا غيره . . . » .

وبعد مناقشات طويلة تقرر بأغلبية الأصوات اشتراط المال ورفض اقتراح عبد الحميد بدوي بإلغاء الإمتياز الخاص بإعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال .

ثم انتقلت المناقشة بعد ذلك إلى القدر المالي للضريبة المقترحة فاقترح رئيس اللجنة « أن تكون الضريبة التي يدفعها المنتخب ٢٥ أو ٣٠ جنيها في السنة وأن يكون الإيجار الذي يدفعه مائة جنية في السنة ، وغرضي من رفع الإيجار لهذا الحد منع الطبقة التي لا تملك شيئا مطلقاً وتدفع إيجاراً مناسباً . . . » .

ثم أخذت الأصوات على هذا الاقتراح فتقرر أن تكون ضريبة الأطيان ٣٠ جنيها في السنة وعوائد الأملاك ١٢ جنيها في السنة وإيجار السكن ١٢٠ جنيها في السنة أما أصحاب الإيراد فلا يقل إيرادهم السنوي عن ٥٠٠ جنيها وبشرط أن يكون هذا الإيراد ثابتاً من سنتين سابقتين على الانتخاب .

ولقد كانت هذه الشروط كفيلة بأن تقصر عضوية مجلس النواب على

الأغنياء بصفه عامة لأن شرط ١٢٠ جنيه إيجاراً في السنة معناه أن يكون هناك شخص يستطيع دفع إيجار شهرى لسكنه قدره ١٢ جنيه في عام ١٩٢٢ . وأما شرط الثلاثين جنيه ضريبة أطيان فمعناه أن يكون النائب يملك على الأقل خمسين أوستين فدانا .

حقيقة أنه عدل أخيراً عن شرط المال لعضوية مجلس النواب حتى بعد أن حاول حسين رشدي انتزاع موافقة بتقريره مدة الخمس سنوات الأولى على الأقل ، إلا أن المناقشة التي دارت حوله تثبت اتجاهات كبار الملاك حول هذا الحق الدستوري خاصة وأن هذا المدول لم يكن رفضاً لفكرة شرط المال بقدر ما كان ابتعاداً عن صعوبة التحري بدقة عن الوضع المالي للمتخرب .

أما عضوية مجلس الشيوخ فقد قررت لجنة وضع المبادئ العامة أن تكون الضريبة التي يؤديها النائب ٣٠٠ جنيه سنوياً أو أن يكون إرادته في العام ١٠٠٠ جنيه^(١) . غير أن حسن عبد الرازق قال أن النسبة بين الضريبة والإيراد غير متوازنة لأن ضريبة ٣٠٠ جنيه سنوياً توازي إيراد ألفي جنيه لا ألف ومن ثم طالب بتخفيض الضريبة إلى مائة وخمسين جنيه فتقرر بالإجماع الموافقة على ذلك^(٢) . وهذا الشرط معناه قصر عضوية مجلس الشيوخ على من يملك مائة وخمسين فدانا كحد أدنى .

على أن إلغاء شرط المال من عضوية مجلس النواب وفرضه في عضوية مجلس الشيوخ ضمن — كما جاء في تقرير اللجنة العامة — تمثيل دافعي الضرائب والممولين تمثيلاً كافياً في مجلس الشيوخ فضلاً عن ضمان تمثيلهم بمجلس النواب لأنهم

(١) لجنة وضع المبادئ العامة ، الجلسة الثانية والثالثة في ٢٠ / ٤ ، ١٩٢٢/٤/٢١ .

(٢) نفسه ، جلسة (١٦) في ١٣ / ٥ / ١٩٢٢ .

« بطبيعة مركزهم ومالهم من النفوذ والجاه لابد أن يمثلوا التمثيل الكافي في مجلس النواب » (١) .

ومع هذا فقد اشترط دفع مبلغ مائة وخمسين جنيها لمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب . وعند مناقشة هذا الشرط اقترح بعض كبار الملاك تعديله ، فقد كان النص أن يدفع المرشح مائة جنية وخمسين جنيها لا ترد إلا إذا حصل المرشح على عشر أصوات الناخبين ، فاقترح أبو الفتح سالم الفقى أن يكون المبلغ ثلاثمائة جنيها وأن تكون الأصوات المطلوبة الخمس ($\frac{1}{5}$) فقط . كما اقترح عبد الستار الباسل وأحمد الاتربي أن يكون المبلغ مائتي جنيها ، ٢٠ ٪ من الأصوات . واقترح عبد العزيز العجيزي إعفاء حامل الشهادة العالية من دفع هذا المبلغ ، ولم توافق إلا أقلية على هذه الاقتراحات واتصرت رأي اللجنة وهو دفع المائة وخمسين جنيها (٢) .

وكان في هذا تحديد لعضوية مجلس النواب من طريق آخر فبلغ مائة وخمسين جنيها للترشيح فقط لم يكن يتوفر إلا في قدر محدود من الناس على أية حال .

وبعد أن انتهت اللجنة العامة للدستور من تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في عضو البرلمان ، وكانت في جانب أصحاب المصالح الزراعية ، كما رأينا ، انتقلت إلى مناقشة تحديد الدوائر الانتخابية ، وقد اقترحت لجنة وضع المبادئ العامة أن يكون الانتخاب فرديا بأن ينتخب عن كل دائرة انتخاب نائب واحد وتحدد الدائرة الانتخابية عن كل ٧٥٠٠٠ من السكان (٣) .

(١) اللجنة العامة ، ملحق رقم (١) .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٤/٧/٢ .

(٣) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (٨) في ١٩٢٢/٤/٣٠ .

وفي مناقشة هذا التحديد طالب البعض بأن يكون الانتخاب بالقائمة لأن هذا يعطي فرصة أكثر للمتعلمين والشخصيات العامة للغوز بعضوية البرلمان ، بينما أصرت الغالبية على أن يكون الانتخاب فردياً بواقع نائب واحد عن كل دائرة (٧٥٠٠٠ نسمة) . وقد رفض اقتراح بجعل النسبة لكل ٥٠ ألفاً مع أنه يعطي فرصة أكبر لتمثيل عدد كبير . فبينما نسبة الخمسة وسبعين ألفاً تعطى ١٨٠ نائباً فإن نسبة الخمسين ألفاً تعطى ٣٠٠ نائب عن أساس تعداد القطر آنذاك وهو حوالى خمسة عشر مليوناً (١) .

ونعتقد أن قاعدة الانتخاب الفردى ونسبة الخمسة وسبعين ألفاً لكل دائرة مسؤولة إلى حد كبير عن هبوط مستوى مناقشات النواب وحصرها في حدود احتياجات الدائرة الضيقة من إصلاح طريق أو جسر أو شق مصرف مائى أو إصلاح « مينة » جامع . . . الخ . أما قاعدة انتخاب القائمة فكانت توفر ولا شك شخصيات عامة لا بد وأن تناقش موضوعات أشمل تاركة التفاصيل لمجالس المديرية ، ولقد انتصرت قاعدة الانتخاب الفردى حتى يكون للملاك (كل في بلده وهى دأثرته الانتخابية) فرصة عضوية المجلس ، وهكذا كان هذا النص في جانب أصحاب المصالح الزراعية .

ثم انتقلت اللجنة العامة للدستور لمناقشة مبدأ عدم جواز الترشيح إلا فى المديرية أو المحافظة التى يكون اسم المرشح مقيداً فيها . ولقد أظهرت مناقشة هذا المبدأ تناقضاً بسيطاً بين أصحاب المصالح الزراعية ممن يقيمون فى المدن وبين من يقيمون فى الريف . فقد اقترح عبد اللطيف المكباتى — وهو مالك متغيب — وأيده البعض ، أن يكون الترشيح فى أية دائرة من دوائر القطر « لأن الألفاء موجودون فى المدن » ، إلا أن قلبنى فهمى — وهو مالك مقيم — وصف هذا الاقتراح بأنه « اعتداء على حق الغير » والغير هنا هم المقيمون فى أقاليمهم أى الدوائر الانتخابية

(١) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (٦) فى ١٩٢٢/٦/٧ .

وقال : إن المتعلم يجب أن تكون له مصلحة في الجهة التي هو فيها والتي ينوب عنها
ليعرف احتياجات ورغبات أهلها^(١) .

وواضح من هذه المناقشة أن المالك المقيم في المدينة والمتغيب عن قريته كان
لا يريد أن تضع عليه فرصة الترشيح في قريته وهو بعيد عنها ، وأخيراً تقرر بقاء
النص كما هو .

وكما رغب أصحاب المصالح الزراعية ألا تفوت عليهم فرصة الترشيح في دوائرهم
الاختيارية وهم بعيدين عنها ، فقد حاولوا أن تكون لهم أكثر من فرصة للفوز
بعضوية البرلمان . فقد وضعت لجنة المبادئ العامة نصاً بالآلا يجوز للمرشح أن يرشح
للاختيار في أكثر من دائرة اختيارية ، إلا أن عبد اللطيف المسكباتي وعلى
المنزلاوي ومحمد علي علوبه طالبوا بأن لا يقصر الترشيح في دائرة واحدة وحجتهم
في هذا أن الشخص لا يعرف في أي دائرة تواتيه فرصة النجاح^(٢) .

وإذا كان أصحاب المصالح الزراعية قد ضمنوا تمثيل مصالحهم في البرلمان من
خلال شروط الترشيح وشروط العضوية ، فقد أرادوا أيضاً أن تكون مجالس
المديريات تعبيراً عن مصالحهم ، ففي مناقشة مشروع قانون إختيار أعضاء مجالس
المديريات اقترح أحد كبار الملاك أن يكون عضو المجالس ممن يدفعون ضرائب
عقارية من ثلاث سنوات سابقة على الترشيح لا تقل عن ثلاثين جنيهاً أو مستحقاً
في وقف لا يقل ريع استحقاقه السنوي عن ٣٠٠ جنيهاً ، أو يملك محلاً تجارياً في
الدائرة التي يرشح نفسه فيها لا يقل رأسماله عن ٥٠٠٠ جنية أو يتناول معاشاً سنوياً من
الخزانة العامة لا يقل عن ٣٠٠ جنيهاً مصرياً . كما اقترح أن يعفى من شرط النصاب
المالي أو الضريبة العقارية حملة الشهادات العليا الذين يمارسون أعمالاً حرة في

(١) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (٧) في ١٩٢٢/٦/٨ .

(٢) نفسه .

المديرية من ثلاث سنوات أيضاً قبل الانتخاب « حتى ينتخب المالكون الحقيقيون
لا من يصلون بواسطة عقود سورية^(١) » .

وواضح من هذا مدى محاولة قصر عضوية المجلس على أصحاب المصالح
الاقتصادية بصفة عامة أو « عليّة القوم » لأنه حينما أعفى حملة الشهادات العالية من
شرط النصاب المالي اشترط أن يكونوا من أصحاب الأعمال الاقتصادية الحرة . وفي
ذلك قل مالك كبير أن إعفاء المتعلمين من النصاب المالي يمكن « حملة الشهادات
الارأسماليين من ترشيح أنفسهم لجميع دوائر المديرية وهم لا تمهم مصلحة الاراضى
أو الأملاك » ، ثم يقول أنه يجب « ونحن في بلد ديمقراطى ليس باشتراكى أو شيوعى
أن يكون عضو مجلس المديرية ، الذى يشرع لأهاليها ، من أصحاب الأملاك ومن
يدفعون الضرائب^(٢) » .

وعندما عرض الأمر للتصويت وافق على إعفاء حملة الشهادات العليا من شرط
النصاب المالي المقرر لعضوية مجلس المديرية ٩٣ عضواً^(٣) منهم ٢٢ مالكا كبيراً
أى بنسبة ٣٤ر٥٨٪ .

وعند مناقشة مشروع قانون آخر بترتيب مجالس المديريات وتحديد اختصاصاتها،
وضع حرص أصحاب المصالح الزراعية على إبراز شخصية مجالس المديرية كممثل ومعبّر
عن المصالح الاقتصادية للمديرية ولهم بالتالى . فمثلا ذكرت المادة (٤٠) من هذا
المشروع أنه « بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أى نوع كانت لا يكون
قرار مجلس المديرية نافذ المفعول فى تخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغائها
إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم آخر » .

ولقد فهم أصحاب المصالح أن فى هذا تحديداً لدور مجالس المديرية فقال على

(١) مجلس النواب ، ١٩٢٨/١/٤ ، أنظر أيضاً ص ٢١٧ من هذا البحث .

(٢) نفسه .

(٣) مجلس النواب ، ١٩٢٨/١/٩ .

المزلاوى أن من حق أعضاء مجلس المديرية « بصفة كونهم نواباً عن الأمة في دائرة مديريتهم إلغاء أو تخفيض أى ضريبة دون الرجوع إلى مجلس الوزراء » (١) .

والحقيقة أن الحكومة كسلطة مركزية احتفظت لنفسها بحق النظر في تقرير الأمور المالية لموازنة أمور الميزانية العامة للدولة ، فعلى حين تسمح لمجلس المديرية بأن يفرض ضرائب أياً كانت وتبرر هذا بالرغبة في توسيع سلطات مجالس المديرية . إذ بها تقيد هذه المجالس في إلغاء ضريبة فرضتها وما يؤكد ذلك أن المادة (٣٧) من مشروع القانون أعطت لمجلس المديرية حق تقرير « رسوم إضافية لمدة معينة على ضرائب الأتليان للصرف منها على مشروعاته وقراره في ذلك يكون قاطعاً ويصدر به مرسوماً مادام لا يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع ضرائب الأتليان في المديرية . على أنه يجوز له زيادة الرسوم التي يقررها إلى ١٣ ٪ بشرط أن يصادق على الزيادة مجلس الوزراء ويصدر بها مرسوم » .

كما نصت المادة (٣٨) أيضاً على أن « للمجلس أن يقرر رسوم إضافية لمدة معينة أيضاً على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية » (٢) .

وحيث عرض مشروع على مجلس النواب بإلزام الحكومة بالرغبات التي يقدمها النواب أو عدم إلزامها وجدنا أن ١٢٥ نائباً وافقوا على عدم إلزام الحكومة بالرغبات التي يبدونها النواب وكان منهم ٤٩ نائباً من كبار الملاك أى بنسبة ٣٩٢٥ ٪ بينما رأى ٢١ نائباً أن الرغبات ملزمة للحكومة وكان منهم ١٣ نائباً من كبار الملاك أى بنسبة ٦١١٩ ٪ (٣) .

هكذا عمل أصحاب المصالح الزراعية على أن تكون السلطة التشريعية ممثلة

(١) نفسه ، ١١/١/١٩٣٣ .

(٢) مجلس النواب ، ١١/١/١٩٣٣ .

(٣) نفسه ، ١٧/٥/١٩٢٤ .

لمصالحهم بقدر الإمكان وكانت اهتماماتهم — وهذا شيء طبيعي — منصبه بالدرجة الأولى على حماية مصالحهم الاقتصادية والدفاع عنها كما سبقت الإشارة . بل أن بعض القضايا السياسية كانت تناقش من زاوية المصالح الخاصة ومدى تأثيرها وتأثيرها فيها فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يكن يهمهم في تصريح فبراير ١٩٢٢ من يحكم السودان بقدر ما كان يهمهم تأمين مصادر مياه النيل^(١) .

وعندما بدأت مفاوضات في يوليو ١٩٢٦ بين إنجلترا وإيطاليا بشأن الحبشة وقيل وقتذاك أن إنجلترا تنوى إقامة خزان على بحيرة تسانا ، أثير سؤال في مجلس النواب عما فعلته الحكومة إزاء تهديد أعالي النيل^(٢) .

وحتى عندما دعت الحكومة المصرية للاشتراك في المفاوضات الخاصة بإنشاء خزان تسانا أبدى بعض النواب تخوفاً من هذا المشروع على الاقتصاد المصري من حيث تحميل الخزينة أعباء مالية جديدة فضلاً عن « أن المجازفة بالأموال المصرية في هذا المشروع سوف يترتب عليها ، لا محالة ، مزاحمة القطن السوداني للقطن المصري والقضاء عليه في أسواق لا نكشير^(٣) » .

وفي أزمة انخفاض أسعار القطن المصري التي كان يتعرض لها المنتج أثيراً أكثر من مرة فتح أسواق روسيا كبديل لتعكم أسواق غرب أوروبا « وعدم الاهتمام بالدعايات التي تقول بأن روسيا تجعل من التجارة ستارا للشر الشيوعية »^(٤) ، هذا في وقت كان النظام السياسي يحارب أي محاولات للاتصال بروسيا .

* * *

وإذا كان أصحاب المصالح الزراعيه قد حاولوا جاهدين أن تعبر السلطة التشريعية عن مصالحهم وأن تكون السلطة التنفيذية أداتهم في حماية هذه المصالح ،

(1) V. Wavell, Allendy in Egypt: P 86

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٦/٧/٦ .

(٣) نفسه ١٩٣٣/١/١٨ .

(٤) نفسه ، ١٩٣٠/٤/٣ .

فلقد عملوا أيضاً على ألا يحتفظ الملك بسلطات مطلقة يكون من شأنها تقييد حريتهم فيما يهدفوا إليه من تقرير أمور في صالحهم قد تتعارض مع رغبات الملك بطريقة أو بأخرى .

وتبدو رغبتهم في تحديد سلطة الملك وتحديد علاقته بالسلطة التشريعية والتنفيذية من خلال مناقشة المبادئ العامة للدستور المتعلقة بمبدأ سيادة الأمة وسلطة الملك أو ما كان يسمى بحقوق العرش .

فعندما اقترح في لجنة وضع المبادئ العامة أن يكون شكل الحكومة « ملكية دستورية وراثية في أسرة محمد علي » أثار المكباتي مسألة أن السيادة كلها لا بد وأن تكون للأمة ولما سأله رئيس اللجنة عن النتائج التطبيقية لذلك « لأننا متفقون على مبدأ سيادة الأمة » قال المكباتي « أن يكون للهيئة النيابية عن الأمة حق النظر في كل شيء ما خلا مرسومي العرش والوراثية » . وأيده في ذلك عبد العزيز فهمي وأضاف « أن حصر الوراثة في أسرة محمد علي وبقاء الحكومة ملكية هما أمران لا يكون للأمة أن تغير شيئاً منها^(١) » . ثم أوضح المكباتي وجهة نظره مرة أخرى في مناقشات اللجنة العامة حول هذا المبدأ حيث تبين أن إصراره على مبدأ سيادة الأمة مبني على اعتبار ألا يصبح الدستور منحه من الملك بل مستمداً من الأمة التي لها الحق في أن تضع دستوراً وتقرر مصيرها بنفسها^(٢) .

وعندما اقترحت لجنة وضع المبادئ العامة أن الملك يحكم مع وزرائه وبواسطتهم عارض عبد العزيز فهمي وأيده آخرون وقال أن هذا النص يبطل قيمة الدستور ويجعل الوزراء آلة في يد الملك وأن الأفضل أن يظل الملك بعيداً عن مباشرة أعمال الحكومة وأن يكون فوق الأحزاب يملك ولا يحكم . ولهذا اقترح حذف كلمة « مع » وقد وافقه رئيس اللجنة على ذلك لكنه قال أن ليس هناك ما يمنع حضور

(١) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (١) في ١٩/٤/١٩٢٢ .

(٢) اللجنة العامة ، جلسة (٥) في ٤/٦/١٩٢٢ .

الملك إذا تراعى له ، جلسات مجلس الوزراء وخاصة في المسائل الهامة ، إلا أن المكباتى اعترض على ذلك وقال أن وجود الملك في مجلس الوزراء له تأثيره في كل الأحوال ومن ثم طالب بالآلا يحضر المجلس أصلا . ومع هذا انتهت المناقشة بالتمسك بالقرار السابق بعد تعديله إلى أن الملك يحكم بواسطة وزرائه^(١) .

وكما اعترض على أن الملك يحكم مع وزرائه وبواسطةهم اعترض أيضاً على النص « بأن السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ، وقال المكباتى أن إعطاء هذا الحق للملك يعنى إعطاءه حق تعطيل القانون سنة مثلاً وحق حل المجلس إذا أصر على القانون . ومن ثم طالب بأن تحصر السلطة التشريعية في البرلمان فقط ويكون للملك حق التوقيع على القوانين وأضاف على ما هو إلى ذلك ، أن الملك يلزم بالتصديق على ما يقرره البرلمان . ثم أوضح عبد العزيز فهمى خشيته من نتائج هذه القاعدة وما يمكن أن تؤدي إليه من جواز عدم التصديق وما يترتب على امتناع الملك عن التصديق . ومع هذا تقرر بالأغلبية بقاء النص كما هو^(٢) .

ولعل أبرز المناقشات التي دارت حول سيادة الأمة وسلطة الملك كانت حول مشروع القرار رقم (٥١) الذي كان ينص على أن « كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً أو لم يصدق عليه الملك ولم يردده للبرلمان لإعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه فإذا تجدد القانون الذي لم يصدق عليه الملك في دور انعقاد آخر ، فأما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس . . . »

(١) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (١١) في ١٩٢٢/٥/٥ ، جلسة (١٣) في ١٩٢٢/٥/٧ .

(٢) اللجنة العامة للدستور ، حلسة (٥) في ١٩٢٢/٦/٤ .

وقد استغرقت مناقشة مشروع هذا القرار أربع جلسات متتالية (١) ، دارت كلها حول تحديد سلطة الملك في هذا المجال . فقد اقترح المسكباتى حذف عبارة « أو لم يصدق عليه الملك » وأن يكون حق الملك مقصوراً على أن يقبل أو يرفض ، فإن رفض يحل المجلس ويترك للمجلس الجديد إبداء الرأى فيما اختلف حوله . وقال على ماهر أن هذا القرار وسيلة لهدم مبدأ سلطة الأمة وتنظيم للاستبداد . وأيده محمد على علوبة بقوله أن أغلب الدساتير تقدر رأى الهيئة النيابية ولاتقليل من حدة سلطانها وضعت بجانبها مجلساً من الشيوخ ، ولكن لا يجوز أن يبالغ في هذا لدرجة أن يرفض الملك رأى أتفق عليه المجلسان . وحينما قال أنصار المشروع أن ما يريد تقريره المعارضون هو من قواعد النظام الجمهورى أجاب المسكباتى أن المحافظة على سلطة الأمة لا تعنى المطالبة بالنظام الجمهورى . . وإذا كانت التطورات الحديثة أصبحت في صالح النظام الجمهورى إلا أنه يجب المحافظة على النظام الملكى « لأنه الوحيد الذى يلائم طباعنا وعوائدنا » .

وبعد مناقشات طويلة اشترك فيها أغلب الأعضاء اتفق على المشروع الذى قدمه توفيق دوس وينص على أن « كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان فى بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التى أدت إلى عدم التصديق . فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين وجب إتقاده ، وإذا لم يرد للبرلمان فى بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إتقاده . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر ، فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون » . ولا شك أن فى هذا تخفيف من سلطة الملك التى كانت له فى المشرع الاصلى وإعطاء فرصة أكثر لأصحاب المصالح .

(١) نفسه ، الجلسات (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) فى ٦/١٥ ،

٦/١٩ ، ٦/٢٠ ، ٦/٢١ ، ١٩٢٢ .

واستمراراً في محاولة تحديد سلطة القصر ، أعترض على أن يكون « الأمراء » من بين العناصر التي يختار منها أعضاء مجلس الشيوخ وقال المكباتي أننا في بلاد شرقية يتأثر فيها الناس بالألقاب ووجود الأمراء في مجلس الشيوخ وفي غيره له تأثير على النفوس ، وعندما قال رئيس اللجنة « أن الأمراء ملتهبون ديموقراطية » وقال آخر أن حرمانهم من دخول المجلس بدعوى أنهم أمراء لا يمنع دخولهم بوصفهم كبار ملاك ، قال المكباتي أنه يرفض دخولهم لمجلس الشيوخ من أى طريق لاتصالهم بالعرش وأن الأسباب التي تمنع دخولهم الوزارة تقضى أيضاً بمنعهم من عضوية المجالس التشريعية (١) .

وقد أثار المكباتي وجهة نظره مرة أخرى في خطورة تمثيل الأمراء في مجلس الشيوخ وذلك عند إعادة مناقشة الموضوع في اللجنة العامة : وقد أيده في ذلك قايى فهمى وآخرون وانتهى الأمر ببقاء النص على أصله متضمناً الأمراء (٢) .

ويبدو أن عبد اللطيف المكباتي كان خير معبر عن أصحاب الإصلاح الجدد ومحاولة إبراز شخصيتهم وكيانهم عن طريق معارضة أى نص يعطى ، بطريقة أو بأخرى ، سلطة للملك فوق سلطة البرلمان . فمما يتعلق بتعيين رئيس مجلس الشيوخ نص مشروع القرار على أن « يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماءهم على الملك لينتخب منهم رئيساً لمجلس ويمين لهذا المجلس وكيلان بطريق الانتخاب » ، اعترض المكباتي وقال أن انتخاب رئيس المجلس يجب أن يتم بمعرفة الأعضاء لأن اختيار واحد من ثلاثة مرشحين لا يخرج عن كونه تعييناً . ورغم هذه الملاحظة الدقيقة والهامية التي أبدتها المكباتي والتي

(١) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (٢) في ١٩٢٢/٤/٢٠ ، جلسة (٣) في ١٩٢٢/٤/٢١ .

(٢) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (٨) في ١٩٢٢/٦/١٢ .

تعرض لفكرة الولاء في أخص خصائصها ، فقد تقرر بالأغلبية الموافقة على النص الأصلي (١) .

وتمشيا مع تلك الفكرة اعترض المكباتى على الاقتراح الذى قدمه رئيس اللجنة ألا يجوز للبرلمان التدخل أو التعرض لمخصصات الملك والبيت المالك ، وطالب بأن ينظر البرلمان فى كل شىء وفى تقرير المبالغ المقررة للبيت المالك فيما عدا الديون العمومية وما كان نتيجة لاتفاقات دولية . ثم اتفق أخيراً بالأغلبية على أن يوضع نص يحدد مخصصات الملك والبيت المالك مع جواز زيادتها بقرار من البرلمان (٢) .

وكذلك اعترض المكباتى مع محمد على علوبة على إعطاء الملك حق حل مجلس النواب إلا بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ ، وكان مشروع القرار ينص على أن للملك حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان . وقد اعترض حسين رشدى بقوة على تقييد حق الملك فى هذا الأمر وانتهت المناقشة باقرار المبدأ كما هو (٣) .

ولقد وضع من مناقشات لجنة المبادئ العامة واللجنة العامة للدستور حول تكييف سلطة الملك وسيادة الأمة وجود فريقين — كلاهما من كبار الملاك — فريق يؤيد ويدافع عما سمى بحقوق العرش يتمثل فى رئيس اللجنة حسين رشدى ونفرتليل مثل عبد الحميد بدوى وعبد الحميد مصطفى . وفريق آخر يدافع عن سلطة الأمة وسيادتها وتمثل فى عبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى وعبد العزيز فهمى وتوفيق دوس وعلى ماهر .

ولقد برر محمد حسين هيكل موقف رشدى هذا بأن ما تضعه اللجنة لا يزيد

(١) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (٩) فى ١٣/٦/١٩٢٢ .

(٢) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (٧) فى ٢٨/٤/١٩٢٢ .

(٣) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (١٥) فى ١٠/٨/١٩٢٢ .

عن كونه مشروعا للدستور يجب أن يوقعه الملك لإمكان تنفيذه . فإذا ساء هذا المشروع من الملك كل سلطة تعرض المشروع برمته للتعديل من أساسه مرة أخرى، أما إذا روعيت بعض الاعتبارات التي ترضى الملك وتقرر في الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولمثلئ الأمة فأغلب الظن إلا تقوم في سبيل أجازة المشروع عقبة من العقبات (١) ..

وما ساقه هيكمل مجرد تبرير من وجهة نظره ، وعند مناقشة هذا الموقف يجب أن تتم في ضوء الظروف الموضوعية القائمة آنذاك من حيث وجود العناصر التركية في الحياة السياسية المصرية ، وعلبيعة النظام الملكي القائم على الحكم المطلق . فحين رشدى طبوزاد، من العناصر التركية التي دافعت عن مبدأ دخول الأمراء ، وهم أتراك لمجلس الشيوخ وعرف الوزير بأنه مصري حتى يتمتع الاتراك بعضوية مجلس الوزراء. في حين أن المكباتى اعترض على ذلك وطالب بالنص على أن الوزير « ينبغي أن يكون مولودا مصرية » (٢) .

هذا إلى أن الملك فؤاد الذى نشأ وسط تقاليد الاستبداد والذى كان يحتفظ بكتاب « الأمير » لـ مكيا فيلى كانت كل فكرته أن يمنح الدستور للمصريين ويحكم الملك من خلال وزراء تابعين يختارهم بنفسه ولهذا أبدى تخوفه من مناقشات اللجنة العامة للدستور التي تحاول تقييد سلطاته وقال لأحد خالصائه عن قلقه بشأن نصوص الدستور، أنه إذا أريد أن يكون هذا الدستور دستور بلشفياء فسوف أطلب كل السلطات والمميزات التي يستمتع بها لينين ، وحينما إجابة محدثه بأنه دستور ديمقراطي وليس بلشفياء ، قال إذن سأطلب كل سلطات ومميزات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وحينما قيل له أن رئيس الولايات المتحدة ينتخب جماهيريا ولمدة معينة

(١) محمد حسين هيكمل ، المصدر السابق . ص ١٣٧ .

(٢) لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة (٨) في ٢٩/٤/١٩٢٢ . اللجنة العامة للدستور، جلسة (١٥) في ١٠/٨/١٩٢٢ .

رفض الأصناء لهذه الملاحظة (١) .

لهذه الاعتبارات وضعت الدستور لجنة معينة وليست جمعية وطنية منتخبة كما طالب سعد زغلول ، وبرر عبد الحالى ثروت هذا بأن إيطاليا واليابان والنمسا والبرتغال لم تضع دساتيرها جمعيات وطنية وإنما صدرت من ملوكها ، وأما البلاد التى وضعت دساتيرها جمعيات وطنية فكانت بسبب ظروفها الاستثنائية الخاصة كالثورة وزوال السلطة الشرعية فيها وهذا ما لم يحدث فى مصر بل على العكس من ذلك فقد جرى الأمر فى مصر على أن تصدر القوانين من ولي الأمر وحده . سواء أكان ذلك فى إنشاء مجلس الوزراء وهو أول لجنة فى النظام الديمقراطى أو فيما تلا ذلك من نظم نيابية (٢) فحق بذلك أن توصف لجنة الدستور بلجنة الأشقياء .

الحقيقة أن كبار الملاك أو أصحاب المصالح الزراعية لم يكونوا سواء فى علاقتهم بالقصر فالبعض كان ينفى تحديد دوره كما رأينا والبعض كان القصر يعتبره ركائزه فى الدفاع عن مصالحه . فالسلطان حسين كامل مثلاً كان يكثر من منع رتب الباشوية والبكوية للأعيان كوسيلة لضمان أخلاصهم وولائهم للنظام القائم (٣) .

كما كان للقصر من البداية أعوان دفع بهم إلى انتخابات الجمعية التشريعية مثل عبد الله سيد أباطة ، وعبد اللطيف الصوفانى وعبد السلام العلايلى ، وأحمد باشا أبو الفتوح ، محمود باشا الاتربى ، محمد السيد أبو على ، محمد عثمان باشا ، محمد باشا يسكن (٤) .

(١) V. Wavell. op. Cit, P 92 — 93.

(٢) عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى . ص ١٣٩ — ١٤٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٠ .

(٤) F. O, 371 — 1964 — 15252

ولما أصبح واضحاً أن سعد زغلول سيشكل الوزارة بعد انتخابات ١٩٢٤، احتاج الملك فؤاد إلى معارضة قوية يستند إليها ولهذا فكر في أن تتكون هذه المعارضة من عناصر كبار الملاك الذين يكونون نواة لحزب سياسى يسمى حزب الملك^(١) وهذا ما وضح فيما بعد في تشكيل حزب الاتحاد في مطلع عام ١٩٢٥ .

أن محاولة أصحاب المصالح الزراعية المحافظة على سيادة الأمة بتحديد دور القصر وتقييد سلطانه وتحديد علاقته بالسلطة التشريعية والتنفيذية هو محاولة لحماية مصالحهم في الوقت نفسه ، فالأمة التى يحافظون عليها هنا مفهوم لبيرالى برجوازي يمر عن أصحاب المصالح أى أصحاب وسائل الإنتاج زراعية كانت أو صناعية أو تجارية . وهذا اعتقاد يتفق والتطور الذى شهده المجتمع المصرى ، فحق الملكية الفردية للأرض الزراعية الذى كان قد أستقر فى أخريات القرن التاسع عشر لم يكن يكتمل إلا بحمايته الحماية الدستورية والقانونية اللازمة هو ومن يتمتع به بطبيعة الحال وما يترتب عليه من نتائج مختلفة ، ومن هنا كانت محاولتهم وضع الدستور (١٩٢٣) مع المحافظة فى نفس الوقت على النظام الملكى لأن الأسرة المالكة من أكبر ملاك الاراضى الزراعية ، ومن ناحية أخرى فإن النظام الملكى أقرب من النظام الجمهورى ومن غيره إلى المحافظة على الملكيات الفردية . ولهذا فمن الصعب ، أن لم يكن من الخطأ ، مناقشة معارك الرأى فى دستور ١٩٢٣ على أنها مجرد تيارات فكرية متصارعة فقط دون ربطها بهذا الموضع الاقتصادى الجديد الذى أفرز مجموعة من كبار الملاك المحليين الذين أرادوا أن يثبتوا أقدامهم فى الحياة الاجتماعية بتأييد وحماية المؤسسات الدستورية .

* * *

أما علاقة كبار الملاك بالإنجليز وهم القوة السياسية الأخرى بعد القصر ،

(1) V. Wavell, op. Cit, P 102.

فقد كانت علاقة مزدوجة ، فمن ناحية كانوا يميلون أكثر من غيرهم إلى تأييد الاحتلال البريطاني الذي اعتبرهم عمدا الحياة في الأقاليم ، فقد كانت خطة كرومر استمالة الأسرة الكبيرة وتعيين أفرادها في الإدارات الحكومية العامة^(١) ، ومن ناحية أخرى كانوا يودون استعادة سلطتهم في الأقاليم الذي قيدته الإدارة البريطانية إلى حد كبير ، ومن ثم كانوا في طليعة الحركة الوطنية ضد الإنجليز رغم ارتباطهم بهم اقتصاديا وسياسيا^(٢) .

فمن الناحية الاقتصادية كانت السوق البريطانية مصدراً رئيسياً لتصريف محصول القطن ، وكما رأينا ، كان تصريف القطن مشكلة حيوية أرقت بال المنتجين ، حتى لقد كان البعض ينادى في أوقات استحكام الالتزامات بتأليف الوفود ومقابلة المعتمد البريطاني^(٣) .

هذا بالإضافة إلى ارتباط كبار الملاك بال رأسمالية الأجنبية العالمية والاحتلال الإنجليزي جزء منها — فيما يتعلق بالاعتماد على البنوك المقارية الأجنبية في الحصول على القروض اللازمة لتمويل الزراعة أو شراء الأرض كما سبقت الإشارة فضلا عن أن بعضاً منهم درج على إيداع جزء من فائض أموالهم في هذه البنوك الأجنبية .

والواقع أنه لا يمكن القول بأن كبار الملاك كانوا جميعاً وبدرجة واحدة أكثر ميلاً للإنجليز من غيرهم ولكن من الثابت أن بعضاً منهم كان يشعر بأهمية الوجود الإنجليزي في حماية مصالحهم . كما كان الإنجليز من ناحية أخرى يعتمدون على البعض في دعم سياساتهم . . فقد كان لهم أنصار ومؤيدون في إنتخابات الجمعية التشريعية أمثال عيد الخالق مذكور الذي كان صديقاً للخديوي عباس وللإنجليز في نفس

(١) السياسة الأسبوعية ، ١٩٢٧/٣/٢٦ . (سلسلة مقالات بعنوان في المرأة بدون توقيع) .

(2) Charless Issawi, op. Cit., P 34.

(٣) المقطم ، ١٩٢١/١/٦ .

الوقت، والشيخ عبد الرحيم اللمرdash ، وأحمد باشا محمود ، الذى كان معارضاً شديداً للتصير ومحمد شريعى باشا(١) .

كما كان قلىنى فهمى داعية كبيراً لتمجيد ساسة الاحتلال الانجليز ، فقد قال عن كرومر « مصلح مصر العظيم والعالم الشهير والمفكر الكبير ، الذى نشر لواء العدل والحرية والمساواة فى البلاد ، والذى قضى على عهد الظلم والاستبداد القديم ووضع أساس الحرية الشخصية فى البلاد المصرية »(٢) . كما قال عن جورست أنه اراد أن يتوسع أكثر من سلفه فى اطلاق الحرية الفردية فكانت له حسنات طيبات وأعمال مجيدة ومساعى عظيمة فى خدمة البلاد وبث روح التآزر بين العناصر المصرية(٣) . كما أنه طالب بتخليد ذكرى اللورد كلتشز واستخدام الأموال التى جمعت لذلك الغرض وهى ٢٥٠ ألف جنيه — كما يذكر — فى إنشاء بنك يسمى « بنك كلتشز للنقابات الزراعية »(٤) .

هذا إلى أن بعضاً من كبار الملاك هؤلاء كانوا يسكتون من دعوة رجال السياسة الانجليز إلى إقالتهم وإقامة حفلات التكريم لهم كما حدث فى استضافة أعيان النيا — وعلى رأسهم قلىنى فهمى — للمندوب السامى فى مايو ١٩٢٧ ، وكانوا يبررون هذا بأنهم إنما ينفذون ما جاء فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٢٦ والذى كان قد أشار إلى أن حسن التفاهم بين الأمة المصرية والأمة الانجليزية هو من مصلحة البلاد(٥) .

ومنها أيضاً حفل التكريم الذى أقامة محمد الشريعى باشا وصالح الموم للسير

(1) F. o, 371 — 1964 — 15252.

(٢) المقطم ، ٢٧/٦/١٩١٦ .

(٣) نفسه .

(٤) المقطم ، ١٣/١٢/١٩١٦ .

(٥) نفسه ، ٢٩/٥/١٩٢٧ .

جورج لويد بفندق الكونتنتال (١) .

ويندكر محمد زكى عبد القادر أن صالح للوم اتصل به تليفونياً من مغارة وسأله وهو مضطرب عما إذا كان جورج لويد المندوب السامى سيخلع من منصبه فلما أجابه بأنه — أى المندوب السامى — باق أظهر للوم ارتياحه وقال له د الله يسترك . . أهر الراجل ساندنا ، (٢) .

تلك هى علاقة كبار الملاك بالإنجليز ، وهى علاقة كما لا حظنا مزدوجة وفى نفس الوقت لم تكن تعبر عن جميع كبار الملاك ، وكما كانت نظرتهم إلى القصر متفاوتة وليست على درجة واحدة كانت أيضاً نظرتهم إلى الإنجليز بحيث يصعب فى النهاية العثور على موقف واحد محدد يجمع كبار الملاك تجاه القصر أو الإنجليز .



بعد أن تناولنا الوجود السياسى لكبار الملاك فى السلطتين التشريعية والتنفيذية بمختلف صورهما وأشكالهما ، وعلاقاتهم بالقوى السياسية القائمة من الإنجليز إلى القصر إلى الأحزاب والتجمعات السياسية الأخرى ، ننتقل إلى التعرف على دور كبار الملاك فى الحركة الوطنية المصرية خلال الفترة .

على أننا قبل أن نتلمس دور كبار الملاك فى الحركة الوطنية يلبنى أن نتعرف فى إيجاز على الظروف الموضوعية التى جعلت كبار الملاك يتصدون لقيادة الحركة الوطنية فى ١٩١٩ . .

لقد انتهى التطور الاقتصادى الذى مر به المجتمع المصرى إلى نمو الملكيات

(١) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق . ص ٢٤٦ .

(٢) محمد زكى عبد القادر ، المصدر السابق . ص ٢٣٧ .

الزراعية الكبيرة التي ألف أصحابها مجموعة أصحاب المصالح الزراعية اقتصاديا وسياسيا بطبيعة الحال . وفي نفس الوقت تضاعل حجم الطوائف الحرفية المختلفة والتي كان من الممكن أن تتطور رأسماليا تاركة هذا المجال للرأسمالية الأجنبية العالمية التي حولت جانبا من استثماراتها إلى مصر . يضاف إلى هذا اعتماد الاقتصاد المصري على الزراعة وبصفة خاصة على القطن وتشجيع السياسة الانجليزية لأصحاب المصالح الزراعية منذ البداية ، فهم أصدقاء أصحاب الجلايب الزرقاء ، وهم الذين رأوا في كبار الملاك عمدا الحياة الريفية فمنهم كان يتشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية ومجالس المديريات . وهم الذين كان كرومر قد أطلق عليهم « الجيروندي » نسبة إلى المعتدلين في الثورة الفرنسية (١) .

ومع أن الرأسمالية المصرية التجارية الصناعية الناشئة صادفت بعض الانتعاش بسبب وظروف الحرب حتى لقد تألقت لجنة التجارة والصناعة في عام ١٩١٦ لتوجيه الاستثمارات والإشراف عليها وحمايتها ، إلا أنها كانت أضعف من أن تنفرد بقيادة الحركة الوطنية بسبب سيطرة الأجانب على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي مما أتاح الفرصة أخيراً لكبار الملاك الزراعيين للانفراد بقيادة الثورة (٢) .

وقد يبدو وغريباً أن كبار الملاك الزراعيين الذين ساندتهم الاحتلال يثورون على الإنجليز بل يتصدرون قيادة الثورة ضدهم ، ولا بد أن هناك اعتبارات موضوعية دفعتهم إلى ذلك ، فلقد انتهت الحرب العالمية الأولى بظهور مجموعة من الأغنياء الجدد الذين عملوا بالاشتراك مع مجموعات المهنيين الأغنياء على كسر

(١) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية . ص ١١٣ .

(٢) نقس ، ص ١١٦ .

يسكن ، زايد جلال ، عثمان ستيت^(١) وأسرة المصري السعدى ، وحمد الباسل ،
ونجيب ويوسف وواصف غالى ، الفريد شماس ، مصطفى وإبراهيم إسماعيل أبو
رحاب ، يوسف نحاس ، وحسين رشدى ، على شعراوى ، وقلينى فهمى ، مصطفى
عمرو ، حيث يلاحظ أن الجزء الأكبر من الديون كان فى سنوات ١٩١٤، ١٩١٥،
١٩١٦، ١٩١٧^(١) .

يضاف إلى هذا أن أصحاب المصالح الزراعية ضاقوا كثيراً بتحديد الحكومة
لمساحة القطن بثلاث الزمام المزروع خلال الحرب ومنع زراعته بالوجه القبلى وهو
التحديد الذى فرضته الحكومة لى توفر مساحات لزراعة الجيوب التى كان
استيرادها قد توقف بسبب ظروف الحرب ، وكانت وجهة نظر المزارعين فى هذا
التحديد أن فرصة الربح من زراعة القطن أعلى من زراعة الجيوب خاصة
وأن أسعار الجيوب تخضع لتعريف محددة فضلا عن أنه لا يستطيع تصديرها
إلا بعد تغطية السوق المحلية وهذا أمر مستبعد ، ومن هنا تصبح المقارنة فى
نظرة عقيمة بين الربح الناتج من زراعة القطن والغرامة الناتجة من مخالفة تحديد
المساحة^(٢) .

هذا إلى جانب شعور المزارعين بأن السياسة الانجليزية حالت بينهم وبين
الحصول على فوائد عالية من محصول القطن خلال الحرب ، فعندما اشتعلت نيران

(١) F. o, 371 — 1964 — 15252

(٢) مكلفات أطيان مركز مغاغة بالنيا (المسدة من ١٩١٢ — ١٩٢٦) ،
مركز الفيوم المسدة من ١٩٠٧ — ١٩٢٠ ، ومركز الجيزة المسدة من ١٩٠٦ —
١٩١٩ ، مركز بنى سويف المسدة من ١٩١٢ — ١٩٢١ . مركز أسيوط المسدة من
١٩١١ — ١٩٢٣ . مركز فاقوس المسدة من ١٩٠٩ — ١٩٢٤ .
(دار المحفوظات المصرية) .

(3) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. I. P 244. Charless
issawi, op. Cit., 38

الحاجز الاجتماعي الذي تقف خلفه الارستقراطية التركية بهدف توسيع قاعدة النمو والانطلاق لكبار الملاك ومن على شا كلتهم تحت راية الوطنية، ومن هنا نشأت جبهة وطنية سياسية من كبار الملاك والمهنيين ورجال الاعمال « الوجهاء » الذين اتفقوا على المطالبة بالاستقلال برغم ما بينهم من تناقضات ثانوية نشأت من عوامل المنافسة الطبيعية بينهم على الثروة والبجاه وفي الوقت نفسه نشأت جبهة اقتصادية واحدة من نفس هذه الاطراف هدفها المحافظة على حجم الثروة القومية في أيديهم رغم التفاوت الواضح في توزيع الثروة بينهم وبين سائر فئات الشعب الأخرى^(١) .

وثمة عوامل اقتصادية ساهمت في اشتراك أصحاب المصالح الزراعية في ثورة ١٩١٩ تأتي في مقدمتها الديون العقارية التي عرضت أراضيهم أكثر من مرة لخطر البيع الجبري في المزادات ، وتشير الاحصائيات إلى أن ثمن العقارات التي رست بالمزاد على البنوك العقارية في نهاية عام ١٩١٦ كانت كما يلي :

٢٥١ر٣٤٠ جنيه ثمن ٤٢ عمارة ، ١١٤٥٧ فدان رسامزادها على البنك العقاري المصري .

٢٠٧ر٦٨٠ جنيه ثمن عمارتان ، ٣٨١٦ فدان رسامزادها على البنك الاراضي المصري .

١٥٩ر١٦٩ جنيه ثمن اراضي وعمارات لشركة الرهن العقاري^(٢) .

وهذه البنوك الثلاثة هي أشهر البنوك العقارية ولم تسكن وحدها في الميدان كما سبقت الإشارة . ويلاحظ أن المدينين لم يكونوا من صغار الملاك فقط بل كانوا أيضاً من كبار الملاك نذكر منهم على سبيل المثال : عدلي يسكن ، عبد اللطيف الصوفاني ، عبد المجيد سلطان ، علي التزلاوي ، محمد شريعي ، محمد

(1) John Marlowe, Anglo — Egyptian Relations 1800 — 1953, p 258.

(٢) خليل حسن خليل ، المصدر السابق . ص ٣٦٥ .

الحرب كان محصول القطن قد تم جنيه وبدأ عرضه للبيع ، غير أن الأسعار هبطت هبوطا ملحوظا حتى وصل سعر القنطار إلى عشرة ريالات وامتدعت البنوك عن التسليف وصار مركز المزارع دقيقا للغاية . وخشية استمرار هبوط الأسعار قررت لجنة بورصة البضائع في الإسكندرية في ١٦ أغسطس ١٩١٤ تصفية عقود القطن بسعر $\frac{15}{8}$ ريالا ، غير أن المستشار المالي الإنجليزي — وكان خارج مصر — ألغى بعد عودته هذا القرار في ٣ ديسمبر ١٩١٤ لأن تجار الصادرات — من وجهة نظره — قد يتعرضون لخسائر كبيرة لأرتباط معظمهم بتعهدات لتجار بورصة ليفربول بسبب هذه التصفية الإجبارية ، واقترح وقتها أن تقوم الحكومة بشراء مليوني قنطار بسعر ١٥ ريال وتحتفظ بهما إلى أن تتحسن الأسعار ، على أن تصدر الحكومة سندات مالية بواسطة البنك الأهلي يكون تداولها إجباريا بين الأهالي لضمان تمويل هذه المسألة الا أن المستشار عاد مرة أخرى وعارض في هذا بمد أن كان مجلس الوزراء قد وافق على شراء المليونين من القناطير بحجة أن هذا التدبير لا يروق لانكشير^(١) .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن السياسة الإنجليزية وضعت القيود أمام المنتجين لتصدير أقطانهم لا إلى بلدان « الأعداء » بل إلى بلدان الحلفاء أنفسهم ثم قيام الحكومة البريطانية بشراء جميع محصول بذرة عام ١٩١٧ بسعر أقل من قيمته وإلغاء رخص التصدير كلها وحصرها في عدد قليل من يوت التصدير ، بالإضافة إلى أن الحكومة الإنجليزية أعلنت في ١٢ مارس ١٩١٨ أنها سوف تشتري محصول القطن كله (عام ١٩١٧) بسعر ٤٢ ريالا للقنطار الفولى جود فير سكلاريدس بينما ثمنه الحقيقي إذ ذاك يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ ريالا . وكان في إذاعة ثأ الشراء في ١٢ مارس ١٩١٨ مع أنه لم يكن ليتم إلا في أغسطس التالى أثر كبير في الاخلال بموازنة السوق وشل حركة الأعمال وهبوط أسعار العقود في الإسكندرية إلى ما دون ٤٢ ريالا بينما كانت في ليفربول ٦٠ ريالا^(٢) .

(١) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ٦ .

(٢) يوسف نحاس ، المصدر السابق . ص ١٠ .

ولقد كان في تحديد هذا السعر إجحاف شديد بالمتعجين لم يراع فيه نقص المساحة المزروعة (١/٣) ولا ارتفاع أثمان الآلات الزراعية والوقود أو انتشار الحشرات الطفيلية ولا قلة المواشى وغلاؤها حتى لقد أحتج سعد زغلول على هذا القرار لدى ريجنالد ونجت فور صدوره (١) .

وبالإضافة إلى ذلك فلقد تعرض المزارعين كبارهم وصغارهم على السواء لبعض مضايقات من السلطات الإنجليزية خلال الحرب إذ كانت قد فرضت عليهم تقديم كميات معينة من الحبوب والتبن والمواشى ، فأذعن البعض واحتج البعض وسوف البعض الآخر (٢) .

كما أن السلطات الإنجليزية كانت تقوم بجمع « الأتقار » للخدمة العسكرية تحت شعار التطوع ، وهى مسألة أثارت ضيق المزارعين صغارهم وكبارهم أيضاً ، فبالنسبة لصغارهم كانت هذه المسألة تهدد الأسر الصغيرة بفقدان أحد أفرادها أو أكثر ممن يمثلون مصدر رزقها . وبالنسبة لكبار الملاك كان هذا « التطوع » يخرج من ميدان العمل عدداً لا بأس به من عمال الزراعة وكان استمراره يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال الباقين طبقاً لنظرية العرض والطلب خاصة وأن هذا « التطوع » استمر حتى قبيل توقيع الهدنة بيومين اثنين فقط (٣) .

(1) Milner Papers, Wingate to Graham, March 24, 1918
« Private Letters, Box 2 »

(٢) تقرير مدير البحيرة عن أسباب المظاهرات كما تلقاها من المراكز في ١٢/٦/١٩١٩ . أيضاً : ملف مأمور مركز دمنهور خلال ثورة ١٩١٩ ؛ وملف مأمور مركز أطسا الذى يذكر أنه كان قد فرض على حمد الباسل باشا تقديم ٢٧٠ أردب ذرة فطلب تخفيضها إلى ١٥٠ أردب فوافق على ذلك وأخذ تقوداً بقيمة الباقي (دار المحفوظات المصرية) .

(٣) ملفات مأمور مركز دمنهور ، ومأمور مركز جرجا ، ومأمور مركز سوهاج ، ومأمور مركز طمطا خلال ثورة ١٩١٩ (دار المحفوظات المصرية) .

كما يجب إلا نفعل بعض العوامل الأخرى التي لابد وأنها أثارت كبار الملاك كما أثارت غيرهم بطبيعة الحال مثل تعطيل الجمعية التشريعية وإعلان الأحكام العرفية واعتقال كثير من المصريين والقائمين في السجون كإجراء وقائي من وجهة النظر البريطانية^(١) .

ولقد جد عامل آخر في أفق الحياة السياسية أثار خاطر أصحاب المصالح الزراعية وأشعرهم بأن السياسة الإنجليزية تحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم السياسية ، فقد قدم برونييت في أواسط نوفمبر ١٩١٨ مذكرة بشأن الإصلاح الدستوري إلى لجنة الامتيازات الأجنبية وانتهى فيها إلى أن التطور في مصر لم يتمش مع التطور الاقتصادي الذي كان سريماً ، وأن الوضع يتطلب المحافظة على مستوى عال من الكفاءة الإدارية الأمر الذي توفره النظم الحرة . وأن محاولة تدريب المصريين التدريب الكافي لتولي الأجهزة الإدارية تحتاج لبعض الوقت وظروف مناسبة ثم اقترح للإصلاح الدستوري إنشاء هيئة تشريعية تتألف من مجاسين : مجلس للأعيان وآخر للنواب . أما مجلس الأعيان فيضم الوزراء والمستشارين الإنجليز إلى جانب بعض كبار الموظفين الإنجليز وخمسة عشر أجنبياً ينتخبهم الأجانب وثلاثين مصرياً يجري انتخابهم على أسس محدودة كثيرة القيود ولا تعطى لهم كثرة في المجالس في أي الأحوال ، وتبرير ذلك أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي في أيدي الأجانب وأن نشاط المصريين فيه ضئيل لا يسوغ انفرادهم بشئون التشريع التي تقرر أن يكون لمجلس الأعيان رأي حاسم فيها . أما مجلس النواب فلم يعط رأياً قاطعاً في شيء من مصالح البلاد ، إذ أجاز تخطيه من جانب الحكومة بإرسال مشروعات القوانين مباشرة إلى مجلس الأعيان ، كما نص على ألا تعتمد القوانين التي تصدر من أي المجالسين إلا بعد إقرارها في وزارة الخارجية البريطانية^(٢) .

(١) قامت السلطات الإنجليزية بإعتقال ٥١٨ شخصاً فور إعلان الحرب .

F. O, 141 — 469 — 1616

أنظر :

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٩٧ — ٩٨ .

ولا يبدو أن هذه الاعتبارات المادية والمعنوية كانت في اذهان كبار
الملاك حين بدت في الافق السياسى بوادر القيام بثورة ضد الانجليز للمطالبة بالإستقلال،
ومن ثم اشتركوا في حركة التوكيلات التى قررها الوفد المصرى ، بل أن المجموعة
التأسيسية للوفد قد تألفت منهم ، وأن كان بعض كبار الملك قد تراجع في موقفه
من التوكيلات وتأييد الثورة تحت ضغط الانجليز ومعارضتهم للتوكيلات مؤثرين
السلامة ومتظاهرين بتأييد الثورة (١) .

ولقد عبر عن ذلك عبد الرحمن الرافعى حين ذكر أن أعيان البلاد كانوا
لا يميلون إلى معارضة ساطة الحكومة إلا فيما ندر بينما كانوا يهتمون في الحل
الأول بتوطيد علاقتهم بالحكومة والحكام والتودد إليهم حرصا على مصالحهم
« ثم جرفهم التيار فانضموا إلى الحركة في سنة ١٩١٩ » (٢) .

والملاحظ بصفه عامة أن التأييد الذى حصل عليه الوفد في الأقاليم كان من صغار

(1) R. M. Graves to Keowyn Boyd, December I, 1918
(Wingate Papers Box 170)

ويذكر جرافز وهو أحد مفتشى البوليس الإنجليز في تقريره هذا أن سلطان
بهنس سحب توقيعه من التوكيل لما علم بمعارضة الانجليز لذلك ، وكذلك الحال
بالنسبة لحسن بك الشريمى عمدة الفيوم الذى أزال ختمه بأصبعه من التوكيل .
أنظر أيضاً : تقرير مستر باترسون الذى أشار فيه إلى أن أبناء الأسر الكبيرة
استقبلت التوكيلات بطرق متباينه ورفض كثير منهم التوقيع عليها - بل
واحتقروها قائلين أنه إذا كانت البلاد ستحكم بمثل هؤلاء الناس فانهم
سيهاجرون منها ، ومن هؤلاء أبناء علوى باشا (وثائق الأهرام » ٥٠ عاما على
ثورة ١٩١٩ ») .

F. O. 407 — 184. Memo. by patterson, Director of State
accounts

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ جزء ١ . ص ٩٠

الفلاحين المقيمين بينما كان كبار الملاك يعيشون بالمدن ومن ثم فهم يحسبون على المدن أكثر مما يحسبون على الريف (١) . وكان مظهر تأييدهم الواضح هو المساهمة في التبرع بالأموال الضخمة لمساعدة الوفد في مهامه (٢) .

لقد ساعدت الظروف الموضوعية ، كما سبقت الإشارة ، كبار الملاك الزراعيين على التصدي لقيادة الحركة الوطنية عقب إقهاء الحرب العالمية الأولى ، فقد كان زعماء الحزب الوطنى آنذاك منفيين أو معتقلين ، وكانوا مشهورين بعدائهم الشديد للسياسة الانجليزية فتصدرت الموقف العناصر الأقل عداء أو المعتدلون وكان معظمهم من رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية الذين كان أغلبهم من كبار الملاك بحيث يمكن القول — دون تحفظ — أن تشكيل الوفد كان من كبار الملاك هؤلاء (٣) .

تسكون الوفد إذن ، من كبار الملاك الزراعيين ، وهذا يفسر البداية الهادئة التى بدأها فى مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ المشهورة حيث ذهب سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وقالوا للمندوب السامى ريجنالد ونجت أنهم بصفتهم نواب الأمة يطلبون إلى إنجلترا أن تعترف باستقلال مصر وأنهم مستعدون فى مقابل هذا ، أى مقابل الاعتراف بالاستقلال أن تربط مصر بإنجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين وتعاونان فى مواجهة الظروف الدولية على أن تحافظ مصر على مصالح إنجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس إذا

(١) L. J. Cantori, op. Cit., P 44

(٢) الأهالى ، ٢٣/٤/١٩١٩ حيث يذكر على سبيل المثال أن اجتماعا عقد فى سراى يحيى باشا بالإسكندرية حضره أكثر من خمسمائة من كبار الأعيان للاكتتاب لمساعدة الوفد للمصرى .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ٩٩ ، ١٠٢ ، أيضاً أنيس وحراز ، المصدر السابق ص ١١٤ — ١١٥ .

احتجاج الأمر (١) .

وهو يفسر أيضاً التآني والحرس الذي سيطر على عبارات التوكيل الذي وضعه الوفد والذي بمقتضاه فرض أعضاءه « في أن يسعوا بالطرق السلمية والمشروعة حينما وجدوا للسعى سبيلاً في استقلال مصر . . » (٢).

على هذا الأساس يمكن قياس حركة قيادة الوفد من البداية والتعرف على إمكانية العطاء والبذل الذي يمكن أن تقدمه من أجل هدف الاستقلال . فلم يكن من المتصور ، والحال هذه ، أن تتجاوز حركته بأية حال حدود المصالح الاقتصادية التي كان يمثلها أعضاءه لأنه من البداية حدد مسار الحركة في أنها سلمية أولاً ومشروعة ثانياً وفي حدود المستطاع ثالثاً . وهذا معناه من ناحية أخرى أنها لا بد وأن تكون ضد العنف بمختلف مظاهره وصوره .

في ضوء هذا يمكن تتبع موقف كبار الملاك في ثورة ١٩١٩ ، فلقدر رفضوا العنف من البداية حتى لا يثيروا غضب الانجليز وتتطور الأمور تطوراً لا تحمد عواقبه ، فبعد اعتقال سعد زغلول وزملائه ذهب الطلبة إلى بيت الأمة وسألوا عبد العزيز فهمي رأيه في عزيمتهم على الخروج من المدارس فقال لهم « إنكم تلعبون بالنار ، دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا غضب الانجليز » (٣).

وعندما وصل نبأ اعتقال سعد زغلول وزملائه إلى الأقاليم في منتصف مارس ١٩١٩ تقريباً بدأت نيران الثورة تندلع وتأخذ شكلاً عنيفاً ودموياً ، ولا يهمنا هنا تتبع مظاهر العنف ورصدها ولكن يكفي القول أن هذا العنف اتجه إلى الانجليز وإلى كبار الملاك وإلى تخريب المنشآت الحكومية حيث تشير دفاتر حوادث

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ١٠٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠٢ .

(٣) أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ . ص ١٢٠ ، عباس محمود العقاد ،

سعد زغلول سيرة ونحية . ص ٢٢٩ .

مراكز البوليس في الأقاليم إلى هذه المظاهر^(١).

ولم يكن العنف قاصراً على صغار الفلاحين وعامة الناس بل أن بعض الأعيان من أفراد الطبقة الوسطى في الأقاليم شاركوا فيه^(٢).

غير أن السمة المـامة في حوادث الثورة كانت رفض العنف بل ومواجهته بإجراءات القمع المشددة ، فقد اتخذت الاحتياطات اللازمة لحصر مظاهر الثورة والاحتجاج في أضيق نطاق فزودت مراكز البوليس في الأقاليم بتعليمات تفصيلية فيما يجب القيام به لمواجهة المظاهرات من ذلك تغافل رجال الأمن بين المتظاهرين واختيار بعض رجال الأمن والباسم ملابس مدنية للقيام بدور المخابرات ونقل أخبار التجمعات أولاً بأول^(٣).

كما طالب من مأموري المراكز عقد الاجتماعات مع الوجهاء والأعيان وإفهامهم خطورة أعمال التخريب ، وحض الأهالي على الإخلاد إلى السكينة وتقديم

(١) ملفات مأموري مراكز : فارسكور ، ديروط ، دمنهور ، اطسا ،
بنى مزار حيث قام الفلاحون بالهجوم على مزرعة يوسف بك ثابت وفي ساحل
سليم قام الفلاحون أيضاً بالهجوم على قصر محمود سليمان (دار المحفوظات المصرية) .
انظر أيضاً : مذكرة رونالد جراهام الذى أشار إلى قيام الفلاحين بالثورة ضد
ملاك الأراضى ونهبوا المزارع الكبيرة (وثائق الأهرام) F.O, 407 - 184 ,
Memo by Sir R. Graham on the Unrest in Egypt.

انظر أيضاً :

Valentine Chirol, The Egyptian Problem. P 185

(٢) ملفات مأموري المراكز السابقة حيث تشير التحقيقات التى أجريت مع
مأموري المراكز التى تزعم بعض الأفراد من الأعيان حوادث العنف مثل ماحدث
في مركز بنى مزار ودمنهور واطسا حيث قام بعض عمد النواحي بتقديم استقالاتهم
احتجاجاً على اعتقال الوفد . انظر أيضاً تقرير أحد رجال المخابرات الانجليز في
المنصورة حيث يشير إلى تشجيع محمود بك نصير لمظاهر العنف (F.O, 141-747-3730)
(٣) ملف مأمور مركز بنى مزار (دار المحفوظات المصرية) .

طالباتهم بواسطة عناصر ينتخبونها أو يختارونها بمقرتهم^(١).

وكانت هذه بداية تكوين « لجان تهدة الخواطر » في الأقاليم من الوجهاء وكبار الملاك حيث كرست جهودها في سلب ثورية وعنف الجماهير وتثبيط همهم ، فقد تصدى حسين بك عبد الرازق رئيس لجنة تهدة الخواطر بالمنيا لمظاهرة كانت تهتف بسقوط مأمور مركز بني مزار لعدم أخبارهم أى المتظاهرين بنياً مرور قطار سكة حديد يوم ١٩ مارس ١٩١٩ يحمل انجليز حتى يقتلهم ، وأفهمهم أن هذا لو حدث لكانت نتائجها سيئة للغاية عليهم وعلى بلاد المركز ونصحهم بالتزام السكنينة^(٢) .

وعندما اقترح ملاحظ بوليس نقطة مطاى (سيد افندى ابراهيم) على أعيان مركز بني مزار إقامة سد بالحجارة في وسط مجرى نهر النيل بناحية الشيخ حسن لتعطيل سير البواخر الانجليزية التي كان هدفها قمع المظاهرات بعد أن خامت قضبان السكك الحديدية ، وبخه هؤلاء الأعيان ولا مروه ، وحين فكر أحد عربان الجوازي من سمالوط جمع فرق لمهاجمة القوة البريطانية الموجودة بالمنيا وبخه على بك المصرى وهو من عربان الجوازي وأخذ يهدىء خواطرهم وطالبهم بالتزام السكنينة^(٣).

وفي أسيوط تكونت لجنة تهدة الخواطر وكانت مهمتها المطالبة بالاستقلال وتأكيد وحدة عناصر الأمة ، وتوثيق عرى الصداقة مع الأجانب وإشاعة الثقة بينهم وإفهامهم مضمون الحركة الوطنية والقيام بحماية ممتلكاتهم بالإضافة إلى الحيولة بين الأهالى وبين القيام بأى مظهر من مظاهر العنف^(٤).

(١) ملف مأمور مركز بني مزار (دار المحفوظات المصرية) .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه أنظر أيضاً : Murray Harris, Op. Cit., P 154

حيث يذكر أن شاهين باشا من أعيان المنيا بذل جهد ما استطاع لحماية أرواح الانجليز وثوراتهم فتعرض لسنخط الوطنيين المتطرفين كما أسماهم .

(4) F.O. 141-780-8915. 24 April 1919.

وكذلك كانت لجنة تهدة الحواطر بالشرقية تضم من كبار الملاك سليمان أحمد أباطة وعبد الله أباطة وعلى أباطة وحسين عمر حجازى ، وعبد الهادى رسلان وغيرهم . وكان نشاطها يتحصر فى رفض العنف ومعارضته ، بالإضافة إلى جمع التبرعات للوفد المصرى لمعاونته فى مهمته السلمية (١) .

كما أن أعيان الزقازيق اجتمعوا بالفنصل اليونانى وافهموه أنهم سيعرضون أفراد الجالية اليونانية عما أصابهم من حوادث العنف « والشغب » كذلك ضمن عمدة إيتاى البارود بالبحيرة للأجانب المقيمين فى تلك الجهة سلامتهم وسلامة أملاكهم ، وكذلك الحال بمراكز مديرية البحيرة وممنود والمنصورة وجهات أخرى عديدة (٢) .

فى سمالوط بأسىوط إذاع محمد شريمى باشا ملشوراً يستحلف فيه الأهالى على التزام السكينة والهدوء « لأن تسرب روح الفوضى والاعتداء أو الاخلال بالأمن بين المصريين أنفسهم أو على الأجانب فى داخل البلاد يعاكس طلبات الوطنيين . . ويضر بالقضية الوطنية المصرية » (٣) .

وكثيراً ما حال الأعيان دون قيام المتظاهرين بكثير من أعمال العنف حتى لقد

(1) F, O, 848 I V. Report on the political situation at — June 1919

(٢) الاهالى ، ١٩١٩/٣/٣١ (برهان الواقع . مقالة بدون توقيع يستحسن فيها كاتبها وقوف الأعيان بجانب الأجانب وحمايتهم من هجمات « الفوضى » عليهم ويرى أن تكرار هذه المواقف فى مختلف الأقاليم يعد « برهاناً واقعاً » على أن عقلاء الأمة فى المدن والأقاليم استمجنوا عمل الفوضى ودافعوا عنه « بالقول والفعل والتضحية » .

(٣) الاخبار ، ١٩١٩/٤/١٨ .

كانوا يحرسون بأنفسهم مركز البوليس حتى يمنعوا المتظاهرين من الحصول على الأسلحة الموجودة^(١) .

يضاف إلى هذا قيام بعض كبار الملاك بطرد شيوخ العزب التابعين لهم عقاباً لهم على اشتراكهم في المظاهرات^(٢) .

وبصفة عامة فقد بدأ أصحاب المصالح الزراعية يدركون أنهم أكثر الناس تعرضاً للخسارة بسبب توقف المواصلات الناشئة من حوادث العنف والمظاهرات من ثم بدأ شعور عدم الثقة بالهامين والأقندية في المدن يتزايد بينهم كما تشير الوثائق الانجليزية^(٣) .

وإذا كانت تلك هي جهود الأعيان أو كبار الملاك في الأقاليم من أجل معارضة العنف الثورى ومظاهره ، فلقد خطا السياسيون منهم في القاهرة خطوات إيجابية لأبطال العنف وتجريمه ، إذ تقابل عبد العزيز فهمى ومحمد على علوبه وأحمد لطفى السيد مع الجنرال كلايتون في ١٦ مارس ١٩١٩ وأعربوا عن قزعم من الأسلوب الذى تجرى به الأمور واقترح لطفى السيد أن تتألف وزارة وتدخل في مفاوضات مباشرة مع الانجليز على أن يسكون مسموحاً لها بتقديم بعض التنازلات حتى تهدأ

(١) ملفات مأمورى مرا كز بنى مزار ودمهور وأطسا وفارسكور وديروط (دار المحفوظات المصرية) .

(٢) دفاتر قيد عمد ومشايخ مركز بنى مزار وأطسا وديروط (دار المحفوظات المصرية) أنظر أيضاً : حول طرد عمدة شبرا الخيمة لدعوته عمد النواحي المجاورة للاحتجاج على الأوضاع القائمة .
F. O, 141 — 743 — 8974

(٣) (وثائق الأهرام)
F. O, 287. Allendy to Curzon,
April 20, 1919

الأمور وتسكون بذلك في مركز قوى في المفاوضة (١) .

وعندما علم أن الجنرال اللنبي سيصل إلى مصر وأنه مفوض بسلطات لقمع الاضرابات والمظاهرات خطا هؤلاء السياسيون خطوة أخرى نحو معارضة العنف، فقد تمت مقابلة مبدئية بين مجموعة من كبار الملاك « النبلاء » بينهم أحمد مظلوم رئيس الجمعية التشريعية وعدلى يكن وعبدالحالق ثروت مع الجنرال بلفن (Bulfin) في محاولة للوصول إلى حل ، ولكن انتهت المقابلة بالفشل لاصرار هذا الوفد على تأكيد الاستقلال في المشور الذي كان قد اتفق على إذاعته للناس يحضهم فيه على النظام والبعد عن العنف (٢) .

على أن أبرز جهود هؤلاء السياسيين من كبار الملاك — الذين تصفهم الوثائق الانجليزية بالنبلاء — في الوقوف ضد العنف كان في المقابلة التي تمت بينهم وبين الجنرال اللنبي في ٢٦ مارس ١٩١٩ عقب وصوله للقاهرة ، ففي ذلك اليوم دعا اللنبي جمعا من الشخصيات البارزة بالبلاد وجميعهم من كبار الملاك وكذلك رؤساء الطوائف الدينية وقال لهم أن ملك بريطانيا عينه مبعوثا فوق العادة وأن واجبه ورغبته نشر الهدوء والرضى في أنحاء البلاد وأن غرضه هو :

« أولا — إنهاء الاضطرابات الحاضرة ، وثانياً البحث عن جميع المسائل التي سببت الاستياء في البلاد ، وثالثاً إزالة أسباب الاستياء إذا ما ظهر أنها حقيقية » ثم قال بعد ذلك « أتم الذين يمكنكم قيادة أهل مصر وواجبكم يقضى عليكم بأن

(1) Rough Notes taken at the Meeting of the National —
ist Delegation with General watson and a Subsequent interview
with General Clayton, March 16, 1919.

(Clayton Papers, Box 470)

(2) L. J. Cantori, op. Cit., p 204

تعملوا لخير بلادكم . ولا يمكننى أن أصدق أن واحداً منكم يقصر فى مساعدتى بكل وسيلة ، وأنا مستعد للاعتماد عليكم للبدء حالا بالعمل على تهدئة المواطنين الجامعة الآن . وبعد استتباب الأمن أعتقد أنكم تعتمدون على فى البحث بلا تحيز فى جميع أسباب الاستياء واختيار الوسائل المناسبة لإعادة الاطمئنان والرفاهية لشعب مصر» (١).

وواضح من هذا مدى اعتماد السياسة الانجليزية فى تنفيذ خططها على كبار الملوك أو النبلاء أو الأعيان أيا كانت التسمية . ولقد أثمرت هذه المقابلة بالفعل حيث نشرت الصحف نداء (٢) موقعا عليه من خمسة وخمسين شخصية ممن حضروا

(1) V. wavell, Op. Cit., P. 38, Valentine Chirol, Op. Cit., P 193.

أما الشخصيات البارزة التى حضرت هذا الاجتماع فكانت : أحمد مظلوم ، عدلى يكن ، اسماعيل سرى ، يوسف وهبه ، أحمد حلمى ، أحمد زيور ، نجيب غالى ، على شعراوى ، قاينى فهمى ، محمود سليمان ، أحمد عفيفى ، محمود خليل ، يوسف أصلان قطاوى ، محمد على علوبه ، الياس عوض ، محمود أبو النصر ، ميشيل لطف الله ، سينوت حنا ، عبد الرحمن محمود سليمان ، عبد الله أباطة ، لموم السعدى ، على المصرى ، عبد الستار الباسل ، وبعض أعضاء الجمعية التشريعية الموجودين بالقاهرة ، وشيخ الجامع الأزهر (أبو الفضل الجيزاوى) ومفتى الديار (محمد بنيت) وبقية الإشراف (عبد الحميد البكرى) وبطريك الاقباط الارثوذكس (الأنبا كيرلس) ورئيس المجلس الملى العام (القس بطرس عبد الملك) (الاهالى ١٩١٩/٣/٣٠) .

(٢) الاهالى ، ١٩١٩/٣/٢٨ . وقد وقع على هذا النداء الشخصيات التى حضرت اجتماع ٢٦ مارس مع الانبي ونشر أسماءها فيما عدا ميشيل لطف الله ، ويوسف قطاوى ، عبد الله أباطة ، بطرس عبد الملك ، كما وقع عليه أيضاً كل من : محمد

اجتماع ٢٦ مارس مع النبي ومن انضم إليهم يناشدون فيه « الشعب المصري باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد في أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة » ، كما طالبوا « أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد » ، وكان النداء قد صدر بعبارة تأثيرية تقول « إن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية » .

يضاف إلى هذا أن كيرزون اقترح على شيتهم (Cheetham) — الذي كان قائماً بأعمال النبي أثناء غيبته عن مصر — أن يجمع حوله « نبلاء » الأقاليم المعروفين بصداقتهم للإنجليز ليعتمد عليهم في تنفيذ السياسة الانجليزية ، وكان شيتهم قد أرسل إلى كيرزون بضرورة الإفراج عن سعد زغلول لأنه يصعب تشكيل أى وزارة وسعد معتقل حيث أن جميع الأطراف في مصر متفقة على هذا حتى أحمد لطفى المحامى عضو الحزب الوطنى وهو ليس صديقاً شخصياً لسعد زغلول (١) .

= ناجى (رئيس المحكمة الشرعية العليا) عمر مكرم (نقيب الاشراف) حسين رشدى ، اسماعيل أباطة ، عبد الخالق ثروت ، يوسف سابا ، محمود صدقى ، مصطفى النحاس ، حافظ المشاوى ، محمد السباعى المصرى ، سيد محمد خشبة ، أحمد خيرى ، أحمد عفيفى ، عبد الله عبد السمیع ، على رفاعى ، عبد المزي زفهمى ، جورج خياط ، حافظ عفيفى ، محمد نافع ، إبراهيم نبيه ، محمد عز العرب ، عمر عبد الآخر ، محمد عبد الخالق مذكور ، كامل جلال ، أحمد رشوان ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، حسين واصف ، محمد السيد أبو على ، إبراهيم مراد ، على المنزلاوى ، أحمد حشمت .

(1) L. J. Cantori, op. Cit., p 205 — 206

هذا إلى أن اللورد كيرزون كان قد خطب في مجلس اللوردات (٢٤ مارس ١٩١٩) وأثنى على « عقلاء الأمة » الذين لم يشتركوا في الثورة ، والأعيان الذين برهنوا على صداقتهم للإنجليز وأشار إلى جهودهم القيمة التي يبذلونها لتهديم الاضطرابات (١) .

وتعددت الاجتماعات واللقاءات في المديرية بين المديرين والأعيان لاقناع العامة بالكف عن المظاهرات ، ففي ٦ نوفمبر ١٩١٩ مثلاً عقد اجتماع مع محافظ القاهرة خرج بعده الأعيان إلى مناطقهم لألقاء كلمات النصيح والتحذير والبعد عن العنف ووجوب الأمتثال للوزارة القائمة والتي لا تريد غير خدمة البلاد « بالطرق المعقولة اللينة » (٢) .

وهكذا كان عقلاء الأمة هم الأعيان أو النبلاء أو أصحاب المصالح الزراعية الذين عارضوا العنف في استخلاص استقلال البلاد من الإنجليز وأثبتوا أنهم يكونون جناح المعتدلين في الحركة الوطنية .

ولقد قوى من هذا الجناح العناصر التركية — بما فيها الأسرة الملكية — التي كانت آنذاك مازال محتفظة بامتيازاتها ونظرتها الارستقراطية تجاه العناصر المصرية الصميمة ، وكانت تسيطر على نسبة كبيرة من الوظائف الكبيرة في الدولة وخاصة الوزارات والتي كانت تبدأ أيضاً من كبار ملاك الأراضي الزراعية ، فكانوا بهذا يشكلون قمة العناصر المحافظة في المجتمع المصري . فلما ولجوا باب الحركة الوطنية كانوا يشكلون الجناح المعتدل فيها .

ومهما قيل عن وطنيتهم وحساسهم فقد كانوا يفضلون التعامل مع الإنجليز على أن يصبحوا أتباعاً للمصريين الذين اعتادوا ، أى الاتراك ، حكمهم واخضاعهم

(١) عيد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) المقطم ، ١٩١٩/١١/٢ .

لسيطرتهم ، وفي كل الأحوال كانوا يدركون تماماً أن الحكم الذاتي للمصريين لا يعنى طريقاً مفروشا بالورود والرياحين لهم^(١) .

في ضوء هذا يمكن فهم المرسوم السلطاني رقم (٨) الذي صدر في ١٠ يونيو ١٩١٩ بتشكيل محاكم فورية لمحاكمة المشتركين في ثورة ١٩١٩ من رجال الأمن^(٢) ، وصدور هذا المرسوم يعد — في تقديرنا — قمة نشاط الجناح المعتدل في ثورة ١٩١٩ وبرهاناً قوياً على الوقوف ضد العنف الثوري .

فقد صدر هذا المرسوم والثورة مشتعلة في الأقاليم فسكانه كان ايذاناً بتصفية الثورة ، والمطلع على حيثيات الأحكام التي صدرت بادانة رجال الأمن من مأموري المراكز أو معاونين يجدها تدور حول محور واحد وهو التساهل مع المتظاهرين والسماح لهم باقتحام مخازن السلاح بالمراكز والاستيلاء عليه ، وعدم اتخاذ تدابير من شأنها منع اجتماعات « الرعاع » و « الفوغاء » وهي الصفات التي أطلقها هيئات المحاكم على المتظاهرين المصريين مما أدى في نظر المحكمة إلى الخط من هيئة الحكومة والمساس بكرامتها^(٣) .

واللاحظ أن المحاكم لم تعقد لمحاكمة رجال الأمن فقط بل حاکمت المدنيين^(٤) الذين أمكن اعتقالهم وكانوا من القيادات الجماهيرية التي برزت من خلال الأحداث

(١) Valentine Chirol, op. Cit., p 158 — 160

(٢) ملف مأمور مركز فارسكور خلال ثورة ١٩١٩ (دار المحفوظات المصرية) .

(٣) ملفات مأموري مراكز : بني مزار ، فارسكور ، اطسا ، دمنهور ، ديروط ، وملفات معاوني مركز ديروط ومركز اطسا ، وملفات ملاحظ بوليس ديروط وملاحظ نقطة دير مواس خلال ثورة ١٩١٩ (دار المحفوظات المصرية) .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٥٦ - ٦٩ .

بحيث لم يكن من المتوقع أن تشمل هذه المحاكمات الأعيان الذين حرصوا على المحافظة على مصالحهم فلا يتجاوزها بأى حال من الأحوال .

وفي ضوء عنف الجماهير ومعارضة الأعيان له ، يمكن تفسير قيام ما كان يسمى بالجمهوريات أو السوفيات في بعض الأقاليم والتي أقيمت لحماية ممتلكات أصحاب المصالح الزراعية الذين أقلقهم مظاهر العنف في الثورة ، مثلما حدث في المنيا^(١) وزفق^(٢) وقلوب^(٣) حيث قام صلاح الدين الشواربي بإعلان استقلال قايوب وأعلن نفسه حاكماً على كل المنطقة .

وإذا كان المؤرخون الانجليز هم الذين وصفوا هذه الجمهوريات بالسوفيات ، فلم يكن هذا الوصف دقيقاً بحيث يتطابق تماماً مع المعنى العلمى للسوفيات ، إذ أنها في مصر تكونت لحماية الأملاك من احتمال هجمات الثأرين عليها ولم تكون للاستيلاء على ممتلكات الاقطاع كما حدث في روسيا .

لقد أدى رفض العنف الثورى والتمسك بالوسائل السلمية المشروعة والممكنة إلى عدم استثمار ثورة الجماهير الحقيقية وتوجيهها لصالح قضية الاستقلال ، كما أدى بالتالى إلى انتصار فكرة المفاوضات مع الانجليز وهى الفكرة التى فرضت نفسها على الموقف السياسى آنذاك . على أن القبول بمبدأ المفاوضات يعنى القبول بمبدأ المساومة ويعد في نفس الوقت بداية للتنازلات وهذا ما حدث بالفعل . .

وجاءت بداية التحول في الموقف وتصدع الجبهة الوطنية وبرز جناح المعتدلين ، مع قدوم بعثة ملنر إلى مصر في ٧ ديسمبر ١٩١٩ لاستطلاع رأى

(١) أنيس وحراز ، المصدر السابق . ص ١١٨ وأيضاً :

Valentine Chirol, op. Cit., p 163

(٢) أحمد بهاء الدين ، المصدر السابق . ص ١٢٧ .

(٣) F. o, 141 — 740 — 8915. Report, March, 31, 1919.

العام ، ورغم أنه تقرر وقتها مقاطعة هذه اللجنة والاحتجاج على قدومها إلا أن اللجنة سعت إلى مقابلة بعض كبار الملاك ، كما سعى بعضهم إليها بدورهم ، فقد وجه كبار الملاك في البلينا وفاو بأسىوط الدعوة إلى البعثة لزيارتهم إلا أن البعثة ترددت في قبول الدعوة فقل لها وقتذاك أن الداعين سيشعرون بخيبة أمل كبيرة لرفض هذه الدعوة خاصة وأنهم اعدوا الترتيبات المناسبة لإتمام هذه الزيارة بنجاح وبحيث لا يشعر أحد من أفراد البعثة بالخوف من زيارة المنطقة التي حال أعيانها دون تحطيم قضبان السكك الحديدية بها على نحو ما حدث في مناطق أخرى (١) .

كما قام عميد ومشايخ بعض نواحي مركز الفشن يفي سوف ومطاي بالنيا بارسال مندوبين عنهم لمقابلة بعثة ملتر بتقارير اعلنوا فيها أنهم يطلبون « وضع الحماية الانجليزية على مصر لأنها بلادنا ومن مصلحتنا أن تكون تابعة للحكومة الانجليزية ونطلب من جنابكم الاستقلال الذاتي تحت العدل البريطاني كباقي المستعمرات التابعة لدولة بريطانيا العظمى » (٢) .

واقدم النقي ملتر بالفعل مع عبد الظاهر بك خليل عمدة متانيا في ٧ فبراير ١٩٢٠ حيث أخبره بالجهود التي بذلها لمنع جمع التبرعات للوفد المصري بباريس وكيف أنه حال دون قيام المظاهرات في منطقته بزعمامة طالبه ازهرين كانوا قد قدموا من القاهرة لهذا العمل (٣) .

وأعرب البعض عن أسفه لعدم استطاعته مقابلة ملتر وبعثته وبث شكواه إليه من تصرفات لجان الثورة وخاصة داخل الأزهر (٤) .

(1) F. o, 848 — 12. Special ltr. to clayton.
February 6, 1920

(2) F. o, 848—21—3967

(3) F. o. 848—5—404

(4) F. o, 848 — 8 —3953

ورغم هذا فقد كان هناك وعى تام بخطورة قدوم هذه البعثة إلى مصر في تلك الآونة بالذات فاحتجت السيدات المصريات عليها ورأين أن مهمتها هي أن « يتصيدوا من المصريين نفرا من الخونة يقرونهم على الحماية عساهم يصلون إلى أكسابها غشاء شرعيا مهما كان شفافا » (١) .

ثم جاءت مفاوضات سعد ملنر في لندن نقطة تحول حاسمة أخرى في الحركة الوطنية فقد بدأت هذه المفاوضات في يونيو ١٩٢٠ وامتدت بإعلان مشروع ينص على عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا تعترف فيها مصر بحاجة إنجلترا إلى حماية مصالحها الخاصة ومسئولياتها بخصوص ضمان مصالح الجاليات الأجنبية وذلك في مقابل مساعدة إنجلترا لمصر في حماية نفسها على أن تقدم لها مصر كل المساعدات في داخل حدودها حتى في الحالات التي لا تتأثر فيها سلامة مصر ، كما نص المشروع على تعديل الامتيازات الأجنبية وجعلها أقل أضرارا بمصالح البلاد على أن تنتقل إلى الحكومة الانجليزية الحقوق التي كانت للحكومات الأجنبية بمقتضى نظام الامتيازات ، وعدم اعتبار وجود القوات البريطانية في مصر احتلالا عسكريا ، وأن يعهد إلى جمعية تأسيسية بوضع مشروع دستور لمصر يقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام هيئة تشريعية . وبقي السودان خارج دائرة الاتفاق حيث كانت إنجلترا قد أعدت ترتيبات ضمه إلى امبراطوريتها الأفريقية منذ اتفاقيتي ١٨٩٩ ونص فقط على أن تضمن إنجلترا لمصر مصالحها في مياه النيل (٢) .

وأرسل سعد زغلول مشروع الاتفاق إلى مصر . كما أرسل بياناً ذكر فيه أنه مع اعتقاده أن المشروع غير واف بالمطالب المصرية إلا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، وأن زملاءه في المناوضة لم يشاءوا رفضه على اعتبار أن الظروف الدولية قد تغيرت وأن مصر لم يعد لها سند دولي وأن إنجلترا قد انقردت بالقوة ، وأن الأمة

(١) منشور وقعت عليه ١٩٤ سيدة وآنسة 3967 — 12 — 848 F. o,

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ١٢٣ — ١٢٤ .

لا تستطيع الاستمرار في الممارسة والمقاومة ومن ثم اقترح هو وزملاؤه أن يفرضي المشروع على الأمة بدلا من رفضه من البداية^(١) .

وقد عهد الوفد لأربعة من أعضائه وهم : محمد محمود ، وعبد اللطيف المنكباني ، وأحمد لطفي السيد ، وعلى ماهر بالسفر إلى مصر ليعرضوا مشروع الاتفاق مع ملتر على « الأمة » على أن ينضم إليهم ثلاثة من الوفد في مصر وهم : مصطفى النحاس وحافظ عفيفي ، وويصا واصف^(٢) . وكان حسين رشدي قد صرح وهو يقضي الصيف في فيشي أن الوفد متفق على استشارة أعيان الأمة وأصحاب العقول الراجحة فيها حول المشروع^(٣) .

لقد كان هذا الوفد الجزئي الذي قدم لمصر يمثل بحق الجناح المعتدل في الحركة الوطنية ، الذي كان يود الوصول مسرعا إلى اتفاق مع الإنجليز وإنهاء الثورة خاصة وإن ملتر كان قد بعث بخطاب في ١١ أغسطس ١٩٢٠ إلى سعد زغلول ليطلب من الوفد الذهاب إلى مصر للدفاع عن المشروع أمام الرأي العام المصري واستخدام نفوذهم في الحصول على موافقة الجمعية الوطنية المصرية المزمع تشكيلها^(٤) .

ولهذا لم يذكر هذا الوفد في مناقشة المشروع في مصر إلا بميزاته وكيف أنه يعطي الاستقلال التام لمصر ، كما أن أعضائه تبرعوا من عندياتهم بإجابات وكتاباتها على لسان المسؤولين الانجليز إرضاء للسائلين ، فضلا عن أنهم أسرعوا في أخذ الآراء بطريقة لم تكن كافية لمناقشة تفاصيل المشروع وتتهم جوانبه المختلفة إذ كان

(١) نفسه ، ص ١٢٤ .

(٢) الأهرام ، ٩/٦/١٩٢٠ .

(٣) الأمالى ، ٩/١/١٩٢٠ .

(٤) نفسه ، ١٠/٢٢/١٩٢٠ .

يتم أخذ هذه الآراء خلال جلسات الاستقبال والتكريم والتوديع ، كما أنهم لجأوا إلى طريقة أخرى للاقناع بالمشروع وهي أنهم حملوا جريدة الأخبار التي يعرف المصريون أنها جريدة الوفد على تأييد المشروع وعدم نشر غير أقوال مؤيديه ومحبذيه حتى يدخل في ذهن الناس أن الوفد في لندن يؤيد المشروع تمام التأييد (١) .

ولقد حصل هذا الوفد الجزئي على موافقة أعضاء الجمعية التشريعية على هذا المشروع حيث اجتمعت الجمعية في ١٦ سبتمبر ١٩٢٠ وقررت صلاحية الأسس المعروضة لاستمرار المفاوضات لعقد معاهدة وعرضها على الجمعية الوطنية التي تكون صاحبة الحق في قبولها أو رفضها . ونظراً لأن عدد الأعضاء الذين حضروا الاجتماع كان ٤٩ عضواً من ٦٥ عضواً وهو عدد جميع الأعضاء ، فقد تحفظ المجتعمون واعتبروه اجتماعاً يمثل أفراداً ولا يمثل الجمعية ككل . ولقد وافق المجتعمون الـ ٤٩ على المشروع فيما عدا ثلاثة رفضوه وهم : منصور يوسف باشا ، عبداللطيف الصوفاني ، عمر مراد ، وامتنع أثنان عن إبداء رأيهما وهما الشيخ محمد شاكر وعلي المنزلاوي وأرسل ثلاثة أعضاء برقيات بتأييد المشروع (٢) . فلو افترضنا جدلاً أن عدد الأعضاء الذين لم يحضروا الاجتماع كانوا غير موافقين على المشروع فيما عدا الثلاثة الذين أرسلوا برقيات التأييد فتكون الجمعية قد وافقت على المشروع بنسبة ٧٢.٤٪ ، ولا يجب أن ننسى هنا أن نسبة كبار الملاك في هذه الجمعية تبلغ ٧٦٪ .

ولقد تنهت جريدة الأهالي إلى هذه المسألة وسمت على إثارة الرأي العام ضد هذا المشروع وضد الطريقة التي تمت بها مناقشته بين الناس وذلك على اعتبار أن سعد زعلول نفسه لم يعتبره وافياً بالمطالب وقالت أن هذه الأمة نكبت

(١) نفسه .

(٢) الأخبار ، ١٨/٩/١٩٢٠ .

بفريق من الناس ارتدوا رداء الوطنية وأخذوا يروجون بين الشعب أن خير ما ينفع الأمة ويفيدها هو مسايرة القوى وملايئته وأخذ ما استطاع أخذه منه ثم ذكرت الجريدة أن هذا القول قديم وأن الفرق الوحيد أن من كانوا يقولونه بالأمس كانوا يسمون حزب الأمة واليوم يسمون بأنصار الاتفاق^(١).

وبعد ذلك بحوالى شهرين أى فى ديسمبر ١٩٢٠ أشيع أن عدلى يسكن شرع فى تأليف حزب عقب عودته إلى مصر يسمى بالحزب المعتدل^(٢) والتف حوله مجموعة ممن كانوا يرون فى مشروع ملتر أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز^(٣).

وهكذا تصدع التماسك الوطنى الذى كان صمة الحركة الوطنية فى بدايتها ، فقد شمر كبار الملاك ، النبلاء ، بخطورة العنف الثورى وخطورة مناطحة الإنجليز فجعلهم هذا يسرعون بالاتفاق مع إنجلترا^(٤) . ومن هنا علفت إنجلترا أهمية على عدلى يسكن ورشحته لىكون السياسى المصرى الذى يقبل التسوية فى جوهرها بعد الوساطة التى قام بها بين لجنة ملتر والوفد وما بذله من جهد أثناء المفاوضات للتوفيق بين الطرفين حتى لقد قيل أن عدلى يسكن كان مبعوث ملتر غير الرسمى للاتصال بسعد زغلول^(٥) .

(١) الأهالى ، ٢٢/١٠/١٩٢٠

(٢) نفسه ، ٢٠/١٢/١٩٢٠

(3) Amine Youssuf Bey, Independent Egypt. p 136

أنظر أيضاً تقارير الخارجية البريطانية فى ٣ ، ٨ مايو ١٩٢١ عن تحول بعض الشخصيات لتأييد عدلى يكن مثل محفوظ باشا رشوان وسيد خشبه وجورج خياط
F. O, 141 — 514 — 12487

(4) Charles Issawi, op, Cit., p 40 .

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ١٢٢ ، ١٢٣

وفي ٢٩ فبراير ١٩٢١ . أبلغت إنجلترا السلطان قواد رغبتهما في تبادل الآراء حول اقتراحات ملتر مع وقد يعينه السلطان للوصول إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لإنجلترا وتمسكها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى . وفي أواسط مارس عرضت الوزارة على عدلى يكن قبلها على أساس استئناف المفاوضات (١) .

ورأت إنجلترا أن تضع حدا للموقف من جانبها هى سواء بعقد معاهدة أو بإصدار تصريح من طرف واحد ، ولما كان سعد قد حال دون توقيع المعاهدة وكان يبدو أنه سيقف في وجه أية محاولة من جانب أنصار عدلى لعقد المعاهدة كان إبعاده أمراً لازماً للإنجليز إذا ما أريد للمعتدلين أن تتاح لهم الفرصة ليتصدروا الموقف قبل إصدار تصريح من طرف واحد ، وكان عدلى لا يمانع في إصدار التصريح ولكنه كان يمانع في نقى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبره ، وحين تبين أثناء مفاوضاته مع كيرزون أنه لن يصل إلى نتيجة إيجابية ذكر لمفاوضه أن إنجلترا قد أعلنت رسمياً أن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين ، وأنها لما كانت مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر لا يرضى المصريون ولا يصلح أساساً للمعاهدة كان عليها أن تسلم لمصر بهذه الحقوق التى أبدى كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، وأن تعلق ما بقى قائماً من الخلاف بين الدولتين إلى مفاوضات مقبلة لعل ذلك يصفى الجو بعض الشيء بين الدولتين ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقاً (٢) .

ودارت المحادثات بين اسماعيل صدق وعبد الخالق ثروت (وكانا عضوين في وزارة عدلى) من جهة وبين اللورد اللنبى من جهة أخرى وتم وضع مشروع

(١) نفسه ، ص ١٢٦ . انظر أيضاً :

Amine Youssef Bey, op. Cit., 86.

(٢) نفسه ، ص ١٣٢ .

التصريح الإنجليزى كما تم الاتفاق مع اللبى على أن يقدمه لحكومته وأن
تصرح به ، على أن يكون من جانب إنجلترا وحدها فإذا تم تفاهم بعد ذلك
على أوضاع جديدة تحقق أهداف مصر داخل عليها المناوضون المصريون أحراراً
غير مقيدين^(١) .

واستقال عدلى يكن عقب عودته من لندن حين تبين أن السلطات الإنجليزية
مصممة على نفي سعد قبل إصدار التصريح ، وقد تم نفي سعد إلى عدن ومنها إلى
سبيل وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر التصريح المشهور^(٢) .

لقد أحدث استخدام العنف الثورى رد فعل كبير لدى كبار الملاك أو أصحاب
المصالح الزراعية ممن تصدوا لقيادة الثورة والذين خشوا أن تتجه الثورة إلى
امتيازاتهم الاجتماعية ومن ثم عارضوا العنف وجرموه ورأوا أن الطريق الوحيد
لضمان مصالحهم هو الإسراع بالاتفاق مع الإنجليز وتسوية الأمور معهم ومن ثم
رأوا في مشروع ملر أفضل ما يمكن الوصول إليه فأخذوا يروجون له بين
المصريين ، ولما تبينوا أن سعد زغلول يرى أن المشروع دون مطالب الثورة
المصرية ولا يحقق الاستقلال التام خرجوا من الوفد وتحلقوا حول عدلى يكن
الذى شرع في تأليف حزب يضمهم ويجنح إلى الاعتدال في المطالب الوطنية ويكون
أقل عداء للإنجليز .

ومن هنا نستطيع أن نحمل كبار الملاك الزراعيين مسئولية تصفية الثورة وانطفائها
بسرعة ، فمعارضتهم للعنف وقيامهم بتهذية الحواطر ودعوتهم إلى التعقل والتصدى
للجماهير النائرة بل ومحاكمة رجال الأمن في الأقاليم ممن ساعدوا الثوار عن إيعان
أو عن ضعف . . كل ذلك كان له تأثيره القوي على الثورة وحرم الثوار من الوقت

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ١٣٢

(٢) نفسه ، أنظر أيضاً :

V. Wavell, op. Cit., p 68.

اللازم لاستمرار الشعلة ، فليس من المفهوم أن تقوم ثورة تحررية تطالب بالإستقلال دون أن يكون العنف شكلاً رئيسياً من أشكال نضالها .

ونستطيع أيضاً أن نقول أن كبار الملاك الزراعيين كانوا يرون في الثورة وسيلة للحصول على قدر من المشاركة في السلطة خاصة وأن الجمعية التشريعية كانت قد عطلت عند بداية الحرب ولم يكن هناك أى شكل شرعى يمارسون من خلاله السلطة السياسية لتدعيم الامتيازات والحقوق الاقتصادية والتي كانت قد تأكدت بعد استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية في ١٨٩٤ ومن ثم رأوا أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يعطى لهم هذه المشاركة من حيث تأسيس جمعية وطنية تضع الدستور وتقر مشروع الإتفاق .

حقيقة أن سعد زغلول الذى بدأ معتدلاً ، تطور كثيراً بعد إندلاع الثورة في مارس وشعر أن ورائه قوة شعبية يمكن الاستناد إليها ، الأمر الذى دفعه إلى مزيد من التشدد في موقفه فربط نفسه بهذه القوى الجماهيرية استناداً إلى التوكيل أكثر مما ربط نفسه بالجناح المعتدل في الوفد ولعل هذا يفسر رفضه لمشروع ملز الذى رأى أنه لا يحقق الإستقلال التام كما سبقت الإشارة . ويفسر أيضاً وجود جهاز سري للثورة تابع له مباشرة دون أن يعلم به بقية أعضاء الوفد أو أعضاء اللجنة المركزية في القاهرة باستثناء عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية والمسؤول عن الجهاز^(١) .

ومع هذا فلم يكن فى استطاعة سعد زغلول ، فى تقديرنا ، أن يفعل شيئاً كثيراً لاستئثار الثورة ، فقد بقى وحده ومعه نفر قليل بعد أن سمي كبار الملاك بعضهم إلى بعض وقدموا استقالاتهم من الوفد ، وكل ما فعله ، وهذا له أهميته الكبرى أنه حدد قوى الثورة الحقيقية فى جماهير الشعب المصرى التى وصفت بالرعاع والنوغاء ، وحدد القوى المضادة للثورة فى كبار الملاك وأصحاب المصالح الخاصة الذين إذا قالوا : يحيا الوطن فأنما يقولون تحيا مصالحى وذلك على حد تعبيره ، ومن هنا كانت قولته المشهورة فى ٢١ يناير ١٩٢١ بعد عودته من لندن

(١) أنيس وعراز ، المصدر السابق . ص ١١٦ ، ١١٨ .

« لقد رأيناهم (أى المتدلين) يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للاخبار التى تدل على قوة روحها ، أن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته » (١) .

وإذا كان أحد قد أفاد من ثورة الجماهير فى ١٩١٩ فهم كبار الملاك الزراعيين بالدرجة الأولى ، الذين جاءت مكاسبهم على مرحلتين : الأولى تصريح فبراير ١٩٢٢ الذى أتاح لهم قدراً من المشاركة السياسية فى الحكم مع الإنجليز وبرغم التحفظات الأربعة ، وقيامهم بوضع دستور يعبر عن مصالحهم فى مختلف دقائقه وتفصيله كما سبقت الإشارة .

أما المكسب الثانى فقد كان معاهدة ١٩٣٦ التى كان من أهم نتائجها بالنسبة لهم إلغاء الامتيازات الأجنبية فأتاح لهم بذلك متنفساً اقتصادياً رحباً وفرصاً واسعة للاستثمار بعيداً عن القيود الثقيلة التى كانت تفرضها تلك الامتيازات ، والتى كانت تحول بينهم وبين حماية استثماراتهم كما سبقت الإشارة .

ويذكر محمد حسين هيكل أن محمد محمود ترك مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ بالإسكندرية وذهب إلى القاهرة وذكر لعبد العزيز فهمى وعبد الرازق ما تنطوى عليه نظرية خطر الحرب الدائم التى تريد بريطانيا استناداً إليها فرض نصوص معينة بالمعاهدة وأن رأيه هو الانسحاب من المفاوضات وهو رأى لم يشاركه فيه المفاوضات الآخرون . فأشار عليه عبد العزيز فهمى وأيده المجتمعون ببيت عبد الرازق بأن يتمسك بإلغاء الامتيازات إلغاء تاماً والنص على ذلك فى صلب المعاهدة فإذا حصل محمد محمود على هذه الترضية كانت كسباً يعوض التسليم بالمعاونة فى حالة الخطر الداهم (٢) .

وهكذا انتهت ثورة الجماهير فى ١٩١٩ إلى اطمئنان أصحاب المصالح الخاصة

(١) أنيس وحراز ، المصدر السابق . ص ١١٩

(٢) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق . ص ٤١٤ .

على مصالحهم وندعيمها وحمايتها بالسلطات التشريعية والتنفيذية التي اكتسبوها بعد أن تسلموا الحركة الوطنية وتولوا قيادتها ووجهوها إلى حيث شاءوا فأصبح من المتوقع دائماً أن يقاوموا أى حركة تحاول التعرض لامتيازاتهم والقيام بقمعها بشدة كما حدث بالنسبة لمظاهرات وأحداث فبراير ١٩٤٦ التي تزعمتها لجنة الطلبة والعمال .

فقد دعت هذه اللجنة في بياناتها إلى تغيير الأوضاع الإجتماعية « لأن الحكومة تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً ، وأن الباشوات الرأسماليين يشتركون في مجالس إدارة عدة شركات بلغ استغلالها للشعب حداً كبيراً ، ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين ، وأن سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض ومنحها للفلاحين في شكل ملكيات صغيرة وإنشاء نظام تعاوني » (١) .

وكان طبعاً أن تتصدى الحكومة الممثلة لكبار ملاك الأراضي ومصالح رجال الصناعة — كما وصفتها جريدة المانشستر البريطانية — لمظاهرات ٢١ فبراير ١٩٤٦ التي حركتها لجنة العمال والطلبة (٢) .

ولم يتوقف الأمر على هذا بل أن اسماعيل صدقي دافع عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أمام مجلس الشيوخ في ١٥ يوليو ١٩٤٦ كما تحدث في هذه الجلسة عن الدعوة للاشتراكية التي كانت تنتشر في هذه الأيام وعن حركات العمال ولجنة العمال للتحرر القومي ولجنة الطلبة التنفيذية ثم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي يؤدي نشاطها إلى هدم النظام القائم ، وفي محاولة اكتساب كبار الملاك من أعضاء المجلس إلى جانبية والحصول على تأييدهم لسياسته قال لهم : إن الطلبة هناك سيعملون لإفساد العلاقات في القرى بين الملاك والمزارعين وهذا أشد ما يكون

(١) أنيس وحراز ، المصدر السابق . ص ١٧٥

(٢) المقطم ، ١٩٤٦/٨/٧ نقلاً عن جريدة المانشستر جارديان البريطانية .

خطرا على النظام الاجتماعى» (١) .

* * *

لقد تواجد كبار الملاك الزراعيين فى السلطة التشريعية بأشكالها المختلفة التى شهدتها الفترة من الجمعية التشريعية ومجالس النواب والشيوخ ومجالس المديرىات بالنسب ضمنى لهم التفوق وحماية مصالحهم ، كما تواجدوا فى السلطة التنفيذية أى فى الوزارات التى حكمت خلال الفترة كما انتشروا فى كل الأحزاب السياسية التى ظهرت على مسرح الحياة السياسية بعد التجمع الوفدى الكبير فى ثورة ١٩١٩ وبنسب متفاوتة أكثرها فى الواقع كان فى حزب الأحرار الدستوريين ، وأقلها كان فى الوفد ، مما يدل على أن تعدد الانتماء الحزبى لكبار الملاك نوع من الرفاهية السياسية ومحاولة للتمتع بقدر من السلطة ، حتى لقد كان أبناء الأسر الكبيرة يوزعون أنفسهم فى أكثر من حزب ضمانا للسلطة مع أى حزب يكون فى الحكم ، فضلا عن سهولة الانتقال من حزب إلى حزب آخر بين دورة الانتخابات المختلفة .

يضاف إلى هذا أن نقد الأحزاب لبعضها وهى خارج الحكم كان يتناول فقط العلاقات مع إنجلترا بأبعادها المختلفة أو التشهير بمثالب كل حزب ومخالفاته، ولكن لم يحدث اختلاف بينها على السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة ، ولا عجب فى هذا فأغلبهم أن لم يكونوا جميعاً أبناء تركيب اجتماعى واحد .

وإذا كان هناك خلاف بين هذه الأحزاب فقد كان فى الوسائل لا الأهداف وأوضح دليل على ذلك أن سعد زغلول ومن بقى من الوفد حينما عاد إلى مصر بعد النفى الثانى دخل أول انتخابات عقدت على أساس دستور ١٩٢٣ الذى لم يشترك فى وضعه بل كان قد وصف اللجنة التى وضعتها بالجنة الأشقياء .

ولما اندلعت ثورة الجماهير فى مارس ١٩١٩ ضد الإنجليز مطالبة بالإستقلال الوطنى التام حرص كبار الملاك الذين تصدوا لقيادتها على ألا تتجاوز الحركة حدود

(١) مجلس الشيوخ ، جلسة ١٥/٧/١٩٤٦ .

مصالحهم خاصة بعد أن سيطر العنف على مشاعر الجماهير وأخذوا يدمرون كل ما يرمز للسيطرة والاحتلال ، ومن هنا كان أسراعهم بالإتفاق مع الانجليز وقبولهم مشروع ملتر الذى كان دون مطلب الحركة الوطنية ولا يحقق الاستقلال التام .

واقدر كان كبار الملاك فى حركتهم السياسية يحرصون على مصالحهم الاقتصادية ومميزاتهم الاجتماعية ، وهذا وضع طبيعى فالإنسان لا يتحرك ضد مصالحه ولكنه يتحرك مع مصالحه وضد مصالح الآخرين إذا اقتضى الأمر ذلك ، وليس من المتصور أن يرتفع الإنسان عن حدود مصالحه الخاصة إلا إذا كان فوق مستوى البشر .

وفى ضوء هذا الاعتبار يمكن إدراك فلسفة حكم كبار الملاك الزراعيين ومن شاركهم من أصحاب المصالح الصناعية والتجارية للمجتمع المصرى خلال الفترة .

* * *

الفصل الخامس

كبار الملاك والمسألة الاجتماعية

لقد ترتب على تركيز الملكية الزراعية في مصر ونظام الإستغلال الزراعى الذى اتبعه كبار الملاك فى أراضيهم ، نتائج هامة فيما يتعلق بتوزيع الدخل الزراعى بين السكان وهبوط مستوى الأجور بين عمال الزراعة وخلق فئة من مستأجرى الأرض الزراعية كانت تزداد يوماً بعد يوم .

فقد كان دخل صغار المستأجرين وعمال الزراعة لايزيد عن الحد الأدنى للكفاف حتى لقد كان من الممكن القول بانطباق « قانون الأجر الحديدي » عليهم وذلك نظراً لكثرة عروض العمل المتزايد فى قطاع الزراعة مع عدم تزايد فرص العمل ، ويمكن المالك من التحكم فى قيمة الأجور استناداً إلى السلطة وإلى العرف والتقاليد والقانون ، وساعده على ذلك أيضاً اضطراب عمال الزراعة والمستأجرين للقبول بأى شروط يفرضها نظراً لقلّة وجود المهن البديلة للعمل

في الريف (١) .

ولقد بلغت ضآلة أجور العمل الزراعي حداً استحاله معه انتقال عمال الزراعة إلى مصاف الملاك إذ كانت قيمة الفدان في عام ١٩٤٥ مثلاً تعادل عمل ٣٣٣٣ يوماً أي عمل عشر سنوات متصلة بفرض أن العامل يعمل طوال السنة ويدخر كل أجره ولا ينفق منه شيئاً (٢) .

أما المستأجر الصغير فقد كان عليه أن يدخر حوالي ٢٣٥٠ جنيهها إذا أراد أن يمتلك خمسة أفدنة ، باعتبار أن ثمن الفدان الواحد ٤٧٠ جنيهها (في عام ١٩٤٧) وكان هذا في حكم المستحيل لإرتفاع قيمة إيجارات الأرض التي كان يستأجرها من ناحية ، وثقل الديون العقارية من ناحية أخرى (٣) .

وقد ترتب على ضآلة دخل المستأجر الصغير انحطاط مستوى معيشته فبدأ مهيناً وانصرف عن العناية بأمر نفسه وأصبح نهبا للأمراض الطفيلية والوبائية مما قتل قتل فيه الجرأة والقدرة على التفكير وكادت شخصية بعضهم تنعدم حتى لقد أصبح لا يعتمد على كثير منهم في الانفراد بخدمة الأرض المؤجرة إليهم وقلم المالك أو من ينوب عنه بالإشراف عليه في شئون زراعية الأرض من حيث إعدادها وتسميدها وزراعة المحاصيل وحصادها وغير ذلك من العمليات الزراعية المختلفة ، وأدى هذا بالتالي إلى تدهور حالة المستأجر واقترابه من العامل الأجير (٤) .

ولقد كان استمرار وجود فئة ثابتة من المستأجرين أحد العيوب الاجتماعية التي شهدتها العمل الزراعي في مصر ، فالإيجار — كما يذهب علماء الاقتصاد —

(١) عبد المنعم الطنملي ، المصدر السابق . ص ١١٢ — ١١٣

(٢) جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي .

ص ١٢٨ .

(3) Dorren warriner. Land Reform and Development in the Middle East. p 29

(٤) محمد السعيد محمد ، المصدر السابق . ص ١٠٧

لا يجب أن يكون أكثر من مراحل التطور في حياة المزارع يبدؤها كعامل يكتسب فيها الخبرة والمران العملي ، ومن مدخراته يستطيع شراء مواشى والآلات زراعية تمكنه من استئجار قطع من الأرض تزداد بزيادة مدخراته إلى أن يصبح في مركز يمكنه من تملك الأرض (١)

يضاف إلى هذا أن الطريقة التي اتبناها كبار الملاك في توظيف أموالهم أضرت بالمجتمع المصري وسببت تخلفه إلى حد كبير فقد كانوا يودعون جزءاً من مدخراتهم في البنوك التجارية ولا يستخدمونها في النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي أو إعادة استثمارها في مجالات إنتاجية أخرى . ومن المعروف أن هذه البنوك كانت أجنبية وكانت توظف جزءاً من أموالها في الخارج فكأنهم بهذا كانوا يساهمون في تنمية المجتمعات بالخارج أكثر من مساهمتهم في تنمية المجتمع المصري (٢) .

لقد ساهم كبار الملاك إذن بأسلوب إنتاجهم وطرق استثماراتهم في خلق المشكلة الاجتماعية في مصر وهي المشكلة التي تلخص في تركيز الثروة القومية في أيدي عدد قليل من الأفراد بلغت نسبته في مجال الزراعة ٥٠٪ كما سبقت الإشارة ، وترتب على هذا التركيز وجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكون غير قوة عملهم يبيعونها لأصحاب الثروات مقابل أجور زهيدة لا تتناسب مع مطالب الحياة .

ولقد أدى هذا كله — وهذا أمر طبيعي — إلى ظهور أفكار اجتماعية وحركات سياسية تنادى بإيجاد حلول للمشكلة الاجتماعية في مصر ، بعضها كان ينادى بتغيير الإطار الاجتماعي الذي تتحرك فيه العلاقات الإنتاجية ، وبعضها كان ينادى بتعديل هذه العلاقات في نطاق الإطار الاجتماعي الموجود دون مساس كبير بجوهر الثروة والسلطان .

والذي يعنينا في هذا المجال هو الكيفية التي نظر بها كبار الملاك إلى المشكلة

(١) نفسه ، ص ١٠٨ — ١٠٩

(٢) عبد المنعم الطنابلي ، المصدر السابق . ص ١٠٨ ، محمد فهمي لطيفة ،

المصدر السابق : ص ٤٧١ .

الاجتماعية في مصر ، والحلول التي رأوا أنها كفيلة بتهدئة الحواطر والنفوس الثائرة على الأوضاع الاجتماعية ويجدر بنا قبل أن نتناول هذه النقطة أن نتعرف في إيجاز على الخلفية الثقافية والاجتماعية التي واجه بها كبار الملاك المشكلة الاجتماعية في مصر .

لقد رأينا — في الفصل السابق — كيف تتمتع كبار الملاك بمركز القوة في السلطتين التشريعية والتنفيذية باشكالهما وصورهما المختلفة بحيث يصبح من المتوقع ، أن لم يكن من البديهي ، أن نعرف مقدما طبيعة التشريعات التي تصدر ، ونوعية الأدوات التي تقوم بتنفيذها ، وبقدر ما كان لكبار الملاك مركز القوة في هاتين السلطتين ، كانت لهم السلطة في الاقاليم وقد استمدوها من عضويتهم في مجالس المديريات كانت نسبتهم فيها كبيرة ، ومن توليهم منصب العمودية في كثير من الاحيان .

وكانت تقوى من هذا السلطان شبكة قوية من الانساب والاصهار بين العائلات المختلفة نذكر منها على سبيل المثال صلة النسب بين كل من : أسرة خشبه ومحمود سليمان ومحمد محفوظ والهلالي ، الهلالي وعمرو ، شعراوي وسلطان ، يكن وإسماعيل عاصم وأبو حسين وداود راتب ، أبو حسين وعبد الغفار ، أحمد عفيفي والمناسطلي وبركات ، البدرأوى عاشور وسراج الدين شاهين ، والمسكباتي وعلى ماهر وأحمد ماهر ، عبد الفتاح يحيى وإسماعيل صدقي ، إسماعيل صدقي وأباظة ، العلايلي واللوزي ، الشواربي وعلماء ، عبيد وحنا ، ويصا ودوس وحبيب شنوده ونخياط وابسخرون واخنوخ فانوس ، المنازي والطويل وغيرهم كثير^(١) . هذا فضلا عن زواج بعض أفراد هذه العائلات من الأسر التركية والأوربية^(٢) . بما

(١) الأخبار ، ١١/٧/١٩٢١ ، ٣/١٩ ، ٥/٧/١١ ، ٨/٣١/١٢/١٩٢٢ ،
١٥/٧/١٩٢٣ ، ٩/٧ ، ٢١/١٢/١٩٢٤ ، ٢٢/٦/١٩٢٧ ، ١١/٦/١٩٢٨ .
الأهالي ، ١٥/٨/١٩٢٠ .

(1) Murray Harris; op. cit. p 117 — 118

على سبيل المثال تزوج من تركيات كل من محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، محمود أبو النصر ، عبد الخالق مذكور ، على ماهر عبد القادر الجمال . أنظر ملحق كتاب :

L, J. Cantori, op. Cit.

أدى في النهاية إلى وجود حاجز قوى بين هذه العائلات وبين بقية فئات الشعب المصرى لم يسكن من السهل تخطية بأى حال من الأحوال .

ومن خلال هذه الوسائل تمكن كبار الملاك من السيطرة على مقدرات الحياة فى الإقليم إلى حد كبير بحيث لا تنال إذا قلنا أن الأمور فى بعض الأقاليم لم تكن تجرى إلا بموافقتهم ورضائهم تماماً^(١) ، كما أن بعضهم كان يعتبر « سيد إقليمه » فى الواقع وهم أولئك الذين كانت ملكياتهم تكاد تشمل نواحيه بأكملها^(٢) .

وقد لا تتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن كبار الملاك استناداً إلى سلطاتهم تلك استطاعوا تخطى القانون فى كثير من الأحيان والإفادة من الخدمات المتاحة فى المحل الأول أن لم تقتصر عليهم فى أغلب الأحيان ، وكانت وسيطتهم فى ذلك ضماناً لمأمرى المراكز فى أيديهم للتستر على هذه المخالفات لى قد تصل أحياناً إلى حد الجرائم^(٣) ، إذ كان بعض كبار الملاك يجفلون من مقام عزيم مأوى للاشرار والصوص ليسكنوا بمثابة أدوات إرهاب فى الوقت المناسب^(٤) .

(2) F. o. 848 — 21 — 3h67

(3) L. J. Cadtori, op Cit., p 46

على سبيل المثال سينوت حنا وجورجى خياط وحمد الباسل ، محمود سليمان ، إبراهيم سفيد ، علوى الجزار الشريفى ، حسين القصبى ، خفرى عبدالنور ، مصطفى بكرى وكانوا يمثلون سبعة أقاليم يبلغ تعدادها فى العشرينات أكثر من نصف سكان مصر فى ذلك الوقت .

(٣) ملف خدمة مأمرى مركز بنى مزار بندر دمياط (دار المحفوظات المصرية) .

(٤) مجلس النواب ، ١٩٣٢/١٢/٢٠ (فى مناقشة مشروع قانون العزب) وأيضاً جلسة ١٩٢٤/٦/١ فى مناقشة أسباب رأفت صالح الموم من منصب العمدة .

وبعض هذه المخالفات كانت تتعلق بشق مصارف ومساقى داخل الأراضى دون مراعاة للنظم المتبعة في مثل هذه الأحوال^(١) ، أو تحميل الأهالى من صغار المزارعين والمستأجرين بدفع نفقات إقامة مثل هذه المشروعات مع أنها تخدم أصحاب العزب في المحل الأول^(٢) . بل كان بعضهم يحرم على صغار المزارعين الإقادة من المصارف التى تمر فى أراضيهم أى أراضى كبار الملاك حتى ولو كانت قريبة من أراضى صغار المزارعين^(٣) .

وإذا كانت تلك حدود كبار الملاك فى الأقاليم فلقد هجر بعضهم الريف إلى المدن الرئيسية وخاصة القاهرة والإسكندرية وبخاصة أولئك الذين كانت لهم استثمارات فى مجالات النشاط التجارى والصناعى أو الذين ارتبطوا بالحياة السياسية بشكل أو بآخر والأمثلة على ذلك كثيرة تنطق فى النوع وتختلف فى الدرجة ، فبعض الأسر كان عائلها يعيش فى إقامه بينما أفراد من أسرته يعيشون فى المدن مثل البدر اوى عاشور ، وبعض الأسر كانت تعيش فى البنادر أو المرا كز (عواصم المديرىات) بينما بعض أفرادها يقيم فى المدن مثل أسرة ويصا ، وهناك عائلات كانت تعيش فى القاهرة أو الإسكندرية فقط بكل أفرادها مثل محمد عمر سلطان ، ميشيل حبيب لطف الله ، محمد على الشعراوى ، أحمد عبود وأفراد من أسر خياط وبشارة حنا . وكذلك الحال بالنسبة لبعض قبائل البدو التى تركت مقارها إلى المدينة مثل أفراد من قبيلتى عياد وملوم . حتى بعض الأفراد ممن كانوا ينحدرون من أسر تولت منصب العمدة خلال القرن التاسع عشر تركت الريف إلى المدن مثل محمد أحمد الشريف (باييار غربية) ، وأحمد حلى محمود (بالرحمانية بحيرة)^(٤) .

(١) مجلس النواب ، ١٣/٧/١٩٣٦

(2) F. O, 848 — 21 — 3967

(٣) مجلس النواب ، ٤/٧/١٩٣٢

(4) G. Baer, op. Cit., p 139

وهناك شخصيات أخرى تركت الريف إلى المدينة للاشتراك في العمل السياسي أو الالتحاق بالوظائف العامة أو العمل بالمهن الحرة وخاصة الحماية مثل سعد زغلول عبد العزيز فهمي ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتي ، محمد علوي ، واصف بطرس غالي ، إسماعيل صدقي محمود أبو النصر ، مرقص حنا ، علي الشمس ، عبد القادر الجبال ، وبصا واصف ، المصري السعدي ، علي شمراوى ، حسين هلال ، وعطا عفيفي وغيرهم^(١) .

ولقد عرفت ظاهرة هجرة كبار الملاك من الريف إلى المدن ، بظاهرة التغييب أو الملاك المتغيبون ، ولقد كانت لهذه الظاهرة آثار سيئة على تطور الحياة في المجتمع الريفي إذ أدت إلى أفقر الريف بحرمانه من تداول ثروات كبار الملاك فيه ، وأصبح الريف يمثل بالنسبة لكبار الملاك مورداً للثروة والاستثمار ولا شيء غير ذلك ، كما أدى هذا أيضاً إلى حرمان الريف من الإصلاحات العامة ، إلا فيما يتعلق بوسائل الزراعة ، لأن كبار الملاك القادرين على تمويل المشروعات الإصلاحية غير مقيمين به ومن ثم فلا حاجة بهم إلى الاهتمام بمثل هذه المشروعات فيزداد بعدهم عن الحياة في الريف حيث يتضح بالتالي الفارق الحاد بين كبار الملاك وصغار المزارعين^(٢) ، الذين لم تعد تربطهم بهم أية صلات غير تحصيل الآيجارات ، ولا يعرفون شيئاً بالتالي عن مشكلات حياتهم^(٣) .

(1) L. J. Cantori. op. Cit., (appendix)

(٢) خليل سري ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ — ١٣١ . أنظر أيضاً : مريت غالي ، المصدر السابق . ص ٤ ، هنري عيروط ، المصدر السابق . ص ٣٣ حيث يقول أن المالك الكبير يصرف في سهرة واحدة ما يقوت فلاحيه مدة سنة وهو لا يرى تناقضاً بين رفاهيته وبؤسهم وبعد ذلك أمراً طبيعياً . أنظر أيضاً : السياسة ، ١٩٢٨/٦/١٤ (إقامة أعيان الريف في القاهرة) .

(3) Thomas Russell pasha, Egyptian service, p 33

حيث يرجع ظاهرة التغييب إلى إنعدام الأمن في الريف وعدم استطاعة كبار الملاك نقل وسائل الراحة في المدن إلى قراهم .

ورغم هذا فقد كانت هناك قلة قليلة من كبار الملاك اهتمت بعمل شيء للنهوض بحياة عمال الزراعة عندهم مثل تسهيل علاجهم من بعض الأمراض الطارئة وصرف الأدوية اللازمة^(١) ، وإن كان هذا الاهتمام في تقديرنا — تركّز على الجانب الصحي لضمان استمرار تشغيل قوة الإنتاج في الحقل الأول ، لأن هذه الاهتمامات الصحية لم تصاحبها اهتمامات بجوانب أخرى في حياة الفلاح .

أما فيما يتعلق بالخلفية الثقافية لكبار الملاك ، فمن الملاحظ بصفة عامة أن الجيل الأول منهم ، جيل القرن التاسع عشر كان محدود الثقافة فبعضهم لم ينل حظاً من التعليم ، والبعض الآخر تلقى علوماً أولية في مكاتب حفظ القرآن أو في الأزهر على أكثر تقدير ومدارس الأرساليات التبشيرية الأجنبية، أما أولادهم أي الجيل الثاني وغيره ، فقد كانت ظروفهم أفضل بكثير حيث اتاحت لهم فرص التعليم في الخارج وخاصة في فرنسا وإنجلترا ، إما على حساب الدولة في شكل البعثات القبلية أو على حسابهم الخاص ، أو التعليم في المدارس الأجنبية بالقاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات^(٢) .

وهكذا اتصلوا بمصادر الثقافة الليبرالية التي كانت سائدة في أوروبا بصفة عامة فنهلوا منها وتأثروا بها تأثراً كبيراً وأصبحت الحرية الفردية بصورها المختلفة

(1) Dorren Warriner, op. Cit., p 31

(٢) فرح سليمان داود ، الكنز الثمين لعظماء المصريين من ص ٨٥ حيث يترجم لبعض الشخصيات البارزة في المجتمع المصري من حيث الأصول الاجتماعية والنشاط الاقتصادي والثقافة والتعليم . أيضاً ملفات خدمة بعض كبار موظفي الدولة مثل : أحمد طلعت باشا ، أحمد حلمي باشا ، عبد الحالق ثروت ، أحمد حشمت وغيرهم (دار المحفوظات المصرية) .

وأيضاً : الأمالى في ١٩ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٩ / ٤ / ١٩٢٠ حيث نشرت صور وصفية لبعض أعضاء الوفد .

من حرية العقيدة أو حرية الكلمة وحرية التملك ... الخ تشكل مبدأ هاماً
وأساسياً في تكوينهم الثقافي .

ومن الملاحظ أن مثقفينا هؤلاء في تأثرهم بالثقافة الليبرالية لم يدركوا حقيقتين
أساسيتين تتعلقان بها وهما : الأولى : أنها كانت تعبيراً عن تحولات اقتصادية عريضة
تمت على مراحل زمنية مختلفة منذ أواخر العصور الوسطى تم فيها تحطيم هيكل
النظام الاقطاعي وسيادة مبدأ حرية العمل حتى أصبح الفرد ومؤسساته فوق الحكومة
وأصبحت سلطة الحكومة تعبيراً عن مصالح أصحاب وسائل الإنتاج . والثانية :
أن الليبرالية التي أطلوا عليها وانبهروا بها كانت قد تحولت إلى أداة قهر في أيدي
الرأسماليين أصحاب المصانع لمواجهة الحركة العمالية المطالبة بتصحيح الأوضاع .

ولا بد أن ندرك هاتين الحقيقتين حتى نفهم رؤية كبار الملاك للمشكلة
الاجتماعية في مصر خاصة وأن مثقفهم تأثروا بنمط الحياة الأوروبية حتى في حياتهم
اليومية وفي مأكلهم ومشربهم^(١) ، وكثيراً ما كانوا ينظرون بازدراء إلى حياة
المجتمع الريفي^(٢) .

لقد كان كبار الملاك أبطاً العناصر الاجتماعية نحو التغيير فهم يمارضون كل تحديد
لأن لهم مصلحة من نوع ما في الاحتفاظ بالقديم ، بل يسكروهونه كراهية غريزية
لأنه يحولهم عن الأسلوب الذي اعتادوه في أداء الأشياء والنظر إليها حتى لقد
اكتسبت المحافظة على الأوضاع التقليدية قدراً من الاحترام بين الناس وأصبح
التغيير مستهجنًا لأنه من طبائع الطبقات الدنيا وخصائصها^(٣) .

وتسكن خطورة هذه النظرة في أنها فرضت على بقية الفئات الاجتماعية تحملها

(1) Murry Harris, op. Cit., p 153 — 155 .

(٢) هنري عيروط ، المصدر السابق . ص ٣٤ . أنظر أيضاً :

Thomas Russell pasha, op. Cit , p 33

(٣) ثورشتاين فيان ، نظرية الطبقة المترفة . ص ١٢٩ — ١٣٠

وإتباع خصائصها باعتبار أن تقاليد الأثرياء وأعمالهم وآراؤهم تتخذ شكل القانون السلوكي في المجتمع ، ومن هنا تقع مسئوليتهم في تأخير التطور الاجتماعي وتعويقه إلى حد جعل عناصر المجتمع الأخرى عاجزة عن بذل الجهد للتوصل إلى قيم فكرية وأنماط سلوكية جديدة . يضاف إلى هذا أن أثرياء المجتمع دائماً لهم مصلحة مادية في ترك كل شيء على ما هو عليه ، فهم يحتفظون دائماً بسمياتهم مهما كانت الظروف . وعلى هذا فشكل خروج على النظام القائم يؤدي إلى نتائج مدمرة لهذه السميات ، ومن هنا كان دفاعهم عن أطر الحياة الاجتماعية التي صنعوها والذوها حتى أنهم يفضلون العودة إلى وضع من الأوضاع القديمة على التكيف مع وضع لا يزال بعيداً عن أنماط سلوكهم وتقاليدهم^(١) .

ولما كان كبار الملاك يحافظون على كل ما هو قديم ويقفون ضد تغييره ، فقد عملوا من البداية على وقاية النظام الاجتماعي السائد من رياح التغيير التي قد تعصف به ، ومن هنا كان لابد وأن يقفوا ضد الاتجاهات الاشتراكية وغيرها من الاتجاهات التي تهدف إلى تغيير العلاقات القائمة . فرغم النص على حرية الصحافة في الدستور وحظر الرقابة عليها أو إخطارها وتعطيلها إلا أنها قد تخضع لذلك لوقاية النظام الاجتماعي ، وكان الهدف من ذلك كما جاء في المذكرة التفسيرية لحماية البلاد من الشيوعية^(٢) .

وقد حرص الساسة المصريون باستمرار وفي كل المناسبات على إظهار النفور من الاشتراكية وما تحمله من خطورة على الكيان الاجتماعي ، ففي الخطاب الذي ألقاه عدلي يكن بمناسبة إعلان حزب الأحرار الدستوريين أشار إلى أن المبادئ الاقتصادية

(١) نفسه . ص ١٣٢ — ١٣٣ . أنظر أيضاً : حسين خالاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث . ص ١٠٩ . أنظر أيضاً :

Charless Issawi, op. Cit., p 34

(٢) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

والاجتماعية التي تقوم عليها سياسة الحزب تعتمد على مبدأ الحرية الفردية المتشعبة بظاهر من الاشتراكية التي لا نجنى على الحرية الفردية بقدر ما تخفف من غلواء المذهب الفردي ولا تؤدي في الوقت نفسه إلى تحكم الدولة في مصير الفرد كما تقره مبادئ اشتراكية الدولة^(١).

وفي خلال المناقشات التي كانت تجري بشأن تسويق القطن ومحاولة فتح أسواقه في روسيا حذر البعض من مغبة الإتصال بروسيا وما قد يترتب على ذلك من نشر الشيوعية في البلاد « ذلك أن مصر لا ترى لها مصلحة البتة في أن ينتشر فيها النظام الشيوعي »^(٢) ، وإن أبدى البعض عدم التخوف من ذلك لأن الشعب المصري « شعب متدين عامل وديع محافظ ومحافظ على مدينة آلاف السنين وهو آخر الشعوب التي يخشى عليها من عدوى الشيوعية »^(٣).

وفي مناقشة نظام التسليف العقاري لصغار الملاك اقترح إسماعيل صدقي بوصفه وزيراً للمالية ورئيساً للمجلس الاقتصادي عدم التوسع في الانتفاع بهذا النظام بحيث يستفيد منه العدد الأكبر من الملاك الزراعيين لأن مثل هذا التوسع « سيؤدي إلى أن يوجد في البلاد نوع من الاشتراكية الزراعية الحكومية وهو أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق... »^(٤).

(١) نفسه ، ص ١٤٦ .

(٢) السياسة ، ١٩٢٧/٨/٢١ (الاقتراحية) .

(٣) مجلس النواب ، ١٩٣٠/٤/٣ (من مناقشة النائب عبد الرحمن عزام ، في مشكلة تسويق القطن في روسيا) .

(٤) تقرير مقدم من إسماعيل صدقي وزير المالية ورئيس المجلس الاقتصادي إلى المجلس الاقتصادي في ١٩٣٢/٣/١٦ بشأن « إيجاد نظام للتسليف العقاري لفائدة صغار الملاك الزراعيين » ، مجلس النواب ، ١٩٣٢/٦/٢٢ .

ولقد وُضِلَ التخوف من الاشتراكية إلى درجة أن وزيراً مسؤولاً يصرح أمام أعضاء مجلس النواب بأن الحكومة « ليست اشتراكية بحمد الله ولستم كذلك » (١) وإلى اتهام كل من ينادى بتحسين مستوى معيشة العمال والفلاحين بالشيوعية والعمل على تخريب المجتمع مثلما حدث في وزارة الوفد الأخيرة إذ قدم أحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية مشروعاً يجعل الحد الأدنى لعمال الصناعة ٢٥ قرشاً وعمال الزراعة ٢٠ قرشاً فتبار عليه زملاؤه في الوزارة واتهموه بالشيوعية وأنه يحاول قلب نظام البلد حتى لقد طالب عبد اللطيف محمود وزير الزراعة بحبسه (٢) .

هذا فضلاً عن إجراءات القمع والمطاردة والاعتقالات التي كانت الحكومة تقوم بها ضدّ التنظيمات الشيوعية والتي بدأت منذ حكومة الوفد في عام ١٩٢٤ واستمرت طوال الفترة ، هذا فضلاً عن استصدار التشريعات التي تحول دون تسرب المبادئ الشيوعية وتضييق على حرية العمل لهذه التنظيمات ، فقد ادخلت حكومة زيور مثلاً تعديلات جديدة على المرسوم بقانون الخاص بالجنسية المصرية في ٢٥ مايو ١٩٢٦ تقضي برفع صفة المواطنة عن كل من يحصل وشيكاً على الجنسية إذا ما اتهم بارتكاب عمل من طبيعته الإضرار بالأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو بالنظام الاجتماعي وطبق نفس العقاب على الطلبة المصريين الذين التحقوا بمدرسة الدعاية البلشفية في موسكو (٣) .

ونحن نفهم من هذا أن هذا أن معارضة هؤلاء السياسيين للاشتراكية مبنيّة

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٦/٨/٢٥ (من بيان عبد السلام فهمي جمعه وزير التجارة والصناعة في مناقشة مشروع قانون إصابة العمال في الصناعة والتجارة) .

(٢) علي أمين ، هكذا تحكم مصر . ص ١٢٥ - ١٣٠

(٣) مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ . ص ٢٢٨ .

أنها ضد شكل العلاقات الاجتماعية القائمة ونمط الحياة الذي اعتادوه وليس كما ذهب البعض في أن معارضة الاشتراكية جاء نتيجة الاعتقاد بأنها ضد الدين (١) .

ويدعونا هذا الموقف إلى التعرف على النهج الإصلاحى لدى كبار الملاك ممن كانوا يتبعونه بالنسبة إلى المشكلة الاجتماعية في مصر ، فقد ناقش مفكروهم المسألة من زاويتين رئيسيتين : الأولى : زاوية الفكر الدينى الإسلامى الذى يدعو للمدالة الاجتماعية والبر بالفقراء وأن الله مقسم الأرزاق وأنه إذا كان هناك من يتادى بتطبيق الاشتراكية في مصر فإن الإسلام سبق المذاهب المعاصرة في إقرار مبادئ المدالة والمساواة (أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه . .) ، والثانية : زاوية الاعتزاز بالفردية والحرية المطلقة للفرد طبقاً لما تدعو إليه الديمقراطية الليبرالية التى تهتم بالفرد وتفوقه على السلطة الحكومية كما سبقت الإشارة .

وكان محور هذا الفكر يدور حول الاعتقاد بأن الخلاص يكمن في احترام قواعد الدين وتعاليمه والاهتمام بالبر والإحسان في إطار من التضامن الاجتماعى ورفع قيمة الضرائب على الدخل العالية كأفعى الحلول الممكنة ولكن دونهما تعرض للملكية الفردية بأى حال من الأحوال ، فالمملكة امتياز منحه المجتمع للأفراد ويؤدى إلى أفضل النتائج الاقتصادية ولأن شعور الفرد بالإهمال لامتياز لا يستمرار ما يملكه يدفعه إلى استغلال أمواله في مختلف المشروعات ، أما الملكية الجماعية أو الاشتراكية فهى لا تحقق المدالة في التوزيع . . . (٢) .

وكثيراً ما نهوا إلى خطر البلشفية التى يحاول أصحابها نشرها في البلاد الإسلامية مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا ومصر (٣) ، ونهوا إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى وهو يمزج بين الاشتراكية والفردية دون إفراط بين

(1) Charless Issawi, cit., p 149

(٢) يوسف الفريانى ، العلاج الحاسم لمشاكلنا الاجتماعية . ص ٣٧/٣٨

(٣) السياسة الأسبوعية ، ١٩٤١/٥/٢٤ (الافتتاحية)

الأثمايين^(١) ، والإسلام وحده هو الذى يملك القدرة على علاج المشكلة الاجتماعية « والمزج » بين الطبقات ويضع لكل منها سياجا يمنع أى منها من الانتفاض على الأخرى وأنه يجب الرجوع إلى الإسلام دائماً لاستنباط نظم المجتمع من التشريع الإلهى الذى يوفر لكل طبقة حقها فى الحياة^(٢) .

واعتقد أصحاب هذا المنهج أن إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٤٠) وتوسيع نطاق خدمات وزارة الأوقاف وإستحداث مشروعات مثل مشروع الفرض الحسن لتحسين حال الفقراء وإعانتهم ، خطوة كبيرة فى سبيل حل المشكلة الاجتماعية وتطبيقاً للاشتراكية « الحيرية » التى تتميز عن الاشتراكية الماركسية الهادمة^(٣) .

واقدر كانوا يرون خطورة إلى الإشارة إلى المسألة الاجتماعية وتفجير التناقضات الطبقة لأن هذا معناه انعدام ظاهره النقى والفقير وهى ظاهره « ضرورية » بل أن وجود طبقة من الأغنياء فى مصر شاهد على أن فى مصر رجالات من أهل الأخلاق .. فالفنى لا ينتهب انتهاها وإنما يكتسب اكتساباً وأن الفقير يشهد على أصحابه بالكسل وقلة الأمانة والرضا بالقليل من مطالب الوجود^(٤) ..

وكان طبيعياً ، والحال كذلك ، أن تأتى برامج الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية مستندة إلى ذلك المنهج فى الإصلاح من حيث المحافظة على

(١) السياسة الأسبوعية ، ٢٦/١٠/١٩٤٠ (الاشتراكية الإسلامية فى المصور الحديثة) .

(٢) المصور ، ١٦/٢/١٩٤٠ (تصريحات للأمر محمد على عن ضرورة الرجوع لقواعد الدين وروحه) ، المساء ١١/١/١٩٤٠ (دعوة لإقامة الإصلاح الاجتماعى على قواعد الأديان المنزلة) .

(٣) المقطم ، ١١/٩/١٩٤٤ .

(٤) المصور ، ٧/٣/١٩٤١ .

العلاقات الاجتماعية القائمة أو تعديلها في نفس الإطار القائم ، ويجب أن تنسب
هنا أن كبار الملاك كانوا منتشرين في كل هذه الأحزاب بنسب متفاوتة . كما سبقت
الإشارة .

والملاحظ بصفة عامة أن الإشارات التي جاءت في هذه البرامج والمتعلقة
بشكل علاقات العمل كانت لا تتصل إلا بالعلاقات بين عمال الصناعة وأصحاب المصانع
دون الإشارة ولو بطريق غير مباشر إلى حالة عمال الزراعة ، فحزب الأحرار
الدستوريين جعل من مبادئه « السعى في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين
العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم
أحد الفريقين (مادة ١٨) » (١) .

أما حزب الاتحاد ، فقد أشار في برنامجه إلى ضرورة تنظيم العلاقة بين العمال
وأصحاب المصانع (مادة ٨) ولكن لم يذكر قاعدته في ذلك ، وعندما أشار
إلى ترقية حال الفلاح ماديا وأديا (مادة ٧) رأى أن ذلك يأتي عن طريق تعميم
النقابات الزراعية وإنشاء النزع والمصارف وزيادة المساحات الصالحة للزراعة
فأثبت بهذا ، التعميم الذي تسبب فيه كلمة « فلاح » وإنما تشمل المالك والمستأجر
وعامل الزراعة (٢) .

وأما حزب الشعب فقد اكتفى هو الآخر بالإشارة إلى ترقية شئون العمال
وتنمية روح التعاون ، ولم يوضح ما إذا كان يقصد عمال الزراعة أم الصناعة ، والمعتقد
أنه كان يقصد عمال الصناعة طبقا للعرف السائد آنذاك (٣) .

أما حزب الوفد فقد أشار إلى اهتمامه بحالة الفلاح والقرية المصرية وما يبذل

(١) مبادئ حزب الأحرار الدستوريين (السياسة ، ٣٩ / ١٠ / ١٩٢٢) .

(٢) برنامج حزب الاتحاد (السياسة ، ١١ / ١ / ١٩٢٥) .

(٣) مبادئ حزب الشعب (المقطم ، ٢٠ / ١١ / ١٩٣٠) .

من جهد نحو هذا الهدف ، وكان من بين البحوث التي قدمت في المؤتمر الوفدى الثانى فى نوفمبر ١٩٤٣ ثلاث بحوث تناولت وجهة نظر الوفد فى القرية المصرية ، وهذه البحوث كانت : « قانون تحسين الصحة القروية وأثره على الصحة العامة » للدكتور مصطفى أبو علم ، تناول فيه جهود الوفد فى إنشاء المجموعات الصحية بالريف اعتماداً على تبرعات كبار الملاك وإعانات الحكومة ، وبحث عن « الوفد والفلاح » للنائب عبد الفتاح الشلقانى استعرض فيه جهود الوفد فى إلغاء السخرة وتخفيف الضرائب وإنشاء المراكز الاجتماعية ولكن دون إشارة إلى علاقات العمل بين الملاك والمستأجرين أو عمال الزراعة سوى أن الوفد يعمل على دراسة مختلف التشريعات والنظم الخاصة بعمل الزراعة فى الدول المختلفة ليقتبس منها ما يلائم الظروف القائمة والمصالح المشتركة . أما البحث الذى قدمه فؤاد سراج الدين بعنوان « وزارة الشئون والوفد » فقد تركز على ما قدمته حكومة الوفد لعمال الصناعة دون إشارة من قريب أو بعيد لعمال الزراعة (١) .

كما كانت هذه النظرة الاصلاحية مهيمنة حتى على تجمعات حزبية أخرى أعلنت أنها تهتم بالمشكلة الاجتماعية ، فعندما تأسس الحزب الديمقراطي بقيادة مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرحم ومحمد حسين هيكل ، اختلفوا حول البرنامج الاقتصادى للحزب حيث كان عزيز ميرحم أميل للاشتراكية ، وكان يود الوصول إلى تحقيق طرف منها ، وانتهى الأمر إلى طرح المشكلة الاجتماعية جانباً والاكتفاء بالجانب السياسى الذى يهدف إلى المطالبة بالإستقلال السياسى (٢) .

أما حزب الشعب الذى كونه إبراهيم محمد الحامى فى أغسطس ١٩٢٨ فقد جاء برنامجه خلو من أى إشارة إلى جوهر القضية الاجتماعية ، فقد جعل من أهدافه

(١) أبحاث المؤتمر الوفدى الثانى فى ١٤ ، ١٥ ، ١٦ / ١١ / ١٩٤٣ .

(٢) محمد حسين هيكل . المصدر السابق . ص ٨٠ — ٨١ .

الاستقلال الاقتصادى والإصلاح المالى والصحى والأدبى والعمرانى مع التثبيت بالاستقلال السياسى (١) .

أما حزب الفلاح الاشتراكى (١٩٣٨ - ١٩٥٢) الذى كان أولى الهيئات لرعاية الفلاحين وحل مشكلاتهم ، فقد خلا برنامجه من الإشارة إلى معالجة سوء توزيع الملكية الزراعية ، ورغم نصه على أنه يستهدف الوصول إلى تحديد العلاقات الإنتاجية بين الفلاحين والملاك إلا أنه أعلن أن هذا التحديد يجب أن يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه وبحيث لا يتعارض مع مصلحة المالك (٢) ، وهو أمر يصعب تحقيقه ، وحق عندما ألف محمد زكى عبد القادر وزملاء له «جمعية الفلاحين» وأشار فى خطابه التأسيسى إلى الفوارق الهائلة بين زيادة السكان وثبات المساحة الزراعية وسوء توزيع الملكية ، تحرك ضده القلم السياسى حتى توقف نشاطه الذى لم يعتمد فى الواقع سوى بضعة مقالات فى مجلة الفصول وزيارات لبعض قرى الريف المصرى حيث لمس فيها فقر الإمكانات (٣) .

هكذا اسقطت المسألة الاجتماعية من برامج الأحزاب السياسية خلال الفترة . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل حال كبار الملاك دون إصدار أية تشريعات لصالح هذه المسألة من قريب أو بعيد . فعندما اقترح على ماهر أن يتضمن الدستور نصا عن حالة العمال يراعى فيه أن يكون العمل تحت حماية الدولة وإشرافها ، وأن تحدد ساعات العمل فى الصناعات المختلفة وكذلك طريقة تشغيل النساء والصبية .. نهض عبد العزيز فهمى وطالب ألا يذكر هذا النص فى الدستور على الإطلاق وكانت حجته فى ذلك أن مسألة العمال « لا تخصنا » إذ لا يوجد عمال صناعة سوى لفافى السجائر وأضرابهم وهم قلة لا تشكل نواة الثروة فى البلد ، إنما العمال الحقيقيون

(١) المقطم ، ١١/٨/١٩٢٨ .

(٢) رؤوف عباس ، حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ - ١٩٥٢ .

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٣٢٩ .

هم الفلاحون ، فإذا ما قرر الدستور هذا النص ، يخشى أن تقوم غداً ستمائة نقابة تبث الفتن في الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها ، وواجه هذا الاقتراح اعتراضاً عاماً من جانب أعضاء اللجنة العامة للدستور وتقرر رفضه بالأغلبية^(١) .

ولعل هذا يفسر العقبات التي كانت تعترض الاعتراف بالنقابات العمالية وبتشريعات التأمينات الاجتماعية للعمال رغم التنويه باستمرار بأن الهيئات النيابية متهمة بأنها تمثل أصحاب رؤوس الأموال الصناعية والزراعية^(٢) .

ولما اعترفت الحكومة بالنقابات العمالية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ جاء مليئاً بالثغرات ، فهو يخرج عمال الزراعة من التكوين النقابي ، ويحول دون قيام الاتحادات العمالية ، كما فرض على النقابات تبليغ وزارة الداخلية بالاجتماعات التي تزمع عقدها قبل الموعد بوقت كاف حتى يكون في الإمكان رصد حركة العمال ، كما أعطى الحكومة حق حل النقابة حلاً إدارياً إذا ما رأت ، أي الحكومة ، أن النقابة تنوى ممارسة نشاط سياسي أو نشاط نقابي ظاهر^(٣) .

وعندما صدر قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في ١٠ مايو أخرج أيضاً عمال الزراعة من دائرته وأجاز أن يكون المقدم شفويّاً إذا كان أجر العامل اليومي أو الأسبوعي أو الشهري يقل في مجمله عن عشرة جنيهات ، وبذلك اتسع المجال أمام أصحاب الأعمال للتلاعب والتحايل على القانون وتعريض مصالح العمال للخطر^(٤) .

(١) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (٢٤) في ١٩٢٢/٨/٢١ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٦/٨/٢٥ (في مناقشة مشروع قانون إصابات العمل في التجارة والصناعة) .

(٣) مجلس النواب ، جلسات ٣ ، ٤ ، ١٩٤٢/٨/٥ الخاصة بمناقشات قانون الاعتراف بالنقابات .

(٤) رؤف عباس ، تاريخ الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ص ١٧٨-١٧٩

ويذكر محمد زكي عبد القادر أنه أعد بحثاً عن « البطالة ووسائل علاجها » وأرسل نسخاً منه للمشتغلين بالشئون الاقتصادية والمالية والشئون العامة ، فاستدعاه طلعت حرب ، وكان ممن وصاتهم نسخة من هذا البحث ، وقال له أن الدعوة إلى إدخال نظام التأمين الاجتماعي للعمال معرقل لنمو الصناعات ويؤدي إلى متاعب جمة فضلا عن أن فيه تفتيحاً للأذهان^(١) .

كما وقف كبار الملاك ضد أية تشريعات تحاول تخفيف العبء عن كاهل صغار المزارعين ، فعندما طالب أحد النواب في عام ١٩٤٢ بإصلاح نظام ضرائب الأتليان الذي لا يفرق بين من يملك فداناً ومن يملك ألف فدان بحيث توضع الضريبة على أساس التدرج في الملكية ، فأطعمه أصحاب المصالح الزراعية في المجلس وكانوا يرددون « هذه مسألة تخصنا نحن المزارعين » ،^(٢) .

كما رفض مجلس النواب في عام ١٩٣٦ اقتراحاً مماثلاً طالب مقدمه بمراعاة صغار الملاك عند إعداد مشروعات تعديل ضريبة الأتليان^(٣) .

على أن أقصى ما وصلت إليه اهتمامات كبار الملاك بعمال الزراعة والفلاحين بصفة عامة هو الدعوة إلى توفير أسباب الصحة والعلاج لهم^(٤) ، وذلك بردم البرك

(١) محمد زكي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢ .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٢٤/٦/٨ .

انظر أيضاً القسم المختص بالخارجية البريطانية إلى وزير الخارجية حيث وصف وصف على شعراوي بأنه نموذج طيب لطبقة الباشوات المحافظة والرجعية والذي كثيراً ما عارض كل اقتراح للإصلاح كضريبة الدخل أو رسوم التراكات وبأنه غير محبوب من الفلاحين . (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩) :

(190350, Nov. 18, 1918 — 3294 — 971)

(٣) نفسه ، ١٩٣٦/٦/٣ .

(٤) المؤتمر الزراعي الثالث ١٩٤٩ (توصيات المؤتمر) .

والمستنقعات المحيطة بمساكنهم وإنشاء دورات مياه صحية في كل قرية . أما إنشاء القرية النموذجية المجهزة مساكنها بالغرف الصحية والحمامات وإنارتها بالكهرباء وتزيينها بالمقاهي وأماكن التسلية « فهذه مظاهر لا تفيد الفلاح بل تفسده لأنها تؤخره عن عمله وتدعوه إلى النفور من طبيعته الخشنة التي ألفها وتعود عليها أباؤه وأجداده (١) » .

وهكذا كان كبار الملاك يضمنون على الفلاح أن يتمتع بوسائل الراحة وكانوا يعدونها من قبيل الترف ونعومة العيش ، وإذا كانوا قد اهتموا دائماً وباستمرار بالنواحي الصحية وإنشاء الوحدات المجمعة فقد كان ذلك حفاظاً على قوة العمل التي يذلها هؤلاء الفلاحون في مزارع وأراضى كبار الملاك من أن يصيبها الوهن والضعف .

ويتصل بهذا الموقف موقف آخر لكبار الملاك وهو موقفهم من مسألة التعليم الأولى . فرغم أن الدستور نص على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المعاهد الأميرية (٢) . إلا أنهم أبدوا تخوفهم من تعليم أولاد الفلاحين . والحجج التي ساقوها لتبرير هذا التخوف تدعو للدهشة ، فعند مناقشة مشروع قانون التعليم الأولي في مايو ١٩٣٣ قال وهيب دوس أن تعليم أولاد الفقراء يعد طفرة كبرى « لأنه خطر اجتماعي هائل لا يمكن تصور مداه لأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين ، بل يؤدي إلى ثورات نفسية حين يتعلم ابن العريف وابن الساعي » ومن ثم طالب بأن « يقصر التعليم على أبناء القادرين الموسرين من أهاليها (أي أهل القرية) حتى إذا بقيت أمكنة خالية ملأناها بأبناء غيرهم من الفقراء » (٣) ، وقال النائب عبد الله الملوّم أنه يكفي تعليم الأطفال الفقراء

(١) قلائق فهمي ، آراء وذكريات . ص ٢٣ .

(٢) اللجنة العامة للدستور ، جلسة (١٩) ، ١٥/٨/١٩٢٢ .

(٣) مجلس النواب ، ٢٣/٥/١٩٣٣ .

والكتابة والقرآن والتهديب وشيئاً من الحساب لاستخدامه في البيع والشراء ،
والبعد عن العلوم الأخرى لأن الهدف ليس إعداد محامين^(١) .

وحق لا يكون التعليم الأولي سبباً في انصراف أبناء الفلاحين عن الحقول وشئون
الزراعة اقترح النائب محمد عزيز أباطة أن يكون لوزارة المعارف « حق السيطرة
والرقابة على الأطفال في النصف الثاني من اليوم » ، على اعتبار أن الدراسة تشغل
النصف الأول ، وذلك حتى لا يعتاد هؤلاء الأطفال على حياة المدينة في نصف اليوم
الثاني ، ويقول أنه شاهد بعض الفلاحين يخرجون إلى حقولهم « بالبلاطى والجوارب
والأحذية » ويحملون أدوات العمل على أكتافهم وهم ركوب فوق الدراجات فإذا
استمر الحال على ذلك سيأتى بعدهم قوم يركبون السيارات لا يزعمهم وازع ولا يدفعهم
إلى حقولهم دافع^(٢) ، .

وكانت وجهه نظر الحكومة في المشروع مطابقة لتلك الآراء فقد قال وزير
المعارف (محمد حلمى عيسى) أننا يجب ألا نعلم الأطفال تعليماً يتنافر مع طرق
معيشة آبائهم وعاداتهم بحيث يأبى الاشتغال مع أبيه إذا دعاه لمساعدته وحق
يتحقق ذلك تقرر أن يحضر الأطفال إلى المكاتب (المدارس) بملابسهم العادية
دون إلزامهم بزي خاص^(٣) .

وتجددت هذه الآراء مرة أخرى عند مناقشة ميزانية التعليم الأولى أو الإلزامى
لعام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، حيث اقترح أحد النواب أن تستأجر وزارة المعارف
بجوار كل مدرسة حقلاً مساحتها من فدانين إلى أربعة أفدنة ليذهب إليه التلاميذ

= أنظر أيضاً : حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث ص ١١٠ .

(١) نفسه ،

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٣/٥/٢٣ .

(٣) نفسه

بعد الدراسة مباشرة حتى لا ينسوا أعمال الفلاحة لأن اعتياد التلميذ على ارتداء الطربوش « ولبس حمالة شراب » يجعل من الصعب عليه أن يمسك بالفاأس بعد ذلك (١) .

وقال النائب محمد عزيز أباظة مرة أخرى أنه لا فائدة من أن يشمل التعليم الأولى علوم الجغرافيا والتاريخ ، والأفضل أن يدرسوا الشادوف والنورج وكل ما يتعلق بالزراعة على أن تشمل كتب المطالعة موضوعات نافعة مثل دودة القطن وكيفية مقاومتها ، وعلاقة المزارعين بنك التسليف ونماذج من استثمارات السلف ونماذج من عقود الإيجار . . . الخ ، ثم أبدى تخوفه من أن خريجي المدارس الإلزامية أصبحوا يرتدون « جلابيب مكوية أو طواقى بالأجور وأحذية ملونة » وأن استمر هذا الحال يؤدي إلى أن يتحول أصحاب الجلابيب الزرقاء إلى « أصحاب جلابيب مكوية » (٢) .

وقال آخر أنه يجب الاهتمام أولاً بمشروعات استصلاح الأراضي وتوسيع رقعة الأرض المنزرعة ، والاكتفاء بميزانية التعليم الإلزامي كما هي ، لأن الفلاح لن يفيد كثيراً من رفع مستواه الاجتماعي ما بقي رقيق الحال سوء التغذية (٣) .

أقد تخوف إذن كبار الملاك من تعليم أولاد الفلاحين تعليماً أولياً ، وكانوا يرون في ذلك خطراً اجتماعياً هائلاً حتى إذا أدركوا أنه ليس هناك مفر من ذلك طالبوا باقتصار التعليم على العلوم الدينية والقرآن وقدر بسيط من الحساب ومطالعة الموضوعات المتصلة بالزراعة . وهذا شيء طبيعي ، فأتصال أولاد الفلاحين بفروع المعرفة الأخرى كفيل بأن ينمى في إذهانهم حب المعرفة والتزود منها ومن ثم يتعرفون على

(١) مجلس النواب ، ١٩٣٧/٦/٩ (مناقشات النائب عوض أحمد الجندى والسيد محمد البدر اوى عاشور) .

(٢) مجلس النواب ، ١٩٣٧/٦/٩ .

(٣) على إسلام ، المصدر السابق . ص ١٣ — ١٤ .

الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه مما يؤدي فى النتائج النهائية إلى خلق بذور الثورة الاجتماعية فى نفوسهم .

لكل هذه الاعتبارات ظل التعليم الأولى غير منتشر الانتشار الواجب وغير مطابق تطبيقاً شاملاً حتى نهاية الأربعينات حيث ظل - كما لاحظ محمد حسين هيكل - أكثر من ثلثى البنين والبنات ممن هم فى سن الإلزام خارج المدارس^(١)

أما موقف كبار الملاك من الإصلاح الزراعى ، وهى المسألة التى فرضت نفسها كنتيجة لسوء توزيع الملكيات الزراعية وتركيز الكبيرة منها فى ٥٠٪ من مجموع الملاك كما سبقت الإشارة ، فقد اتصف بالحفاظ على مصالحهم ومعارضة أى رأى ينادى بإعادة توزيع الملكيات الزراعية ، والوقوف ضد أى مشروع يتعرض من قريب أو بعيد لحجم هذه الملكيات وتجديدها ، ولقد استطاعوا بالفعل من خلال تركزهم فى السلطات التشريعية والتنفيذية أبطال المشروعات الخاصة بالإصلاح الزراعى .

ومن الملاحظ أن مشروعات الإصلاح الزراعى التى أثرت خلال الفترة كانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين .

الأول : تحديد الملكية الزراعية الكبيرة إلى خمسين فداناً أو مائة فدان .

والثانى : توزيع أراضى الدولة والأراضى المستصلحة على صغار المزارعين حتى تتحقق التوازن الاجتماعى .

ولم يناد أى مشروع بإلغاء الملكية الكبيرة وإعادة توزيع الملكيات الزراعية حتى الحزب الشيوعى المصرى الذى نادى بإلغاء ديون الفلاح الذى يملك أقل من ثلاثين فداناً وإلغاء الضرائب بالنسبة لمن يملك أقل من عشرة فدادين ،

(١) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق . ص ١٣٧ .

اكتفى فقط بالمطالبة بتحديد مساحة الأراضى التى يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى (١) .

ومن المفيد أن نعرض لبعض الآراء التى تناوأت فكرة الإصلاح الزراعى ونهت إلى ضرورة إيجاد التوازن الاجتماعى ، فقد ذكر الدكتور عبد الواحد الوكيل أن عدد السكان فى مصر زاد بنسبة فاقت زيادة الأراضى المنزرعة وبالتالى هبط مستوى ما يخص الفرد الواحد من الأرض من ٢١ قيراطا فى عام ١٨٩٧ إلى ١٧ قيراطا فى ١٩٠٧ إلى ١٦ قيراطا فى ١٩١٧ إلى ١٤ قيراطا فى ١٩٢٧ ثم إلى عشرة قيراط فى عام ١٩٣٧ ، كما أن أغلب الفلاحين المصريين لم يرتفعوا عن كونهم أجراء أو عمال زراعة نظراً لتركز الملكية الزراعية ، ثم قال أن علاج هذا الحال لن يكون إلا بوضع حد أقصى للملكية الفردية كما حدث فى رومانيا (٢) .

أما مريت غالى فقد نادى بأن يكون الحد الأقصى للملكية الكبيرة مائة فدان فقط ، وقال أنه يمكن الوصول إلى ذلك بمنع تسجيل الأراضى فوق هذا الحد ، وبهذا لا تمس الملكيات القائمة ولا تتكلف الخزانة العامة شيئاً بالإضافة إلى أن هذا يحول دون تكون الملكيات الكبيرة فى المستقبل وتلاشى القائم منها تدريجياً بفعل التوارث وبهذا يفسح المجال أمام الملكيات المتوسطة والكبيرة ويتمكن كبار الملاك من توجيه استثماراتهم نحو النشاط الصناعى والتجارى (٣) .

وقال أنه يمكن الوصول إلى تحديد الملكية الكبيرة بطريق آخر غير مباشر

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق . ص ١٤٧ .

(٢) عبد الواحد الوكيل ، استعراض لمقترحات الإصلاح القروى والسبيل القويم أمام الدولة لتحقيقها . ص ٣ - ٦ .

(٣) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٥٧ - ٦١ . أنظر أيضاً : محاضره

القاهها مريت غالى بنادى الشرقية بعنوان « توزيع الملكية العقارية فى مصر » (المقطم

١٩٤٥/١٠/٢٥) .

وذلك عن طريق التصاعد في الضريبة على الأطنان بحيث تزيد فئاتها مع زيادة الملكية عن الحد الأعلى المقرر (١٠٠ فدان) لأن التصاعد يقلل من متوسط ربيع الفدان كلما اتسعت مساحة الملكية مما يحمل الملاك على توخي الاعتدال في التملك (١) .

وقال مريت غالى أيضاً أنه كان ينبغي على الحكومة بدلا من أن تتدخل في مشكلة الديون العقارية بتسويتها لصالح الملاك ، أن تعرض على المدين ثمناً مناسباً لأخذ جزء من أرضه بما يعادل مبلغ الدين بعد تسويته وتحمل محله ، أما الأرض التي تحصل عليها بهذه الطريقة فتضمها إلى المساحات الأخرى المخصصة للتوزيع على المزارعين وبهذا تعالج مشكلة الديون العقارية علاجاً نهائياً وتشجيع نشر الملكية الصغيرة في الوقت نفسه (٢) .

ولقد ناقش المؤتمر الزراعى الثالث (١٩٤٩) مسأله تنظيم الملكيات الزراعية و انتهى إلى أن سوء توزيع الملكية الزراعية يتطلب حداً أعلى للملكية الزراعية حتى تكثر الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، وبهذا ينجح النظام التعاونى الزراعى ولهذا أوصى المؤتمر بإصدار تشريع يضع حداً أعلى للملكيات الزراعية وتشريع آخر يمنع تفتت الملكية الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أفدنة ولكنه لم يوضح الحد الأقصى للملكية الكبيرة (٣) .

وثمة وسيلة أخرى للإصلاح الزراعى بدلا من تحديد الملكية الزراعية الكبيرة وهى توسيع الملكيات المتوسطة والصغيرة عن طريق قصر توزيع وبيع أراضي الدولة على صغار المزارعين لا أن تقوم الحكومة بزراعتها على الذمة أو بيعها بالمزاد لكبار الملاك (٤) ، كما يمكن إعادة النظر في نظام الشركات الزراعية العقارية

(١) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٦٥ — ٦٦ .

(٢) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٦٩ .

(٣) المؤتمر الزراعى الثالث ١٩٤٩ . قرارات وتوصيات المؤتمر .

(٤) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٢٢ .

بحيث يقتصر دور هذه الشركات ، التي تمثل ملكية كبيرة ، على إصلاح الأراضي فقط بدلا من استثمارها وذلك بأن تمنح الأرض البورلمدة معينة وبدون إيجار وتعفى من جميع الضرائب سواء ضريبتا الأرباح والأرباح وكذلك رسوم الجمارك على ما تستورده من مهمات وآلات خاصة بعمليات الإصلاح ويسمح لها باستغلال الأرض المستصلحة حتى تستعيد رأسمالها بزيادة معقولة ويحصل حملة الأسهم على ربح مناسب أيضاً^(١) .

وقد رأى البعض أنه يمكن للحكومة تقديم إعانات لصغار الفلاحين والملاك ليتمكنوا من استصلاح الأراضي البور على أن تسترد الحكومة هذه الإعانة ، التي يجب أن تكون بفوائد قليلة ، عن طريق الضرائب التي تفرضها على الأراضي بعد إتمام استصلاحها وبعد أن تلتج عداصيل بالفعل^(٢) .

على أن أقصى ما كان يدعو إليه هؤلاء المنكرون لإيجاد التوازن الاجتماعي هو خلق طبقة جديدة من صغار الملاك الزراعيين يتراوح ما يملكه الفرد فيها بين فدان وثلاثة أفدنة توزع عليهم من أراضي الحكومة البور ، وهذا الإجراء يؤدي — فيما أملوا — إلى القضاء على كل احتمال للشوء الآراء الاجتماعية المطالبة بالتغيير لأن هذه الملكيات الجديدة ستفرى الفلاح الصغير بتوسيعها أو زيادتها والاعتزاز بها والحرص عليها وتثبت في نفسه ، وهذا له أهميته ، روح الحق — على كل رأى قد يحرمه من تلك الملكية التي ستكون مع الزمن جزءاً من كيانه^(٣) .

(١) مريت غالى ، المصدر السابق . ص ٢٨ . أنظر أيضاً : محاضره للمؤلف بعنوان « توزيع الملكية العقارية في مصر » (المقطم ، ١٩٤٥/١٠/٢٥)
(٢) على إسلام ، المصدر السابق . ص ١٥ - ١٦ .

(٣) محمود كامل ، مصر النقد ، ص ٣٠ - ٣٢ . أنظر أيضاً مقالا للمؤلف تحت عنوان « لا علاج لهذا الحال إلا بخلق طبقة بورجوازية زراعية جديدة » (المصور ، ١٩٤٠/٤/٢٦) .

وهناك من كان يرى أن حل المشكلة يأتي ببعض الإجراءات مثل تحديد إيجار الأرض بثلاثة أمثال الضريبة الحكومية وتحديد أجر العامل الزراعي بعشرة قروش في اليوم ومنع استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة لمدة عشر سنوات تقبل التجديد كوسيلة لاستيعاب العمال الزراعيين وأن تقوم شركات التعاون بالتأمين على ثروة الفلاح من الماشية ، كما ينبغي أن تقوم الحكومة بمنح كل رجل وامرأة في الريف مبلغ خمسين قرشاً كل شهر متى بلغوا سن الستين^(١) .

ورأى آخرون أن تفرض ضريبة إضافية على الأراضى التى آلت إلى أصحابها بطريق المنح والهبات علاوة على ضريبة الاطيان العادية وذلك تمييزاً لها من الأراضى التى امتلكها أصحابها بالشراء وفى ذلك أحداث للتوازن الاجتماعى^(٢) .

وأقصى درجات هذا الفكر الاجتماعى كان يتلخص فى الدعوة إلى ضرورة إعادة توزيع الثروة وزيادة موارد الدولة وذلك بالأخذ بمبدأ التدرج التصاعدي فى نظم الضرائب وتعميم النظام التعاونى بقوة القانون وتحت إشراف الدولة وتدخلها المباشر وتدخل الدولة فى عملية الإنتاج بإنشاء الشركات والمساهمة فيها على أساس مبدأ التدخل^(٣) .

وبجانب هذه الآراء الخاصة بمسألة الإصلاح الزراعى قدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ (محمد خطاب) مشروعاً يقضى بأن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية خمسين فداناً بحيث لا يجوز أن يمتلك الفرد أراضى جديدة فوق هذا الحد فيما

(١) المجلة الجديدة ، ١٥/٢/١٩٤٢ (النظام الاقطاعى فى الريف) .

(٢) يوسف الفريانى ، المصدر السابق . ص ٣٩ .

(٣) محمد مندور ، دستور الإصلاح . يؤسنا المادى (الثقافة ، ٢١/١٠/١٩٤١) .
أنظر أيضاً : محمد زكى عبد القادر ، تضخم الثروات (آخر ساعة المصور ، ٢٩/٣/١٩٤٤) .

عدا الأراضى التى تؤول بالميراث كما لا يجوز الوقف فيما يزيد عن خمسين فداناً
لل فرد الواحد أيضاً (١) .

ولقد واجه هذا المشروع معارضة قوية وشديدة داخل المجلس رغم أن لجنة
الشئون الاجتماعية والعمل بالمجلس عدلته ورفعت حد الملكية إلى مائة فدان وكذا
الوقف ، فقد طالب البعض بتأجيل مناقشة هذا المشروع ، وطالب البعض برفضه
كلية ، وطالب آخرون بحالته على لجنة موسعة ومناقشته خارج المجلس فى شكل
ندوات علمية قبل مناقشته بالمجلس . ودفعت هذه الاعتراضات بصاحب المشروع
إلى أن يقول أن هذا المشروع رغم ما وصفه البعض بأنه شيوعى النزعة فهو بعيد
كل البعد حق عن الاشتراكية المعتدلة وقال أنه يستهدف من مشروعه تحقيق العدالة
فى توزيع الأراضى الزراعية بالتدريج ووقف الزيادات فى الملكيات الكبيرة
ونشر الملكيات الصغيرة التى تؤدى بدورها إلى انتشار التعاون الزراعى الذى
يساعد على تطوير الإنتاج الزراعى ويساعد على استقلال الاقتصاد الوطنى ، ومن
ناحية أخرى فإن الحد من الملكيات الكبيرة يجعل كبار الملاك يستثمرون أموالهم
فى مجالات أخرى غير الزراعة مثل شراء السندات التى تصدرها الحكومة أو الأسهم
التي تطرحها الشركات ، وهو يساعد من ناحية ثالثة على عدم تكرار مشكلة تصدئة
الديون العقارية (٢) .

وكان رأى الحكومة (وزارة النقراشى) فى هذا المشروع أن الأهداف
المقصودة من ورائه يمكن التدرج فى الوصول إليها بوسائل أخرى يجب استنفادها
قبل التفكير فى مثل هذا المشروع الخطير مثل فرض الضرائب التصاعدية على الإيرادات
بأنواعها وتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين الخ وإضافت أنه إذا
كان المشروع يهدف إلى تشجيع الصناعات بطريق غير مباشر فلدى الحكومة
من وسائل هذا التشجيع ما يغنى عنه فضلا عن أنه لا يتعمم أن يؤدى هذا

(١) مجلس الشيوخ ، ١٩٤٥/٦/٢٥ .

(٢) مجلس الشيوخ ، ١٩٤٥/٦/٢٥ .

المشروع إلى تشجيع الصناعة بالضرورة^(١) .

ولقد انتهى الأمر بإحالة المشروع إلى لجنة مكونة من أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية يضاف إليها ثلاثة من كل لجان المالية والعدل والاشغال والزراعة على ألا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا إذا حضر أغلبية ممثلي كل هذه اللجان فإذا حضرها جميع الأعضاء إلا اثنين من إحدى اللجان يبطل انعقادها . وبهذا لم يكن من الميسور انعقاد اللجنة أبدا وبقي المشروع معلقا حتى خرج محمد خطاب من مجلس الشيوخ فكتبت اللجنة تقريراً للمجلس دافعت فيه عن الملكيات الكبيرة وفائدتها للاقتصاد القومي وعن قدرة المالك الكبير دون الصغير على تحسين الإنتاج وزيادته وأوصت برفض المشروع^(٢) .

ولم يتوقف الأمر عندها الحد فقد كان محمد خطاب عضواً بالهيئة السعدية فلما قدم مشروعه عارضه النقراشي رئيس الحزب ورئيس الوزارة فاستقال خطاب من الحزب في مايو ١٩٤٥ ولما انتهت مدة عضويته من مجلس الشيوخ ، وكان عضواً معيناً ، رفض النقراشي إعادة تعيينه مرة أخرى فشرح نفسه للعضوية بدائرة عابدين عام ١٩٤٧ ، إلا أن الحكومة حاربتة مما أدى إلى سقوطه في الانتخابات ، هذا إلى أن رئيس مجلس الشيوخ أدلى بتصريح إلى مجلة المصور قال فيه « أن مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التي يندفع إليها تطرف الآراء بأسم التقدم الذي لا يتفق وشرع البلاد »^(٣) .

على أن هذه العاصفة التي واجهت هذا المشروع لم تؤنس صاحبه ، فقد قدمه مره أخرى إلى المؤتمر الزراعي الثالث (١٩٤٩) تحت عنوان تنظيم الملكية

(١) نفسه .

(٢) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ .

ص ١٩٥ — ١٩٦

(٣) نفسه .

للزراعية » ولم يسفر المؤتمر عن شيء جوهري بشأنه (١) ثم أشار إليه مرة أخرى عام ١٩٥٠ حيث ذكر أن السبب في انخفاض مستوى معيشة أغلب السكان وفقرهم هو الملكيات الزراعية الكبيرة (٢) .

ويلاحظ أن هذه المشروعات الخاصة بالإصلاح الزراعي تدخل في نطاق الفكر الليبرالي الذي يعمل على إصلاح ما يمكن إصلاحه دون التعرض لعلاقات العمل أو لإطار النظام الاجتماعي القائم ، فهي لم تطالب مثلاً بإلغاء الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين أو المعدمين ، بل كانت تهدف إن توجيه جزء من استثمارات كبار الملاك في مجالات غير الأرض صناعية وتجارية مما يفيد الاقتصاد القومي وتحقيق استقلاله بالتدريج عن الاقتصاد الأوربي، ومن ناحية أخرى كانت تهدف إلى توسيع الملكيات المتوسطة حتى تحول في المستقبل دون تفاؤل الآراء المطالبة بإلغاء الملكية الفردية للأرض الزراعية .

ومع هذا فلم تلق هذه المشروعات إذناً صاغية لا من الحكومة ولا من الملاك فكلاهما تركيب اجتماعي واحد كما عرفنا ، بل على العكس سخطوا من الآراء التي حاولت الربط بين انخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الملكية وقالوا أن إعادة توزيع هذه الملكية لا يفيد الفائدة المرجوة نظراً لضيق الأرض وتزايد السكان ، وأن الرأي الصحيح هو قيام الحكومة — كما حدث في بلاد اليابان — بالإشراف على الصناعة والتجارة دون تقييد الملكية الزراعية إلا إذا فشلت الحكومة في تشجيع الأفراد على النشاط التجاري والصناعي (٣) .

ورأى آخرون أن تحديد الملكية فيه مظلم وخسارة على البلاد، لأن الملكيات

(١) المؤتمر الزراعي الثالث ١٩٤٩ .

(٢) المقطع ، ٨/١١/١٩٥٠ (الأسس الزراعية وتحديد الملكية لمحمد خطاب) .

(٣) محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٥٢ .

الكبيرة تؤدي إلى زيادة الإنتاج باستعمال وسائل الزراعة الحديثة مما لا يتيسر في المساحات الصغيرة وأنه يكفي في هذا المجال تحديد الإيرادات بحيث لا تزيد عن حد معين^(١).

وإذا كانت هذه هي آراء ومواقف كبار الملاك من مسألة الإصلاح الزراعي فلقد كانت الحكومة لا تختلف عن ذلك كثيراً إذ كانت سياستها - وهي تعبير عن أصحاب المصالح الزراعية - بعيدة كل البعد عن أية محاولات للحد من الملكية الزراعية الكبيرة ، وكل ما كانت تفعله هو مساعدة بعض صغار الزراع والمعدمين على الحصول على الأرض من خلال سياسة طرح أراضي الدولة للبيع والتي تمت على ثلاث مراحل : في مطلع القرن الحالي وفي خلال وعقب الحرب العالمية الأولى والثانية حيث تشير الإحصائيات إلى زيادة الملكيات الزراعية لأقل من خمسة أفدنة خلال هذه الفترات^(٢).

غير أن طريقة البيع التي وضعتها الحكومة لم تكن تساعد صغار الزراع والمعدمين على تملك الأرض في أغلب الأحوال لأن طريقة البيع بالمزاد التي كانت تلجأ إليها كانت تقضي المعدمين وصغار المزارعين عن منافسة كبار الملاك أو متوسطيهم ، كما أن اشتراط الحكومة دفع ثمن الأرض المبيعة فوراً حال بين صغار المزارعين وبين التقدم لشراء الأرض في الوقت المناسب بسبب صعوبة السيولة المالية بين أيديهم^(٣).

ولهذا جاءت سياسة الحكومة في هذا المجال سقيمة رغم إشارة خطب العرش دائماً إلى محاولة الحكومة صيانة الملكيات الصغيرة والاكثار منها لاحتداث التوازن الاجتماعي المطلوب ، ولم يكن من المتوقع - في تقديرنا - أن تقدم الحكومة تحت

(١) المقطم ، ٨/١١/١٩٥٠ (رأى محمد علي الكيلاني ، في ندوة بالنادي الزراعي عن الأسس الزراعية وتحديد الملكية) .

(2) G. Baer, op. Cit., p 84, 86.

(3) Ibid.

أى ظرف من الظروف على تحديد الملكية الزراعية بمحد أقصى ولو حق لألف فدان، فالدستور الذى وضعه أصحاب المصالح الزراعية كما سبقت الإشارة يقدر الملكية وينص على عدم مشروعية مصادرتها أو حرمان أصحابها منها فيقول « للملكية من أى نوع كانت حرمة واجبه فلا يجوز حرمان أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المقررة فى القانون وبشرط تعويضه عنه تعويضاً كاملاً » ثم ينص على أن « عقوبة مصادرة الأموال عامة ممنوعة » (١) .

وبهذا ظل نظام الحكم فى مصر مخلصاً لمبدأ حرية العمل ورفض مجرد المساس به حق الإجراءات الاجتماعية التى قررها خلال الفترة فقد كانت ذات طبيعة إنسانية أى من باب العطف على بقية جماهير الشعب المصرى ولم تكن محاولة للتغيير الاجتماعى، وإذا كان قد اعترف بالنقابات العمالية مثلاً فقد كان ذلك - كما لاحظ مارسيل كولومب - محاولة لوضع حد للمساوىء الصارخة وتهدة النفوس النائرة (٢) .

* * *

تلك كانت آراء ومواقف كبار الملاك من المسألة الاجتماعية فى مصر خلال الفترة، وهى مواقف اتسمت بالحفاظ على مصالحهم، والحيولة دون التعرض لإطار النظام الاجتماعى القائم والعلاقات الاجتماعية السائدة، حتى لقد وقفوا بشدة ضد التيارات الفكرية التى كانت تنادى بالتغيير وتصعدوا لكل محاولات الثورة على نظام الحكم القائم ووصفوا أصحاب هذه المحاولات بالتطرف والعصيان .

ومن هنا نفهم لماذا كانت تجمعات الإخوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة فى صدام دائم مع سلطات الحكم القائم ومع أى حزب من الأحزاب الحاكمة وذلك رغم ما بين هذه التجمعات من خلافات جذرية فى الأساس، إلا أنها كانت مجمعة - ولا شك - على ضرورة الثورة على النظام القائم . وحين ازداد نمو الاتجاهات

(١) اللجنة العامة للدستور، جلسة ١٥/٨/١٩٢٢ .

(٢) مارسيل كولومب، المصدر السابق . ص ٢٤٠ .

الثورية المطالبة بالتغيير تزعم كبار الملاك وأصحاب المصالح الخاصة الاتجاه الاصلاحى فى المجتمع أى تعديل جانب من العلاقات الاجتماعية القائمة ولـسكن دون المساس بجوهرها أو بجوهر النظام كـكل ، وأعتقدوا أن ذلك كـفيل بتهدة النفوس النائرة .

فهل كان كبار الملاك إذن يكونون طبقة اجتماعية واحدة اتخذت مواقف واحدة وعاشت نمطا اجتماعيا واحدا ؟ ؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال الهام يجدر بنا أن نحدد معنى الطبقة الاجتماعية حتى يصبح بإمكاننا تصنيف كبار الملاك اجتماعيا فى المجتمع المصرى خلال الفترة .

هناك تعريفات كثيرة ومتغيرة لمعنى الطبقة الاجتماعية لأن الحقائق التى تعرف بها الطبقة تختلف من حيث طبيعتها أشد الاختلاف ، كما أنها تتفاوت من حيث أهميتها تفاوتاً كبيراً . وهذه الحقائق يمكن تلخيصها فى الثروة والمهنة أو العمل ونوع الحياة والترية الثقافة . . والثروة والدخل قيمة مادية تتعلق بحجم ما يملكه الفرد من أصول وأموال تدر عليه عائداً دوريا منتظما ، ويتفاوت تقييم الجماعة لمختلف الأحوال وفقا للظروف ولدرجة التطور التاريخى فى المجتمع البدائى تكون الماشية مثلا عنوانا للثروة ، وفى المجتمع الزراعى تكون الملكية العقارية ، بينما فى المجتمع الصناعى التجارى تكون الأوراق المالية عنوانا للثروة (١) .

أما المهنة فلها دور فى تحديد الطبقة فيقال طبقة العمال وطبقة الفلاحين وطبقة التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة ، وقد تبدو الطبقة أحيانا مستقلة عن الثروة ومتصلة بالوظيفة أو العمل فالصايغ الذى لا يخضع لصاحب عمل يتميز عن العامل حق ولو كان كسبه لا يزيد عن مستوى أقل أجر يتقاضاه العامل ، ومع ذلك فالمهنة وحدها لا تكون الطبقة ، إذ الطبقة سابقة على المهنة فالإنسان يولد فى طبقة معينة

(١) زكريا أحمد نصر المصدر السابق . ص ٣١ .

ثم يختار مهنته فيما بعد ، وقد يتأثر هذا الاختيار بالوضع الطبقي كالوراثة مثلا كمهنة الزراعة والتعدين والصيد . . . الخ ، كذلك فإن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصا من مهن مختلفة ، فالأطباء والمحامون والمحاسبون ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة ، وكذلك الحال في طبقة العمال فأنها تشمل حرفا من أنواع مختلفة كحرفة البناء والطلاء والزجاج ، وعلى هذا فالطبقة أوسع من الحرفة والمهنة (١) .

ومن هنا فإنة لا الثروة ولا المهنة تكفي وحدها لتحديد الطبقة لأنه إذا تفاوتت الثروة - وهي لا بد كذلك - وجب أن ندخل في اعتبارنا طريقة الاستمتاع بها ، وإذا كانت المهنة واحدة وجب أن تراعى الظروف التي تمارس فيها وهذا ينقلنا إلى عامل آخر في تحديد الطبقة وهو نوع الحياة ، وهذا العامل يتصل بالمظهر والثقافة بقدر ما يتصل بالطريقة التي تمارس بها المهنة وبالوسائل التي يستخدمها الفرد للاستمتاع بثروته (٢) .

ومع أن تداخل هذه العوامل يجعل من الصعب تحديد معنى الطبقة بوضوح ودقة كما نحدد الأشكال الهندسية مثلا ، إذ الطبقة الواحدة بهذا المعنى تضم بين ثنائيات تنوع أشد التنوع (٣) ، إلا أن هذا لا يمكن أن يحول دون أن تكون الطبقات الاجتماعية حقائق لها كيائها ، ومن ثم يمكن تعريف الطبقة في أنها مجموعة من الأفراد يتشابهون فيما بينهم في نواح معينة كنوع الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة، ويختلفون عن غيرهم في هذه النواحي نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد (٤) .

ويمكن تحديد الطبقة من زاوية وسائل الإنتاج والعمل الاجتماعي فتكون

(١) أندريه جوسان ، طبقات المجتمع . ص ١٩ .

(٢) نفسه ، ص ٢٠ - ٢٢ .

(٣) نفسه ، ص ٢٧ . أنظر أيضاً : زكريا أحمد نصر ، المصدر السابق .

ص ٣١ - ٣٤ .

(٤) زكريا أحمد نصر ، المصدر السابق . ص ٣٠ .

الطبقة مجموعة من الأفراد يجمعهم بصفة خاصة مركزهم من ملكية وسائل الإنتاج ودورهم في العمل الاجتماعى (١) .

وتختلف الفئة عن الطبقة في أن الفئات الاجتماعية تتمايز بعضها عن بعض تمايزاً واضحاً لأن تصنيفها يقوم على خاصية أساسية واحدة أو مجموعة من الخصائص متماسك بعضها ببعض تماسكاً وثيقاً ، فهي تقوم مثلاً على الحرفة حين تتكلم عن فئة البنائين أو الاساتذة أو الضباط ، أو على وسيلة الحصول على المال أو الدخل كما هو الحال حين تفصل بين فئة الملاك وفئة الإجراء وفئة المضاربين (٢) .

وفي ضوء هذه الشروط الخاصة بتحديد الطبقة الاجتماعية نستطيع أن نقول أن كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر كانوا يكونون فئة اجتماعية تجمع بين أفرادها خصيصه ملكية الأرض الزراعية باعتبارها مصدراً من مصادر الثروة وكانوا من ناحية أخرى جزءاً من طبقة أوسع هي طبقة أصحاب وسائل الإنتاج والى تضم أصحاب الشركات التجارية والصناعية بالإضافة إلى أصحاب الأراضي الزراعية بطبيعة الحال .

ولقد توفرت فيهم الشروط العامة للطبقة الاجتماعية كما أتفق عليها علماء الاجتماع والاقتصاد السياسى ، إذ كانت الأرض الزراعية مصدر ثروتهم الأساسى بالإضافة إلى استثمارهم فائض أرباحهم من الإنتاج الزراعى فى مجال الشركات المساهمة ، كما كان عملهم يختلف بين الزراعة والتجارة والصناعة ، كذلك كانوا يعيشون حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية عريضة من الاصهار والنسب بين العائلات بعضها بعضاً هذا إلى أن نوع الثقافة كان واحداً فى أغلب الأحوال فقد كان مصدر ثقافة الجيل الأول منهم التعليم الدينى فى الأزهر أو مكاتب حفظ القرآن فى الأقاليم أو مدارس الارساليات التبشيرية الأجنبية ، أما الجيل التالى لهم ، أى

(١) نفسه ، ص ٤٣٥ .

(٢) اندريه جوسان ، المصدر السابق . ص ٣١ .

جيل الأبناء ، فقد كانت ثقافتهم ليبرالية تحصلوا عليها من الاتصال بالمجتمع الأوربي سواء من خلال البعثات التي أرسلتها الدولة إلى بلاد أوربا وخاصة فرنسا وإنجلترا أو من خلال انتشار مناهج التعليم في المدارس والجامعات التي كانت تنقل أنماط الحياة الثقافية والفكرية في أوربا والتي كانت قائمة على الليبرالية كمنهج في الحياة .

وإذا كان هناك تنوع في هذه الشروط بين أفراد هذه الطبقة بحيث يصعب وضعهم في قالب نمطي واحد ، فهذا لا يعني افتقاد شرط من شروط الطبقة لأن هذا التنوع هو تنوع في إطار الوحدة ، أو هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع على أكثر تقدير .

خاتمة

لقد كان كبار ملاك الأراضي الزراعية يكونون طبقة اجتماعية تضم أصحاب وسائل الإنتاج من شركات تجارية وصناعية وأراضي زراعية وبنوك ومؤسسات مالية . ولقد بدأت هذه الطبقة تتكون منذ مطلع القرن الحالى حيث بدأت الملكية الفردية للأرض الزراعية تستقر منذ نهاية القرن التاسع عشر (١٨٩٤) كما أخذت فى الاتساع منذ البدء فى بيع أراضي الدارة السنية (١٩٠٠) وأراضي الدومين أو الأراضي الميري (١٩١٢) .

واقدم اعتمدت هذه الطبقة على الأرض الزراعية كمصدر أساسى للثروة ، ولم يقتصر استثمارهم لها على زراعتها بالحاصلات المختلفة والاتجار فيها بل كانت الأرض نفسها سلعة تباع وتشترى بأسلوب رأسمالى بحث هدفه الحصول على الفوائد الناتجة من انخفاض وارتفاع أسعار الأرض بين آونة وأخرى وطبقا للظروف الاقتصادية الموضوعية ، واقدم ظلوا بعيدين عن مجال النشاط التجارى والصناعى فترة غير قصيرة ربما لأن الأجانب كانوا متفوقين فى هذه المجالات وكان من الصعب منافستهم ، وربما لأن الدخول فى هذه المجالات يتطلب قدرا من الخبرة وهو ما كانوا يفتقدونه . غير أنهم بدأوا يستثمرون جزءا من أموالهم فى تأسيس الشركات التجارية والصناعية، وكان إنشاء بنك مصر فى عام ١٩٢٠ يمثل منعطفاً رئيسياً فى هذا الاتجاه الذى أخذ يتدعم وينمو بعد ذلك .

ولكن من الملاحظ أن استثمارات هذه الطبقة فى تلك المجالات كان يقتصر على شراء الأسهم المالية التى كانت تطرحها الشركات التجارية والصناعية ، أى أنهم كانوا مساهمين أكثر منهم منتجين ، ومن ناحية أخرى فقد كان محور أعمال الشركات المساهمة التى تأسست بمعرفة هذه الطبقة أو بمشاركة بعض أفرادها يدور حول تصنيع

القطن والإنتاج الزراعى بصفة عامة كجزء من محاولة حل مشكلات الإنتاج التى كانت تواجه هذه الطبقة .

ولقد كانت تحكم هذا النشاط الاقتصادى المتعدد ، علاقات إنتاجيه مع أطراف آخرين ، ذلك أن اعتماد المالك الكبير على الإيجار كوسيلة أساسية فى استغلال أرضه أدخله فى علاقات مع فئة من مستأجرى الأرض الزراعية سواء كان التأجير بالنقد أو بالمزايدة والممارسة أو بالزراعة ، وكانت هذه العلاقة علاقة تماقدية يحكمها العرف والتقاليد والقانون أيضاً وذلك فى شكل عقود الإيجار التى كانت تتضمن فى كل بنودها مصالح المالك ولا تقيم أدنى اعتبار للظروف المناخية أو الاقتصادية التى تتعرض لها الزراعة وتؤثر بالتالى على المستأجر فى الوفاء بقيمة الإيجار وشروطه . وفى حالة قيام المالك بزراعة أرضه على الدمة ، أى بنفسه ، فإنه كان يدخل فى علاقة أخرى مع عمال الزراعة تقوم على الأجر الذى كان يتراوح بين الأجر النقدي أو العيني ، وكان يختلف فى تقديره من مكان إلى مكان على امتداد الأرض المصرية أى أنها علاقة عمل كذلك التى تقوم بين أصحاب المصانع والعمال فى النظام الرأسمالى .

ولقد سمت هذه الطبقة إلى حماية مصالحها الاقتصادية بالعمل على تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح فى نفس الوقت والسمت اقتراحاتهم فى هذا المجال بالنظرة الجزئية من زاوية المصلحة الخاصة ، كما أنها كانت تم بمعزل عن الظروف والاعتبارات الاقتصادية القائمة ، وكانت وسائلهم فى ذلك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حيث احتفظوا فى كل منها بنسبة عالية تمكنهم من إصدار التشريعات المناسبة ، وإبطال التشريعات التى تكون فى غير صالحهم ، وكذلك كانت النقابة الزراعية العامة إحدى هذه الوسائل .

على أن هذه الوسائل ، رغم أهميتها ، كانت قاصرة عن وضع الحدود اللازمة لحماية مصالحهم بالصورة الواجبة ، فالنقابة الزراعية العامة — وكانت تضم صفوفه كبار الملاك الزراعيين — ظلت تنظيماً فوقياً لا يستند إلى نقابات فرعية فى الأقاليم تمدها بأسباب القوة والاستمرار ، لأن النقابة وضعت فى اعتبارها أن تقوم الحكومة

بتأسيس هذه النقابات بالأموال المتحصلة من ضريبة القطن فلم تهتم الحكومة بذلك ولم تحاول النقابة من فاحتها الاعتماد على وسائل أخرى لتحقيق هذه الغاية بل ظلت تضع في اعتبارها الاعتماد على الحكومة في مسائل تعد من أهم خصائص الحركة النقابية .

أما السلطان التشريعية والتنفيذية بصورها وأشكالها المختلفة فقد كانتا عاجزتين عن حماية مصالح هذه الطبقة الحماية الواجبة بسبب الامتيازات الأجنبية التي كانت تحد من الإجراءات التي كانت تتخذها أي من هاتين السطحتين ، لأن حماية المصالح الزراعية كانت تؤدي بالضرورة إلى الانتقاص من امتيازات أصحاب المصالح التجارية والصناعية التي يسيطر الأجانب على معظمها ولم يكن هذا متاحا بأي شكل من الأشكال خلال الفترة حيث ظلت هذه الامتيازات باقية من الناحية الفعلية حتى عام ١٩٤٩ تاريخ إنهاء العمل بنظام المحاكم المختلطة وهي التي كانت تمثل الأداة القانونية لحماية الامتيازات الأجنبية .

ورغم ضيق فرص حماية مصالح هذه الطبقة فلقد أمكن الوصول إلى قدر من الحماية كلما أمكن عدم التصادم مع المصالح الأجنبية مثلما حدث في التخفيضات الجزئية لضريبة القطن وتخفيض رسوم الواردات على الآلات والأسمدة الزراعية وزيادتها على المنتجات المماثلة للإنتاج المحلي ، وتخفيض رسوم التصدير على القطن وبذرتة وعلى بعض المواد الأخرى . وكذلك الحال بتدخل الحكومة شارية في سوق القطن في المواسم المختلفة ومنح سلف زراعية تعين المزارع على عدم الإسراع ببيع محصوله بالأسعار البخسة التي كان يحددها تجار المصادرات الأجانب . وأمل أبرز صور هذه الحماية كانت التسويات العقارية التي نظمتها الحكومة مع البنوك العقارية الأجنبية ابتداء من مارس ١٩٣٣ ، والتي تحملت الخزينة العامة بسببها جزءا غير قليل من الأموال العامة ، أموال دافعي كل الضرائب .

ولم تقتصر حمايتهم لمصالحهم على تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح . . الفخ بل اهتموا في المحل الأول بحماية الملكية الزراعية والحيولة دون التعرض لحجمها

بأى حال من الأحوال ، أو الحد من التملك بأى قدر من المقادير ، ولهذا وقفوا ضد مشروعات الإصلاح الزراعى التى كانت تنادى بتحديد الملكية الزراعية رغم أن هذه المشروعات لم تكن تطالب بإلغاء الملكية الفردية مثلاً بل كانت فى خدمة هدفهم الرئيسى وهو زيادة الأرباح لأنها كانت تقدم فرصاً لنقل استثمار الأموال من مجال الزراعة إلى مجالات النشاط الأخرى التجارية والصناعية ، إلا أنهم رفضوا ذلك لارتباط الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع .

ولقد أثبتت الإجراءات التى اتخذت لحماية مصالح طبقة كبار الملاك أن الحكومة كانت فى النهاية تعبيراً عن مصالح الطبقة التى كانت تملك وسائل الإنتاج وكان هذا يتمشى إلى حد كبير مع المنهج الليبرالى السائد آنذاك والذى كان يحدد دور الحكومة فى القيام بعمل رجل الحراسة الليلية الذى يسهر على حماية المصالح الاقتصادية دونما تدخل فى شئون الفرد ومؤسساته التى يجب أن تكون فوق الحكومة وسلطاتها . وكان هذا يتضح أيضاً فى صياغة دستور ١٩٢٣ الذى ضمن تمثيل هذه الطبقة تمثيلاً كافياً فى السلطة التشريعية ومحاولته تحديد دور الملك عن طريق تقييد ما كان يعرف بحقوق العرش ،

وكانت الأحزاب السياسية وسيلة أخرى من وسائل حماية مصالح هذه الطبقة فبواسطتها يمكن الوثوب إلى السلطة التشريعية والتنفيذية وممارسة الحكم ، ولهذا انتشر أفراد هذه الطبقة فى كل الأحزاب السياسية التى شهدتها الفترة دون تمييز بين حزب وآخر وبحيث يصعب فى النهاية الإشارة إلى حزب معين بأنه يمثل هذه الطبقة دون غيره . من الأحزاب وأن كان حزب الأحرار الدستوريين أكثر الأحزاب تمثيلاً لأفراد هذه الطبقة وكان الحزب الوطنى وحزب الوفد أقلها فى الواقع .

ويلاحظ أن عضويه أى فرد من أفراد هذه الطبقة لأى حزب من تلك الأحزاب لم يتسم بصفة الدوام أو الثبات بل كثيراً ما كان ينتقل من حزب لآخر بين كل دورة انتخابية وأخرى ميلاً مع ميزان القوة ولأى حزب يتجه ، كما يلاحظ أن أفراد

الأسرة الواحدة كانوا ينتهون لأكثر من حزب حتى تحتفظ الأسرة دائماً بسند لها في السلطة في أية انتخابات تحدث .

ولقد كان هذا التعدد الحزبي في النهاية ومع وحدة برامج هذه الأحزاب وعدم وجود اختلاف دقيق بين أى منها يدل على أن الالتئام الحزبي لأفراد هذه الطبقة هو من قبيل الترف السياسى والتمتع بقدر من السلطة تضى روتقا على المركز الاجتماعى الذى يتمتعون به .

ولقد وقفت هذه الطبقة — فى سبيل حماية مصالحها — ضد أية محاولات للتغيير الاجتماعى ، وكانت تصف أصحاب هذه المحاولات بالتطرف والتخريب ويؤكد هذا ، المواقف التى وقفتها إزاء المسائل الاجتماعية المختلفة مثل مسألة التعليم الإلزامى ومسألة الإصلاح الزراعى . ومسألة العلاقات مع الفلاحين سواء مستأجرو الأرض الزراعية أو عمال الزراعة ، وغيرها من المسائل التى كانت تتعرض بصورة أو بأخرى لتغيير شكل العلاقات الاجتماعية السائدة أو نمط الحياة نفسها .

وإذا كنا قد اهتمينا إلى أن كبار الملاك الزراعيين كانوا يـكونون طبقة اجتماعية داخل المجتمع المصرى ، إلا أن ذلك لا يعنى أنهم كانوا يـكونون نظاما اقطاعيا بالمعنى الذى عرفته أوروبا فى مراحل تطورها الاجتماعى ، ذلك أن النظام الاقطاعى له مواصفات معينة ينبغى توفرها فى أى نظام يوصف بهذه الصفة .

فمن الناحية السياسية يتصف النظام الاقطاعى باللامركزية بمعنى تفقت السلطة العامة وتوزيعها على سادة الأقطاع كل فى منطقته أو مقاطعته ، ومن الناحية الاقتصادية يقوم النظام الاقطاعى على وحدات مغلقة أو شبه مغلقة أساسها نشاط زراعى قائم على استغلال طبقة من الإشراف لرقيق الأرض يلزم فيها المنتج (رقيق الأرض) بإداء بعض الحاجات الاقتصادية للسيد الاقطاعى ، وجوهرة أن يخضع العبد قبل سيد الأرض لعدد من الالتزامات مصدرها تبعيته لهذه الأرض أما بالمولد ، وأما بطول الإقامة . ففى هذا النوع من الرق تنفصم العلاقة الشخصية

المباشرة القائمة على ملكية الرقيق وتحمل محلها علاقة أساسها السيادة على الأرض من جهة السيد والتبعية لهذه الأرض من جهة العبد . .

ولم يكن يسمح للفلاح بترك الأرض أو المنطقة التي يعيش فيها إلا بأذن من سيد الأرض ، وكان الغرض من ذلك إبقاء الفلاحين لزراعة الأرض وتأدية ما عليهم من الفرائض المتنوعة التي يستحقها السيد وفي مقابل ذلك لم يكن لهذا الأخير الحق في طرد الفلاح أو حرمانه من زراعته كما كان عليه الالتزام بحمايته من اعتداء الغير وبتدبير ما تحتاج إليه حياته من مرافق عامة كالفصل في المنازعات مثلاً أو إنشاء منشآت يعجز الفلاحون عن إقامتها بأنفسهم (طاحونة أو معصرة) ، ولم يكن رق الأرض مبنياً دائماً على عرف تسنده قوة السيد القهرية بل كان مرجعه أحياناً إلى رضى الفلاح بالتنازل عن حريته في مقابل تعهد السيد بحمايته^(١) .

أما النظام الذي أتبعه كبار الملاك في مصر في استغلال أراضيهم ، فقد كان بعيداً عن مواصفات النظام الإقطاعي لموامل كثيرة أهمها في تقديرنا ما يلي :

— أن كبار الملاك في مصر لم يكونوا مقيمين بمناطق ملكياتهم كما كان امرأ الإقطاع في أوروبا ، بل كان أغلبهم يعيش في المدن الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية وعواصم المديرية ، وكان جزء آخر يعيش خارج البلاد في تركيا أو أوروبا ، ولهذا فهم لا يتحملون أية مسؤوليات اجتماعية تجاه الفلاحين وكل ما يربطهم بالأرض أنها مصدر للثروة وكل ما يربطهم بالفلاح أنه قوة عمل .

— أن العلاقة بين مالك الأرض وبين الفلاح ليست علاقة إقطاعية بمعنى

(١) زكريا أحمد نصر ، المصدر السابق . ص ٧٤ ، ٨٢ — ٨٣ .

التبعية مقابل الحماية كما عرفها النظام الاقطاعي وإنما كانت علاقة تعاقدية تقوم على الإيجار إذا اعتمد المالك في استغلال أرضه على الغير بطريق الإيجار، أو علاقة عمل إذا كان يزرع أرضه بنفسه ويعتمد على عمال زراعة، وهذا النوع من العلاقات يعتبر علاقة رأسمالية كالتى تقوم بين أصحاب الأعمال والعمال وليس علاقة إقطاعية .

— أن المالك في مصر كان يتصرف فى أرضه بالبيع والرهن بحيث كانت تعتبر سلعة تباع وتشترى بهدف الحصول على الربح المناسب، بينما المالك الاقطاعي لا يتصرف فى أرضه إلا بالهبه والتوريث .

— أن الأرض كانت فى الأصل ملكا للدولة التى كانت لها سلطة مركزية قوية على جميع مرافق الحياة بطريقة تجعلنا نقول أن مصر لم تشهد فى أى عصر من عصور تاريخها النظام الاقطاعي بمعناه العلمى فيما عدا العصر المملوكى الذى كاد ملتزموا الأرض يتحولون فيه إلى أمراء اقطاع . وحينما استقرت الملكية الفردية فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر استخدمت الدولة فى سجلاتها الرسمية كلمة « مكلفة زراعية » للدلالة على الملكية الفردية ، أى أن الملكية الفردية بهذا المعنى كانت من وجهة نظر الدولة تكليفا للمالك بزراعة أرض كانت أصلا فى حوزة الدولة .

ولذلك هذه الاعتبارات لا يمكننا وصف نظام استغلال الأرض الزراعية فى مصر خلال الفترة بأنه نظام اقطاعي بل يمكن وصف هذا النظام بالرأسمالية الزراعية التى تقف إلى جانب الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية (البنوك) مكونين ملامح النظام الرأسمالى فى صورته العامة المتكاملة .

وإذا كانت الامتيازات الأجنبية قد حالت فى كثير من الأحيان دون إستخدام كبار الملاك سلطاتهم فى حماية مصالحهم إلى حد كبير وهى الامتيازات التى ظلت قائمة من الناحية العملية حتى عام ١٩٤٩ إلا أن ذلك لم يجعل كبار الملاك يفتنون مكتوفى الأيدي أمام هذه العقبة الكبيرة بل حاولوا إزالتها من طريقهم منذ البداية حتى يتحقق ذلك بماهدة مونتريه ١٩٣٧ .

وحيث بدأ الوعي الطبقي يكتمل لدى كبار الملاك ، وأصل العلاقات بينهم إلى مراحل عالية من النضج والتكامل وزالت الامتيازات الأجنبية ومحاكمها المختلطة وأصبح الطريق ممهدا أمامهم جاء قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ليجردهم من المصدر الرئيسي للثروة والقوة وهو الملكية الزراعية التي تمهدت بماتى فدان ووضع بداية أخرى في نظام استغلال الأرض الزراعية في مصر .

•

مصادر البحث

أولا : الوثائق

أ — وثائق باللغة العربية

١ — وثائق غير منشورة :

- ملفات ملاك الأراضي الزراعية الخاضعين لقانوني الإصلاح الزراعي الأول ١٩٥٢/١٧٨ والثاني ١٩٦١/١٢٧ (الهيئة العامة للإصلاح الزراعي) .
- مكلفات الأمليان الزراعية (دار المحفوظات المصرية)
- ملفات موظفي الدولة (دار المحفوظات المصرية)
- دفاتر وسجلات عمده ومشايخ (دار المحفوظات المصرية)
- المضبطة الأصلية لهاكات الثورة (الهيئة العامة للاستعلامات)
- أوراق وبحوث المؤتمر الوفدي الثاني في المدة من ١٤ — ١٦ نوفمبر ١٩٤٣ (طرف الباحث محمد فريد حشيش) .

٢ — وثائق منشورة :

- التطور الاقتصادي في مصر . لمحات واحصاءات ، تقرير الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الاسكندرية مقدم إلى مؤتمر الغرفة التجارية والصناعية والزراعية العربية المنعقد في بيروت في ديسمبر ١٩٥١ (إصدار الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الاسكندرية) .

— القوانين المقاربية في الديار المصرية ويشتمل على القوانين واللوائح

والعمليات الإدارية المتعلقة بالمقارنات (إصدار مراقبة الأموال المقررة ، الطبعة الثانية ١٩٠١) .

— محاضر اللجنة العامة لدستور ١٩٢٣ (إصدار الحكومة المصرية .
١٩٢٤) .

— محاضر لجنة وضع المبادئ العامة لدستور ١٩٢٣ (إصدار الحكومة المصرية . ١٩٢٧) .

— مضابط البرلمان المصري .

— المؤتمر الزراعى الأول لسنة ١٩٣٦ (البحوث والتوعيات) (إصدار جمعية خريجي الزراعة بالجيزة) .

— المؤتمر الزراعى الثالث من ٢٠ مارس — ٨ أبريل ١٩٤٩ . البحوث والقرارات (إصدار جمعية خريجي المعاهد الزراعية) .
— اليويل الذهبى لبنك مصر ١٩٢٠ — ١٩٢٠ .

ب — وثائق باللغة الإنجليزية

١ — وثائق غير منشورة :

— محفوظات وزارة الخارجية البريطانية F.O بدار الوثائق العامة
Public Record Office تحت الأرقام الآتية :

3967 — 12 — 848

3903 — 4 — 848

404 — 5 — 848

3953 — 8 — 848

12. — 848

4. — 848

15252 — 1964 — 371

8076 — 4979 — 371

1616 — 469 — 141

141 — 747 — 8780

141 — 780 — 8915

141 — 743 — 8974

— Milner papers. Oxford University

— Clayton papers. ” ”

— Wingate papers. Durham College

٢ — وثائق منشورة :

— ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، إصدار مركز الوثائق والبحوث التاريخية
لمصر المعاصرة . (مؤسسة الاهرام ١٩٦٩)

ثانيا : الكتب العامة

(١) كتب عربية :

— إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر .
(القاهرة ١٩٥٨)

— أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ (الطبعة الثالثة ١٩٥٤) .

— أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى
المعاهدة (١٩٦٧)

— أحمد على ، المشكلة العقارية الزراعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية
(وزارة الزراعة ١٩٤١)

— أمين سامي ، تقويم النيل ج ١

— أندريه جوسان ، طبقات المجتمع . ترجمة السيد محمد بدوي (١٩٥٦)

— أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي . ترجمة راشد البراوي (١٩٦٦)

— باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات
الخاصة إلى الاشتراكية . ترجمة خيرى حماد . (١٩٦٨)

— ثورشتاين قبلن ، نظريه الطبقة المترفة . ترجمة محمود محمد موسى
(بدون تاريخ)

— جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد
العالمى الكبير (١٩٥٥)

— جمال الدين محمد سعيد ، اقتصاديات مصر .
(الطبعة الثانية ١٩٦٤)

— حسن خضر ، الشخصيات البارزة بالقطر المصرى . دليل الطبقة
الراقية . (١٩٤١)

— حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث (١٩٦٢)
— خليل حسن خليل ، دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات
المتخلفة . (١٩٦١)

— خليل سرى ، الملكية الريفية المصرية كأساس لإعادة بناء الكيان الريفى
فى مصر (١٩٣٨)

— رءوف عباس حامد ، تاريخ الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢
(١٩٦٨)

— رءوف عباس حامد ، الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها فى المجتمع
المصرى ١٨٣٧ — ١٩١٤ .

(رسالة دكتوراه لجامعة عين شمس ١٩٧١ غير منشورة) .

— زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادى . مقدمة لدراسة الاقتصاد
السياسى (الطبعة الثانية ١٩٦٥)

— سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى فى مصر (١٩٥٧)

— طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢
(١٩٧٢)

- عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، سيرة ونحبة . (١٩٣٦)
- عبد الحكيم الرفاعي ، الاقتصاد السياسى (١٩٣٨)
- عبد الرحمن الرفاعى ، محمد فريد (١٩٤١)
- » » ، ثورة ١٩١٩ (الطبعة الثانية ١٩٥٥)
- عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى (١٩٦٣)
- عبدالغنى غنام ، الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع (١٩٣٩)
- عبد الواحد الوكيل ، استعراض لمقترحات الإصلاح القروى والسبيل
القويم أمام الدولة لتحقيقها (١٩٣٩)
- عزيز خانكى ، معجزة من معجزات الإصلاح الزراعى (١٩٣٥)
- » » ، خاطرات تاريخية (بدون تاريخ)
- على إسلام باشا ، وسائل تحسين حالة الفلاح اقتصاديا (١٩٣٧)
- على أمين ، هكذا تحكم مصر (الطبعة الثانية ٢ مارس ١٩٥٢)
- فرج سامان فؤاد ، الكنز الثمين لعظماء المصريين (١٩١٢)
- فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية (١٩٦٩)
- قاينى فهمى ، آراء وذكريات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع (١٩٣٧)
- مارشيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ . ترجمة زهير الشايب .
(١٩٧٢)
- محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى (١٩٤٩)
- محمد أنيس والسيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها
التاريخية (١٩٦٩)
- محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ (١٩٥١)
- محمد خايل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان
محمد على (١٩٤٧)

- محمد زكى عبد القادر ، أقدام على الطريق (١٩٦٧)
- محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى
(الطبعة الثالثة ١٩٦٥)
- محمد عبد الله العربى ، سياسة الاتفاق الحكومى فى مصر فى الفترة من
١٩٤٨/١٨٨٢ (١٩٤٨)
- محمد على علوبه ، مبادئ فى السياسة المصرية (١٩٤٢)
- محمد فهمى لمبطة ، الاقتصاد الزراعى (١٩٤٤)
- محمد كامل مرسى ، الملكية والحقوق الميلىة (١٩٣٣)
- محمود كامل ، مصر الغد (١٩٣٩)
- مريت غالى ، الإصلاح الزراعى (١٩٤٥)
- هنرى عىروط اليسوعى ، الفلاحون . ترجمه محمد غلاب
(الطبعة الثانية بدون تاريخ)
- يوسف النريانى ، العلاج الحاسم لمشاكلنا الإجتماعية (١٩٤٢)
- يوسف نحاس ، جهود النفاة الزراعية المصرية العسامة فى ثلاثين عاما
(١٩٥٢)

(ب) كتب أجنبية :

- Baer, G., A history of Landownership in Modern Egypt 1800 — 1950 . (Oxford 1962)
- Brinton, J. Y., The Mixed Courts of Egypt (U. S. A. 1930)
- Cantori, L. J., The Organizational Basis of an elite political party : The Egyptian Wafd (PH. D. thesis to Illinois university 1966 unpublished)
- Crouchley, A. E., The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt. (Cairo 1936)
- Crouchley, A. E., Economic Development of Modern Egypt (London 1938)
- Harris, Murray., Egypt under the Egyptians. (بدون تاريخ)
Issawi, Charles., Egypt: an economic and social analysis (London 1947)
- Lloyd, George., Egypt since Cromer. 2 Vols. (London 1933 — 1934)
- Marlowe, John., Anglo — Egyptian relations 1800 — 1953 (London 1954)
- Papasian, E. D., L'Egypte economique et financiere etudes Financieres 1922 — 1923 (Cairo 1923) and, 1924 — 1925 (Cairo 1926)
- Russellpasha, Sir Thomas., Egyptian service 1902 — 19 6 (London 1949)
- Selim, Hussein Kamel., Twenty Years of agricultural Development in Egypt (1919 — 1939) (Egypt 1940)
- Warriner, Doreen., Land reform and development in the Middle East (1962)
- Wavell, V., Allenby in Egypt (New York 1944)
- Chirol, Sir Valentine, The Egyptian Problem (London 1920)
- Yousseff, Amine., Independent Egypt (London 1940)

ثالثا : بحوث ودراسات

(باللغة العربية)

— أحمد حسين ، أساس التشريع الذى ينظم العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها .

(بحث مقدم للمؤتمر الزراعى الثالث ١٩٤٩)

— أحمد عبد الوهاب ، السياسة الزراعية .

(بحث مقدم للمؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦)

— أحمد عبد الوهاب ، مذكرة بشأن إقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة (١٩٣٠)

— حسن سعد شديد ، طرق استغلال الأراضى الزراعية .

(المجلة الزراعية المصرية ، يناير وفبراير ومارس ١٩٤٣)

— حسين خلاف ، تطور نظام الضرائب فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة (من أبحاث العيد الخمسين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٦٠)

— زروف عباس حامد ، حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ - ١٩٥٢ .

(من أبحاث مركز تاريخ مصر المعاصر . غير منشور)

— عبد الحليم الياس نصير ، نظام ضرائب الاطيان .

(بحث مقدم للمؤتمر الزراعى الأول ١٩٣٦)

— عبد المنعم الطنامل ، تطور الاقتصاد الزراعى المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة (من أبحاث العيد الخمسين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٦٠)

- عزيز خانكي ، الملكية العقارية في مصر .
(مجلة القانون والاقتصاد نوفمبر ١٩٣٦)
- علام محمد ، الديون العقارية
(بحث مقدم للمؤتمر الزراعي الأول ١٩٣٦)
- محمد أحمد جمعة ، تفتيش سخا .
(المجلة الزراعية المصرية ، يناير وفبراير ومارس ١٩٥٢)
- محمد مصطفى عقر ، نظام التملية بالمزارع الكبيرة
(جريدة الزراعة ١٩١٩/١٢/٨)

رابعاً : مقالات

(باللغة العربية)

- إبراهيم رشاد ، علاقة صاحب الأرض بمستأجرها (المقطم ، ١٩٥٢/٦/٢)
- أحمد أباطة ، علاج أزمة القطن (المقطم، ١٩٣٩/٨/٢٢)
- أحمد الألفي ، الديون العقارية ، اقتراحات
لحل مشاكلها (المقطم ، ١٩٣٣/١٠/٣)
- أحمد رشاد البدرى ، وجوب إنشاء اتحاد للزراع (المقطم، ١٩٣٨/١٢/٣٠)
- أحمد محمد منصور ، علاج مسألة القطن (المقطم ، ١٩٣٧/١٠/٥)
- إسماعيل أباطة ، بيان لا بد منه للامة المصرية
حول نادى الأعيان (المقطم ، ١٩١٩/٨/٥)
- الفريد شماس ، مسألة القطن (المقطم، ١٩٢٦/١٠/١٢)
- » » ، زراعة القطن وربحها بعد
الضرائب والتسكايف (المقطم ، ١٩٣٠/١٠/٩)

— السكسان ابسغرون ، الطريقة المثلى للدفاع عن القطن	(المقطع ، ١٩٢٣/٧/١)
— » » ، الدفاع عن القطن باقتناض	(المقطع ، ١٩٢٥/١١/٢٦)
— » » ، الدفاع عن القطن ووجوب	(المقطع ، ١٩٢٥/١١/٦)
— » » ، كلمة من أحد المولدين	(المقطع ، ١٩٢٩/٥/٣)
— » » ، كلمة الفلاح المنتج	(المقطع ، ١٩٣٧/٩/١٨)
— أمين أنطون ، مشكلة الديون العقارية	(المقطع ، ١٩٣٤/٧/٢)
— أنيس دوس ، مشروع اقتصادى عظيم	(المقطع ، ١٩٢٣/١/٢٧)
— » » ، كيف نحافظ على ثروتنا	(المقطع ، ١٩٣٣/١١/٧)
— » » ، الأهمية	(المقطع ، ١٩٢٩/١٠/١١)
— » » ، الثروة المصرية وكيف تصان	(المقطع ، ١٩٢٠/١١/٦)
— » » ، القطن والبنك الوطنى	(المقطع ، ١٩٣٩/٧/٣٠)
— » » ، الكارثة القطنية	(المقطع ، ١٩٤١/٥/٢٩)
— » » ، الفلاح وأسعار القمح	(المقطع ، ١٩٢٣/٣/٣)
— » » ، إنشاء بنك عتارى	(المقطع ، ١٩٢٥/٩/١)
— حسين تيمور ، أزمة القطن المصنعة والنقابة	(المقطع ، ١٩٣٠/١٠/١٨)
— » » ، الزراعة العامة	(المقطع ، ١٩٢٣/٦/٢٨)

— حسين محمود عنان ، واجبنا الزراعى بعد المعاهدة
(المجلة الزراعية المصرية فبراير ١٩٣٧)

— حنا أسعد ، ديون الأهالى وقضايا تزعم الملكية
(المقطم ، ١٣/٨/١٩٣١)

زكريا نامق ، الفلاح أولى بالرحمة (المقطم ، ١٦/٦/١٩١٧)
شاكر فهمى ، بيع الأملاك الاميرية خطأ

اجتماعى (السياسة ، ٢٠/٧/١٩٢٦)

— عبد الحليم الببلى ، فى الأزمة العقارية (المقطم ، ٨/١٠/١٩٣٣)

— عبد الحميد شديد ، ضائقتنا الاقتصادية ومتى تضع أوزارها
(المقطم ، ٩/١١/١٩٣٠)

— عبد العزيز رضوان ، أزمة القطن ورأى فى تفريجها (المقطم ، ٣٠/٩/١٩٣٧)

— عبد العزيز مليكة ، ملاك الاراضى الزراعية وفلاحوها
(المقطم ، ٢٩/٨/١٩٣١)

— عبد الفتى جيمى ، بنك أمريكى (المقطم ، ٢١/٤/١٩٢٣)

— عبد الله نجيب ، مشكلة الديون العقارية (المقطم ، ٢٨/٢/١٩٣٥)

— على الشمشاعى ، نادى الاعيان (المقطم ، ٣/٩/١٩١٩)

— على فسكرى ، ما أشد ظلم الفلاح (المقطم ، ٢/١/١٩٣٤)

— فيليب ناصيف ، فى مشكلة الديون العقارية واتفاق الحكومة والبنك العقارى (المقطم ، ٢١/٤/١٩٣٥)

— قلبنى فهمى ، نادى الاعيان (المقطم ، ٢٦/٧/١٩١٩)

— » » ، إصلاح اقتصادى خطير (الأهرام ، ٢٩/٤/١٩٢٥)

— » » ، الحل الوحيد لمشكلة الديون

العقارية (المقطم ، ١٦/٤/١٩٣٥)

— فائز فهمي ، في مقال مشكلة القطن (المقطم ، ١٩٣٩/٧/٢٩)

— محمد إبراهيم هلال ، نادي الأعيان (المقطم ، ١٩١٩/٧/٢٨)

(١٩١٩/٨/١٨)

— محمد أبو الفتوح ، بحث في إصلاح الطرق المتبعة

في بيع القطن (المقطم ، ١٩١٦/٥/٢٥)

— » » ، الأزمة المالية الزراعية

داؤها ودواؤها (المقطم ، ١٩١٦/٥/٢٦)

— » » ، بحث في الاستقلال الاقتصادي (الأهالي ، ١٩٢٠/١١/٧)

— محمد أسعد ولادة ، القطن المصري بين حاضره

ومستقبله (المقطم ، ١٩٢٦/١/١٣)

— محمد الشريمي ، بيان حقيقة حول نادي الأعيان (الأهالي ، ١٩١٩/٩/٢٩)

— محمد توفيق السيد أباطة ، نبره على وتر الزراعة (المقطم ، ١٩٢٣/٦/٢٤)

— محمد توفيق الطوبجي ، اقتراح لتحسين أسعار القطن (المقطم ، ١٩٢٥/١٠/١٦)

— محمد توفيق شهاب ، نادي الأعيان (المقطم ، ١٩١٩/٨/٢٣)

— محمد خطاب ، الأسس الزراعية وتحديد الملكية

(المقطم ، ١٩٥٠/١١/٨)

— محمد زكي عبد القادر ، بضعم الثروات (آخر ساعة المصورة ،

(١٩٤٤/٣/٢٦)

— محمد عبد الحميد الدماطي ، علاج تدهور أسعار القطن

(المقطم ، ١٩٣٩/١/١٣)

— محمد كامل جلال باشا ، مسألة القطن (المقطم ، ١٩٢٦/١٠/١٢)

— محمد مندور ، دستور الإصلاح : بؤسنا المادي

(الثقافة ، ١٩٤١/١٠/٢١)

- محمد نجيب ولاية ، مسألة القطن (المقطم ، ١٢/١٠/١٩٢٦)
- محمود أبو حسين ، ثمرة الزراعة في حماية الأسعار (المقطم ، ١١/٤/١٩٣٣)
- » » ، مشكلة الديون العقارية والحل : (المقطم ، ٢١/٩/١٩٢٣)
- محمود فتح الله الجيار ، اقبلوا الفلاح من عثاره (المقطم ، ٥/١/١٩٢٩)
- محمود محمد الألفى ، لملاج الضائقة الاقتصادية والديون العقارية (المقطم ، ٢٣/٩/١٩٣٣)
- مريت غالى ، توزيع الملكية العقارية في مصر (المقطم ، ٢٥/١٠/١٩٤٥)
- مصطفى أمين الفكهماني ، المزارع الواسعة في مصر والطرق المثبتة في إدارتها (السياسة ، ١٧/١٠/١٩٢٩)
- » » ، الزراعيون في مصر وحقوقهم المضمومة في الأعمال الحكومية والحرم (السياسة ، ٢٨/١١/١٩٢٩)
- ميناس خورى ، ضريبة الاطيان (المقطم ، ١٦/٥/١٩٣٣)
- ناجى عبد اللطيف فايد ، تشجيع صناعات الغزل والنسيج ، في مصر (المقطم ، ٩/٦/١٩٢٦)
- نجيب ميخائيل جرجس ، الشك في فائدة قانون الثالث (المقطم ، ٢٩/٧/١٩٢٨)
- يعقوب يباوى ، القطن (المقطم ، ٢١/٨/١٩٣١)

خامساً الذوريات (باللغة العربية -

(أ) جرائد :

الزراعة
السياسة
المقطم
الأخبار
الأهالى
الأهرام

(ب) مجلات :

السياسة الأسبوعية
المجلة الزراعية المصرية
نشرة اتحاد الزراع فى مصر
النشرة الشهرية للإحصائيات الزراعية والاقتصادية
العمدة
المصور

•

رقم الإيداع ٧٦/٢٣١٥

الترقيم الدولي ٠٢ — ٢١٠ — ٧ — ٩٧٧ ISBN

تتناول هذه الدراسة :

* الأسس النظرية في تحديد الملكية الكبيرة والشرائح الاجتماعية لكبار الملاك في مصر وبيان مصادر الملكية ووسائل التملك ودراسة ظاهرة تركيز الملكية الزراعية في مصر .

* النشاط الاقتصادي لكبار الملاك والانتقال من الاستثمار في الأرض إلى انشروعات الصناعية والتجارية ونشأة ما يعرف بأصحاب المصالح الخاصة الزراعية ومحاولات حماية هذه المصالح بمختلف الوسائل والطرق .

* علاقة كبار الملاك بمستأجرى وعمال الأرض الزراعية ودراسة الإيجار كوسيلة أساسية في استغلال الأرض وأنواعه المختلفة وطبيعة الأجور المتعددة . وعلاقة كبار الملاك بالبنوك المسالية التي انتهت بمشكلة الديون العقارية وأسبابها ومسئوليتهم في ذلك .

* نسبة كبار الملاك في السلطة التشريعية بأجهزتها المختلفة (الجمعية التشريعية ١٩١٣ ومجلس النواب والشيوخ منذ ١٩٢٤ ، ومجالس المديرية) ونسبتهم في السلطة التنفيذية وكيف كانتا تعبيراً عن مصالحهم وأيضاً تتبع نسبتهن في الأحزاب السياسية المختلفة .

* دور كبار الملاك في الحركة الوطنية وتصديرهم لقيادة ثورة ١٩١٩ ومسئوليتهم في تصفيتها وانطفاء شعلتها بسرعة ، والمكاسب التي حصلوا عليها من العمل السياسي بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦ ثم موقفهم من اتفاقية ١٩٤٦ .

* التكييف الاجتماعي وهل يكونون طبقة اجتماعية أم لا ، ثم موقفهم من المسألة الاجتماعية في مصر في أبعادها المختلفة وتحليل الخلفية الثقافية والاجتماعية التي واجهوا بها هذه المسألة .

* نظام الاستغلال الزراعي في مصر بين الإقطاع والرأسمالية الزراعية .

المؤلف :

* حاصل على درجة دكتوراه الآداب في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس بمرتبة الشرف الأولى .

* يعمل مدرساً بكلية الآداب جامعة أسيوط .

الغلاف للفنان
بهجت عثمان

دار مكتون للطباعة

العدد ١٢٥

شارع خيرت (درب البندق) ت : ٢١٢١٨

